

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني * وزينها بالنحو والفصاحة وبفن
المعاني * وجعلها ذريعة الى كشف حقايق العربية وكنوز المثنى * والصلاة
والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذي خلق رجة ووسيلة الى نيل
الاماني * حيث قام بمقام يغبطه فيه الاول والاثاني * وعلى آله واصحابه الذين
قاموا بخدمة وبتجديته شريعته في الايام والليالي * وحافظوا سبيل شريعته
على الدوام والتوالي (وبعد) فيقول العبد الحقير الذليل * المقتدر الى اعانة
الله الملك الجليل * الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية *
واعانهم بعناية وافية * لما كان الشرح المشهور بنتائج الافكار على الرسالة
المنسوبة الى الشيخ من المشايخ الكبار اعني به الفاضل المعروف بمحمد بن علي
البركوي * تامله الله تعالى بلطفه الخفي * وهي في الحقيقة مفيدة للصغار والكبار *
المشهور بين الطلبة بكتاب الاظهار * شرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجهه
الاستار * ولكن لكونه مطولا يضطرب في مطالعته المبتدى * وان كان يتلاؤ
به وجه المنتهى * كان يختلج في خلدي ان اكتب اوراقا يسهل بها كتابته
وفهمه لابناء الزمان * ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء والاخوان *

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوني

صفحة	صفحة
٢٤	٣٧
و مجرور بحرف الاستثناء ولولا	بسملة
واعل	٤
٢٥	٤
و مجرور ماعدا هذه السبعة	معاني لام التعريف
٢٥	٥
وقد يستند المتعلق الى الجار	تصلية
والمجرور	٥
٢٦	٥
ويحوز تقديم ماعدا هذا على	تحقيق اعراب بعد وقبل
منعقد	٥
٢٦	٧
وقد يحذف المتعلق	الباب الاول في العامل
٢٨	٨
وقد يحذف الجار	تعريف علم نحو
٢٨	٨
الاول المفعول فيه	اعلم اولا ان الكلمة
٣١	٩
وان كان ظرف مكان محدودا	معنى الكلمة واللفظ والموضوع
٣٢	٩
والثاني المفعول له	والمعنى والمفرد
٣٣	٩
واذا حذف الجار ينصب المجرور	فعل
٣٣	١٠
والثالث ان وان	واسم
٣٤	١٢
والسماحي فيما عدا هذه الثلاثة	وحرف
٣٤	١٣
ثم القياس بعد الحذف	ثم العامل
٣٦	١٣
وقد يبقى مجرورا على الشذوذ	والمراء بالواسطة
٣٦	١٤
ولا يحوز تعلق الجارين بمعنى	وهو في الاسماء توارد المعاني
واحد بفعل واحد بدون العطف	المختلفة عليها
٣٧	١٥
والعامل في اسمين على قسمين ايضا	وفي الانفال المشابهة التامة
٣٧	١٦
القسم الاول ثمانية احرف	وهي في المضارع فقط
تسمى حروفا مشبهة بالفعل	١٦
٣٩	١٦
ولا يتقدم معمولها عليها	واما الشبه الثاني
ولها صدر الكلام	١٨
٤٠	١٩
وتلحقها ما قلن عن العمل	ثم العامل على ضربين
٤٠	بيان تسميات ثلاثة
ومن ثم وجب الكسر	٢٠
٤٣	والمعامل في اسم واحد تسمى
وقحت ان فاعلة	٢٣
٤٥	ولا بد لهذه الحروف من متعلق
وحيث جاز التقدير ان جاز	٢٤
الامران	فيجوز الزائد ورب

هذا فهرست شرح الاظهار لعبد الله الايوبي

صفحة	صفحة
٤٦	وتخفف المكسورة
٤٧	وتخفف المفتوحة
٥٠	وتخفف كأن
٥٠	وتخفف لكن
٥٠	والسابع الا
٥١	والثامن لالني الجلس
٥٢	والقسم الثاني ما ولا المشبهتين
	بليس
٥٣	والعامل في الفعل المضارع
٥٤	فالناصب اربعة احرف
٥٦	ويحوز اضمار ان خاصة
٥٦	والجازم خمسة عشر كلمة
٥٧	اربعة منها حروف تجزم فعلا
	واحد
٥٧	واحد عشر منها تجزم فعليين
٥٨	ويحوز اضمار ان خاصة
٥٨	والعامل القياسي
٥٩	وهو تسعة الاول الفعل
٦٠	وهو على نوعين لازم ومتعد
	فاللازم
٦١	افعال المدح والذم
٦٤	والفعل المتعدي وهو على ثلاثة
	اضرب
٦٤	الاول متعد الى مفعول واحد
٦٤	ويحوز حذف مفعوله بقرينة
	وبدونها
٦٤	والثاني متعد الى مفعولين
٦٥	افعال القلوب
٦٧	ومن خصائصها جواز الالغاء
٦٩	واما التعليق بكلمة الاستفهام
٧٠	افعال ملحقة بافعال القلوب
٧١	والثالث متعد الى ثلاثة مفاعيل
٧٢	ثم اعلم انه لا بد لكل فعل من
	مرفوع
٧٤	الافعال الناقصة
٧٥	وقد يتضمن الفعل التام معنى
	صار
٧٦	ويحوز تقديم اخبارها على
	انفسها
٧٧	افعال المقاربة
٧٩	والثاني اسم الفاعل
٧٩	والثالث اسم المفعول
٨٣	والرابع الصفة المشبهة
٨٤	والخامس اسم التفضيل
٨٥	والسادس المصدر
٨٨	والسابع الاسم المضاف
٨٩	وهي على نوعين معنوية
٩٠	ولفظية فالمعنوية
٩٠	وهي اما بمعنى من
٩١	وتفيد تعريفا
٩١	واللفظية
٩٣	وامتنع الضارب زيد
٩٣	والثامن الاسم المبهم التام
٩٤	بنفسه وذلك في الضمير المبهم
٩٥	وبالتنوين لفظا او تقديرا
٩٥	وميز ثلاثة الى عشرة
٩٥	وميز احد عشر الى تسع
	وتسعين

هذا فهرست شرح الاظهار لعبد الله الايوبي

صفحة	صفحة
٩٦	و يميز مائة والنسب وتثنيتهما
١٠٠	وجمعها
٩٦	وبنون التثنية
٩٧	وبنون شبه الجمع وبلاضافة
٩٧	والتاسع معنى الفعل
٩٧	فنه اسماء الافعال
٩٨	والاول نحو هازيدا اي خذه
٩٩	والثاني نحو هيهات الامر اي
	بعد
٩٩	ومنه الظرف المستقر
١٠٠	ويجوز في هذه المواضع كون
	الظرف خبرا مقدما وما بعده
	مبتدأ مؤخر
١٠٠	واذا لم يرفع ظاهر افعاؤه
	ضمير مستتر فيه
١٠٠	ومنه المنسوب
١٠١	ومنه الاسم المستعار
١٠١	ومنه كل اسم يفهم منه معنى
	الصفة
١٠٢	ومنه اسم الإشارة وليت
	ولعل الخ
١٠٣	والعامل المعنوي
١٠٣	وهو اثنان الاول رافع المبتدأ
	والخبر
١٠٤	والثاني رافع الفعل المضارع
١٠٥	الباب الثاني في المفعول
١٠٥	اعلم اولاً ان اللفاظ الموضوعية
	اذا لم تقع في التركيب لم تكن
	معمولة
١٠٥	وان وقعت فيه فعلى ثلاثة اقسام
١٠٥	القسم الاول ما لا يكون معمولا
	اصلا وهو اثنان
١٠٦	الاول الحرف مطلقا
١٠٦	والثاني الامر بغير اللام
١٠٦	والقسم الثاني ما يكون معمولا
	دائما وهو اثنان ايضا
١٠٦	الاول الاسم مطلقا
١٠٧	حتى يحكم على اسماء الافعال
	بانها مرفوعة المحل على الابتداء
١٠٧	وعلى ضمير الفصل واما اللام
	الداخلة على الصفات
١٠٩	والثاني الفعل المضارع
١١٠	والقسم الثالث ما كان الاصل
	فيه ان لا يكون معمولا لكن
	قد يقع موقع
١١٠	القسم الثاني وهو اثنان
	الاول الماضي
١١٠	والثاني الجملة وهي على قسمين
١١١	فعلية واسمية
١١١	فان اريد بالجملة لفظها
١١١	فلا بدله من اعراب
١١٢	ومنه مقول القول
١١٢	وكذا ان اريد بها معنى مصدرى
١١٣	وفي غير هذين لا يكون له اعراب
	الا ان تقع خبرا لمبتدأ الخ
١١٥	فظهر من هذه الجملة ان الجملة
	قسمان

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبي

صفحة	صفحة
١٢٨	١١٦ ثم المفعول على نوعين
وغيرهما من المجموع اذا اسند الى ضميرها	١١٦ النوع الاول على اربعة اقسام
١٢٩ والثالث المبتدأ	١١٦ القسم الاول تسعة الاول الفاعل
١٢٩ وهو نوعان الاول الاسم	١١٧ والثاني نائب الفاعل
١٢٩ والثاني الصفة الواقعة	١١٧ ولا يكونان الا اسمين او في تأويله
١٣٠ ولا يجوز تعدد المبتدأ	١١٧ ولا يجوز تقديمهما على ما لهما
١٣١ والاصل في المبتدأ تقديم	١١٨ وكل منهما قسمان مشعر ومظهر
١٣١ وشرطه ان يكون معرفة	١١٨ واجب الاستتار
١٣١ ويجوز حذفه عند قيام قرينة	١١٨ جائز الاستتار
١٣١ والرابع خبر المبتدأ	١٢١ واما البارز المتصل
١٣٢ ويجوز تعدده	١٢٢ واما المظهر فظاهر
١٣٢ ويكون جملة اسمية او فعلية	١٢٢ واذا اسند اليه العامل
١٣٣ واسله ان يكون نكرة	١٢٤ والمؤنث ما فيه علامة التأنيث
١٣٣ ويجوز حذفه عند قرينة	١٢٥ وهذا في غير ثلثة الى عشرة
١٣٤ وان كان المبتدأ بعد اسم او يجب دخول الفاء في خبره	١٢٥ واذا ركبت ثلثة الى تسعة
١٣٤ وان كان المبتدأ اسما موصولا	سبع عشرة
بفعل او ظرف او موصوف به	١٢٦ والتأنيث الحقيقي ما بارا الله
١٣٥ وكذا اذا دخل عليه ان وان	ذكر من الحيوان
ولكن بخلاف سائر النواحي	١٢٦ والتأنيث الانطوائى بخلافه
١٣٦ والخامس اسم باب كان	١٢٦ والجمع المنكسر ما تغير صيغة مفردة
١٣٦ والسادس خبر باب ان	١٢٦ جمع المذكر السالم
١٣٧ والسابع خبر لا تنفى الجنس	١٢٧ جمع المؤنث السالم
١٣٧ والثامن اسم ما ولا المشبهتين	١٢٧ والتثنية ما لحق آخر مفردة
بليس	١٢٧ وكل جمع غير جمع المذكر
١٣٧ والتاسع المضارع الخالي	السالم مؤنث
١٣٧ واما المنصوب فتلثة عشر	١٢٧ فيجب تذكر عامله
١٣٧ الاول المفعول المطلق	١٢٨ واذا اسند الى ضميره
١٣٨ وقد يكون بغير لفظه	١٢٨ واما جمع المذكر المنكسر
	العاقل اذا اسند الى ضميره

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

صفحة	صفحة
١٥٣	١٣٨ وقد يحذف فعله
١٥٣	١٣٩ والثاني المنعول به
١٥٤	١٤٠ وهو على قسمين عام وخاص
١٥٤	١٤٠ ويجوز تقديمه على عامه
١٥٥	١٤٠ وحذف مطلقا وحذف فعله
١٥٥	لقيام قرينة
١٥٦	١٤٠ والثالث المنعول فيه
١٥٦	١٤٠ ويجوز تقديمه ولو كان معنى
١٥٦	فعل وحذف مطلقا
١٥٦	١٤١ وحذف عامه لقرينة
١٥٦	١٤١ والرابع المنعول له
١٥٦	١٤٢ والخامس المنعول معه
١٥٦	١٤٣ السادس والخال
١٥٦	١٤٥ وعاملها الفعل او شبهه او معناه
١٥٦	١٤٥ وشرطها ان تكون نكرة
١٥٦	١٤٥ ولا تقدم على العامل المنعول
١٥٧	١٤٥ ولا على ذى الخال الجرور
١٥٧	١٤٦ ولو كان صاحبها نكرة وجب
١٥٨	تقديم الخال عليها
١٥٨	١٤٦ وتكون بحلة خبرية
١٥٨	١٤٨ ويجوز تعدد الخال
١٥٨	١٤٨ وحذف عامه بقرينة
١٥٩	١٤٨ والسابع التمييز
١٥٩	١٥١ والثامن المستثنى
١٥٩	١٥١ وهو نوعان متصل وهو
١٦٠	المخرج عن متعدد
١٦٠	١٥١ ومنقطع وهو المذكور بعدها
١٦٠	غير مخرج
١٦٠	١٥١ والمستثنى منسوب اذا كان بعد الا
١٥٣	ويعرب على حسب العوامل
١٥٣	ويحذف بعد غير وسوى
١٥٤	واصل غير ان يكون صفة
١٥٤	واصل الا الاستثناء وقد يحذف
١٥٥	على غير في الصفة
١٥٥	والثاسع خبر باب كان
١٥٦	ويحذف كان
١٥٦	والعاشر اسم باب ان
١٥٦	والحادي عشر اسم لا الى
١٥٦	لنفي الجنس
١٥٦	والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين
١٥٦	بليس
١٥٦	والثالث عشر المضارع المنصوب
١٥٦	واما الجرور فاثان الاول
١٥٦	الجرور بحرف الجر
١٥٦	والثاني الجرور بالانضافة
١٥٧	وقد يحذف المضاف فيعطى
١٥٧	اعرابه للمضاف اليه
١٥٨	وقد يبقى مجرورا على الندور
١٥٨	وقد يحذف المضاف اليه ويبقى
١٥٨	المضاف على حاله ان عطف
١٥٨	عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
١٥٩	او كرر مضاف
١٥٩	والاثنين المضاف ان لم يكن غاية
١٥٩	وان كان غاية يبنى على الضم
١٦٠	واما المجزوم ففعل مضارع
١٦٠	دخله احدى الجوازم
١٦٠	فان كانت كلم المجازاة تقتضى
١٦٠	شرطا وجزاء

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوني

صحيفة	صحيفة
القسم الرابع منصوب منفصل	١٦٠ فان كانا مضارعين او الاول بغير فاء
والنوع الثاني العلم	١٦١ وان كان الاول ماضيا
والنوع الثالث اسماء الاشارة	والثاني مضارعا
ويلحق اوائلها حرف التنبيه	١٦١ وان كان الجزاء ماضيا متصرفا
ويتصل باواخرها كاف الخطاب	بمعنى المضارع او مضارعا منفيا
ويقال تلك واو لئلك للبعيد	بلم او لما
والنوع الرابع الموصول	١٦٢ وان كان الجزاء جملة اسمية
والنوع الخامس المعرف باللام	او ماضية غير متصرفة او بمعناه
وبحرف النداء	١٦٣ او مضارعا مقترنا بالسين
والنوع السادس المضاف	او سوف الخ
الى احد هذه الخمسة	١٦٣ او فعلية كالامرية والنهيية الخ
اضافة معنوية	١٦٤ وان كان مضارعا بغير هاء
والثاني العطف بالحروف	مثبتا او منفيا بلا
واذا عطف على الضمير	١٦٥ واما المعلوم بالتبعية فخمسة
المرفوع المتصل	١٦٧ الاول الصفة
الا ان يقع فصل	١٦٨ ويجوز تعددها
واذا عطف على المضمير المجرور	١٦٨ ويجوز وصف النكرة بالجملة
والمعطوف في حكم المعطوف	الخبرية ويلزم فيها الضمير
عليه	١٦٨ وقد يحذف لقرينة
ويجوز عطف شيئين بحرف	١٦٩ ويوصف بحال الموصوف
واحد على معمولي عامل واحد	وبحال متعلقة
ولا يجوز على معمولي عاملين	١٧٠ والمعرفة والنكرة
مختلفين	١٧٢ والمعرفة ستة انواع
والثالث التأكيد وهو قسمان	١٧٢ الاول المضمرات وهي
لفظي ومعنوي	١٧٢ اربعة اقسام القسم الاول
واذا أكد المضمير المرفوع	١٧٢ مرفوع متصل القسم
المتصل بالنفس والعين	١٧٣ الثاني مرفوع منفصل القسم
والرابع البدل	١٧٣ الثالث مشترك بين منصوب
	متصل ومجرور متصل

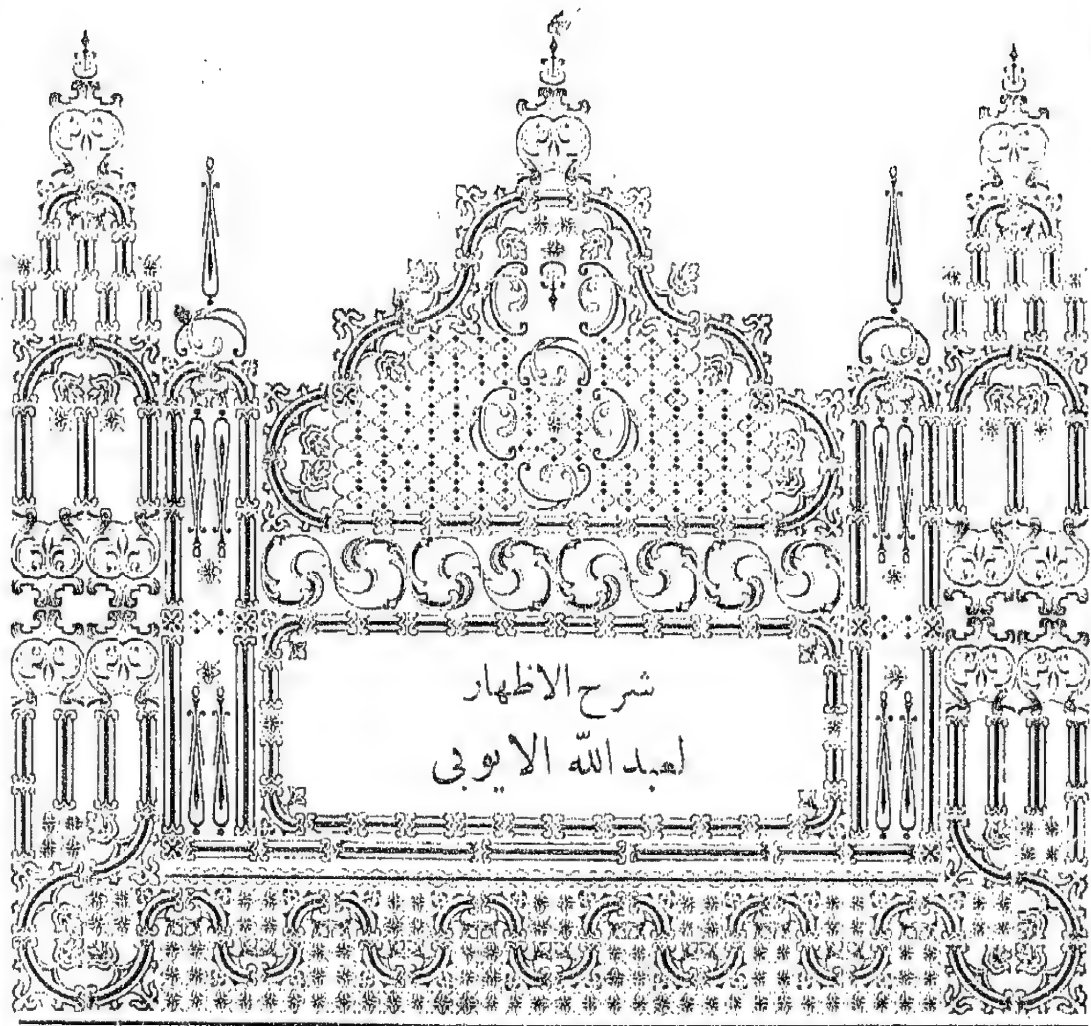
هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوني

صحيفة	صحيفة
٢٠٣ او في اوله احدى زوائد المضارع	١٩١ ويجب وصف النكرة من المعرفة بدل الكل
٢٠٤ وكل افعل التفضيل والصفة	١٩٢ ولا يبدل الظاهر من المضمحل
٢٠٤ وكل اسم اعجمي استعمل في	بدل الكل الا من الغائب
اوله نقله الى العرب علما الخ	١٩٢ وانطامس عطفا البيان
٢٠٥ وكل مؤنث بالالف مقصورة او ممدودة	١٩٢ الباب الثالث في الاعراب
٢٠٦ وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا او تقديرا	١٩٤ وله تقسيمات اربعة
٢٠٦ ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه	١٩٥ التقسيم الاول
٢٠٧ وكل علم مركب من اسمين ليس احدهما عاملا في الآخر ولا الثاني صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف	١٩٥ والتقسيم الثاني بحسب المحل
٢٠٧ وكل ما فيه الف و نون زائدتان علما او وصفا لا يدخله التاء	١٩٥ اعراب الاسم المفرد والجمع
٢٠٨ وكل جمع على فعالل وفعاليل ويجوز صرفه	المكسر المنصرفين
٢٠٩ وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله لام التعريف انصرف	١٩٦ اعراب غير المنصرف
٢٠٩ والتقسيم الثالث بحسب النوع	١٩٦ اعراب جمع المؤنث السالم
٢١٠ والتقسيم الرابع بحسب الصفة	١٩٦ اعراب الاسماء الستة
٢١٠ الاعراب التقديرية يكون في سبعة مواضع	١٩٧ اعراب جمع المذكر السالم
٢١٠ الاول مفرد آخره الف	١٩٧ واولو وعشرون واخواته
	١٩٨ اعراب المثني واثنان وكلا
	١٩٩ اعراب الفعل المضارع
	الذي لم يتصل بآخره ضمير وهو صحيح
	٢٠٠ اعراب المضارع الذي لم يتصل
	بآخره ضمير وآخره حرف علة
	٢٠٠ اعراب المضارع الذي اتصل
	بآخره ضمير مرفوع غير النون
	٢٠٠ تعريف المنصرف
	٢٠١ وغير المنصرف
	٢٠١ وهو على نوعين سماعي
	٢٠٣ وقياسي وهو كل علم على وزن
	مخصوص بالفعل

هذا فهرست شرح الاظهار لعبدالله الايوبى

صفحة	صفحة
والكلمات المتضمنة بمعنى ان	٢١١ والثانى ما اصيف الى ياء
او الاستفهام	المتكلم
وبعض الظروف	٢١٢ والثالث ما فى آخره اعراب
وغير اللازم ما قطع عن الاضافة	محكى
نحو قبل وبعد	٢١٣ والرابع ما فى آخره ياء مكسور
ولا غير وليس غير وحسب	ما قبلها
والآن	٢١٤ والخامس فعل آخره واو
والمنادى المفرد المعرفة	مضموم ما قبلها
وان كان مضافا او مشابهاه او	٢١٤ والسادس اسم معرب اعرابه
نكرة ينصب بفعل مقدر	بالحروف ملحق لساكن بعده
وان لحق بآخره الف بنى على	٢١٦ والسابع الموقوف عليه
الفتح	بالاسكان
وان اتصل باوله لام يجب جره	٢١٦ واما المحلى
وبالبدل والمسطوف الخالى	٢١٧ والثانى المبني
عن اللام حكمه حكم المنادى	٢١٩ والمبنى على نوعين مبنى الاصل
وحروف النداء	ومبنى المعارض والاول اربعة
واسم لا لنى الجنس	٢١٩ والثانى على نوعين لازم وغير
والمضارع المتصل به نون	لازم
جمع المؤنث او نون التأكيد	٢١٩ واللازم ما لا ينفك عن البناء
واما جائز البناء	وهو المضمرات واسماء
فالظروف المضافة الى الجملة	الاشارات الخ
واذ	٢٢٠ والموصولات غير اى واية
وكذلك مثل وغير مع ما وان	فانهما معربان
واسم لا المكررة المتصلة بها	٢٢٠ واسماء الافعال وما كان على
المفرد النكرة	فعال مصدرا او علما للمؤنث
وهذه خمسة اوجه تجوز	٢٢١ والاصوات
فى امثاله	٢٢٣ وبعض المركبات
وصفة اسم لا المبني المفردة	٢٢٧ وبعض الكنايات
المتصلة	

قد طبع في المطبعة العثمانية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى جعل الالفاظ قوالب المعانى * وزينها بالنحو والفصاحة وبفن
المعانى * وجعلها ذريعة الى كشف حقايق العربية وكنوز المثنائى * والصلوة
والسلام على سيدنا وسيد المرسلين محمد الذى خلق رجة ووسيلة الى نيل
الامانى * حيث قام بمقام يغبطه فيه الاول والثنائى * وعلى آله واصحابه الذين
قاموا بخدمة شريعته فى الايام والليالى * وحافظوا سبيل شريعته
على الدوام والتوالى (وبعد) فيقول العبد الحقير الذليل * المفتقر الى اعانة
الله الملك الجليل * الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل غفر الله لهم بمغفرة كافية *
واعانهم بعناية وافية * لما كان الشرح المشهور بنتائج الافكار على الرسالة
المنسوبة الى الشيخ من المشايخ الكبار اعنى به الفاضل المعروف بمحمد بن على
البركوى * عامله الله تعالى بلطفه الخفى * وهى فى الحقيقة مفيدة للصغار والكبار *
المشهورة بين الطلبة بكتاب الاظهار * شرحا لطيفا نفيسا كاشفا عن وجهه
الاستار * ولكن لكونه مطولا يضطرب فى مطالعته المبتدى * وان كان يتلأؤ
به وجه المنتهى * كان يختلج فى خلدى ان اكتب اوراقا يسهل بها كتابته
وفهمه لابناء الزمان * ويكون وسيلة الى دعاء الطالبين من الاخلاء والاخوان *

(ولكن)

ولكن منعنى من هذا الامر الخطير * مشاغل الدنيا الدنية والهاني من هذا الخير
الكثير * غوائل الاشغال البدنية الى ان وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا *
مع فتور الاذهان وانحطاطه الى الشيخوخة شيئا فشيئا * ثم انعمنى الله تعالى وادبني بحسب
ونجلا حافظا للكلام الله وهو في اقرانه وجيها * وفي امثاله يكون مثله عديما * ولما
اقدمنى اقداما * والحنى لهذا الشأن الحاحا * لم يبق لى عذر الا اجابته * ولم يكن لى
جواب الا اعطياء مسأله * فشرعت مع قلة البضاعة وكثرة الفتور * فخرجو
من طالعه ان لا ينظر الى ما فيه من القصور * والله هو العفو الغفور * والشكور
الصبور * اعلم ان عادة علماء الدين على ان يبتدؤا تأليفاتهم بثلاثة امور وجعلوه
كواجب عليهم وهو الابتداء بالبسملة والحمدلة والتصلية لورود الحديث
في هذه الثلاثة وهو ان كل امر لم يبدأ بالبسملة وفي رواية بالحمد وفي رواية
بالصلوة على فهو ابترا وقطع او اجذم * فاراد المصنف ان يسلك الى هذا السبيل
فقال (بسم الله) اى اؤلف هذه الرسالة بسم ذات واجب الوجود فتكون
الباء للالصاق ومتعلقا بمتعلق محذوف متقدم او مؤخر وهو مفعول به غير
صريح لذلك المتعلق او ظرف لقوله اى غير عمدة بل هو فضلة لان العمدة
في الكلام هو المبتدأ والخبر او توابع العمدة كالصفة لاحدهما او الحال من
من احدهما فاذا لم يكن كذلك فهو الفضلة كالمفعول فانه ان كان منصوبا لفظا
فهو مفعول به صريح وان كان منصوبا محلا بان يكون مجرورا لفظا بحرف الجر
وهو مفعول به غير صريح كما كان ههنا ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا بان يكون
الجار مع المجرور قائما مقام متعلقه المحذوف الذى هو فعل من الافعال العامة
وهى الكون والحصول والوجود والاستقرار فيكون عمدة وهو ههنا خبر للمبتدأ
المحذوف اى تأليفى كان ملاصقا بسم الله او كائن بسم الله (الرحمن) وهو على
وزن فعلان من اوزان المبالغة وهو ابلغ من الراحم والرحيم لزيادة حروفه على
حروفهما وهو بالجر صفة للجلالة او بدل او عطف بيان منه ويجوز نصبه
بتقدير اعنى به ورفعته على ان يكون خبر مبتدأ محذوف والمبالغة اما في نفس
الرجة او فيمن يتعلق به فان كان الاول فيكون الرحمن اشارة الى كثرة رجة
الله تعالى في الآخرة و (الرحيم) اشارة الى قلته في الدنيا لانه ورد في الاثر
ان لله تعالى مائة رجة تسع وتسعون منه في الآخرة وواحدة منها في الدنيا
وان كان الثانى اعنى به كثرتها في الدنيا يكون الرحمن اشارة الى الرجة النازلة
في الدنيا والرحيم اشارة الى الرجة في الآخرة لان من يتعلق به منها في الدنيا

شامل للمؤمنين والكافرين هم اكثر من الذين تتعلق بهم في الآخرة وهم المؤمنون
 (الحمد) وهو بالرفع مبتدأ و (لله) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبره
 ويجوز نصبه على المصدرية اي حدث الحمد وجره بجر الجوار والحمد
 مصدر نجد يحمد وهو في اصل اللغة موضوع للوصف بالجميل تعظيما على
 الجميل الاختياري مطلقا اي سواء كان بمقابلة النعمة او لا * ثم نقل من هذا المعنى
 الى صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له * وهذا معنى عرفي ولا مذهب للجنس
 او الاستغراق لان الالف واللام موضوع للإشارة الى الجنس ومستعمل
 في معان اربعة اعني الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني فان
 كانت اللام اشارة الى مفهوم مدخوله وحقيقته في الذهن من غير نظر الى
 وجوده في الخارج فهو الجنس ويقال له لام الحقيقة كما وقعت في المعرفات نحو
 الكلمة لفظ والانسان هو الحيوان الناطق * وان كان اشارة افراده الموجودة
 في الخارج فان قامت قرينة على ارادة كل افراده نحو ان الانسان لثي خسر
 فهو الاستغراق فان لم تقم قرينة على تلك الارادة فان كان المراد بعض افراده
 المعهودة اما بسبق ذكره لفظا او ضمنا او انحصارا فهو العهد الخارجي نحو
 جاءني رجل فاكرمت الرجل ونحو ركب الأمير وان لم توجد قرينة على ذلك
 العهد الذهني * فان عرفت هذا فان كان المراد من الحمد مفهومه الذهني اعني
 ما هو بمعنى الوصف او بمعنى الصرف مع قطع النظر عن وجوده الخارجي
 يكون للجنس وان كان المراد ما صدق عليه ذلك المفهوم من افراده الخارجية
 يكون للاستغراق اذ لا عهد ههنا فالمعنى على الاول ان ما يقال الحمد مختص لله
 تعالى وعلى الثاني ان كل فرد وجد من افراد الحمد او يوجد بعده مختص له تعالى
 (رب) وهو بالجر صفة لله او بدل عين منه ويجوز نصبه ورفعه واصله
 ربب على وزن زمن فادغمت الباء الاولى في الثانية وهو بمعنى المربي وهو
 مضاف الى العالمين اي مبالكتهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا اي خلقة بعد
 خلقة وطورا بعد طور بعد ايجاده من العدم و (العالمين) جمع عالم على وزن
 خاتم وهو اسم لما يعلم به الخالق الصانع وهو ماسوي ذات الله وصفاته
 من الجواهر والاعراض من العقلاء وغيرهم وانما جمع بالياء والنون مع ان
 الشرط في مثل هذا الجمع ان يكون من العقلاء بناء على التغليب اي غلب العقلاء
 على غيرهم وقيل هو اسم وضع لنوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
 على سبيل الاستتباع فعلى هذا لاحاجة الى ان يصار الى طريق التغليب

(والصلوة) وهو بالرفع على انه مبتدأ و (على محمد) ظرف مستقر مرفوع
 محلا على انه خبر والجملة لا محل لها عطف على جملة الحمد لله او الصلوة وحده
 عطف على الحمد وعلى محمد عطف على الله فيكون الاول عطف الجملة على
 الجملة والثاني عطف المفرد على المفرد* والصلوة في اللغة الدعاء والتعظيم
 وللتعظيم انواع تتولد من الاضافة فاذا اضيف الى الله تعالى يكون بمعنى الرحمة
 واذا اضيف الى الملائكة يكون بمعنى الاستغفار واذا اضيف الى المؤمنين
 يكون بمعنى الدعاء ولا مة ايضا اما للجنس واما للاستغراق (وآله) بالجر
 معطوف على محمد والمراد بالآل امته واتباعه سواء كان صحابة او غيرهم
 (اجمعين) تأكيد للاك تأكيداً معنوياً وفائدة التأكيد دفع لاحتمال ان يكون
 المراد بعضاً منهم (وبعد) اعلم ان قبل وبعد ظرف زمان وهما من الاسماء
 الضافية لانهما وان كانا اسمين لكنهما لا يقيد معناهما الا بذكر المضاف اليه
 نحو قبل قدوم زيد وبعد قدوم زيد وهما عند ذكرهما بالاضافة معربان لفظاً
 نحو قوله تعالى من قبل ان ياتيكم وقوله تعالى من بعد ان اظفركم ثم قطعت
 اضافتهما في بعض الاستعمالات فلما قطعت عن الاضافة ضعفت اسميتهما
 فشبهتا بالحرف فبنيا على الضم لانها اقوى الحركات وليكون كالعوض عن
 المضاف اليه وبجرد هذه الكلمة اقتضى المضاف اليه ولكونه ظرفاً اقتضى
 المظروف فالمضاف اليه ههنا بعد ما ذكر اي من الاشياء الثلاثة ومظروفه اما
 محذوف وهو الشرط المحذوف واما فاقول المقدر او فاعلم المقدر: وانما احتاج
 الى الشرط المحذوف لذكر الفاء في قوله فهذه لانها فاء جزائية تقتضي شرطاً
 فتقدير الكلام ههنا يكن من شيء بعد البسملة والجملة والتصلية فاقول هذه
 رسالة الى آخر الكتاب (فهذه) اي فاقول هذه او فاعلم هذه وهي اسم من
 اسماء الإشارة والاصل فيها ان تكون اشارة الى محسوس مشاهد حاضره وهي
 في هذا المقام اشارة الى ما في هذه الرسالة من الالفاظ والمعاني او النقوش الدالة
 عليهما وظاهر ان كلا منهما ليس بمحسوس مشاهد فاحتاج الى تأويل وهو ان
 الالفاظ الغير المجمعة في الوجود وكذا المعاني القائمة بالغير وكذا النقوش الغير
 المجمعة شبهت في التحقق بالاشياء الخارجية المحسوسة فاستعملت كلمة هذه وهو
 مرفوع محلا على انه مبتدأ وقوله (رسالة) خبره والرسالة اصلها مصدر على
 وزن الدراية ثم اطلق على ما رسل الى الآخر فيكون واسطة بين المرسل
 والمرسل اليه في ايصال الاخبار والامكام ثم اطلقت في العرف على العبارات

المؤلفة المختصرة المشتملة على القواعد العلمية وعلى المعاني المدونة كذلك فالمعنى ان طائفة من الالفاظ الدالة على معاني مخصوصة ومن النقوش الدالة على هذه الالفاظ مختصرة مشتملة على القواعد العلمية وعلى المعاني المدونة ﴿فما يحتاج اليه﴾ وفي حرف جرو ما موصولة بمعنى الاشياء التي يحتاج اليها واليد متعلق يحتاج والضمير راجع الى ما وانما افرد بالنظر الى ما وفاعل يحتاج قوله ﴿كل معرب﴾ وجلة يحتاج صلة ما وهو مع صلته مجرور بفي وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة رسالة اي رسالة كائنة فيما يحتاج اليه وههنا شيان احدهما الظرف والاخر المظروف كما دل عليه التعبير بفي فالظرف الاشياء التي يحتاج اليها كل معرب والمظروف هو الرسالة الكائنة فيد فحينئذ ان كانت الرسالة عبارة عن الالفاظ وكان ما يحتاج اليه هذه الاشياء عبارة عن المعاني يصح الظرفية بلا حذف مضاف لكون الالفاظ قوالب المعاني فشبه الدال بالمظروف وشبه المدلول بالظرف في الاستقرار واستعمل فيه ما وضع للظرفية فيكون استعارة تبعية فيكون معناه هذه الالفاظ الفاظ مختصرة دالة على المعاني التي يحتاج اليها كل معرب * واما اذا كانت الرسالة عبارة عن المعاني وفيما يحتاج ايضا عبارة عنها فحينئذ يلزم ظرفية الشيء لنفسه لان المعنى لا يكون ظرفا للمعنى فيحتاج الى تأويل وهو ان المعاني التي هي الرسالة مبينة للمعاني التي يحتاج اليها كل معرب فلذلك يحتاج الى تقدير البيان اي هذه رسالة في بيان احوال ما يحتاج اليه وكذا اذا كان المراد بهما الالفاظ اي هذه الالفاظ في بيان الالفاظ فاحفظ هذا ﴿اشد الاحتياج﴾ واشد بالنصب مفعول مطلق يحتاج وبيان لنوع الاحتياج اصله احتياجا اشد فحذف احتياجا و اقيم صفته مقامه فصار الصفة مفعولا مطلقا ثم فسر الموصوف المحذوف باضافة الاشد اليه وهو الاحتياج المضاف اليه وانما احتيج اليه لان اسم التفضيل لا يجيء من غير الثلاثي واذا اريد اشتقاقه من غير الثلاثي توصل اليه باشد احتياج او احتياجا شديدا ﴿وهو﴾ اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ﴿ثلاثة اشياء﴾ قوله ثلاثة مرفوع لفظا على انه خبر للمبتدأ وهو هو ومضاف الى تمييزه وهو اشياء وهو مجرور بالفتحة لفظا لكونه غير منصوب ومنصوب محلا على انه تمييز من ثلاثة وانما ذكر ثلاثة لكون مفرد تمييزه مذكرا اعني به الشيء واسماء العدد من ثلاثة الى عشرة مذكورة بالتاء ومؤنثه بحذفها وهو تابع في التذكير والتأنيث

الى مفرد تمييزه وتميز هذا النوع مجموع ومجروح قوله «العامل» وهو بالجر بدل من اشياء بدل البعض من الكل وبالنصب مفعول به صريح لاعنى المقدر وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليه من قوله «والمعمول والعمل» وانما قيد احتياج المعرب الى هذه الثلاثة باشد الاحتياج لان طالب معرفة الاعراب يحتاج الى اشياء كثيرة في تحصيل معرفته لكن هذه الثلاثة ممتاز من غيرها بكونه اشد الاحتياج وغيرها وان كان محتاجا اليه لكن احتياجه اليه ليس بهذه المثابة «اي الاعراب» وهو بالجر بدل او عطف بيان للعمل : اعلم ان في مقام التفسير شيئين احدهما باعث التفسير يعنى اى شئ يقدم هذا التفسير والآخر ^{صحح} التفسير يعنى انه هل يصح التفسير بهذا وباعت تفسير العمل بالاعراب ان العمل مصدر قائم بالعامل مع ان المراد بالعمل ههنا هو اثر العامل في الكلمة وهذا الاثر ليس بعمل بل هو حاصل من العمل وهو الاعراب فلذلك فسر به بهذا وتفسير العمل بالاعراب صحيح لانه اثره الحاصل منه وعلى هذا لم يقل والاعراب بدل العمل ليكون موافقا للاولين «فوجب» جواب لشرط محذوف اى اذا كان طالب معرفة الاعراب محتاجا الى هذه الثلاثة وجب وتعين «ترتيبها» اى ترتيب هذه الرسالة «على ثلاثة ابواب» اعلم ان الترتيب في اللغة جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وفي العرف وضع الاشياء في مرتبة بتقديم بعضها وتأخير بعضها فان كان الاول يكون على متعلقا بالترتيب لكونه جعل الشئ اى جعل هذه الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فلا يحتاج حينئذ الى التضمن وان كان الثانى يعنى انه يراد به مفساه العر في يحتاج في تعلق على به الى تضمين شئ لانه بهذا المعنى يكون عبارة عن وضع الاشياء فالوضع يتعدى بكل جزء من اجزاء الرسالة لالرسالة التى هى عبارة عن الكل الذى يشتمل لتلك الاجزاء فتعلق على لا يكون الا بهذا الاعتبار فيكون على متعلقا بالترتيب على تضمينه معنى الاشتمال او القصص فيكون المعنى فوجب ترتيب الرسالة واشتمالها او قصصها على ثلاثة ابواب «الباب الاول» الباب مبتدأ والاول صفة وقوله «في العامل» ظرف مستقر خبر المبتدأ والجملة لا محل لها ابتدائية والالف واللام في باب ليس للجففس لانه لا يراد به معنى لفظ الباب ولا للاستغراق لانه لا يجوز ان يراد به كل ما صدق عليه الباب من افراده بل يراد به الباب المعهود وقرينة العهد سبق ذكره في ضمن قوله ثلاثة ابواب وقوله الاول

صفة احترازية لانه وان ذكر بعنوان الابواب لكنه لم يتعين ولم يعلم ان اى باب منها هو الاول فان قيل انه تعين بقرينة قوله ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لما ذكر العامل او لا يتعين انه متعين للاولية قلنا ان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب فيحتمل ان يكون الباب الاول في المعمول او في العمل فينبئذ يجب ان يعين ولا يعتمد على ترتيبه الذكرى فمعنى الجملة ان طائفة معهودة من الفاظ هذه الرسالة وهى ما يعنون بالباب الاول كائنة فى معان تفيد مسائل العامل او طائفة من المعانى كائنة فى بيان احوال معان تفيد مسائله * اعلم ان لكل علم مدون تعريف وموضوعا وغاية يجب لكل طالب ان يعلمه * فتعريف علم النحو وهو علم يعرف به احوال الكلمة العربية من حيث الاعراب والبناء * وموضوعه الكلمة العربية * وغاية الاحتراز عن الخطاء فى الاعراب ولما كان العلم الذى بمعنى الفن عبارة عن المسائل والمسئلة عبارة عن جملة اسمية مبتدأها موضوع ذلك الفن او قسما منه او نوعا منه وخبرها عبارة عن الامور العارضة له وكان مسائل العامل والمعمول مبتدؤهما يعنى موضوعهما نوعين من الكلمة وخبرهما يعنى محمولهما عبارة عن الاعراب الذى هو عارض للكلمة قدم المص رح تعريف موضوعه وبيان اقسامها وانواعها وتعريف كل منها وبيان خواص كل منها وايضا بيان ان العامل من اى قسم من اقسام الكلمة فقال (اعلم) صدره به للتنبيه على انه يجب علمه والاصل فى الخطاب لمعين لكنه ههنا يعدل عن هذا الاصل بقرينة ان هذه الرسالة لم تؤلف لشخص مخصوص فيكون المراد منه كل من شأنه الخطاب من الطلاب وقوله (اولا) منصوب على الظرفية اى فى الزمان الاول يعنى قبل الشروع فى المقصود (ان الكلمة) اى ان جنسها من حيث وجوده فى ضمن افرادها الموجودة قوله الكلمة اسم ان والواو فى قوله (وهى) اعتراضية وضمير هى راجعة الى الكلمة لكنها ليست باعتبار افرادها الموجودة بل اعتبار مفهومها لان المقصود بذكر الكلمة التى هى مرجع الضمير تقسيمها والتقسيم للأفراد بخلاف المقصود من الضمير الراجع لانه لتعريف الكلمة والتعريف يكون للماهية واذا اريد بالراجع معنى هو غير المعنى الذى يراد بالمرجع يسمى ذلك استخداما وهو وان كان خلاف الظاهر يصار اليه فى مقام الضرورة وقوله هى مبتدأ وقوله (اللفظ) خبره والجملة لا محل لها اعتراضية لدخولها بين اسم ان وخبرها وقوله (الموضوع) بالرفع صفة وقوله (لمعنى) متعلق بالموضوع ومعنى مجرور

تقديرًا باللام ومنصوب محلا على أنه مفعول به غير صريح وقوله (مفرد) مجرور لفظا على أنه صفة معنى وقوله (ثلاثة) مرفوع لفظا على أنه خبر أن واسمها مع خبرها لا محل لها صلة أن وإن مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على أنه مفعول أول لا علم ومفعوله الثاني محذوف والمعنى أعلم كون الكلمة ثلاثة أقسام ثابتا * ثم الكلمة في اللغة مأخوذ من الكلام بمعنى الجرح أطلق على اللفظ الموضوع لتأثيره في القلوب كتأثير الجرح في الأبدان وضعت في اصطلاح النحاة على اللفظ وهو في الأصل بمعنى الرمي ثم أطلق في العرف العام على صوت من شأنه أن يخرج من الفم معتمدا على الخروج سواء كان موضوعا لمعنى أو لا * وقوله الموضوع مشتق من الوضع وهو تعيين شيء شيء متى أدرك الأول فهم الثاني ولو بغيره للعالم بالوضع * وقوله الموضوع احتراز عن اللفظ الغير الموضوع كالمهمات مثل ديز مير * وقوله المعنى ليس باحتراز عن شيء بل ذكر ليكون موصوفا لمفرد والمعنى في الأصل مصدر ميمي على وزن منصر ثم نقل إلى ما يقصد من شيء * وقوله مفرد اسم مفعول ثم نقل إلى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والحاصل أن الكلمة لفظ لا صوت وموضوع لا غير موضوع ووضع المعنى مفرد لا معنى مركب وقوله (فعل) بالرفع على أنه بدل من ثلاثة أو خبر لمبتدأ محذوف أي أحدها فعل وهو في اللغة الحدث (وهو) في الاصلاح (مادل) أي كلمة دلت وما موصولة عبارة عن الكلمة التي ودل فعل فاعله راجع إلى ما وإنما ذكر بالنظر إلى لفظ ما وقوله (بهيئته) متعلق بقوله دل وهو احتراز عن دلالة بمادته لأنه بمادته يدل على الحدث مثلا إذا قلنا نصر فله مادة وهو النون والصاد والراء وهيئته وهو كونه على وزن فعل فادته دلت على معنى النصره وهيئته دلت على النصره التي وقعت في زمان الماضي وكذا ينصرله مادة كجادة الماضي وهيئته وهو كونه على وزن يفعل فبمادته دلت على النصره وبهيئته دلت أما على النصره التي وقعت في الحال أو على النصره التي وقعت في الاستقبال فبقوله بهيئته خرج لفظ الزمان وأمس وغدا لأنها دلت على الزمان بمادته وبقوله (وضعا) يخرج منه أسماء الفاعل والمفعول ونحوهما عن الأسماء المشتقة لأنها لا تنفك عن الدلالة على زمان من الأزمنة لكن ليست تلك الدلالة بوضعيها لذلك الزمان وقوله وضعا بالنصب أي مفعول مطابق لقوله دل وأصله دلالة وضع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه

او اصله دلالة وضعية فحذف الموصوف واقيم الصفه مقامه ثم حذف مند الياء النسبية او مفعول فيه اى زمان الوضع او حال من فاعل دل على انه بمعنى موضوعا وقوله «على احد الازمنة الثلاثة» متعلق بدل لا بقوله وضعيا لان لفظة على قرينة معينة على انه متعلق به لان دل يتعدى بعلى ولو كان متعلقا بوضعا لصدر باللام لكون الوضع متعديا به والاخذ مضاف الى الازمنة وهو جمع زمان بجمع القلة لان وزن افعلة من اوزان جمع القلة * وقوله الثلاثة بالجر صفة الازمنة فذكر بالتاء لان مفرد الازمنة مذكر وهو الزمان ولما عرف الفعل بالحد الذى هو تعريفه بالذاتيات لان قوله ما دل بمنزلة الجنس لانه شامل للاسم والحرف كما ان الحيوان جنس للانسان * وقوله على الازمنة الثلاثة كالفصل يخرج به الاسم والحرف اراد ان يعرفه برسمه الذى هو التعريف بالخواص فقال «ومن خواصه» اى من خواص الفعل «دخول قد والسين وسوف وان» اى الشرطية «ولم ولما ولا م الامر ولما انتهى» اى دخول قد وما عطف عليه ومن فى من خواص تبعية وخواص اصله خواص على وزن فواعل جمع خاصة وغير منصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وهو قائم مقام العلتين لكنه باضافته الى الضمير ينجر بالكسر وخاصة الشئ هى ما يوجد قيد ولا يوجد فى غيره ولكون هذه الالفاظ داخله فى الفعل غير داخله فى الاسم والحرف سميت خاصة وانما لم يقل وخواصه لان خواص الفعل غير مخصصة بهذه المذكورات بل المذكورات بعض منها ولذلك اتى بمن التبعية وانما اتى بالجمع ولم يقل ومن خاصة اشارة الى كثرة الخواص * وقوله ومن خواصه من حرفية فيكون ظرفا مستقرا خبرا مقدما ودخول قد بعد ربط جميع ما عطف عليه مبتدأ مؤخرا او من اسمية بمعنى بعض ومضاف الى خواصه فيكون مبتدأ ودخول خبرا له اى بعض خواصه دخول قد وما عطف عليه فكأن المصنف عرف الفعل بتعريف آخر وقال الفعل ما دخله قد والسين وسوف الخ «وكلمه» اى كل افراد الفعل «عامل» اى سواء كان فعلا تاما او ناقصا او متعديا او لازما متصرفا او غير متصرف «على ما سيجئ» اى بناء على المذكور الذى سيجئ فى باب العامل فيكون على متعلقا ببناء وهو مفعول له للنسبة التى بين المبتدأ والخبر او متعلقا بمبنى فيكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى هذا مبنى وقوله «واسم» مرفوع على انه معطوف على فعل «وهو» اى الاسم «ما» اى كلمة «دل» اى دلت تلك الكلمة دلالة وضعية وانما قيدنا الدلالة بها بقرينة السباق وهى

ذكر قوله وضعاً في تعريف الفعل واكتفى بدهننا اعتماداً على القرينة (على معنى) وقوله (مستقل) بالجر صفة معنى وقوله (بالفهم) متعلق بمستقل والفهم مصدر الفعل المجهول أي معنى مستقل بالمفهومية يعني لا يحتاج في دلالة على معناه إلى ضم لفظ آخر فيكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسنداً إلى اللفظ الدال أو لا يحتاج السامع في الفهم منه إلى شيء آخر وحينئذ يكون الاستقلال وعدم الاحتياج مسنداً إلى السامع فحاصل التوجيه الأول أنه لا يحتاج اللفظ في الدلالة وحاصل الثاني أنه لا يحتاج السامع في فهم ذلك المعنى من اللفظ وإنما قال دل على معنى فإنه بعض الاسم بعد استقلاله في الدلالة لا يستقل في استعماله في ذلك المعنى كالأسماء الإضافية مثل قبل وبعد ونحوهما لأنهما وإن كانا مستقلين في دلالتيهما على معنى القبلة والبعدية مثلاً لكنهما لا يستقلان في الاستعمال في التركيب بدون ذكر المضاف إليهما لفظاً أو منوياً بخلاف الحروف فإن معناها لا تكون إلا بعد ذكر شيء آخر كما سيحكي فقوله مستقل يخرج الحرف من التعريف وقوله (غير مقترن فيه بأحد الأزمنة الثلاثة) يخرج الفعل فإن الحدث الذي يدل عليه الفعل وإن كان مستقلاً بالفهم لكونه مقترناً بأحد الأزمنة ليس باسم (ومن خواصه) أي للاسم خواص كثيرة بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره من الفعل والحرف وبعض تلك الخواص (دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر والتنوين أصله مصدر نون نون تنوينا أي جعل الكلمة ذات نون في آخرها والمراد بالتنوين الذي هو من خواص الاسم ما سوى تنوين التثنية من تنوين التذكير وتنوين العوض وتنوين التمكن وتنوين المقابلة فإن كلا منها لا يوجد في الفعل والحرف بخلاف تنوين التثنية فإنه قد يوجد في غيره قوله (وحرف الجر) مجرور على أنه معطوف على التنوين أي ودخول حرف الجر وكذا قوله (ولام التعريف) مجرور معطوف على أحدهما قوله (وكونه) مرفوع على أنه معطوف على دخول أي من خواصه كون الاسم (مبتدأً وفاعلاً) وإنما كان الكون مبتدأً وفاعلاً من خواص الاسم لأن المبتدأ والفاعل إنما يوضعان لأن يحمل عليهما شيء آخر فيلزم أن يكونا ثابتين مستقرين حتى يحمل عليهما غيرهما وهو في الجملة الاسمية خبره وفي الفعلية فعله أو ما يشبهه بخلاف الفعل والحرف فإن الحرف لا يحمل على شيء ولا يحمل عليه شيء لكونه غير مستقل وأما الفعل فعناد مركب من ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما وهو من حيث دلالة على الأولين مستقل ومن حيث دلالة على النسبة غير

مستقل والمركب من المستقل ومن غير المستقل غير مستقل ولما كان الخبر يستدعي
الاسناد الى مستقل جاز وقوع الفعل مخبرا بالنسبة الى المعنيين الاولين ولما كان
المبتدأ والفاعل يستدعيان الاستقرار وهو لا يوجد في الفعل لم يكن الفعل مبتدأ
ولا فاعلا الا بتأويل المصدر وقوله «ومضافا» بالنصب معطوف على احدهما
اي ومن خواصه كون الاسم مضافا الى شيء آخر فان الفعل والحرف لا يضافان
وانما لم يقيّد باليه لان كونه مضافا اليه ليس من خواصه فانه يجوز ان يكون
الفعل مضافا اليه نحو قوله تعالى * هذا يوم ينفع الصادقين * (وبعضه) اي
بعض افراد الاسم «عامل» اي بمشابهته بالفعل الذي هو الاصل في العمل
«كاسم الفاعل سيجي» اي سيجي تحقيقه في بحث العامل القياسي وهو ان اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها تعمل عمل الفعل «وبعضه» اي
وبعض افراد الاسم «غير عامل» لعدم مشابهته بالفعل وهو «كانا» اي كلفظ
انا يعني الضمير الموضوع للتكلم وحده «وانت» اي وكلفظ انت يعني الضمير
الموضوع للمخاطب «والذي» اي كلفظ الذي يعني اللفظ الموضوع للوصول
فان كلامها وان كان من افراد الاسم لكنه غير عامل لعدم المشابهة فيها قوله
«وحرف» مرفوع على انه معطوف اما على القريب وهو الاسم واما
على البعيد وهو الفعل وهذا هو نوع ثالث للكلمة «وهو» اي الحرف في الاصطلاح
«ما» اي الكلمة التي لكونه لفظا موضوعا لمعنى مفرد «دل على معنى غير مستقل»
اعلم ان لفظ ما في التعريفات الثلاثة يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا
فان كان موصولا يكون معرفة لكونه بمعنى الذي فيكون الجملة التي بعده لا يحمل لها
من الاعراب صلة وان كان موصوفا يكون نكرة ومعر بالكونه بمعنى شيء فيكون
الجملة التي بعده معرب محلا لكونها صفة له ولكن لما وقع ههنا في مقام التعريف يحتمل
على الوصول فقط لكون المقصود منه التعريف ولذا فسرنا في التعريفات الثلاثة
بقولنا الكلمة التي خذ هذا وقوله غير مستقل بالجر صفة معنى وقوله «بالفهم»
متعلق به يعني معنى الحرف غير مقصود بالمفهومية ولا بالملاحظة وقوله
«بل آله» مجرور على انه معطوف على غير مستقل اي بل على معنى آله وتابع
«لفهم حال غيره» اي حال غير ذلك المعنى مثلا ان وان موضوع للتحقيق
لكن ليس للتحقيق الذي هو مطلق بل للتحقيق الذي يحصل ويتكون بعد
استعماله ان بان يقال ان زيد قائم فالموضوع له لان هو تحقيق مخصوص بالنسبة
مخصوصة بين زيد وقيام واذا قلت ان عمرا قاعد يكون موضوعا للتحقيق

مخصوص بين عمر ووقوعه ولو فرض عدم استعماله لم يوجد له معنى موضوع له
 فيكون لفظ ان دال على معنى وهو التحقيق في مثالنا غير مقصود بالملاحظة
 بل هو آلة للملاحظة النسبية التي بين اسمه وخبره وان كان المقصود ههنا
 ملاحظة لفظ التحقيق يكون اسما (وبعضه حامل كحرف الجر) لكونه مشابها
 بالاضافة (وبعضه غير حامل كهل وقد) فلهما لما عدت المشابهة فيهما
 كائنا غير عاملتين لان الاصل في الحرف عدم العمل : ولما فرغ المص من بيان
 ما توقف عليه المقصود وهو مسائل العامل شرع في بيان المقصود الذي
 هو العامل فقال (ثم العامل) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما اوجب)
 مع صلته مرفوع محلا على انه خبره والجملة الاسمية لا محل لها ابتدائية وانما
 صدره بـثم لان ثم للتراخي الزماني نحو جاءني زيد ثم عمر واي جاء عمرو بعد
 زمان مجيء زيد ويستعمل في التراخي الرتبي اي لبيان انحطاط رتبة مدخوله
 عما قبله ويحمل المعنيان ههنا اما الزماني فليكون المقصود بهيدا بتوسيط
 المقدمة بذكرها اولا واما الرتبي فليكون هذا المقام مقام تعريف العامل
 يكون مغايرا لما قبله في الغرض : وقوله ما اوجب اي هو الشيء الذي يقتضي
 وقوله (بواسطة) متعلق باوجب منصوب محلا على انه مفعول به غير
 صريح له وقوله (كون آخر الكلمة) منصوب لفظا على انه مفعول به
 صريح له وهو مصدر كان وهو من الافعال الناقصة ومضاف الى آخر
 وهو مجرور لفظا ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله (على وجه
 مخصوص) متعلق بمحذوف اي معربا وهو خبر كون وقوله (من الاعراب)
 ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من على وجه او من الضمير المستتر
 في مخصوص والحاصل ان العامل هو الشيء الذي يقتضي كون آخر
 الكلمة التي يظهر فيها اثر العامل من اسم او فعل معربا على اي اعراب
 من انواع الاعراب على ما يقتضيه العامل ولما كان علم المعرف يتوقف على
 علم تعريفه وعلم التعريف يتوقف على علم كل جزء من اجزائه اراد المصنف
 ان يبين بعض الاجزاء فقال (والمراد) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله
 (بواسطة) متعلق به وقوله (مقتضى الاعراب) بصيغة الفاعل مضافا الى
 مفعوله خبر للابتداء والجملة استئنافية جواب سؤال مقدر نشأ من قوله
 بواسطة فكانه قيل ما المراد بواسطة فاجاب بقوله والمراد به هو المعنى القائم
 بالعمول حاصلا من ورود العامل عليه ومن تعلقه به ويقتضي ذلك المعنى

كون آخر الكلمة المعمولة معربا باعراب دال على ذلك المعنى : واعلم ان الاعراب مصدر من اعرب يعرب مشتق من عرب وهو الفساد وهمزته للازالة نحو اشكيت اى ازلت الشكاية وهو ههنا بمعنى ازالة العرب اى الفساد فلما كان الاعراب مزيلا لفساد حاصل في الكلمة من ورود المعانى عليها مثلاً اذا قلنا نصر زيد عمرا ولم نقرأه باعراب توهم ان اى اسم من الاسمين فاعل وان ايا منهما مفعول فاذا رفعنا زيدا ونصبنا عمرا عرفنا ان الاول فاعل والثانى مفعول (وهو) اى وذلك المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو مبتدأ وقوله (فى الاسماء) ظرف مستقر حال من المبتدأ لكونه عبارة عن التوارد او ظرف لغو متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر وهو قوله (توارد) مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ وهو مصدر توارد يتوارد اصله ورد وهو ههنا بمعنى عروض المعانى وهو مضاف الى فاعله وهو (المعانى) وقوله (المختلفة) بالجر صفة المعانى وهى لكونها تابعة للضمير المستتر الذى تحته ولكون الضمير مفردا مؤنثا راجعا الى المعانى باعتبار الجماعة جاءت مفردة لان الصفة تابعة لموصوفها فى الجمعية الا اذا كانت صفة جرت على غير من هى له فانه تابعة لفاعلها وقوله (عليها) متعلق بالتوارد والضمير الجرور راجع الى الاسماء والحاصل ان مقتضى الاعراب حال كونه فى الاسماء توارد المعانى المختلفة على تلك الاسماء وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة هذا هو الاصل ولكن لها فروع كالمبتدائية والخبرية فى المرفوعات والخالية والتمييزية فى المنصوبات والفاء فى (فانها) عاطفة لعطف المعلول على العلة لان توارد المعانى تكون علة للاقتضاء والضمير المنصوب منصوب محلا على انه اسم ان وقوله (امور) مرفوع لفظا على انه خبر ان وقوله (خفية) صفة مشبهة مؤنثة مرفوعة لفظا على انها صفة امور والجملة معطوف على الجملة السابقة من قبيل عطف المعلول على العلة وقوله (تستدعى) فعل مضارع من الاستدعاء وهو طلب الدعوة والمراد به لازمه وهو الاقتضاء والضمير المستتر تحته راجع الى امور والجملة صفة بعد صفة لها و (علائم) جمع علامة مفعول تستدعى و (ظاهرة) بالنصب صفتها وقوله (لتعرف) متعلق بقوله تستدعى وتعرف بالنصب بان المصدرية المقدرة وهى فى تأويل المفرد فمحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب على انه مفعول له لتستدعى والحاصل ان توارد المعانى المختلفة على الاسماء

مقتضى الاعراب فان تلك المعانى امور خفية وكل امور خفية تقتضى علامة ظاهرة فتوارد المعانى تقتضى علامة ظاهرة والعلامة عليها هو الاعراب (مثلا) اى امثل ذلك مثلا (اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب) وهو العامل لكونه فعلا (اوجب كون آخر زيد) اى آخر لفظ زيد (مضموما) لكونه اسما مفردا وعلامة الرفع في المفرد ضمة (وآخر غلام مفتوحا) لكونه مفردا وعلامة النصب فيه فتحة (بواسطة ورود الفاعلية على زيد) وهو المعنى القائم به وتكون ذلك بتعلق ضرب به (والمفعولية) اى وبواسطة ورود المفعولية (على غلام) لكون الفعل فعلا متعديا * اعلم انه اذا اريد المعنى المصدرى في غير اللفظ المصدر ادخل في آخره ياء مشددة يقال لها المصدرية وادخل في آخرها تاء لئلا يلتبس بالياء النسبية لان لفظ الفاعل والمفعول ليسا بمصدر ولا يدلان على المعنى المصدرى بخلاف لفظ الاضافة فانه مصدر فلا حاجة فيه الى الياء وقوله (بسبب) متعلق باوجب وهو مضاف الى (تعلق ضرب) وقوله (بهما) متعلق بالتعلق وضمير التثنية راجع الى زيد وغلام (واوجب غلام) اى لفظ غلام (ايضا) اى كما اوجب ضرب لانه عامل لكونه اسم مضاف يعمل عمل الجر (كون آخر عمرو مكسورا) لكون الكسرة في المفرد المنصرف علامة جر (بواسطة ورود الاضافة عليه) اى على عمرو وقوله (اى كونه) اى كون عمرو (منسوبا اليه لغلام) هذا التفسير اشارة الى ان الاضافة اضافة معنوية بمعنى اللام يعنى غلام لعمرو والى ان الوجه للاضافة كون الغلام منسوبا وعمرو منسوبا اليه له بنسبة الملك والفاء في (فالعامل) فاء نتيجة اى اذا كان الامر كذلك فالعامل في هذه التراكيب وهو ضرب وغلام (يحصل) فعل وفاعله ضمير مستتر تحته راجع الى العامل (المعانى الخفية) وقوله (في الاسماء) متعلق بقوله يحصل وهى الفاعلية في زيد والمفعولية في غلام والاضافة في عمرو (وهى) اى وتلك المعانى الخفية (تقتضى نصب علامة) اى الضم في زيد لتعرف انه فاعل والفتح في الغلام لتعرف انه مفعول والكسرة في عمرو لتعرف انه منسوب اليه لغلام و (هى) اى تلك العلامة (الاعراب) ولما فرع من بيان الوسطة التى هى مقتضى الاعراب من حيث وقوعه وكيفيته في الاسماء شرع في بيانه من حيث وقوعه في الافعال فقال (وفي الافعال) وهو معطوف على قوله في الاسماء وقوله (المشابهة التامة) معطوف على قوله توارد المعانى يعنى ان

مقتضى الاعراب في الافعال (للاسم) اي انما يؤثر العامل في الفعل اذا كان
 ذلك الفعل مشابهها لاسم الفاعل بمشابهة تامة (وهي) مبتدأ وقوله (في المضارع)
 ظرف مستقر خبره اي المشابهة التامة موجودة في الفعل المضارع من الافعال
 (فقط) اي لا توجد تلك المشابهة في سائر الافعال وان كان غير المضارع
 مشابها به من بعض الوجوه لكن لما لم تكن تلك المشابهة تامة لم يعدل فيه
 عن الاصل الذي هو البناء في الفعل (فانه) اي انما كان المضارع مشابها به
 مشابهة تامة لان المضارع (مشابه لاسم الفاعل لفظا) تمييز من النسبة في اسم
 الفاعل وهو مشابه اي مشابه لفظا اي من جهة اللفظ (ومعنى واستعملها اما
 الاول) وهو المبتدأ اي اما الشبه الاول وهو مشابته من جهة اللفظ (فلوازنته)
 ظرف مستقر خبره اي فتأبث لكون المضارع على وزن هو بعينه وزن (له)
 اي لاسم الفاعل (في الحركات) اي في عدد الحركات والسكنات وفي متعلق
 بالموازنة (نحو ضارب ويضرب) لان ضارب اربعة احرف وفيه ثلث حركات
 وساكن واحد وكذلك يضرب له ثلث حركات وساكن واحد وايضا انه
 موازن في ترتيبها لان الساكن وقع في حرفه الثاني وكذلك في الاسم
 (ومدحرج ويدحرج) اي ونحو مدحرج ويدحرج مثل المصنف بمثلين
 احدهما من الثلاثي المجرد والاخر من الرباعي المجرد وهما اصلان في الابواب
 وشاربه الى ان الزوائد من الابواب كذلك (واما الثاني) اما الشبه الثاني وهو
 مشابته له معنى (فلقبول) اي فتأبث لقبوله (كل منهما) اي من المضارع واسم
 الفاعل فتوله لقبول مصدر مضاف الى فاعله وقوله (الشيوع) منصوب
 لفظا على انه مفعول لقوله قبول (والخصوص) بالنصب عطף عليه
 والمراد من الشيوع هو الانتشار والاحتمال للمعاني على سبيل البدل يعني
 ان وجه المشابهة بينهما في اطلاق الشيوع والخصوص عليهما في معناه
 الذي يقابل الخصوص وهو العموم لانه لا عموم فيها حقيقة (فان الاسم)
 اي اسم الفاعل والقاء في فان تفصيله يعني لعطف التفصيل على الاجمال والالف
 واللام في الاسم للعهد الخارجي بقرينة سبق ذكره وهو اسم الفاعل قوله
 (عند) ظرف متعلق بيقيد ومضاف الى تجرد المضاف الى الضمير يعني عند
 (تجرده عن اللام يفيد الشيو) وهو خبر ان يعني ان اسم الفاعل نحو ضارب
 اذا استعمل نكرة بغير لام التعريف وبغير لام الموصول يكون شاملا لافراد
 كل من هو متصف بالضارية ولا يكون مختصا بضارب معين من الافراد

(وعند دخول حرف التعريف عليه) قوله عند متعلق بقوله (يختصص) وظرف له وجلة يختصص مرفوعة محلا على انها معطوفة على جلة يفيد وانما قال في الفقرة الاولى عن اللام وفي الثانية عند دخول حرف التعريف ولم يقل عند دخوله او عند تجرد حرف التعريف لان اللام الداخلة على اسم الفاعل قسمان احدهما حرف التعريف والاخر اسم الموصول وفي مقام التجرد والنفي يكفي التعبير عنه باللام لان عدم اللام هو المقصود في وقوع التجرد سواء كان مجردا عن اللام التي هي حرف التعريف او التي هي الاسم الموصول واما في الفقرة الثانية لما كان المقصود وجوده فيلزم ان يعبر به بتعبير يخرج منه اسم الموصول لان مدخوله وان كان اسما صورة لكنه فعل حكما كذا قيل (نحو ضارب) فانه يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او ما اوجاهلا او غيرهم من ذات يتصف بالضاربة (والضارب) فانه مع اللام مختص بضارب معين سواء كان اللام حرف التعريف او اسم الموصول فان الاعتبار على الصورة فصورته حرف التعريف وهذا تحقيق المشبه به ثم شرع في تحقيق المشبه وفي تحقيق وجه الشبه في ضمنه فقال و (كذلك المضارع) فتقوله كذلك اما ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم والمضارع مبتدأ مؤخر هذا اذا كان حرفية ويحتمل ان يكون اسما بمعنى مثل فينئذ يكون بالعكس اى مثل الاسم المضارع في هذه الاحوال وقوله (عند تجرده) متعلق بيحتمل المؤخر وظرف له يعنى ان المضارع عند تجرده (عن حرف الحال) نحو ما (والاستقبال) نحو السين وسوف ولا ولن في النفي (يحتمل الحال والاستقبال) من الزمانين فانهما اما معناه الموضوع له بان يكون هذه الصيغة موضوعة لكل منهما بالاشتراك او بان يكون احدهما معناه الموضوع له والاخر غير الموضوع له يدل عليه مجازا (نحو يضرب) فانه لما تجرد عن هذه الحروف يحتمل ان يكون المراد يضرب انه في الحال او في الاستقبال (وعند دخولهما) اى وعند دخول حرف الحال او حرف الاستقبال (يختص) اى يختص المضارع (بالاستقبال) ان دخل عليه حرف الاستقبال (او الحال) اى يختص بالحال ان دخل عليه حرف الحال (نحو سيضرب) اى مثال الاول سيضرب وكذا سوف يضرب ولا يضرب ولن يضرب فانه لدخول هذه الحروف يختص بالاستقبال (وما يضرب) اى ومثال الثاني وما يضرب فانه لما دخلت عليه كلمة ما التي لنفي الفعل في زمان الحال يختص ذلك بالحال وقوله

(ولمبادرة الفهم) عطف على قوله لقبول اى واما مشابهة الاسم بالمضارع معنى لمبادرة الفهم اى فهم السامع (فيهما) اى فى اسم الفاعل وفى الفعل المضارع (عند التجرد عن القرائن) اى عن قرينة الحال او المقال والقرينة فى المضارع نحو سيضرب وفى الاسم نحو الضارب امس او غدا او الآن (الى الحال) متعلق بالمبادرة لان المفهوم من المضارع اخبار وقوع الضرب وكذلك من اسم الفاعل والوقوع يحتمل على الوقوع فى الحال عند سماعهما ثم شرع فى بيان مشابهيتهما من جهة الاستعمال فقال (واما الثالث) اى واما الشبه استعمالا وهو مبتدأ (فلو وقع كل) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر اى فحاصل لو وقع كل (منهما) اى من اسم الفاعل والمضارع والوقوع مصدر مضاف الى فاعله وقوله (صفة) منصوب لفظا على انه مفعوله وقوله (لنكرة) متعلق بصفة اى لجواز ان يكون كل منهما واقعا فى موضع صفة لنكرة فى الجملة وفى الظاهر وان كان فى التحقيق كون اسم الفاعل مركبا والفعل المضارع جملة (نحو جاءنى رجل ضارب او يضرب) لان الصفة فى ضارب فى الحقيقة هو ضارب فقط وفى يضرب هو يضرب بعد رفع فاعله وبعد كونه جملة معه قوله (ولدخول) عطف على قوله لو وقع كل يعنى واما الثالث لجواز دخول (لام الابتداء عليهما) اى على اسم الفاعل والفعل المضارع (نحو ان زيدا لضارب او ليضرب) ثم اراد ان ينبه على الحاصل من السابق فقال (فهذه المشابهة) اى هذه المشابهة التامة التى هى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا الواقعة بينهما دون غير المضارع من الافعال (تقتضى) اى هذه المشابهة المتصفة بهذه الصفة (تطفل) مفعول تقتضى والتطفل مصدر من باب التفعّل وهو كون الشئ طفلا اى تابعا ولذا يقال للصبي طفلا لانه يتبع والده فى المشى يعنى تبعية (المضارع للاسم فيما) اى فى معنى واعتبار (هو) اى الاسم (اصل فيه) اى فى ذلك المعنى والاعتبار قوله فيما متعلق بالتطفل وما موصوفة عبارة عن المعنى الذى يقوم باللفظ وهو مبتدأ واصل خبره وفيه متعلق بالاصل لانه لتضمنه معنى الراجع لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكون اعتباره راجحا وتركه مرجوحا والضمير المجرور راجع الى ما والجملة مجرورة محلا على انها صفة ما ومحلها القريب مجرور بفي ومحلها البعيد منصوب على انه مفعول فيه (وهو) اى الشئ الذى هو اصل فى الاسم ومعتبر فيه (الاعراب) لان الاسم هو قابل لاحتمال المعانى المتضمنة للاعراب بخلاف الفعل فان الفاعلية والمفعولية والاضافة من خواص الاسم وقوله (فاعرابه)

جواب لشرط محذوف أى اذا كان الاسم أصلاً فى الأعراب وكان أعراب
 الفعل تابعاً لأعراب الاسم بشرط وقوع المشابهة التامة بينهما فأعراب الفعل
 (ليس) أى ذلك الأعراب (بالأصالة) بل الأصل فى الفعل هو عدم الأعراب
 لعدم ما اقتضاه فيه وعدم الأعراب هو البناء ثم أراد المصنف أن يمثله بمثال فقال
 (فإذا قلنا) الفاء فيه تفصيلية وإذا ظرف لجوابه وهو واجب وقوله (أن يضرب)
 أى لفظ أن يضرب مفعول لقلنا أى إذا قلنا وأوردنا أن يضرب (فلن) الفاء فيه
 جوابية لأن أى لفظ لن وهو مبتدأ أى أن لفظ لن يصدق عليه تعريف العامل
 لأنه حرف (أوجب كون آخر يضرب مفتوحاً) أى منصوباً علامته الفتحة
 (بواسطة المشابهة التامة لاسم الفاعل) كما عرفت وكل ما أوجب بواسطة
 كذلك فهو عامل ولما فرغ من تحقيق تعريف العامل بحسب مفهومه شرع فى تقسيمه
 الذى هو بحسب وجوده فى الخارج فقال (ثم العامل) وهو مبتدأ وقوله
 (على ضربين) ظرف مستقر خبره والجملة لا محل لها معطوفة على جملة ثم العامل
 وقوله (لفظي) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى أحد الضربين لفظي (و) الآخر
 (معنوي) ويجوز جره على أنه بدل من الضربين (فاللفظي) الفاء فيه تفصيلية
 وهو مبتدأ وقوله (ما يكون) مع صلته خبره وقوله (اللسان) ظرف مستقر
 منصوب محلاً على أنه خبر مقدم ليكون (فيه) متعلق به والضمير المجرور عائداً
 لما وقوله (حظ) أى نصيب اسمه يعنى ليس هو معنى يعرف بالقلب بل هو محسوس
 مسموع من شأنه أن يلفظ باللسان ويكتب فى النقوش فعنى النسبة فيه أن العامل
 اللفظي عامل منسوب إلى اللفظ الذى محله اللسان فيكون من قبيل نسبة الفعل إلى
 آله (وهو) أى ذلك اللفظي (على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي) وهو
 فى اللغة ما نسب إلى السماع وفى الاصطلاح (هو الذى) أى العامل اللفظي
 الذى (يتوقف أعماله) هو مصدر عمل أى جعله عاملاً ومؤثراً بعمل خاص به
 (على السماع) أى على تتبع تراكيب العرب واستقرائها ويمتنع أن يذكر فى عمله
 قاعدة كلية لأن ما يذكر فيها إنما هو قضية شخصية لا كلية فإنه يقال من جارة وأن
 ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن ناصب ولم جازم ونحوها بخلاف القياسى فإنه
 كما سيجئ من أنه يمكن أن يذكر فيها قاعدة كلية موضوعها غير محصور أى له أفراد
 كثيرة كلها تعمل من غير توقف على السماع * وأعلم أن التقسيم ثلاثة تقسيم جملي
 وهو أكثر استعماله فى تقسيم الكل إلى أجزائه كتقسيم الكتاب إلى أبواب
 وفصول وتقسيم استقرائى كتقسيم الإنسان إلى أبيض وأسود وتقسيم عقلى

كتقسيم شيء الى موجود وغير موجود وتقسيم العامل ههنا من هذا القبيل
 بان يقال ان العامل اما لفظي واما غير لفظي والثاني هو المعنوي واللفظي اما
 سماعي واما غير سماعي والثاني هو القياسي (وهو) اي السماعي (ايضا)
 اي كاللفظي (على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل) المضارع والعامل
 في الاسم ايضا اي كالسماعي على قسمين (عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعني)
 اي اريد بالاسمين المعمولين (المبتدأ والخبر في الاصل) اي قبل دخول العامل
 اللفظي الذي يقال له نواسخ المبتدأ والخبر (ويسميان) اي يسمى ذلك المبتدأ
 والخبر (بعد دخول العامل) اي بعد دخول العامل اللفظي السماعي عليهما
 (اسما) اي يسمى الذي هو مبتدأ في الاصل اسما لذلك العامل (وخبرا) اي يسمى
 الذي هو خبر في الاصل خبرا (له) اي لذلك العامل فقوله يسميان فعل مجهول
 تثنية يسمى وهو من الافعال التي تتعدى الى المفعولين لانه يقتضي شيئين احدهما
 الاسم والاخر المسمى فيجعل المسمى مفعولا اوّل ويجعل الاسم مفعولا ثانيا وههنا
 لما بنى الفعل مجهولا جعل مفعوله الاول نائب فاعل ومفعوله الثاني باقيا على حاله
 وما ينبغي ان يعلم ان هذا التقسيم مبني على الاستقرار اعني انه لم يوجد عامل
 يتعدى الى غير الواحد والاثنين فانه لو وجد عامل يتعدى الى ثلاثة فصاعدا
 يجوز ذلك عقلا والله اعلم (والعامل) وهو مبتدأ وقوله (في اسم واحد) ظرف
 مستقر مرفوع محلا على انه صفة العامل * اعلم ان متعلق الظرف المستقر اما فعل واما
 صفة يعني كان او كائن وحصل او حاصل فاذا كان فعلا يكون جملة وان كان صفة
 يكون مع فاعله مركبا فينبغي ان كان المتعلق فعلا فهو نكرة لا تكون صفة لمعرفة
 وكذا اذا كان الصفة المقدرة مقدرا بنكرة واذا وقع الظرف في موقع يقتضي
 ان يكون صفة لمعرفة يتقدر فيه اسم معرف باللام كما كان في هذا المقام يعني
 والعامل الكائن في الاسم الواحد والله اعلم ويجوز ان يكون متعلقا بالعامل
 على انه مفعول به غير صريح له وقوله (حروف) خبر للمبتدأ وقوله (تجره)
 مع فاعله صفة الحروف والضمير راجع الى اسم واحد اي العامل اللفظي
 السماعي الذي يعمل في الاسم الواحد حروف تعمل عمل الجر في اسم واحد
 وقوله (تسمى) صفة بعد صفة للحروف ولا محل لها استئناف كأن قائلها
 بانه ما اسم هذه الحروف في اصطلاح النحاة فاجاب عنه انه يسمى (حروف الجر)
 وما ينبغي ان ينبه ههنا على وجه التسمية به بان المراد بالجر المضاف اليه اما معناه
 المصدرى الاصلى وهو جر الشيء الى الشيء واما معناه الاصطلاحي الذي

صدر عن علي رضي الله عنه بان الجر علم الاضافة ويجوز ان يراد المعنيان ههنا لان كلا منهما يصح ان يكون وجهاً للتسمية به لان هذه الحروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه من الاسم فهو بهذا الاعتبار يكون معناه انه سمي به لانها حروف تجر معنى الفعل الى ما يليه وبالاختبار الثاني انه يسمى به لانها تعمل عمل الجر والله اعلم وقوله «وحروف الاضافة» بالنصب معطوف على حروف الجر وانما سميت به لان الاضافة في الاصل نسبة شيء الى شيء فهذه الحروف لما وضعت لمعنى الافضاء يلزمها نسبة الشيء الى الفعل واليه اشار المصنف رحمه الله تعالى فيما مر في تحقيق معنى الواسطة بقوله وكونه منسوباً اليه «وهي» مبتدأ «عشرون» بالرفع خبره اي وتلك الحروف عشرون حرفاً بالاستقراء وقوله «الباء» مرفوع لفظاً على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي الاول من عشرين مسمى الباء الذي هو ب بالكسر وقوله «للاصاق» ظرف مستقر مرفوع محلاً على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هو كائن للاصاق وموضوع له وفيه تسامح لان الباء وغيره من الحروف ليس بموضوع لمطلق معناها كما حقق في فن الوضع بل هو موضوع لاصاق جزئي يتكون في الخارج بعد وجود مجروره ومتعلقه المخصوصين وانما اكتفى المصنف بذكر معنى واحده مع ان له معاني اخر من الملازمة والمصاحبة وان بعضا منه يكون زائدا وليس له معنى لان وظيفة علم النحو ذكر العمل والتأثير لانه انما يبحث عن احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء سواء كان له معنى او لا وتعداد المعاني من وظائف علم اللغة واعرف هذا «ومن» اي والثاني لفظ من «للابتداء» اي الموضوع لمعنى الابتداء «والى» اي والثالث لفظ الى «للانتهاء» اي وهي موضوع لانتهاه «وعن» اي والرابع لفظ عن «للبعد» اي وهو موضوع لبعد شيء عن شيء «والمجاوزه» اي لمجاوزه ذلك الشيء البعيد الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد لان السهم يبعد عن القوس ويصل الى الصيد «وعلى» اي والخامس لفظ على «للاستعلاء» اي هو موضوع للاستعلاء «واللام» اي والسادس مسمى اللام «للتعليل» اي هو موضوع للتعليل «والتخصيص وفي» اي والسابع لفظ في «لظرف» اي هو موضوع للظرف زمانا او مكانا «والكاف» اي والثامن مسمى الكاف «للتشبيه» اي هو موضوع لتشبيه شيء بمجروره «وحتى» اي والتاسع لفظ حتى «للاغاية» اي هو موضوع لمعنى الغاية يعني انه يكون مجروره غاية لشيء «ورب» اي

والعاشر لفظ رب (للتقليل) أي هو موضوع لإنشاء التقليل (وواو القسم)
 أي والحادي عشر الواو الذي هو موضوع للقسم (وتأوه) أي والثاني
 عشر تاء القسم (وحاشا) أي والثالث عشر لفظ حاشا (للاستثناء)
 أي هو للاستثناء أي لاستثناء مجرور (ومذ) أي والرابع عشر أي لفظ مذ
 (ومند) أي والخامس عشر لفظ منذ (للابتداء) أي وهما للابتداء في الزمان
 (الماضي وقد يكونان اسمين) فيكونان بمعنى الاسم وهو معنى أول المدة أو جميع
 المدة إذا قلنا منذ زمان سفرنا يوم الجمعة معناه أول مدة سفرنا أو جميع مدة سفرنا
 يوم الجمعة فيكون منذ مبتدأ ويوم الجمعة بالرفع خبر إليه فحرفية إذا كانا بمعنى من
 نحو سرت منذ يوم الجمعة أي ابتدأت السير من يوم الجمعة فالمقصود في الأول بيان
 أول المدة أو جميعها وفي الثاني بيان ابتداء السير (وخلا) أي والسادس عشر
 لفظ خلا (وعدا) أي والسابع عشر لفظ عدا (للاستثناء) أي وهما للاستثناء
 (ويكونان) أي يكون كل من اللفظين (فعلين) يعني فعلين ماضيين ناقصين
 واويين من خلو وعدو (وهو) أي كونهما فعلين (الاكثر) أي أكثر
 من وقوعهما سحرفين وسيجيء تفصيلهما في بحث المستثنى (ولولا) أي
 والثامن عشر لفظ لولا (لامتناع شيء) أي هو موضوع لبيان علة
 امتناع شيء وقوله (لوجود) متعلق بالامتناع أي كون الشيء متمنعا
 لوجود (غيره) أي غير ذلك الشيء يعني أن ههنا شيئين أحدهما متمنع
 والآخر موجود فكان وجود ذلك الموجود علة لامتناع المتمنع نحول لولاك
 لهلاك زيد فعدم هلاك زيد وامتناعه لوجودك قوله (إذا اتصل) متعلق
 وظرف للمفهوم مما سبق وهو أنه لما حكم بان لولا حرف جرّ فهم منه أنها
 تجرّ ولما لم يكن جرّه على إطلاقه بل بشرط شيء أراد أن يقيد عمل الجرّ بأنه
 إنما يجرّ إذا اتصل (بها) أي بكلمة لولا (ضمير) فان لولا إذا دخل
 على اسم ظاهر يكون ذلك الاسم مرفوعا على أنه مبتدأ وخبره يكون محذوفا
 وجوبا فإذا قلنا لولا زيد لهلاك عمرو فزيد مبتدأ وخبره موجود فيحذف
 الخبر وقام لهلاك مقامه فلا جرّ فيه وإذا دخل على الضمير فالمسموع من العرب
 أمران أحدهما لولا أنت لهلاك عمرو وهذا في أكثر اللغات والآخر لولاك
 لهلاك عمرو والأمر على الأولى ظاهر وأما على الثانية فلما اتصل بها ضمير
 مجرور فلا جاز غيرهما حكم بالضرورة بأنها حرف جرّ لأنه لا مجال للحمّل
 الضمير على كونه منصوبا لأنه لا ناصب له فتعين مجروريته وفيه مسلكان

احدهما مسلك سيبويه فانه قال ان لولا حرف جر عند اتصال الضمير به
 لكونها بمعنى اللام التعليلية والاخر مسلك الاخفش وهو ان لولا على
 حاله في الاستعمالين لكن يوجد في هذه اللغة بان الكاف المجرور يستعمل في
 الضمير المرفوع مجازا على طريق الاستعارة فيكون اعرابه على المسلك الاول
 ان الكاف مبنى على الفتح فتحله القريب مجرور بلولا ومحله البعيد مرفوع
 على انه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني انها ضمير مرفوع محلا على انه
 مبتدأ كذلك (وكى) اى والتاسع عشر لفظ كى (اذا دخل) اى فانه
 يجر اذا دخل (على ما الاستفهامية هو) اى لفظ كى (للتعليل) مثل اللام
 (نحو كيمه عصيت) اصله كيم فحذفت الالف التى فى آخره كما حذفت فى
 ما اذا دخلت عليها سائر الحروف الجارة نحو عمه وممه ولمه فهذا الاستعمال
 يدل على كونه حرف جر فى هذه الصورة وايضا معناه موافق لمعنى اللام
 وهذا ايضا يدل على كونه حرف جر: وقال الدماميني فى شرح التسهيل
 ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثانى
 انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة
 وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) اى والعشرون
 لفظ لعل (للترجى) اى هو موضوع للترجى اى لرجاء وقوع اسباب شئ
 والظن بترجيح وجود اسبابه على عدمه بعد امكانه وكذا عسى واما كاد
 فهو بيان لقرب وقوع شئ بعد وجود اسبابه وانما يجر الاسم به (فى لغة
 عقيل) على صيغة التصغير ذكره الدماميني كقوله: «قتلت ادع اخرى
 وارفع الصوت مرة: لعل ابى المغوار منك قريب» انتهى فابى المغوار هو محل
 الاستشهاد: ولما فرغ من تعداد الحروف الجارة شرع فى بيان احوال
 تعلقاتها فقال (ولا بد لهذه الحروف) فلا نفي الجنس وبد مصدر بمعنى
 الفراق وهو مبنى على الفتح ومنصوب محلا على انه اسم لا وقوله لهذه
 الحروف ظرف مستقر خبره وقوله (من متعلق) بفتح اللام اما ظرف مستقر
 ايضا خبر بعد خبر او متعلق ببد وظرف لغوله يعنى لا فراق موجود لهذه
 الحروف من شئ يتعلق به لكونها موضوعا لافضاء معنى الفعل او شبهه الى
 مجروره ولما كان معنى النفي الفراق هو معنى عدم الانفكاك كان معناه ان المتعلق
 لازم لهذه الحروف (فعل) اى هذا المتعلق فعل (او شبهه) كاسم الفاعل
 والمفعول والمصدر ونحوه (او معناه) اى معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه
 معنى الفعل كما سيجئ من اسماء الافعال والظروف وقوله (الا الزائد)

بالجر بدل من لهذه الحروف واستثناء منها أي إلا الحرف الذي يكون زائدا
 ﴿منها﴾ أي من هذه الحروف بمعنى أنه ليس له دلالة على معناه الموضوع له
 بل له فائدة أخرى من الموافقة لاستعمال العرب ﴿نحو كفي بالله﴾ لأن باء بالله
 ليس مستعملا ههنا في معناه لأن مجروره فاعل كفي بل الباء فيه زائد بمعنى
 أنه ليس المراد به معناه الموضوع له بل المراد به أما تزيين اللفظ أو الموافقة
 لاستعمال العرب لأن عادتهم أنهم يدخلون الباء في فاعل كفي ﴿وبحسبك
 درهم﴾ وهذا مثال لزيادة الباء في المبتدأ لأن حسبك مجرور انظما بالباء
 ومرفوع محلا على أنه مبتدأ ودرهم خبره وقوله ﴿ورب وحاشا وخلا
 وعدا ولولا ولعل﴾ معطوف على قوله إلا الزائد يعني الأرب وما عطف
 عليه من المذكورات ﴿فانها﴾ أي فإن هذه المستثنيات المذكورات ﴿لاتعلق
 بشيء﴾ أي بشيء من الفعل وشبهه ومعناه لأن كلا من المذكورات لا يفضي
 معنى الفعل ونحوه إلى مجروره * ثم شرع في تفصيل احوال كل من المستثنيات
 فقال ﴿فجرورا زائدا ورب باق على ما﴾ أي على الأعراب الذي ﴿كان﴾
 أي ذلك المجرور ﴿عليه﴾ أي على ذلك الأعراب ﴿قبل دخولهما﴾ أي
 قبل دخول الزائد ورب من كونه فاعلا كما في كفي بالله ومبتدأ كما في بحسبك
 درهم وخبرا كما في ما زيد بقائم أو مفعولا كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
 وكما في رب رجل صالح لقيته أو لقيت لأن مجرور رب منصوب محلا على أنه
 مفعول لقيت فقدم عليه لاقتضاء رب صدارة الكلام وقوله ﴿ومجرور
 حروف الاستثناء﴾ مبتدأ وقوله ﴿كالمتثنى بالا﴾ خبره والجملة معطوفة على
 جملة فجرور أي أن محل مجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعلا
 كأعراب الاسم الذي يستثنى بالا من كونه منصوبا وجوبا حين كون المستثنى
 منه مذكورا والكلام مشبها ومن كونه جازئ النصب والبدل إذا كان الكلام
 منفيًا ومن كونه معربا على اقتضاء العامل إذا كان المستثنى منه محذوفا ﴿ومجرور
 لولا ولعل مبتدأ﴾ على أن محلهما القريب مجرور بهما ومحلهما البعيد مبتدأ
 ﴿وما بعده﴾ أي والاسم الذي يقع بعد ذلك الاسم ﴿خبره﴾ أي خبر ذلك المبتدأ
 ﴿نحو لولا لالهات زيد ولعل زيد﴾ بالجر ﴿قائم﴾ بالرفع فإن لولا ولعل غير متعلقين
 بشيء فجرورهما مجرور بهما محلا ومرفوع بمحلهما البعيد على أن كلا منهما مبتدأ
 وخبرهما ما بعدهما لكن الخبر الأول محذوف وجوبا كما مر * واعلم أن وجه أعمال
 المذكورات بالجر صورة ليس لكونها حروفا جارة بحيث يصدق عليها تعريف

تلك الحروف وهو ما وضع لافضاء معنى الفعل بل كل منها محمول على حرف من الحروف الجارة فالزائد محمول على غير الزائد لاشتراكهما في الصورة والحرفية ورب محمول على الزائد او على من الاستغراقية في قوله وما من احد للاشتراك في افادة التأكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المصنف وقيل انها كسائر الحروف الجارة لتعدية عاملها وهو مردود وحروف الاستثناء محمولة على الزائد ايضا للاشتراك في عدم التعدية وكذا لولا ولعل محمولان على الزائد : ولما فرع من بيان احوال الحرف الجار الذي لا يتعلق بشئ شرع في بيان احوال الذي يتعلق فقال (ومجرور ماعدا هذه السبعة) قوله ومجرور مرفوع على انه مبتدأ ومضاف الى ما هو موصول او موصوف وعدا فعل ماض وفاعله تحته راجع الى ما وهذه منصوب محلا على انه مفعول عدا والسبعة منصوب لفظا على انه صفة لهذه او بدل منه او عطف بيان له وقوله (منصوب المحل) بالرفع خبره ومضاف الى المحل اضافة لفظية وهو مجرور لفظا ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول يعني مجرور الحرف الجار الذي عدا هذه السبعة منصوب محله (على انه) اي بواسطة ان ذلك المجرور (مفعول فيه متعلق) بفتح اللام والضمير المجرور راجع الى ما (ان كان الجرفي) اي لفظي من ما عدا هذه السبعة (او ما) كان ذلك الجار غير لفظ في من الجار الذي (بمعناه) اي بمعنى في وقوله (نحو صليت في المسجد) مثال لما كان الجار فيه لفظ في صريحا وقوله (او بالمسجد) اي او صليت بالمسجد مثال لما كان الجار وهو الباء بمعنى في وقوله (او على انه) معطوف على قوله على انه اي او مجرور ماعدا السبعة منصوب المحل بواسطة انه (مفعول له) اي متعلقه (ان كان الجار لا ما وما) اي او كان الحرف الذي كان (بمعناه) اي بمعنى اللام (نحو ضربت زيدا للتأديب) وهذا مثال لما كان الجار في لا ما صريحا (وكيم عصيت) وهذا مثال لما كان الجار فيه بمعنى اللام وهو كي وقوله (او على انه) معطوف اما على القريب او على البعيد يعني او مجرور ماعداها من الجارة منصوب محلا بواسطة انه (مفعول به غير صريح ان كان الجار ماعدا هما) اي ان كان جار ذلك المجرور الجار الذي عدا في واللام وعدا ما بينهما (نحو مررت بزيد) فان الباء في بزيد متعلق بمررت لانه ليس بزائد وزيد مجرور به لفظا ومحل المجرور منصوب محلا على انه مفعول به غير صريح لمررت لان الباء ليس بمعنى في ولا بمعنى اللام ثم شرع في بيان كون المجرور مرفوعا في بعض الاوقات فقال (وقد يسند) بصيغة

المجهول وقوله (المتعلق) بفتح اللام مرفوع على انه نائب الفاعل لقوله يسند وقوله (الى الجار) متعلق بقوله يسند (والمجرور) معطوف عليه يعنى انه قد يسند متعلق ذلك الجار الى مجروره الذى هو مفعول به غير صريح له حين كونه مسندا الى فاعله لكونه فعلا معلوما ولما كان المتعلق فعلا مجهولا او اسما مفعولا او بمعنى اسم مفعول يقتضى ان يسند ذلك المتعلق الى مفعوله لانه لم يجد فى التركيب شيئا حتى اسند اليه فوجد مفعولا به غير صريح فاسند اليه بالضرورة (فيكون) عطف على قوله يسند والفاء عاطفة وسببية اى بسبب ذلك الاسناد يكون جميع ذلك الجار والمجرور (مرفوع المحل) بالنصب خبر يكون (على انه) اى بواسطة ان ذلك المجرور مع جاره (نائب الفاعل نحو مر يزيد) فان مر فعل مجهول وهو حين كونه فعلا معلوما مسندا الى فاعله وكان يزيد متعلقا به ومفعولا به غير صريح له ولما بدل فعل مر الى صيغة المجهول بطل اسناده الى فاعله فاحتاج الى الاسناد الى شئ فوجد فى التركيب ذلك المفعول فاسند اليه فتحول محله من النصب الى الرفع لتحول واسطة فان الواسطة فى الاول كان مفعولية وبعد التحول كان نائبة الفاعل ثم شرع فى مسائل الجار والمجرور من حيث جواز تقديمه على عامله وتأخيره فقال (ويجوز تقديم ما) اى يجوز تقديم الجار والمجرور الذى (عدا) اى تجاوز ذلك الجار (هذا) اى الجار والمجرور الذى كان نائب فاعل وقوله (على متعلقه) بفتح اللام متعلق بالتقديم يعنى يجوز تقديم كل جار ومجرور بما ذكر من كونه مفعولا فيه ومفعولا له ومفعولا به غير صريح على متعلقه الاجارا ومجرورا يكون نائب فاعل فانه لا يجوز تقديمه فلا يقال يزيد مر لانه كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذا نائبه ولما فرغ من بيان مسأله بحسب التقديم شرع فى بيان مسأله بحسب حذف متعلقه فقال (وقد يحذف المتعلق) اعلم ان لفظ قد فى الموضوعين للتقليل والفرس من اتيانه بيان قلة مدخوله بالنسبة الى ضده فى الاول بين ان اسناد الفعل الى الجار والمجرور قليل بالنسبة الى الاسناد الى غيره وفى الثانى بين ان حذف المتعلق قليل بالنسبة الى ذكره يعنى انه يجوز حذف المتعلق والفاء فى (فان كان) تفصيلية يعنى لتفصيل اجمال وهو انه اذا حذف المتعلق يكون شان ذلك المتعلق قسمين اما شانه انه فعل من الافعال العامة او لا ثم فصله بقوله ان كان ذلك المتعلق الذى كان محذوفا (فعلا عاما) اى من الافعال التى يكون مادة حدثه موجودا فى كل الموجودات او فى اكثرها كالموجود والكائن والحاصل

والمستقر فان احداث هذه الاربعة وموادها توجد بحسب معانيها في كل
الموجودات لانه اذا كان الشئ موجودا فيصح ان يقال انه موجود وحاصل
وكائن فهذه الثلاثة توجد في كل الموجودات جواهرها كان او عرضا واما مستقر
فيوجد في بعضها فقوله فعلا خبر كان وقوله عاما صفته وقوله (متضمنا)
صفة بعد صفته وقوله (في الجار والمجرور) مفعول متضمنا اي كان الغرض
من المتعلق ذكر مطلق الوجود والكون والحصول والاستقرار الذي فهم
من ذكر الجار والمجرور لان الغرض منه ذكر فعل خاص زائد على الوجود
وامثاله على القيام والقعود والاكل والشرب فانه اذا قلنا زيد في الدار لم يتعين
ان الغرض منه اي فعل صدر من زيد وحصل في الدار بل فهم منه ان زيدا
موجود في الدار واما اذا قلنا زيد اكل في الدار فيكون الغرض منه صدور
الاكل من زيد في الدار بمعنى التضمن ههنا كون الظرف بحيث يفهم منه عرفا
معنى عامله وان لم تعلم الالفاظ العربية واوضاعها وقوله (يسميان) جواب
الشرط اي ان كان المتعلق المحذوف كذلك يسمى ذلك الجار والمجرور
(ظرفا مستقرا) اي ظرفا مستقرا فيه عامله اي متعلقه المحذوف (نحو زيد في الدار)
فزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ وفي حرف جر والدار مجرور به فتضمن مجموع
الجار والمجرور معنى متعلته وهو قوله (اي حصل) وخبر المبتدأ في الحقيقة
هو حصل لكن لما تضمن الجار والمجرور المعنى الذي يستفاد من حصل لانه
لما ذكر قوله في الدار يستفاد منه حصول زيد فيه وكذا وجوده وكونه
واستقراره فان قدر فيه حصل يكون مع فاعله جملة وان قدر حاصل يكون
مع فاعله مركبا والاول اكثر واولى وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله
ان كان واسمه تحته راجع الى المتعلق وقوله (كذلك) خبره وقوله (اولم يحذف)
فعل مجهول وقوله (متعلقه) نائب فاعله وقوله (يسميان) اي يسمى ذلك
الجار والمجرور جواب وان لم يكن يعني انه ان لم يكن المتعلق الذي حذف
فعلا عاما ولم يكن المتعلق محذوفا بل كان مذكورا يسمى ذلك الجار والمجرور
(ظرفا لغوا) اي فضلة في الكلام (نحو زيد في الدار اي اكل) هذا مثال
لما يكون المتعلق غير فعل تام لان المتعلق المحذوف هو اكل وهو ليس بفعل
تام بل الاكل انما وجد فيماله نفس كالحيوان ولا يوجد في غير الحيوان
من الموجودات فيكون زيد مبتدأ واكل مع فاعله جملة مرفوع المحل على انها
خبر المبتدأ وفي متعلق باكل المحذوف والدار مجرور به لفظا ومنصوب محلا

على انه مفعول به غير صريح لا كل وان قدر اسم فاعل يكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا لفظا على انه خبره وانما سمي لغوا لانه ليس بعمدة وركن من اركان الكلام والكلام مستغن عنه وقوله «ومررت بزيد» معطوف على المثال الاول ومثال لما لم يحذف متعلقه لان الباء في بزيد متعلق بمررت والحاصل ان المتعلق اما مذكور واما محذوف فالاول ظرف لغو سواء كان فعلا عاما او خاصا فالمحذوف اما فعل عام او فعل خاص فالاول ظرف مستقر والثاني ظرف لغو * ولما فرغ من مسائل المتعلق حذفوا اثباتا شرع في مسائل الجار فقال «وقد يحذف الجار وهو» اي حذف الجار * اعلم ان مرجع الضمير اما سابق او لا فالسابق اما مذكور صراحة نحو زيد هو عالم او مذكور ضمنا نحو اعدلوا هو اقرب لان الضمير راجع الى العدل المذكور في ضمن اعدلوا وغير السابق اما سابق حكما نحو ضرب غلامه زيد لان ضمير غلامه راجع الى زيد وهو وان كان مذكورا بعده لكنه سابق حكما لانه فاعل ورتبته ولى فعله واما غير سابق حكما فهذا الاخير غير جائز لكونه اضمارا قبل الذكر فالثلاثة الاول جائز والله اعلم فعلى هذا يكون الضمير وفي قوله وهو يرجع الى الحذف المذكور في ضمن يحذف كما في قوله تعالى * اعدلوا هو اقرب * يعنى ان الحذف المذكور في ضمن يحذف «على نوعين قياسي» اي الاول قياسي اي مضبوط بضابط كلي يقاس كل جزئي يوجد في هذا الكلي الى آخر ولا يحتاج الى سماع «وسماعي» اي والنوع الثاني سماعي اي غير مضبوط بضابط كلي ولا يقاس احدهما الى الآخر «فالقياسي» انفاء تفصيلية لعطف التفصيل على الاجال وهو مبتدأ والالف واللام للعهد الخارجى لسبقه في التقسيم وقوله «في ثلاثة مواضع» ظرف مستقر خبره اي حصل او حاصل في ثلاثة مواضع «الاول» اي الموضع الاول من الثلاثة «المفعول فيه» وسيجيء تعريفه في المنصوبات «فان حذف في» اي فان حذف لفظ في «منه» متعلق بالحذف اي من بعض افراد «قياس» اي قياسي لحذف منه الياء النسبية وقوله «ان كان» فعل شرط اسمه راجع الى المفعول فيه وخبره قوله «ظرف زمان» وجواب الشرط تقدم عليه اي ان كان كذلك فحذف في منه قياس وقوله «مبهما» خبر لقوله «كان» قدم عليه وقوله «او محدودا» معطوف على مبهما اي سواء كان الظرف الزمان ظرف زمان مبهم او ظرف زمان محدود ويجوز فيه حذفها قياسا وقوله «نحو سرت حيناً» مثال

نظرف الزمان المبهم وقوله (وصمت شهرا) مثال لظرف الزمان المحدود
 لان الحين يطلق على زمان ليس له ابتداء وانتهاء وليس له يوم معدود
 وساعة معدودة واما الشهر فله ابتداء وانتهاء وايام معدودة يطلق على
 مجوعهما شهر واحد وكذا اليوم فان له ابتداء وانتهاء معتبر وهو طلوع
 الشمس وغروبها وقوله (اوكان) معطوف على قوله ان كان ظرف زمان
 اى ان حذف في قياس ايضا ان كان اى المفعول فيه (ظرف مكان) وقوله
 (مبهما) منصوب على انه صفة ظرف * ثم شرع في تعريف المبهم فقال
 (وهو) اى ظرف المكان المبهم (ما) اى اسم المعنى الذى (ثبت له) اى
 ثبت لذلك المعنى (اسم) اى لفظ موضوع له لغة او عرفا يدل على ذلك
 المعنى حين ذكره (بسبب امر) متعلق بثبت اى ثبت له ذلك الاسم بسبب
 امر (غير داخل في مسماه) اى مسمى ذلك الاسم بل سبب التسمية امر
 خارج عنه فذلك المكان الذى سمي له باسم خاص مبهم في ذاته وانما يتعين
 بوقوع امر خارج عنه (كالجهات الست) اى ذلك المكان المبهم كالجهات
 الست للجسام (وهى) اى الجهات الست (امام وقدام) وهذان
 مرادفان (وخلف) وهو الثانى منها (ويمين) وهو الثالث منها
 (ويسار وشمال) وهما الرابع منها (وفوق) وهو الخامس (وتحت)
 وهو السادس فان مسميات هذه الست ليست بمكان متعين له حدود
 او مساحة معدودة معينة يطابق على ذلك هذه الاسماء بل مسمياتها تتعين
 وتكون اذا وجد جسم خارج عنها ويقال حين وجوده ان هذا امام
 ذلك الجسم ويمينه ويساره وقوله (وكعند) معطوف على قوله كالجهات
 اى ذلك المكان المبهم مثل عند لان عند يطلق على المكان الذى حوله
 الجسم يقال جلست عندك اذا جلس حول المخاطب وهو ايضا مبهم
 (ولدى) وهو بمعنى عند لكنه مختص بالحضور ويقال جلست لدى
 زيد اى عند حضوره (ووسط بسكون السين) لانه بمعنى بين فانه اذا
 قلت جلست وسط القوم يصح ان يقال بين القوم (وبين وازاء وحذاء
 وتلقاء) فان كلا من الحذاء والازاء والتلقاء من الامكنة التى ثبت لها اسم
 بسبب وجود جسم غير داخل في مسماه (وكالمقادير المسوحة) اى ظرف
 المكان المبهم مثل المقادير التى ثبت لها اسم بعد المساحة وهو ايضا مبهم
 لانه يصدق عليه تعريف المبهم فان المساحة التى هى سبب للتسمية خارج

عن مسماه وانما اعاد الكاف ههنا لان البعض ظن ان المقادير المسوحة
ليست بمبهمه واشار باعادة الكاف الى رد ظنه لذلك (نحو فرسخ وميل
وبريد) فان كلا من الثلاثة مقادير مخصوصة يعرف بالمساحة التي هي امر
غير داخل ويطلق الفرسخ على المكان المسوح باثنى عشر الف خطوة
والميل يطلق على ثلث الفرسخ وهو اربعة آلاف خطوة والبريد يطلق
على اثني عشر ميلا وقوله (الاجانبا) استثناء من حكم الحذف يعنى جان
حذف في من كل مكان مبهم الاجانبا (وجهة ووجهها ووسطا بفتح السين)
واعلم ان القوم اختلفوا في تفسير المبهم فبعضهم عرفوه بالتعريف الذى ذكره
المصنف فيدخل فيه جميع ما ذكر الى ههنا فيحمل الاستثناء حينئذ على
الاستثناء من الحكم وبعضهم عرفه بما لا يعتبر حدود لانهاية فيخرج منه
المقادير المسوحة فيحتاج الى ان يقال انها وان لم يطلق عليها المبهم لكن
اعطى لها حكمها في الحذف (وخارج الدار) معطوف على الاجانبا
اي الاخراج الدار (وداخل الدار وجوف البيت وكل اسم مكان
لا يكون) اي ذلك الاسم (بمعنى الاستقرار) بان لا يكون ذلك مشتقا
من الحدث الذى يكون بمعنى الاستقرار وهو كونه في مكان مع القرار فيه
في الجملة وقوله (نحو المقتل والمضرب) مثال لاسم المكان الذى لم يكن
بمعنى الاستقرار لان المقتل والمضرب كلاهما اسم مكان من القتل والضرب
وهما لا يدومان ولا يستقران في ذلك المكان بل هما عرضان لا يستقران
فيه واما اذا اريد بهما الاطلاق عليه وقت الصدور القتل والضرب فيهما
فيكون حينئذ بمعنى الاستقرار لكن هذه الارادة ليست بظاهرة من اطلاقهما
وغير متبادرة منهما قوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر
للبتداء المحذوف اي الحكم في انه (ان كان بمعناه) كالحكم الذى فيما قبله
في انه لا يجوز حذفه فيه يعنى ان كان اسم المكان بمعنى الاستقرار (ولم يكن
متعلقه بمعناه) لم يجوز حذف في ايضا (نحو مقام ومكان) فانهما وان كانا
مشتقين من القيام والكون اللذين هما عرضان قاران لكن لما لم يظهر كون
متعلقهما كذلك احتساج الى ذكر في ليكون نصا على ظرفيتهما والفاء في
(فان) لتفصيل حال المستثنيات يعنى ان (هذه المستثنيات) من قوله
الاجانبا الى ههنا (لا يجوز حذف في منها) اي من هذه الكلمات وان كان
كل منها من ظروف المكان المبهم (لا يقال اكات جانب الدار) اي لا يجوز

ان يقال اكلت جانب الدار بحذف في وكذا لا يقال جهة الدار او وجه
الخان او وسط الدكان بفتح السين وانما اورده المصنف رحمه الله تعالى
اشارة الى نص سيوييه عليه (او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت
في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه) اما عدم جوازه في جانب
الدار فلان الجانب وان كان حين استعماله في الظرف يصدق عليه مفهوم
المبهم لكن لكون اصله غير ظرف كان كالخارج عن تعداد الظروف واما
في مضرب ومقام لكون عاملهما اكلت فان الاكل ليس بقار قوله واما
ان كان معطوف على عدليه المقدر فكانه قال حكم اسم المكان الذي يكون
بمعنى الاستقرار انه اما ان لا يكون عامله بمعنى الاستقرار او يكون اما ان
لم يكن عامله بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في منه (واما ان كان عامل
القسم الاخير) وهو اسم المكان الذي يكون بمعنى الاستقرار فقوله عامل
اسم كان وقوله (بمعنى الاستقرار) خبره وقوله (يجوز حذف في منه)
جواب الشرط لانه حينئذ يكون متضمنا لمصدر بمعناه فيكون مشعرا بكونه
ظرفا للحدث الذي فيه فيستغنى حينئذ من ذكر لفظ في (نحو قمت مقامه
وقعدت مكانه) فان عامل المقام والمكان في هذا التركيب هو القيام او العقود
الذي بمعنى الاستقرار: ولما فرغ من حكم ظرف المكان المبهم شرع في حكم
المحدود وتعريفه فقال (وان كان) اي المفعول فيه (ظرف مكان محدودا
وهو) اي المحدود (ما ثبت) اي اسم ما ثبت (له اسم بسبب امر داخل
في مسماه) اي غير خارج عنه كالمبهم (نحو دار) وكذا البيت والبلد لان
البلد انما يسمى به اذا اشتمل الدور الداخلة فيها والدور انما سميت بها
لاشتمالها البيوت والبيوت انما سميت لاشتمالها الجدار والسقف وكل
من المذكورات انما ثبت لها من الاسم الشيء الداخل في مسماهها قوله
(فلا يجوز حذف في) جزاء للشرط المحذوف اي اذا كان لفظ الدار
من المكان المحدود فلا يجوز حذفه منه وقوله (فلا يقال) تفصيلية معطوفة
على قوله فلا يجوز يعني اذا لم يحذف حذفه في مثل الدار لا يجوز حينئذ ان
يقال (صليت دارا بل) يقال صليت (في دار) وتحقيقه ان القياس
في حذف في من المفعول فيه انما يجوز في ظرف الزمان لكون الزمان جزءا
من الفعل فيصوب كالمفعول المطلق الذي هو مصدر الفعل لكونه جزءا
من الفعل واما ظرف المكان اذا كان مبهما يحمل على ظرف الزمان المبهم

لا اشتراكهما في الظرفية والمبهمية فيحذف منه لذلك واما اذا كان محدودا
يكون اشتراكهما في الظرفية فقط فلا يحمل عليه فلا يحذف منه وقوله
«الا» استثناء مفرغ من قوله فلا يجوز اى لا يجوز حذفه من كل مكان محدود
يقع بعد فعل الا ما يقع «بعد دخل ونزل وسكن» فانه يجوز حذفه اذا
وقع بعد هذه الافعال الثلاثة «نحو دخلت الدار ونزلت الحسان وسكنت
البلد» وهذا وان كان حكمه عدم جواز حذفه منها ولكن لكثرة استعمال
هذه الثلاثة توسع جواز حذفه بان يكون على طريق الحذف والايصال
يعنى على الطريق الذى يحذف فيه حرف الجر واوصل الفعل بحيث
يتعدى الى مفعوله بلا واسطة الجار * ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الاول
الذى جاز فيه حذف الجار قياسا شرع في الموضع الثانى منه فقال «والثانى»
اى الموضع الثانى الذى يجوز حذف الجار منه «المفعول له» لكن ليس هذا
الجواز على اطلاقه بل بشرط شيئين وهو انه «اذا كان» اى وانما يجوز
حذفه اذا كان المفعول له «فعلا» وهو يفتح الفاء فان للفعل معنيين لغوى
واصطلاحي فاللغوى مفرد وهو الحدث والمصدر والاصطلاحي مركب
من الحدث والزمان والنسبة واذا استعمل في المعنى الاول يفتح فاؤه واذا
استعمل في الثانى يكسر فاؤه وقوله «لفاعل الفعل» ظرف مستقر منصوب
محلا على انه صفة فعلا وقوله «المعلل» بالجر صفة الفعل اى الفعل الذى
يكون تاملا للمفعول له وقوله فعلا احتراز عن اسم العين نحو جئتك للخبر
وقوله لفاعل الفعل المعلل احتراز عن الفعل الذى يكون فعلا لغير فاعله
نحو اكرمتك لا اكرامك زيدا فانه لا يجوز حذف اللام منهما وهذا
هو الشرط الاول للجواز واما الشرط الثانى فهو قوله «ومقارنا» وهو
معطوف على قوله فعلا اى مع كونه فعلا يشترط ان يكون مقارنا «له»
اى للفعل المعلل وقوله «في الوجود» متعلق بقوله مقارنا وذلك على
نوعين اما بان يكون زمان وجودهما متحدين «نحو ضربت زيدا تأديباله»
واما بان يكون زمان وجود احدهما بعضا من وجود الآخر نحو قعدت
عن الحرب جينا فان فى الاول وقع الضرب واحداث التأديب فى زمان
واحد وفى الثانى وقع القعود بعد حدوث الجبن لكن حدوث القعود وقع
بعضا من زمان الجبن فاكتفى المصنف بالمثال الاول وايضا ان فى الاول
وقع الضرب لتحصيل التأديب وفى الثانى وقع القعود لحصول الجبن

ويسمى الاول تحصيليا والثاني حصوليا واكتفى المصنف رحمه الله تعالى
بالمثال الاول وقوله «بخلاف» ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر
لمبتدأ المحذوف اى الجواز حصل ملابسا بخلاف «اكرمتك لا كرامتك»
فان فى هذا المثال لم يوجد الشرط الاول فان فيه ليس حدثا وفعلا لفاعل
الفعل المعمل الذى هو اكرمتك بل هو حدث صدر عن المخاطب وقوله
«وجئتك اليوم لو عدى امس» معطوف على المثال الاول وفى هذا المثال
وان كان المفعول له وهو الوعد حدثا صادرا عن المتكلم كالجائية الصادرة
عنه لكن ليس مقارنا فى الوجود فان احدهما صدر فى اليوم والآخر
صدر فى الامس * ثم شرع فى بيان احوال المجرور فى المفعول فيه والمفعول له
بعد حذف الجار فيهما قياسا فقال «واذا حذف الجار» وهو لفظ فى واللام
«ينتصب المجرور» اى يقبل مجرور هما النصب المحل الذى كانا منصوبين
به محلا حين وجود الجار على انه مفعول فيه فى الاول ومفعول له فى الثانى
وقوله «ان لم يكن نائب الفاعل» جملة شرطية وجزاؤها محذوف بقرينة
ما قبله اى ان لم يكن المجرور نائب الفاعل ينتصب المجرور لفظا وقوله
«ويرفع» معطوف على قوله ينتصب اى ويرفع المجرور لفظا «ان كان»
اى المجرور بنى واللام «نائبه» بالنصب خبر كان اى ان كان نائب الفاعل
وقوله «بالاتفاق» ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الضمير
المستكن فى يرفع وينتصب على سبيل التنازع اى يرفع كذلك حال كونه
ملابسا باتفاق النحاة وينصب ايضا حال كونه ملابسا به يعنى انه لا يبق
مجرورا كما بقى فى القسم كاسماتى انه اذا حذف الجار الذى هو حرف القسم
بقى المجرور مجرورا «والثالث» اى الموضع الثالث من المواضع التى يجوز
حذف الجار منها قياسا وهو مبتدأ وقوله «ان» بالسكون مع فتح الهمزة
يعنى به المصدرية خبره «وان» بفتح الهمزة وتشديد النون يعنى به الحرف
الذى من الحروف المشبهة بالفعل وقوله «فالجار» الفاء تفصيلية يعنى
ان الحرف الجار «يحذف» قوله الجار مبتدأ ويحذف فعل مجهول ونائب
الفاعل تحته ضمير راجع الى المبتدأ والجملة تفصيلية يعنى ان الجار يحذف
«منهما» اى من ان وان «قياسا» اى حذف قياسي وانما جاز
حذفه من هذين الحرفين لكون الاولى داخلية على الجملة الفعلية
والثانية داخلية على الاسمية وتأويل الجملة التى وقعت بعدهما

وحملها عليهما اورث ثقلا في هذين الحرفين فحذف الجار الداخل عليهما
 تخفيفا لهما (نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاغمى) هذا مثال لان
 المصدرية وقوله (اي لان جاءه الاغمى) تفسيره يعني ان اصله لان جاءه
 الاغمى فاللام حرف جر متعلق بعبس وتولى على سبيل التنازع وان مصدرية
 موصولة حرفية وجاء فعل ماض والضمير المنصوب محلا على مفعول به صريح
 جاء والاغمى فاعله وجلة جاء جلة فعلية لا محل لها من الاعراب صلة ان وهو
 مع صلته في تأويل المفرد فحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب
 محلا على انه مفعول له لتولى او لعبس (وقوله تعالى) وهو بالجر معطوف على
 المثال السابق وقوله (وان المساجد لله فلا تدعوا) مراد لفظه وهو مجرور
 تقديره على انه عطوف بيان وقوله (اي لان المساجد لله) تفسيره واسارة الى
 ان اصله لان المساجد فاللام حرف جر متعلق بـ لا تدعوا وان حرف من
 الحروف المشبهة بالفعل والمساجد منصوب لفظا اسمه والله ظرف مستقر مرفوع
 محلا على انه خبره فالاسم مع الخبر جلة اسمية لا محل لها من الاعراب صلة ان
 وهو مع صلته في تأويل المفرد فحله القريب مجرور باللام ومحله البعيد منصوب
 على انه مفعول له لقوله فلا تدعوا اقوله (والسماعى) بالرفع مبتدأ وقوله (فيما) اي
 في الموضع الذي (عدا) اي تجاوز وهو صلة ما وما مع صلته مجرور محلا
 والجار مع المجرور ظرف مستقر مرفوع محلا خبر المبتدأ والجملة معطوفة على
 جلة فالقياسي و (هذه الثلاثة) مفعول عدا وقوله (مما سمع) بيان لما في قوله
 فيما عدا وهو ظرف مستقر حال عن ما يعني انه لما بين المواضع التي يحذف فيها
 الجار قياسا اراد ان يبين المواضع التي يحذف منها سماعا وهو في المواضع التي
 هي غير المفعول فيه وغير المفعول له وغير ان وان حال كونها من المواضع التي
 سمع اي سمع ذلك مستعملا بحذف الجار منها وقوله (من العرب) متعلق بقوله
 سمع وقوله (فيحفظ) معطوف على قوله سمع وقوله (ولا يقاس) معطوف على
 يحفظ وقوله (عليه) متعلق بلا يقاس والضمير المجرور راجع الى ما يعني اذا
 وقع في تراكيب البلغاء حرف جار محذوف من غير هذه الثلاثة يحفظ ذلك على
 الوجه الذي سمع من العرب ولا يجوز ان يقاس عليه غيره ثم المصنف اراد
 ان يبين حال المجرور الذي حذف جاره وكيف يكون اعرابه فقال (ثم القياس)
 اي القاعدة المضبوطة (بعد الحذف) اي بعد حذف الجار سواء كان حذفه
 قياسيا كما في المواضع الثلاثة او سماعيا كما في عداها وقوله (في غير الاولين) حال

من المبتدأ أى القياس حال كونه فى غير المفعول فيه وفى غير المفعول له فان قياس
 حال مجرورهما قد سبق بانهما لا يبق مجرورين بالاتفاق قوله ثم القياس مبتدأ
 وقوله «ان توصل» فعل مضارع مخاطب منصوب بان المصدرية وصلة له
 وهو مع صلته فى تأويل المفرد خبره وقوله «متعلقه» مفعول توصل أى ان
 تجعل متعلق ذلك الجار واصلا «الى المجرور» وقوله «تظهر الاعراب المحلى»
 معطوف على ان توصل والاعراب مفعوله وقوله المحلى بالنصب صفة أى ان
 تجعل الاعراب الذى كان محليا عند وجود الجار ظاهرا لفظيا «فيه» أى فى
 ذلك المجرور «وهو» أى ذلك الاعراب المحلى الذى يكون ظاهرا بعد الحذف
 «النصب على المفعولية» أى على مفعوليته هى غير المفعول فيه وغير المفعول له
 وهذا ان كان المتعلق فعلا معلوما او اسم الفاعل «والرفع على النائية» أى
 واما رفع على انه نائب الفاعل ان كان المتعلق فعلا مجهولا او اسم المفعول
 قوله «ويسمى» فعل مجهول ومفعوله الاول نائب فاعل تحته راجع الى
 ما ذكره وقوله «حذفا» مفعوله الثانى «وايصالا» معطوف عليه يعنى يسمى
 ما ذكر من حذف الجار ومن ايصال متعلقه الى مجروره بحيث يظهر فيه اعرابه
 المحلى حذفاً بجعل الجار محذوفا وايصالاً بجعل المتعلق واصلا الى المجرور «نحو»
 قوله تعالى واختار موسى قومه أى من قومه «لان اختار فعل لازم لا يتعدى
 الى المفعول به الا بحرف الجر ولما حذف الجار الذى هو لفظ من واوصل
 متعلقه الذى هو اختار الى قوله قوم اظهر اعرابه المحل لزوال المانع الذى
 هو حرف الجر وحذف من فى هذا المقام سماعى ولا يقاس عليه فى كل اسم يقع
 بعد اختار «ونحو قولهم» معطوف على نحو قوله تعالى أى السماعى نحو قول
 العرب «مال مشترك وظرف مستقر أى مشترك فيه ومستقر فيه» فان المشترك
 اسم مفعول من اشترك وبنائوه المطاوعة يقال اشتركت زيدا فى هذا المال فاشترك
 أى قبل زيد الشراكة فحينئذ يكون نائب فاعله هو الشريك ولما اسند ههنا الى
 الضمير راجع الى المال والمال ليس بمشترك بل هو مشترك فيه علم منه ان فيه
 حذفاً وهو فى الضمير المجرور راجع الى المال والمجرور مرفوع محلا على انه
 نائب فاعل المشترك فحذف الجار منه سماعاً واوصل اليه متعلقه الذى هو المشترك
 فانتقل الضمير من المجرور الى الضمير المرفوع الذى هو هو فاستتر تحته وكذا
 قولهم ظرف مستقر فان معناه ان المتعلق المحذوف استقر فى الظرف الذى
 هو الجار والمجرور فالمستقر هو المتعلق والظرف هو المستقر فيه فلما اسند المستقر

الى الضمير الراجع الى الظرف علم منه ان الجار حذف منه واوصل المستقر الى ذلك الضمير ورفع بالناثية * ولما بين المصنف مقام ما اوصل المتعلق بعد حذف الجار ومالا يجوز ابقاؤه مجرورا اراد ان يبين مقام ما ابقى مجرورا ولا يوصل متعلقه اليه فقال «وقد يبق» اى يبقى المجرور فى بعض الاوقات «مجرورا» اى حال كونه مجرورا بعد حذف الجار وقوله «على الشذوذ» ظرف مستقر منصوب محلا على انه مفعول مطلق لبقى اى يبقى بقاء كائنا على الشذوذ ويقال لهذا مفعول مطلق مجازى لان المفعول المطلق فى الحقيقة هو لفظ بقاء لانه مصدر يبق والظرف المستقر انما هو صفة فاطلاقه على الصفة اطلاق على المجاز من قبيل اطلاق لفظ موضوع للموصوف على صفة «نحو الله» بالجر «لا فعلن اى والله» لا فعلن لحذف حرف الجر الذى هو حرف القسم وبقى لفظة الله مجرورا وقرينة الحذف والمخوف هو جواب القسم ثم ان بقاءه مجرورا مختص باب القسم لكنهم اختلفوا فيه فالبصريون قالوا انه مختص بلفظة الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى والكوفيون يقيسون سائر اسماء الله تعالى على الجلالة ويجوزون ذلك فيه * ثم شرع فى مسألة اخرى من مسائل الجار فقال «ولا يجوز تعلق الجارين» سواء كانا ملفوظين او مخدوفين وقوله «بمعنى» ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة الجارين بتقدير التعلق المعرفة اى الكائنين «واحد» او منصوب محلا على انه حال منهما وقوله «بدون العطف» صفة بعد صفة او حال من ضميره وقوله «بفعل واحد» متعلق بالتعلق يعنى لا يجوز تعلق الجارين اللذين معناهما واحد بفعل واحد من غير ان يكون احدهما معطوفا على الآخر «فلا يقال مررت بزيد وعمرو» فان البائين ههنا كلاهما معنى الملابس وتعلقا بمررت حال كون معناهما واحدا وليس احدهما معطوفا على الآخر فحينئذ لا يجوز هذا التعلق لان مررت مشغول بملابسة زيد ولا احتياجه الى ملابس لغيره واذا اريد اصلاحه يقال مررت بزيد وعمرو فحينئذ يجوز تعلقهما لان الملابس ههنا واحدة والملابسة الواحدة يجوز ان يتعلق بشخصين بخلاف الاول فان فيه ملابستين صادرتين من شخص واحد فاحدهما يستغنى عن الآخر وكذا يجوز اذا كان احدهما بدلا من الآخر فى مثل مررت بزيد باخيك وفى مثل نظرت الى الفلك الى قره فان الاول بدل الكل والثانى بدل الاشتمال بخلاف ما نحن فيه فانه اذا كان «بعمرو بدلا من زيد» يكون بدلا غاطيا وهو لا يوجد فى تراكيب النحاة قوله «ولا ضربت» معطوف على قوله لا يقال اى ولا يجوز

ايضا ان يقال ضربت (يوم الجمعة يوم السبت) فان كلا منهما ظرفان زمانيان متعلقان بضربت وليس احدهما معطوف على الآخر ولا بد لامنه قوله (بخلاف) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ المحذوف اى هذا ملابس بخلاف (ضربت يوم الجمعة امام المسجد) فان يوم الجمعة ظرف زمان وامام المسجد ظرف مكان فلا اتحاد في معناهما وقوله (واكلت من ثمره من تفاحه) معطوف على المثال الاول اى وبخلاف هذا التركيب فان من في من ثمره متعلق باكلت بمعنى العموم المطلق وفي من تفاحه متعلق به ايضا بمعنى المقيد فاختلفا بالاطلاق والتقييد وليس احدهما بمعنى الآخر فيجوز في المثالين المذكورين تعلقهما بفعل واحد: ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع في بيان العامل في اسمين فقال (والعامل) اى العامل اللفظى السماعى الذى يعمل (في اسمين) اى في الاسمين اللذين هما المبتدأ والخبر (على قسمين ايضا) اى كما كان العامل في الاسم على قسمين (قسم) هو مبتدأ اول وهو نكرة مخصصة يجوز كونها مبتدأ فانه لما سبق القسمان في الاجال حصل لنا علم بان هذا هو القسم الذى ذكر في ضمن القسمين فينبئ قدر قوله منهما اى قسم من القسمين وقوله (منصوبه) مبتدأ ثان وقوله (قبل مرفوعه) ظرف مستقر خبر الثانى وهو مع خبره جملة صغرى مرفوع محلا على انه خبر الاول (وقسم) اى القسم الثانى منهما (على العكس) اى مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول) اى القسم الذى منصوبه قبل مرفوعه (ثمانية احرف) وقوله ثمانية خبر المبتدأ ومضاف الى تمييزه لان تمييز ثلاثة الى عشرة مجموع ومجروح وقوله (ستة) مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة وقوله (تسمى) فعل مجهول ونائب فاعله مستتر تحته راجع الى الحروف الستة (حروفا) مفعول ثان له وقوله (مشبهة) بالنصب صفة حروفا وقوله (بالفعل) متعلق بمشبهة اى حروفا يشبه بالفعل الماضى بوجوده وقوله (لكونها) متعلق بمشبهة اى لكون هذه الحروف بعضها مبنية (على ثلاثة احرف فصاعدا) قوله فصاعدا الفاء فيه عاطفة وقوله صاعدا حال من فاعل الفعل الذى حذف وجوب اسماء وهو ذهب اى فذهب ذلك الثلاثة حال كونه ذاهبا الى الفوق اى الى ما فوقه من العدد: ومما ينبغي ان يعلم ان الاصل في الحروف ان يكون على حرف واحد او على حرفين وان يكون او آخرها مبنيا على السكون فهذه الحروف الستة اقلها على ثلاثة احرف كان وان وليت وليس فيها حرف على حرفين او على حرف واحد وانما هى على ثلاثة احرف وهوان وان وليت

او على اربعة احرف وهو كان ولعل او على خمسة احرف وهو لكن وكذلك
 الفعل لا يكون على حرفين او على حرف بل اقله على ثلاثة احرف او على اربعة
 او على خمسة او على ستة وبهذا التقسيم كانت هذه الحروف مشابهة بالفعل
 الماضي قوله (ولفتح) معطوف على لكونها اى مشبهة ايضا لوجه آخر وهو
 فتح (او آخرها) كما ان او آخر الماضي بنيت على الفتح كذلك او آخر هذه
 الحروف بنيت على الفتح وهذان الوجهان بيان لمشابهتهما لفظا واما مشابهتهما معنى
 فهو كما قال (ولو جود معنى الفعل) اى الحدث وقوله (في كل) متعلق بالوجود
 اى هذه الحروف مشابهة بالفعل معنى لكون معنى الفعل موجودا في كل (منها)
 اى من هذه الستة مثل التحقيق والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجي * اعلم ان
 قوله معنى الفعل يحتمل ان يكون المراد من الفعل فعلا لغويا وان يكون فعلا
 اصطلاحيا فان كان الاول فاضافة المعنى اليه يكون اضافة بيانية اى لوجود
 معنى هو الحدث اى المصدر وان كان الثانى فاضافة المعنى اليه يكون اضافته
 بمعنى اللام من قبيل اضافة الجزء الى الكل اى لوجود معنى هو جزء من الفعل
 يعنى المصدر الذى كان جزءا من الفعل الاصطلاحي والله اعلم * ثم شرع فى بيان
 معانى كل منها فقال (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها اى لفظان وان وهو مبتدأ
 وقوله (للتحقيق) خبر لمبتدأ محذوف اى هما موضوعان لمعنى التحقيق اى لتحقيق
 مضمون الجملة مثلا اذا قلنا زيد قائم يكون المنفهم منه ثبوت القيام لزيد وليس
 فيه تأكيد واما اذا قلنا ان زيدا قائم يكون المنفهم منه ان القيام الذى ثبت لزيد
 قد تحقق وتقرر فالخطاب فى الاول ليس بعالم لثبوت القيام وفى الثانى انه عالم
 لثبوته لكنه غير عالم لتحقيقه وتقرره ومادة الالف والنون المشددة مشتركان
 فى افادة معنى التحقيق ولكنها ان كان بكسر الهمزة لا تغير الجملة وان كان
 بفتحها فتغيرها كما سيجئ * واعلم انه يجوز ان يكون لفظ ان خبرا لمبتدأ محذوف
 وان يكون قوله لتحقيق ظرفا مستقرا صفته اى الاول من الستة لفظان وان
 الكائنان للتحقيق ويحتمل ايضا ان يكون قوله لتحقيق ظرفا مستقرا حالا من ان
 وان اما بتأويلهما بنائب الفاعل للفعل الذى يفهم من التعدد اى عدل كل
 واحد منهما من الحروف المشبهة بالفعل حال كونهما موضوعين للتحقيق
 او بلاثنا ويل عند من جوز وقوع الحال من الخبر كذا فى العرب (وكأن)
 اى ولفظ كأن او الثالث من الستة لفظ كأن هو (للتشبيه) اى لانشاء
 تشبيه اسمه بخبره (ولكن) اى لفظ لكن او الرابع من الستة لفظ لكن هو

(للاستدراك) وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا يشبه دفع الاستثناء (وليت) اي لفظ ليت او الخامس من الستة لفظ ليت وهو (لتمنى) اي لانشاء لا لاخباره يعني ليس معنى ليت الشباب يعود مثلاً لاخباره طلبه قبل هذا التكلم بل معناه انه يوجد التمني بهذا اللفظ والتمنى طلب ما لا طمع فيه او طلب ما فيه عسر سواء كان عدم طمعه لكونه مستحيلاً او لعدم رجائه لانعدام السبب (ولعل) هو (للترجي) او السادس منها لفظ لعل الكائن للترجي اي لانشاء والترجي هو انتظار شيء ممكن لاوثوق بحصوله فان كان ذلك الانتظار انتظار ما يحبه المتكلم نحو لعلك تعطينا مع عدم الوثوق يقال له الطمع وان كان ما يكرهه المتكلم مع عدم الوثوق بحصوله ايضا يقال له الاشفاق نحو لعل اموت الساعة ثم شرع في مسائلها فقال (ولا يتقدم معمولها) اي لا يجوز ان يتقدم معمول هذه الحروف الستة من اسمها وخبرها (عليها) اي على تلك الحروف قوله (ولها) خبر مقدم (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اي انه يجب ان يقع هذه الحروف في صدر الكلام الذي دخلت عليه لانه يجب ان يستفاد قبل شروع الكلام انه من اي نوع من طرق الافادة بانه محقق ومؤكد او هو لانشاء تمن او ترج او تشبيه او لدفع توهم وهذا لا يستفاد للسمع الابتصير هذا الحروف واذا وجب لها صدارة الكلام فلا يجوز حينئذ تقدم معمولها من معمولاتها لانه لو تقدمت عليها بطلب صدارتها التي هي المقصودة منها وقوله (غير ان) منصوب على انه مستثنى من الضمير في لها يعني ان لكل من الحروف الستة صدر الكلام الا ان المفتوحة وقوله (فلا تقع) تفصيل للاستثناء وفاعله المستتر تحته راجع الى كلمة ان باعتبار الكلمة اي لا تقع كلمة ان (في الصدر) اي في صدر الكلام وقوله (اصلاً) مفعول مطلق للفعل المحذوف اي لا تقع وقوماً اصلاً وانما اكده به للاشارة الى ان هذا الحرف ليس له استعداد لوقوعه في الصدر لا بالنظر الى الكلام الذي دخل عليه ولا بالنظر الى الكلام الذي جعل منه جزءاً مع اسمه وخبره اما الاول فلانه لما جعل الكلام الذي دخل عليه في حكم المصدر اخرج الكلام عن الكلامية وجعله مفرداً فيحتاج الى الاستناد الى عامل حتى يكون معمولاً له فاذا نزل الى منزلة العمولية يبطل استعداده للصدارة واما الثاني فلانه لو وقع في الصدر في الكلام الذي كان جزءاً منه نحو عندي انك قائم وقع الالتباس من المسكورة لانا اذا قلنا انك قائم

عندى لا لبس بالمكسورة وانما قيد الاستثناء بقوله فلا تقع مع انه مفهوم من الاستثناء لانه لما ذكر في السابق مسألتين احدهما مسألة عدم جواز التقديم والاخر في وجوب صدارة الكلام توهم ان هذا الاستثناء استثناء من الحكمين فاراد ان يدفع هذا التوهم بانه استثناء من المسئلة الثانية فقط وهى وجوب صدر الكلام لامن الاولى لان حكم عدم جواز تقدم المجهول عليه باق فيه ايضا ثم شرع في مسألة اخرى بقوله «وتلحقها» اى تلحق الحروف الستة المذكورة وقوله «ما» فاعل تلحقها وهو مؤنث باعتبار الكلمة ويقال لهذه الكلمة ماء الكافية من الكف وهو المنع سميت به بالمنعها عن العمل قوله «فتلغى» معطوفة على جملة تلحقها وهو فعل مجهول من الالغاء بمعنى الابطال ونائب فاعله تحته راجع الى الحروف المذكورة اى يبطل حين لحوقها «عن العمل» لاعن افادة معناها «وتدخل حينئذ» اى يجوز دخول هذه الحروف حين اذا لغيت عن العمل «على الافعال» متعلق بتدخل لان هذه الحروف انما يجب دخولها على الاسماء لاقتضاءها اسما ينصبه فلما بطل عملها لم تقتض ذلك «نحو انما ضرب زيد» وكذا كانا «ولما فرع من بيان مسائل تعم لهذه الحروف الستة شرع في بيان خواص كل منها على حدة فقال «فان» اى المكسورة يعنى ان الفرق بين المكسورة والمفتوحة ان المكسورة «لا تغير معنى الجملة» بان يأخذ من خبرها مصدرا مضافا الى اسمها وان يبدل عن اسناد خبرها الى اسمها نسبة اضافية «وان» اى المفتوحة بخلافها فانها تغير الجملة كما ذكرنا وهى «مع جملتها» اى مع اسمها وخبرها «في حكم المصدر» فقوله وان مبتدأ وقوله مع جملتها ظرف مستقر صفتان وقوله في حكم المصدر ظرف مستقر خبره يعنى انه ان كان خبره من المشتقات يؤخذ منه مصدره ويضاف الى اسمه نحو اعجبني ان زيدا قائم اى اعجبني قيامه وان كان جامدا يلحق به الياء المصدرية فيضاف كذلك نحو اعجبني ان زيدا انسان اى اعجبني انسانيته «ولما بين الفرق بين المكسورة والمفتوحة اراد ان يبين ثمرة الفرق والمسئلة التى بنيت على ذلك الاصل فقال «ومن ثم» لفظ من اجلية بمعنى اللام متعلق بقوله وجب و ثم بفتح الشاء المثناة من اسماء الاشارة اشارة الى المكان كهنا وههنا الحقت الهاء باخره للفرق بين ثم بضم الشاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث ان هذا الاصل شبهه بمكان محسوس فى التحقيق واستعمل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه فى اصل وقاعدة اى من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو

تغير الجملة بالفتوحة وعدمه في المكسورة ((وجب الكسر)) أي كسر همزة
 ان وقوله الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعلة المعلوم يكون المعنى
 وجب جعل المتكلم لهزمة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر
 فعلة المجهول يكون المعنى كونها مكسورة أي وجب كون همزتها مكسورة
 يعني قرأته بالكسر وقوله ((في موضع الجمل)) مفعول فيه لوجب اول الكسر
 والموضع اسم مكان من وضع يوضع ولذا لا يجوز حذف في منه لعدم كون
 متعلقه بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة أي في الموضع
 الذي هو موضع الجملة وقوله ((والفتح)) معطوف على الكسر أي وجب
 الفتح أي فتح همزتها ((في موضع المفرد)) اعلم ان المفرد يطلق على معان
 منها ما يقابل التثنية والجمع فناصر مفرد وناصران وناصرون ليسا بمفرد
 ومنها ما يقابل المركب وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فناصر
 وناصران وناصرون مفرد وناصر الاب مركب ومنها ما يقابل الجملة وهو
 ما ليس فيه اسناد تام فالمدكورات كلها مفردة وزيد ناصر ونصر زيد جملة
 فالمراد ههنا هو الثاني والله اعلم * ثم شرع في بيان مواضع الجمل فقال
 ((فكسرت)) الفاء للتفصيل وكسرت فعل مجهول ونائب فاعله ضمير هي
 راجع الى ان وانما اثبت للاشارة الى ان المراد بها مادة ان لاصورتها لانه
 لو كان المراد صورتها للزم تحصيل الحاصل وهو لغو غير جائز ((في الابتداء))
 وهو ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من نائب الفاعل أي كسرت
 حال كونها في ابتداء الكلام اما حقيقة ((نحو ان زيدا قائم)) فانه ابتداء كلام
 حقيقة لانه لا ربط فيها بما قبلها واما تقديرا وذلك بان يكون استينافا وهو
 من حيث كونه استينافا مرتبط بما قبله نحو قوله تعالى * ولا يحزنك قولهم ان
 العزة لله جميعا * قوله ((وفي جواب القسم)) معطوف على قوله في الابتداء فان
 جواب القسم جملة مستقلة لا محالة عند الجمهور سواء دخلت اللام في خبرها
 نحو والله ان زيدا لقائم اولم تدخل ((نحو والله ان زيدا قائم)) وقال
 الكوفيون والمبرد اذا دخلت اللام في جوابه يجوز فيه الفتح بناء على انه
 مأول بالمفرد لكن لا يرضى الرضى لهذا واستبعده بناء على المفرد الصريح
 لا يقع جوابا للقسم فكيف يأول به قوله ((وفي العسالة)) معطوف اما على
 قوله في جواب القسم لقربه او على قوله في الابتداء لكونه متبوعا على
 الاطلاق لوقوعه في اول الكلام أي كسرت ايضا حال كونها داخلة على

الجملة التي هي صلة لان الصلة لا تكون الا جملة (نحو قوله تعالى وآتيناه
من الكنوز ما ان مفاتيحه تشق بالعصبة) فان ما موصولة ومن الكنوز
بيانه وقوله مفاتيحه اسم ان وتشق خبره والجملة صلة ما وهو مع صلته
مفعوله الثاني لا تينا وقوله تشق فعل مضارع من تاء ينوء وفي الصحاح
ونائبه الحمل اثقله ومنه قوله تعالى : تشق بالعصبة * اي تشق العصبة
بثقلها انتهى اي اعطينا قارون من الخزائن خزائنا مفاتيحه لتميل على الجماعة
لتقلها (وفي الخبر) اي كسرت حال كونها في الخبر الذي يكون خبرا
(عن اسم عين نحو زيد انه قائم) فان زيدا اسم عين وقع مبتدأ وان اسمها
وخبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو قمت لزم
تاويله بالمفرد وحله على زيد وهذا لا يجوز لانه لا يقال زيد قيامه فان زيدا
لا يتحد مع القيسام بل يتحد مع القائم وانما قال عن اسم عين فانه ان كان خبرا
عن اسم معنى يجوز فتحه نحو مأمولى انك قائم فانه يجوز ان يقال مأمولى
قيامك (وفي جملة) اي وكسرت في جملة (دخلت) وقوله دخلت فعل
مؤنث وقوله (على خبرها) متعلق بدخلت والضمير راجع الى كلمة ان
وقوله (لام ابتداء) فاعل دخلت والجملة صفة جملة والعايد اليها محذوف
وهو فيها اي وقعت في الجملة التي دخلت فيها على خبر ان لام الابتداء فان
لام الابتداء انما تدخل لتأكيد مضمون الجملة فيكون الجملة لازمة لها حتى
يؤكد بها مضمونها (نحو علمت ان زيدا قائم) فان مادة الالف والنون اذا
وقعت بعد علمت صارت مفتوحة لكونها في مقام المفعول لكن لما دخلت
اللام في خبرها رجع جانب كونها جملة فيلزم عدم تغيرها فكسرت لذلك
واما اذا لم تدخل اللام فهي مفتوحة لعدم رجحان جانب الجملة (وبعد القول)
اي وكسرت ايضا اذا وقعت بعد القول وما يشق منه كقال ويقول وقل
ولا تقل وقوله (العرى) على وزن فاعيل صفة للقول اي بعد القول
العارى (عن الظن) لان القول يستعمل في القول مع الظن ومع العلم فاذا
وقعت بعد هذا القول يكون مفعولا له واذا كان مفعولا يلزم ان يكون
مفتوحا كما سيجي لكن لما وقع ههنا بعد القول وكان ما وقع بعد القول
في مقام الحكاية يجب ان يكون جملة فان في مثل هذه الجملة جهتين جهة
معناها وجهة لفظها فن جهة معناها مفعول للقول فيتصرف بالمفرد
ومن جهة لفظها جملة فلا يتصرف فيها لكونها حكاية واما اذا كان القول

بمعنى الظن فيلزم ان تكون ان مفتوحة لوقوعها بعد فعل من افعال
القلوب (نحو قل ان الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اي وكسرت ايضا
حال كونها واقعة بعد حتى التي للابتدائية وانما قيدها بالابتدائية لان
ما وقع بعد حتى العاطفة مفرد وبعد الجارة اسم حقيقة او حكما فيلزم
ان تكون مفتوحة واما ما وقع بعد الابتدائية جملة فيلزم ان تكون مكسورة
(نحو اتقول هذا حتى ان زيدا يقوله وبعد حروف التصديق) وهو مثل
نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال) اي جوابا لمن قال (زيد قائم)
اي على طريق الاخبار او ازيد قائم على طريق الاستفهام (وبعد حروف
الافتتاح) اي بعد الحروف التي يبتدأ بها الكلام وهي الا واما (الا ان
زيدا قائم وبعد واو الحال) اي وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد
واو الحال لان ما وقع بعد واو الحال جملة البتة (نحو قوله تعالى وان فريقا
من المؤمنين لكارهون) اي والحال ان بعضا من المؤمنين لكارهون لخروجك
من بيتك بالحق * ولما فرع من بيان مواضع المكسورة شرع في بيان مواضع
المفتوحة فقال (وقحت) اي قحت مادة الالف والنون واستعملت بفتح
الهمزة (فاعلة) بالنصب على انها حال من نائب الفاعل المستتر في قحت
(نحو بلغني انك قائم) فقوله بلغني فعل ماض وان موصولة حرفية وكاف
الخطاب اسمه وقائم خبره والجملة صلة اي وهي مع صلته في تأويل المفرد
مرفوع محلا على انه فاعل بلغ اي بلغني قيامك (ومفعولة) معطوفة على
فاعلة اي قحت ايضا حال كونها مع جملتها مفعولة (نحو علمت ان زيدا قائم)
فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول علمت
اي علمت قيامه (ومبتدأة) اي قحت ايضا حال كون تلك المادة مع جملتها
مبتدأة (نحو عندي نك قائم) وعندي ظرف مستقر مرفوع محلا على انه
خبر مقدم وانك قائم في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه مبتدأ مؤخر
اي ثبت عندي قيامك (ومضافا اليها) اي قحت ايضا حال كونها مضافا
اليها نحو (اجلس حيث ان زيدا جالس) فحيث مبني على الضم ومنصوب
محلا على انه مفعول فيه لاجلس وهو مضاف الى جملة ان وهي
في تأويل المفرد مجرور محلا على انها مضاف اليها حيث وانما قحت في هذه
المواضع الاربعة لان الثلاثة الاول اعني الفاعل والمفعول والمبتدأ يجب ان
يكون كل منها مفردا واما المضاف اليه وان جاز كونه جملة في بعض المواضع

لكنه مفرد في هذا المقام لكونه مضافا اليه حيث لانه من خصائص حيث
 ان يضاف الى جملة الا اذا دخلها ان تقع لاحالة (و بعدلو) اي فتحت حال
 كونها واقعة بعدلو (لانه) اي لان الاسم الذي يقع بعده (فاعل) اي فاعل
 لفعل محذوف يفسره ما بعده وان لم يوجد التفسير يقدر ثبت وامثاله وهذا عند
 البصريين لانهم لم يجوزوا دخول حرف الشرط على الاسم واما الكوفيون
 فانهم يجوزون دخولها على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) ثم يفسره بقوله
 (اي لو ثبت قيامك و بعد لولا) اي فتحت ايضا حال كونها بعد لولا (لانه)
 اي الاسم الواقع بعده (مبتدأ نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك
 موجود لكان كذا) فلولاهنا هو الذي يكون لامتناع الشيء لو جود غيره
 ويكون حرف جر اذا دخل على الضمير كما سبق ويقال لها لولا الامتناعية
 واما لولا الذي يكون للتخصيص فليس من هذا الباب لانه ما بعد التخصيصية
 يكون فاعلا بخلاف هذا فانه مبتدأ عند الجمهور خلافا للكسائي والفراء فانه
 فاعل عندهما لا مبتدأ (و بعد ما) اي و فتحت ايضا حال كونها واقعة بعد كلمة
 ما قوله (المصدرية) بالجر صفة ما قوله (التوقيتية) صفة بعد صفة: واعلم
 ان الياء في المصدرية وفي التوقيتية هي الياء النسبية اي كلمة ما منسوبة الى
 المصدر يجعلها ما بعدها في تأويل المصدر ومنسوبة الى التوقيت لدلائها على
 على الوقت فالاول يكون من قبيل نسبة الفاعل الى فعله والثاني من قبيل نسبة
 الدال الى مدلوله وقوله (لانه) متعلق بفتحت اي انما فتحت ما بعدها لان ما بعد
 ما المصدرية (فاعل) وقوله (لاختصاص ما) ظرف مستقر مرفوع محلا
 على انه خبر للمبتدأ المحذوف اي هذا يعني كونه فاعلا حاصل لاختصاص
 (ما المصدرية بالفعل) وهو متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى
 فاعله والباء داخلة في المقصور عليه اي هذه الكلمة مقصورة على الفعل
 ولا توجد في غيره (نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم) وهذا
 تفسير بالنظر الى كون ما بعدها فاعلا او الى كونها مختصا بالفعل وان كان
 محذوفا كما وقع ههنا وهو ثبت وقوله (بمعنى) ظرف مستقر مجرور محلا على
 انه صفة لقوله ما ثبت وهو تفسير للتفسير يعني ان المراد من قوله ما ثبت الذي
 يلابس بمعنى (مدة ثبوت قيام زيد) وهذا ناظر الى تفسير معنى ما ثبت ومعنى
 ان زيدا قائم لان فيه حرفين مصدريتين احدهما ما وهو جعل ما دخل عليه
 وهو ثبت ما ولا بالشبوت ولكونها توقيتية قدر لفظ المدة والاخرى ان وهى

لكونها مفتوحة جعل خبره الذي هو قائم مأولا بالقياس * واعلم انه قيد اولا
 المصدرية بالتوقيتية حيث قال بعد ما المصدرية التوقيتية ثم اهمل قيد التوقيت
 في قوله لاختصاص ما المصدرية ولم يقل لاختصاصها كما هو مقتضى المقام
 للإشارة الى ان الاحتياج الى التعبير بما دون ان ليكون دالا على الافادتين
 المقصودتين اعنى بيان المصدرية مع دلالتها على المدة والا فللدلالة على مجرد
 المصدرية حاصلة في ان وانما لم يقيد في الثانية لان اختصاص ما المصدرية
 بالفعل هو مجرد كونها مصدرية فلا مدخل لكونها توقيتية في هذا الاختصاص
 والله الموفق (و بعد حروف الجر) اى وفتح ايضا حال كونها واقعة بعد
 حروف الجر لكونها مستلزمة لكون ما بعدها اسما مفردا (نحو عجت من انك قائم)
 اى عجت من قيامك (و بعد حتى) اى وفتح كذلك حال كونها واقعة بعد كلمة حتى
(العاطفة للفرد) وقوله العاطفة للاحتراز عن غير العاطفة يعنى الابتدائية وقوله
 للفرد لبيان الواقع وليس للاحتراز لان حتى لا يجىء لعطف الجملة على الجملة
(نحو عرفت امورك حتى انك صالح) اى عرفت امورك حتى صلاحك
(و بعد مذ و منذ) اى وفتح ايضا حال كونها واقعة بعد مذ و منذ (نحو مارأته
مذ انك قائم) وكذا منذ انك قائم اى جميع مدة عدم رؤيتي له قيامك اى مدة
 قيامك والمراد بهما ما ليس بحرف جر اعنى ما كانا اسمين فان حكم كونهما حرفي
 جر داخل في حكم الحروف الجارة وقد سبق وكذا حكم حتى اذا كان حرف
 جر * ولما كان الموضع الذى دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع نوع
 انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديرين
 بين الاولين فشرع في بيان النوع الثالث فقال (و حيث جاز التقديران) فقوله
 حيث ظرف من ظروف المكان متعلق بقوله (جاز الامران) اى جاز الكسر
 والفتح في موضع جاز فيه تقدير الجملة وتقدير المفرد وقوله (كالتى) خبر
 مبتدأ محذوف اى مثل كلمة ان التى وقعت (بعد فاء الجزاء) او اذا المفاجأة
(نحو من يكرمنى فانى اكرمه) او اذا انى اكرمه * ثم فصله بقوله (فان كسرت)
 اى انت (فالمعنى) اى المراد منه بلا تأويل (فانا اكرمه) بان يبق الجملة
 بلا تغير فان الجملة باقية فانا ضمير مرفوع مبتدأ وقوله اكرمه فعل مضارع مع
 فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر مبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية
 مجزومة محلا على انها جزاء الشرط (وان فتحت) وهو مخاطب ايضا معطوف
 على كسرت اى ان فتحت انت همزة تلك المادة (فالمعنى) اى فعنى قوله فانى

اكرمه (فاكرامى اياه ثابت) فانه ان قمت تقتضى تأويل الجملة التى دخلت
عليها فاخذنا مصدر خبرها وهو الاكرام واضفنا الى ياء المتكلم الذى كان
فاعل الفعل فعادت الجملة الى مركب اضافى فاقتضى ان يكون مبتدأ وقدرله
خبر وهو ثابت * ثم شرع فى مسألة تخفيف الحروف الستة من ان واخواتها
من المشددة وهو ان وكان ولكن فقال (وتخفف المكسورة) وهو فعل
مضارع مجهول والمكسورة مرفوعة لفظا على انه نائب فاعله اى ويجوز حذف
النون الاخيرة من ان لدفع الثقل منها لكثرة استعمالها (فيلزم) معطوف على
قوله وتخفف وقوله (اللام) مرفوع لفظا على انه فاعله وقوله (فى خبرها)
اى فى خبر المكسورة متعلق يلزم معنى اذا تخفف المكسورة يلزم دخول اللام
لدفع الالتباس لان النافية لان فى بعض المواضع وهو خلوها عن القرينة
لا تميز بين ان النافية والمخففة نحو ان زيد قائم ولا يقال ان الفرق حاصل
ههنا بانه ان قرئ زيد بالنصب فهى مخففة وان قرئ بالرفع فهى نافية لانا
نقول وان سلم حصول الفرق فى كونه معربا لفظيا لكن الالتباس واقع فى كونه
تقدير يا ومجليا فلا يحصل الاطراد ثم المراد بهذا اللام لام الابتداء كما هو المتبادر
من الاطلاق وايضا هو مذهب سيويه والاخفش وغيرهم وقيل هى لام
اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ والخبر على ما هو مذهب
الكوفيين وانما قيد اللزوم بقوله فى خبرها للاحتراز عن جواز الدخول على
اسمها ولا يبين الاسم والخبر كما هو جائز قبل التخفيف قوله (ويجوز الغاؤها)
جملة مستقلة تفيد جواز الغاء العمل عند التخفيف يعنى ان المكسورة يجب
اعمالها عند عدم التخفيف ويجوز اعمالها والغاؤها عند التخفيف ويقال ان
زيدا قائم وان زيد لقائم وانما يجوز ذلك لفوات بعض المشابهة بالفعل
وهو قبح آخرها ونقصان حروفها عن الثلاثة ومع هذا يجوز اعمالها ايضا على
ما هو الاصل قوله (ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر) جملة مستقلة
وقوله دخول مبتدأ والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى المخففة * وقوله
على فعل ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ * وقوله من افعال المبتدأ
ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لفعل والجملة استئنافية كانه قيل انا
علمنا انها حال بقائها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند تخفيفها هل يجوز
دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز
دخولها حينئذ على فعل بشرط ان يكون ذلك الفعل فعلا من افعال المبتدأ والخبر
كلافعال الناقصة وافعال القلوب التى هى من نواسخ المبتدأ والخبر كما ستعرف وانما

شرط ذلك لئلا تخرج المكسورة عن اصلها بالكلية عند التخفيف لان الاصل
 هو دخولها على الاسم فيراعى على هذا الاصل في الجملة بان يكون مدخولها
 فعلا يقتضى الاسم وهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيجوزون دخولها
 على كل فعل فيكون حاصله اذا كانت الجملة مستقلة انه لا يجوز دخولها على
 فعل حين اعمالها وحين الغائيا فاذا اريد دخولها عليه فانما يدخل على فعل
 من افعال المبتدأ والخبر لا على كل فعل كما هو مذهب الكوفيين ويجوز ان
 تكون الجملة اعتراضية لدخولها بين المثال والممثل له ويمكن عطفها
 على اللام اى فيلزم اللام ودخولها بمعنى انها لو دخلت على فعل بناء على
 جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا بمعنى انها لا تدخل على الاسم
 اصلا حين تخفيفها فان قيل لم لا يعطف قوله دخولها على قوله الغائيا بان يكون
 المعنى ويجوز دخولها مع انه قريب وظاهر قيل انما لم نجعله عطفا على الغائيا
 لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين وهو شاذ ونادر لانه اذا قلنا يجوز
 دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر يفهم منه انه يجوز دخولها على الفعل
 الذى هو غير فعل المبتدأ والخبر لان العطف على مدخول الجواز يوهم ذلك
 ﴿نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة﴾ هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال
 الناقصة التى هى فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو فى وان حالية وان
 من الحروف المشبهة بالفعل خفف والغى عن العمل وكانت فعل من الافعال
 الناقصة اسم مستتر تحته هى راجعة الى القبلة واللام فى لكبيرة ابتدائية
 وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها كبيرة ولما
 خفف ان لزم اللام فى خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذى هو ضمير
 انها الى اسمية كانت وخبرها الى خبريتها وقوله ﴿وان نظنك لمن الكاذبين﴾
 معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين ولما خفف ان الغى عمله
 ولزم اللام فى خبره ودخل على فعل من افعال القلوب التى هى فعل من افعال
 المبتدأ والخبر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا او لا لنظنك وانقلب خبرها
 الى كونه مفعولا ثانيا له ولما فرغ من بيان حكم تخفيف المكسورة شرع فى بيان
 حكم تخفيف المفتوحة فقال ﴿وتخفف المفتوحة﴾ قوله ﴿فتمهل﴾ جواب
 لمقدر اى اذا كان كذلك فتمهل ﴿فى ضمير شان مقدر﴾ يعنى انه يجوز الغاء
 المفتوحة كما يجوز الغاء المكسورة بل هى تمهل ايضا فى حال تخفيفها كما فى حال
 تثقيبها لكونها اقوى مشابة من المكسورة لكون اولها مفتوحة كآخرها

حتى لا يتميز في بعض المواضع واحتاجت الى القرينة بانها هل هي حرف
او فعل ماض من التانيين (ويلزم) معطوف على فتعمل اي يلزم حين تخفيفها
واعمالها في ضمير الشأن يلزم (ان يكون) اي ان يوجد (قبلها) اي قبل
المفتوحة المخففة (فعل من افعال التحقيق) اي من الافعال التي يدل على
حدث فيه معنى التحقيق والتثبت كالعلم والتبيين نحو علمت وتبينت وحققت
واثبتت وجزمت او تدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه في حكمه
كالظن فانه وان كان له احتمالان من التحقيق وعدمه لكن لما كان الطرف
الراجع هو التحقيق كان في حكم افعال التحقيق والحق اليها في مثل عملها
فان العلم هو عبارة عن حصول صورة شئ في العقل فاذا حصلت صورة
الشئ عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبين واما الظن فانه الطرف
الراجع فيحتمل نقيضها احتمالا مرجوحا ومما ينبغي ان يعلم ان المراد بلزوم
افعال التحقيق انه ان دخل عليها فعل يلزم ان يكون من تلك الافعال فيجوز ان
لا يدخل عليها فعل بل يجوز ان يكون ما قبلها مبتدأ نحو قوله تعالى * وآخر
دعويهم ان الحمد لله * وقوله تعالى * وان عسى ان يكون قد اقترب * وقوله
(نحو علمت ان زيد قائم) مثال لما خفف وعمل في ضمير الشأن المقدر ووجد قبلها
فعل من افعال التحقيق وهو علمت وقوله علمت فعل من افعال القلوب وان
مخففة واسمها ضمير الشأن المقدر وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة الاسمية مرفوعة
محلا على انها خبران والاسم مع الخبر صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد
اما مفعول اول لعلمت ومفعوله الثاني محذوف اي علمت قيام زيد ثابتا وهو قائم
مقام المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثاني وقوله (وتدخل) معطوف على
وتلزم اي ويجوز ان تدخل تلك المفتوحة المخففة (على الفعل مطلقا) اي
اطلق ذلك الفعل اطلاقا او دخولا مطلقا او حال كونه مطلقا اي ليس بمقيد
بفعل من افعال المبتدأ كما هو مقيد في السابق بل يجوز دخولها ههنا على فعل
سواء كان من افعال المبتدأ او لا وسواء كان متصرفا او لا وفعلا شرطا ودعاء
ويفهم من تقديمه يجوز جواز دخولها على الاسم ايضا ولما كان الفعل الذي
يدخل عليه ثلاثة اقسام فعل متصرف او غير متصرف مثل كاد وعسى والاول
اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء ولكل من الثلاثة شروط اراد ان يذكر
شروط كل منها فقال (ويلزمها) اي ويلزم المخففة المفتوحة (مع الفعل المتصرف)
اي حال كونها مع الفعل الذي له مصدر كنصر وضرب وعلم بحيث يمكن تأويله

بالمصدر قوله (غير الشرط) بالنصب على انه حال من الفاعل المستتر في المتصرف
اي الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط (و) غير (الدعاء) فانها فان
كانا متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما انما هو مصدر لهما
حين كونهما غير الشرط والدعاء فانها ماداما شرطا ودعاء لا يمكن اخذ مصدر
منهما مع افادة شرطيته ودعائيته فيلحقان في حكم غير المتصرف وقوله
(حرف النفي) بالرفع على انه فاعل ويلزمها اي يلزم حينئذ حرف من حروف النفي
مثل لا وما ولن ولما وان (نحو علمت ان لا تقوم) برفع تقوم وكذا قوله تعالى
* يحسب ان لن يقدر * بنصب يقدر على انه منصوب بلن وقوله تعالى
* يحسب ان لم يره احد * وكذا مثل تبينت ان ما تقوم وظننت ان لا تقم بصيغة
النهى وعلمت ان تقوم برفع تقوم ايضا بان النافية وقوله (او السين) عطف
على حرف النفي (نحو قوله تعالى علم ان سيكون) وقوله (او سوف) معطوف
عليه ايضا اي ويلزمها لفظ سوف نحو قول الشاعر * واعلم فعمل المرء سوف ينشعب *
ان سوف يأتي كل ما قدر * وقوله (او قد) عطف على ما قبله (نحو علمت ان قد تقوم)
وانما اشترط لزوم تلك الحروف في دخولها على الفعل المتصرف لدفع الالتباس
بينها وبين المصدرية لان نصب آخره ورفع لا يكون قرينة يعتمد عليها فانه اذا
لم يكن مع هذه الحروف يكون للمصدرية فانه يمكن ان يؤوله بالمصدر واما عند
وجودها فلا يمكن ان يكون للمصدرية فان المصدر يكون مجردا عن النفي
والتسوية الذي افاده السين وسوف وعن التحقيق الذي يفيد قد فتعين كونها
تحققة * وما بين حكم كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع في بيان احكام
كونه غير متصرف فقال (ولو كان) اي الفعل الذي دخلت المحققة عليه
(غير متصرف) اي فعلا ليس له مصدر نحو عسى وكاد (او شرطا) اي فعلا
متصرفا دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو ان ولو (او دعاء) اي فعلا
مستعملا في مقام الدعاء عليه اوله (لا يحتاج) اي لا يحتاج ذلك الفعل المدخول
عليه (الى احد هذه الحروف) لانه لا التباس فيها بان الناصبة حتى يحتاج الى
قرينة فارقة كما عرفت (نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون) فانها دخلت على
عسى وهو غير متصرف وليس له مصدر (وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا
يعلمون الغيب) فانها دخلت على فعل الشرط وهو لو كانوا (وقوله تعالى
والخامسة ان غضب الله عليها) على قراءة تخفيف النون وغضب يفتح الغين
وكسر الصاد المجهتين ورفع لفظه الله فانه حينئذ فعل ماض صيغته اخبار ومعناه

الدعاء عليه واما على قراءة حفص وهو بتشديد النون وقبح الضاد على انه
مصدر ويجر لفظه الله فليس بمثال للدعاء * ولما فرغ من مسائل تخفيف مادة الالف
والنون شرع في مسائل تخفيف كان ولكن فقال (وتخفف كان) اي تخفف
كلمة كان بان تحذف النون الثانية المفتوحة فيبقى النون الاولى ساكنة (فتلغى)
معطوف على تخفف او جواب شرط محذوف اي اذا تخفف يلزم الغاؤها
اي ابطال عملها وقوله (على الافصح) ظرف مستقر منصوب محلا على انه
مفعول مطلق مجازي اي الغاء كائنا على الافصح فانها لما خففت فانت مشابهتها
بالفعل وهي قبح آخرها ثم استشهد على الغاءها على الافصح بمصرع بيت شاعر
فقال (نحو قوله) اي قول شاعر استشهد بقوله (كان ثدياه حقان) وهذا مصرع
اخير من بيت صدره * و صدر مشرق النحر * والواو واورب و صدر مجرور به
ومشرق النحر صفته وكان حرف من حروف المشبهة الفيت عن العمل فينثد
يكون ثدياه بالرفع مبتدأ وحقان بالرفع خبره ولو عملت لكان ثدييه بالنصب
وقال ابن مالك انها كالحففة المفتوحة قدر اسمه ضمير شان والجملة الاسمية
بعدها خبرها لكن الفرق بينها وبين الحففة ان تقدير ضمير الشان واجب
في الحففة المفتوحة وجاز ههنا واستدل بانها عند دخولها على الفعل لزم
دخول لم وقد مثل قوله تعالى * كان لم تغن بالامس * ومثل قول علي رضي الله
عنه * كان قد وردت الاظعان * وصرح به الرضى (وتخفف لكن) اي كلمة
لكن (فيجب الغاؤها) اي لا يجوز اعمالها اصلا لانها مخالفة لما سبق
من الحروف المحففة لان ما سبق من ان وكان وان فانت مشابهتها بالتخفيف
لكن لم يحصل فيها مشابهة بحرف اخر واما لكن عند تخفيفها فمع فوات
مشابهتها حصلت مشابهة بحرف العطف وهو لكن فحصل ضعف اخر
لمشابهتها (نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر) ثم ذكر مسألة مشتركة
بينهما فقال (ويجوز حينئذ) اي حين اذخفف والغي (دخولهما)
اي دخول كان ولكن المحففتين (على الفعل) لان المانع عند دخولهما على
الفعل هو عملهما المستلزم للاسم فاذا انتفى المانع بالالغاء عاد الممنوع الذي
هو جواز الدخول (نحو كان) قد (قام زيد وما قام زيد ولكن فقد)
ولما فرغ من مسائل الحروف المشبهة اراد ان يشرع في بيان النواصب التي
ليست من الحروف الستة فقال (والسابع) اي الحرف العامل السابع من العامل
الذي يعمل في الاسمين مقدما منصوبه على مرفوعه (الا) اي لفظ الا وقوله

(في المستثنى المنقطع) صفة الا بتقدير اسم الفاعل المعرف اى الواقع
 في المستثنى المنقطع (وهو) اى المستثنى المنقطع (الذى) اى المستثنى الذى
 (لم يخرج) بصيغة المجهول وقوله (من متعدد) متعلق بلم يخرج اى لم يخرج
 من المتعدد الذى هو المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جاءنى القوم الا
 زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءنى القوم
 الاحبارا ولذا لم يقل لم يدخل وانما قيد بالمنقطع لان قسيمه هو المستثنى
 المتصل الذى يخرج من متعدد وهو ليس بعامل على الصحيح بل العامل فيه
 اما الفعل العامل في المستثنى منه او شبهه او معناه على رأى البصريين وقوله
 (لكونها) متعلق بالمفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فى قوله والسابع الا لان
 المفهوم منه ان الا عامل ينصب الاسم ويرفع الخبر لكون تلك الكلمة (بمعنى
 لكن) فيكون الواسطة فى عملها مشابهتها ولكن المشابهة بالفعل فى ان كلا
 منهما مشترك فى عدم دخول ما بعدهما فيما قبلهما هذا بخلاف المتصل فان
 هذه المشابهة منعدمة فيه (فيقدر له الخبر) يعنى انه فى اغلب استعمالها غير
 مذكور الخبر بل يقدر فان ما قبلها قرينة معينة لحكمها (نحو جاءنى القوم
 الاحبارا) وفسره بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال (اى لكن حجارا
 لم ينجى والثامن) اى الحرف الذى فى المرتبة الثامنة من الحروف الثمانية التى
 تنصب الاسم وترفع الخبر (لا) اى لفظ لا وقوله (لنفي الجنس) صفته
 اى الكائن والموضوع لنفي الحكم عن الجنس فيكون اضافة النفي الى الجنس
 لادنى ملازمة بين الحكم المنفى والجنس المنفى عنه * ولما كانت الواسطة فى عمله
 مشابهة بان من حيث انه لتحقيق الاثبات وهذا لتحقيق النفي كان عاملا
 ضعيفا يحتاج فى عمله الى شروط فقال (وشروط عمله) اى شرط عمله لا (ان يكون
 اسمه نكرة) حتى يكون جنسا لانه لو كان معرفة لم يؤثر فيها لكون الواسطة
 فى عمله كونه لنفي الحكم عن الجنس لا عن اسم خاص وهو المعرفة وقوله
 (مضافة) بالنصب صفة نكرة وقوله (او مشبهة) بصيغة المفعول معطوف
 على مضافة وقوله (بها) متعلق بمشبهة والضمير راجع الى مضافة يعنى
 او يكون اسمه نكرة مشبهة بالنكرة المضافة فانها لو لم تكن مضافة او مشبهة
 بها تكون نكرة مفردة فينشذ يكون مبني على حركة او حرف ينصب به
 لو كانت معربة وانما اشترط كونها مضافة ليكون اسميته غالبية حتى يكون
 معربا فان الاضافة من خواص الاسم فاذا لم يكن كذلك غلبت مشابهتها

بالحروف فيرجح جانب البناء وقوله (غير مفصولة) بالنصب صفة بعد صفة
 لنكرة وقوله (عنها) متعلق بمفصولة والضمير راجع الى كلمة لا اى
 ان لا يدخل بين لا وبين اسمها شئ من خبرها او من غيرها لكونها عاملة
 ضعيفة لا تؤثر الا فيما يليها (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) هذا مثال
 لكون اسم نكرة مضافة واما مثال كونها مشبهة بالمضافة فنحو لا عشرين
 درهما لك فان عشرين وان لم يكن مضافا الى درهم لكنه لما كان اسما مبهما
 يحتاج الى تمييز كان مشبها بالمضاف في الاحتياج * ولما فرغ من بيان الحروف
 العاملة في الاسمين الذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرع في بيان الحروف
 العاملة في الاسمين لكن عملها فيهما بالعكس فقال (والقسم الثاني) اى من
 القسمين يعنى ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان) فقوله حرفان مرفوع
 بالالف لكونه تشبيها على انه خبر للمبتدأ وقوله (ما) خبر للمبتدأ المحذوف
 اى الاول لفظ ما (و) الثاني لفظ (لا) هذا ان لوحظ الحكم قبل العطف
 واما ان لوحظ بعد العطف فيجوز ان يكون بدل الكل من الحرفين وقوله
 (المشبهتان) مرفوع بالالف على انه صفة ما ولا وقوله (بليس) متعلق
 به اى بلفظ ليس وقوله (في كونهما) متعلق بالمشبهتان وبيان لوجه الشبه
 اى ان هذين الحرفين مشبهتان بليس في كونهما (لنفي) كليس لكن مشابهة
 ما اكثر لكونها مستعملة في النفي في زمان الحال وكذلك ليس بخلاف لاقائها
 للنفي المطلق او للنفي في الاستقبال فيكون مشابتهما بليس اقل منها وقوله
 (والدخول) بالجر معطوف على كونهما اى الوجه الثاني من المشابهة هو
 كونهما مشابعتين بها في دخولهما (على المبتدأ والخبر) يعنى انه كما ان لفظ
 ليس داخلا على المبتدأ والخبر كذلك هذان الحرفان يدخلان عليهما ولا
 يخفى ان الوجه الاول باعتبار معنهما والثاني باعتبار الاستعمال (وشرط
 عليهما) وهو مصدر مضاف الى عملهما ومبتدأ يعنى انهما لما كانا عاملين
 ضعيفين كان عملهما بشرط شئ فقال وشرط عليهما (ان لا يفصل) اى ان
 لا يقع فصل (بينهما) اى بين ما ولا العاملين (وبين اسمهما) اى بين اسم كل
 منهما (بان) الباء متعلق بقوله لا يفصل وهو بكسر الهزة وتخفيف النون
 تراد بين ما وبين اسمها نحو ما ان زيدا قائم واختلف في حقيقة ان فقال
 البصريون هي زائدة وتسمى عازلة وقال الكوفيون وهي نافية تراد لتأكيد
 النفي وقوله (ولا يخبرهما) معطوف على قوله بان ولا زائدة لتأكيد العطف
 على النفي يعنى ان لا يفصل بخبر كل منهما نحو ما قائم زيد وقوله (ولا يغيرهما)

معطوف على القريب او على البعيد اى ولا يفصل ايضا بغير ان وخبرهما
 كعمول الخبر نحو ما في الدار زيد بقائم وقوله ((وان لا ينتقض النفي)) معطوف
 على قوله ان لا يفصل يعنى ان الشرط الثانى فى عملهما ان لا يكون نفي ما ولا
 منقضا ((بالا)) فانه اذا انتقض نفيهما بالا ونحوه يبطل عملهما لانه لا يصدق
 عليهما فى تعريف العامل لان العامل انما اوجب بواسطة والواسطة ههنا
 مشابتهما بليس ومشابتهما به انما هو فى كونهما نافيتين فاذا بطل النفي
 يبطل المشابهة واذا بطلت المشابهة تنفى الواسطة واذا انتفت الواسطة
 يبطل العمل وانما قيده بالا لانه لو انتقض النفي بلفظ الغير الذى بمعنى الا
 لا يبطل عملهما فيعملان فى نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وكذا نحو لارجل
 غير حاضر * ولما ذكر الشرط المشترك بينهما شرع فى بيان شرط يختص بلا
 فقال ((وشرط)) وهو فعل ماض مجهول وقوله ((فى لا)) متعلق به قوله
 ((معهم)) ظرف لقوله شرط وضمير التثنية راجع الى الشرطين المذكورين
 المشتركين بينهما اعنى عدم الفصل وعدم الانتقاض وقوله ((كون)) مرفوع
 لفظا على انه نائب فاعله وهو مضاف الى اسمه وهو قوله ((اسمها)) اى اسم لا
 وهو مجرور لفظا على انه مضاف اليه ومرفوع محلا على انه اسم كون وقوله
 ((نكرة)) منصوب على انه خبر كون يعنى انه شرط فى عمل لامع الشرطين
 المذكورين ان يكون اسمها نكرة لا معرفة فان لا لما كان انقص مشابهة من ما كان
 اضعف منه فناسب ان يعمل فى اضعف الاسم ايضا وهو النكرة واما ما فلكونه
 اقوى منه جاز ان يعمل فى اقوى الاسماء وهى المعرفة واضعفها وهو النكرة
 ((نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا)) ولما فرغ من تمثيل كونهما عاملين لوجود
 شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط فقال ((وان لم يوجد
 احد الشروط)) اى المذكورة ((لم تعمل)) لما مر ((نحو ما ان زيد قائم)) هذا مثال
 لما يفصل بينهما بان ((وما قائم زيد)) هذا مثال لما يفصل بينهما بخبرهما
 ((وما زيد الا قائم)) وهذا مثال لما ينتقض النفي بالا ثم شرع فى مسألة اخرى فقال
 ((ولا يتقدم معبوه لهما)) اى معمول ما ولا ((عليهما)) لما مر من انهما عاملان
 ضعيفان * ولما فرغ من العامل فى الاسم شرع فى بيان العامل فى الفعل المضارع
 فقال ((والمعامل فى الفعل المضارع)) فقوله والمعامل مبتدأ وقوله ((على نوعين))
 ظرف مستقر خبره وقوله ((ناصب)) ان اريد اعطاء الحكم عليه قبل ربط قوله
 ((وجازم)) يكون خبرا للمبتدأ المحذوف اى النوع الاول ناصب والنوع الثانى

جازم واما ان اريد اعطاؤه بعد الربط فيجوز جرهما على انهما بدلان من نوعين
 وانما انحصر على ناصب و جازم فان العامل الجار انما يكون في الاسم والعامل
 الرفع للمضارع عامل معنوي فانحصر العامل اللفظي السماعي في المضارع على
 ناصب و جازم اذ لا عامل سواهما (فالنصب) مبتدأ وقوله (اربعة) خبره
 وهو مضاف الى تمييزه وهو (احرف) وانحصاره في الاربعة حصر
 استقرائي اى كذلك وجد في كلامهم وقوله (ان) خبر للمبتدأ المحذوف
 اى الاول لفظ ان بفتح الهزة وسكون النون وقوله (للمصدرية) ظرف
 مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ايضا اى هى كائن للمصدرية اى فعله ان يحمل
 مدخوله مصدرا ولعل الياء فيه ياء نسبية من قبيل نسبة الفاعل الى فعله
 الخصوص وقيد به لان الزائدة نحو قوله تعالى * ولما ان جاء البشير * والمفسرة
 نحو قوله تعالى * واوحى ربك الى النحل ان اتخذى * لاتشملان فى شئ وايضا انها
 هى اصل فى هذا الباب والثلاثة الباقية فروعات لها كما ستعرف وانما عمل النصب
 لمناسبتها بالمشددة المفتوحة فى المادة وفى جعل مدخولها فى تأويل المصدر
 وقوله (لن) خبر للمحذوف ايضا اى الثانى منها لفظ لن وقوله (لنفي)
 خبر للمحذوف ايضا اى هو كائن لنفي الفعل وقوله (المؤكد) بالجر صفة للنفي
 وقوله (فى الاستقبال) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفعل
 المفهوم من النفي كما عرفت فانه مفعول للنفي اى لنفي الفعل حال كون ذلك الفعل
 فى زمان الاستقبال وفى اصله ثلاثة اقوال فقال سيبويه انه حرف برأسه لا مركب
 ولانونه منقلب عن شئ وهو الظاهر وقال الفراء ان اصله لا قلبت الالف
 نونا كما كان اصل لم قلبت الالف فيه مما وقال الخليل ان اصله مركب من لا
 وان وخففت بعد التركيب بحذف الف لا وهمة ان كما قيل ايش فى اى شئ
 والله اعلم وقوله (وكى) خبر للمحذوف اى الثالث من النواصب لفظ كى وقوله
 للسببية ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمحذوف اى هى موضوع
 لتحصيل اضافة السببية بين الشئين بان يكون احدهما سببا للآخر وهذا على
 وجهين ههنا فانا اذا قلنا احب طول العمر كى احصل العلم فالاول وهو طول العمر
 سبب للثانى اى لتحصيل العلم فى الخارج * والثانى وهو تحصيل العلم سبب الاول
 وهو محبة طول العمر فى الذهن او يكون كل منهما سببا للآخر باعتبار الذهن
 والخارج نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فتأخر اللام تارة نحو كى
 لتتضى رقية ما وعدتني فيكون اللام فى هذه الصورة بدلا من كى وتقدم اللام

تارة نحو لكي لا تأسوا فيكون كي بدلا من اللام فيها وقديداً كبعدها ان نحو كي
ان تقوم فان كان التعليل لاحد هما يكون الاخر زائداً وقديداً نخل عليه ما فيقال
كما يضرب بالرفع لبطلان عمله بدخولها واختلاف في هذا قليل كافة وقيل مصدرية
فكي جارة ولا يتقدم معمولها عليها عند الجمهور واجاز الكسائي ((واذن)) اي
والرابع منها لفظ اذن وقوله ((لشرط والجزاء)) خبر للمحذوف كما مر اي لبيان
كون مدخوله جزاء لقول قائل اخر نحو قولك اذن اكرمك جواباً لمن قال
انا اتيك يعني ان تأتني اكرمك ولما كان هذا اللفظ تاملاً ضعيفاً لا يعمل
الابشرط الامرين الذين يقوى عملها فقال ((وشرط عمله)) وهو مبتدأ
وقوله ((ان يكون)) في تأويل المصدر خبره و ((فعله)) اسم يكون وقوله
((مستقبلاً)) خبره وقوله ((غير معتمد)) والظاهر كسر الميم وهو خبر بعد
خبر ليكون وقوله ((على ما)) متعلق بمعتمد وما موصولة و ((قبله)) ظرف
مستقر صلتها اي شرط عمل لفظ اذن كون الفعل الذي يدخل عليه معينا
لمعنى الاستقبال وغير معتمد على الاسم الذي وقع قبله اما الشرط الاول فان كان
الاستعمال الغالب في اذن هو معنى الشرط والجزاء والغالب في الشرط
والجزاء معنى الاستقبال ولو كان فعله للحال كان استعماله في غير الغالب والاستعمال
في غير الغالب يضعف عمله واما الثاني فلانه لو اعتمد على ما قبله بان يكون
خبراً لمبتدأ او جواباً لقسم او جزاء لشرط يضعف عمله ايضاً لوقوعه حيثئذ
بين المبتدأ والخبر او بين القسم وجوابه او بين الشرط وجزائه ولان فعله
ان كان معتمداً على ما قبله يكون مقدماً على اذن لكون ملاحظة لزوم الفعل
للإكلام اقدم منه حكماً فيلزم عمله على ما قبله حكماً ولما بين عمله عند وجود
الشرطين اراد ان يذكر عدم عمله عند فقد ان احده الشرطين فقال
((وان اريد به)) اي بالفعل المضارع الذي يدخل عليه اذن وقوله ((الحال))
تائب فاعل اريد وقوله ((او اعتمد)) معطوف على قوله اريد وضمير
الفاعل راجع الى الفعل ((على ما)) اي على الاسم الذي وقع ((قبله)) لم يعمل
اي لم يعمل لفظ اذن ((نحو اذن اظنك)) بالرفع لانه لم يعمل النصب فيه
و ((كاذبا)) مفعوله الثاني اي اظنك في الحال كاذباً ((لمن قال)) اي جواباً
لمن قال ((قلت هذا القول)) فان الجواب عقيب قوله هذا قرينة على ان المراد
بالظن هو الظن الواقع في الحال لافي الاستقبال هذا مثال لما اريد به الحال
ولعدم عمله لفقده ان الشرط الاول وقوله ((ونحو انا اذن اكرمك))

بالرفع ايضا جوابا (لمن قال جئتك) مثال لما اعتمد فعله على ما قبله
فان انا مبتدأ وجلة اذن اكرمك خبره فحصل اعتماده على ما قبله وهو
المبتدأ * ولما فرغ من تعداد النواصب شرع في بيان المسائل فقال (ويجوز
اضمار ان) بفتح الهمزة وقوله (خاصة) بالنصب على انه حال من ان يعنى
انه يجوز ان يكون حرف ان المصدرية مضمرة عاملة حال كون هذا الجواز
خاصا لان لاغيره من النواصب الثلاثة وقوله (فينتصب المضارع)
معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدر اى اذا جاز تقديران واضماره
يقبل الفعل المضارع الذى بعده النصب (به) اى بان المضمير (نحوزرني
فاكرمك) فقوله زر امر من زار يزور زيارة وضمير المتكلم منصوب محلا
على انه مفعوله والفاء في فاكرمك عاطفة واكرمك فعل مضارع متكلم
وفاعله تحته انا واكرمك منصوب بان المضمرة واكرم مع فاعله صلته
وهو مع صلته في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه معطوف على الزيارة
المنفهمة من زرني فتقدير الكلام وليكن منك زيارة وليكن مني اكرام وانما
قدر ان لان اصل الفاء عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد
فاحتاج الى تأويل الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ
الزيارة من مادة زرني وباخذ وليكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب
الفعل والفعل ههنا هو الزيارة اى مطلوبى حصول امرين احدهما
زيارة منك لى والاخر حصول اكرام مني اليك * لا يقال ان العاطف وان كان
الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر
على الاصل ههنا * لانا نقول ان ما ذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا
كانت الجملتان اخباريتان او انشائيتان وههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه
انشاء لكونه امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحمل على الاصل * واعلم
ان مواضع اضمار ان منحصرة في مواضع قياسا احدها ان يوجد فعل مضارع
بعد فاء عاطفة حال كونه بعد امر كما في هذا المثال او بعد نهى وبعد تمن وبعد نفي
وبعد استفهام وبعد همزة وبعد عرض ونحوه واكتفى المصنف بمثال واحد
وترك ما عداه لان الامر هو الاصل في كل منها * ولما فرغ المصنف من العامل الناصب
للمضارع شرع في بيان الجازم له فقال (والجازم) اى العامل اللفظى السماعى
الذى يعمل في المضارع عمل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله (خمسة عشر)
خبره وهو لكونه مركبا من اسمين عديدين متضمنين معنى الواو بنيا على الفتح

ولكونه مبنيًا كان مرفوعًا محليًا وقوله (كلمة) بالنصب تمييزه لان تمييز احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب وانما قال كلمة ليكون بعض الجوازم حرقًا وبعضها اسما اختار لفظ الكلمة ليكون شاملا لهذين النوعين وقوله (اربعة) مبتدأ و (منها) اي من تلك الكلمات صفته وقوله (حروف) خبر لمبتدأ وقوله (تجزم) جملة فعلية مرفوعة محلا على انها صفة حروف وقوله (فعلا واحدا) مفعول تجزم (وهي) اي تلك الحروف (لم) نحو لم يضرب (ولما) نحو لما يضرب (لنفي الماضي) اي موضوعان لنفي وقوع حدث عن ذات ماضي الزمان الماضي وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمحذوف اي هما كائنان لنفي الماضي واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة احدها في لفظ المضارع وهو الجزم والآخران في معناه احدهما قلب زمان المضارع الى الماضي والثاني نفيه ولما يمتاز من لم باستغراق النفي في جميع ازمنة الماضي قبل التكلم واما لم فهو لمطلق النفي سواء استغرق اولى (ولام الامر) بالرفع معطوف على احدهما وانما اضاف الى الامر احترازًا عن لام الجر ولام الابتداء وكذا (ولاء النهي) معطوف على التريب او على البعيد و اضافته الى النهي احتراز ايضا عن لاء النافية وقوله (لطلب) خبر لمحذوف ايضا اي هما لطلب الاول لطلب الفعل والثاني لطلب تركه وانما جزمت هذه الحروف لمشابهة كل منها لان الشرطية الجازمة في كونهما محتصين بالفعل وداخلين عليه ولو جود قلب المعنى في كل منها اي كلما كانت ان الشرطية تقلب معنى مدخولها من الماضي الى المضارع كذلك هذه الحروف ايضا تقلب معنى مدخولها اما الاول لان فلما عرفت واما الاخيران فليكون لطلب يقربان معنى الاخبار الذي هو مدلول المضارع الى معنى الانشاء الطلبي وقوله (واحد عشر) تركيب تعدادي ايضا مبتدأ وقوله (منها) صفته وقوله (تجزم) خبره وجلته معطوفة على جملة خمسة عشر وقوله (فعلين) منصوب بالياء لكونه تثنية على انه مفعول تجزم وقوله (ان كانا) اي ان كان الفعلان (مضارعين) بالنصب خبر كانا وجواب ذلك الشرط محذوف بقرينة ما قبله اي ان كان الفعلان مضارعين تجزم منهما لفظا ان كان آخر المضارع حرفا صحيحا او تقديرا ان كان آخره حرف علة كما سيجي في بحث الاعراب واما ان كانا ماضيين يكون اعرابهما محليين وان كان احدهما ماضيا فلا تجزم لفظا الا فيما كان مضارعا وقوله (تسمى) فعل مضارع مجهول ونائب فاعله مستتر تحتها راجع الى احد عشر والجملة اما خبر بعد خبر او استينافية و (كلم المجازاة)

بالنصب مفعوله الثاني والمجازاة مصدر بمعنى الجزاء أى كالم تقتضى الجزاء وهو من قبيل اضافة الاداة الى مفعوله (وهى) أى تلك الكلم (ان) بكسر الهمزة وسكون النون أى حرف ان فانه من الحروف وهى اصل فى باب الشرط وقوله (للشرط والجزاء) أى وهو يدخل على فعلين احدهما شرط والاخر جزاء وهو ظرف مستقر خبر لمحذوف وقوله (وحيثما) معطوف على ان (واين) معطوف على احدهما (وانى) وقوله (للمكان) خبر لمبتدأ محذوف أى كل من الثلاثة كائنة لظرف المكان والفرق بينها ان حيثما لا يجزم الا اذا اتصل به لفظ ما واما اين فيجزم بما وبدونها وانى لا يلحق به ما قوله (واذما) معطوف على ما قبله وكذا (واذما ومتى) وقوله (للزمان) خبر لمحذوف ايضا أى هذه الثلاثة للزمان وقوله اذا ما لا يجزم الا بما حتى كفها عن الاضافة الى ما بعده وكذا اذا ما لا يجزم الا بما ايضا وبدونها على قلة واما متى فيجزم بما وبدونها (ومهما وما ومن واى) وكذا أى يجزم بما وبدونها ولما فرغ من تعدادها شرع فى بيان مسائلها فقال (ويجوز اضممار ان خاصة) أى لا يجوز اضممار غيرها من هذه الكلم لانها هى الاصل فى باب الشرط والجزاء كما ان المصدرية اصل فى باب النواصب (فينجزم) اما معطوف على يجوز او جواب لمحذوف أى اذا جاز اضمماره فيقبل (المضارع الجزم بها) وهذا ايضا اذا وقع المضارع بعد الامر خاليا عن القاء (نحو زرنى اكرمك) أى ان تزرني اكرمك وكذا اذا كان بعد كل لفظ يدل على معنى الامر سواء كان الامر مقدرا نحو الاسد الاسد تنج أى احذر الاسد ونحو نزال اقاتلك أى انزل وبعد دعاء نحو غفر الله لك تدخل الجنة بكسر لام تدخل لكونه مجزوما * ولما فرغ من العامل السماعى شرع فى بيان القياسى فقال (والعامل القياسى) أى العامل الذى لا يتوقف اعماله على السماعى بل هو (ما) أى العامل اللفظى الذى (يمكن) وقوله (ان يذكر) فى تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل يمكن وقوله (فى عمله) متعلق بذكر وقوله (قاعدة كلية) نائب فاعل يذكر وقوله (موضوعها) مبتدأ وقوله (غير محصور) خبره وضمير الجبرور راجع الى القاعدة والجملة الاسمية مرفوعة محلا على انه صفة بعد صفة للقاعدة والقاعدة الكلية هى قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها مثلا ان قولنا كل فاعل مرفوع قضية كلية موضوعها لفظ فاعل وهو مفهوم كل افراد ما وجد من الفواعل وتحمولها لفظ مرفوع وهو حكم يتحمل على فاعل واذا قلنا ان زيدا فاعل فى قولنا قام

زيد تعرف ان حكمه رفع لعلمنا بالقاعدة المذكورة فان زيدا من جزئيات الفاعل فيكون حكمه انه مرفوع وكذلك ههنا اذا قلنا كل فعل يرفع وينصب وهذه قضية كلية يكون ضرب مثلا يرفع وينصب لانه فعل وكل فعل يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب ومعنى قوله موضوعها غير محصور ان موضوع تلك القضية غير محصور في عدد بخلاف السماعي فانه وان ذكرت فيه قضية كلية بان نقول كل حرف جر يجر اسما واحدا لكن موضوعها محصور في عشرين حرفا لا يزيد عليها وقوله «ولا يضره» اي لا يضر كون ذلك العامل قياسيا وقوله «كون» فاعل لا يضر وهو مضاف الى «صيغته» والضمير الجورج راجع الى العامل القياسي وهو اسم كون و«سماعية» خبره والجملة استثنائية جواب لسؤال مقدر كانه قيل كيف كان هذا النوع من العوامل قياسيا مع ان بعضنا من افراده يتوقف اثبات صيغته على السماع كصيغ الصفة المشبهة واسم الفعل وكعدم تصرف صيغته كما في افعال المدح والذم وفعل التعجب وعسى وليس وكعدم التصرف في معموله بالتقدم والفصل وكعدم نصب المفعول كما في الفعل اللازم وكشل الانغاء في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في الافعال الناقصة ومثل عدم الاحتياج واليه كما في الافعال التامة فاجاب عنه بانه لا يضر هذا التوقف كونه قياسيا لان التوقف على السماع انما هو في اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع توقف احكام جزئياته في اعمالها بعد اثبات الصيغة الموضوعية بهيئتها لذلك المعنى وقوله «نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل» تمثيل لما كانت صيغته سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا في احكامه فان افراد صيغة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها غير محصورة بحسب المادة اي موزوناتها بخلاف السماعي فان افراد محصورة لان وزنها وموزونها واحد «وهو» اي العامل القياسي «تسعة» بحسب الاستقراء «الاول الفعل» وقوله «مطلقا» اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل مخذوف اي اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ميميا اي كون الفعل عاملا ليس بمقيد بمقيد ككونه تاما او ناقصا او متعديا او لازما والفاء في «فكل فعل» تفصيلية وكل مبتدأ وقوله «يرفع» خبره «وينصب» معطوف عليه اي كل كلمة يصدق عليها تعريف الفعل سواء كان لازما او متعديا وسواء كان فعلا متصرفا مثل نصر او غير متصرف مثل عسى ونعم وسواء كان من افعال القلوب مثل علم او غيره وسواء كان

من الافعال التامة او الناقصة يرفع وينصب (معمولات) وهو جمع معمول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به صريح اما لينصب اوليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان معمولاً للثاني وهو ينصب ففعل يرفع محذوف وان كان الاول وهو يرفع ففعل الثاني محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالح لكونه معمولاً لهما وانما جمع بالالف والتاء مع انه جمع مذكر لان القا عدة انه اذا وقع مفرد مذكر من غير العقلاء واريده جمعه بالجمع السالم يجمع بالالف والتاء مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يعدل عن الجمع المذكور الى صيغة جمع المؤنث وقوله (كثيرة) بالنصب على انه صفة معمولات فيدخل في قوله يرفع معمولات الفاعل ان كان الفعل فعلاً تاماً معلوماً ونائب الفاعل ان كان مجهولاً والاسم ان كان فعلاً ناقصاً ويدخل في قوله وينصب المفاعيل الخمسة والحال والتمييز وكذا الخبران كان ناقصاً ثم بين مسألة شاملة للافعال كلها فقال (ويجوز تقديم منصوبه) اي يجوز تقديم بعض منصوبات الفعل (عليه) اي على الفعل لقوته في العمل وانما قال تقديم منصوبه لانه لا يجوز تقديم مرفوعه عليه لكونه مسنداً اليه وانما قلنا تقديم بعض لان بعض منصوبه لا يجوز تقديمه عليه (وهو) اي الفعل (على نوعين لازم) نحو قعد (ومتعدد) نحو نصر (فاللازم) اي فالفعل الذي يقال له اللازم (ما) اي فعل (يتم فهمه) اي فهم مدلوله من زمانه وحدثه ونسبته الى فاعل معين (بغير ما) اي بغير ذكر معمول (وقع عليه الفعل) اي ذلك الفعل (نحو قعد زيد) فانه اذا قيل قعد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد في الزمان الماضي والحدث الذي هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شيء في اثبات تحقق القعود بخلاف المتعدي فانه اذا قلنا ضرب زيد عمراً لا يتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقاعه الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو ولم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فتأثيره انما يشاهد في عمرو (ولا ينصب) اي لا ينصب الفعل اللازم (المفعول به) فقوله لا ينصب فعل وفاعله تحتد راجع الى الفعل اللازم وقوله المفعول به مفعوله وقوله (بغير) متعلق به اي ان الفعل اللازم متميز من المتعدي بان اللازم لا يعمل عمل النصب لفظاً في معموله بغير (حرف الجر) فانه اذا اريد تعديته يتعدى بحرف الجر ويقال قعدت على الحصر مثلاً * ثم شرع في اقسام الفعل اللازم من غير حصر فقال (فند) ولم يقل الاول والثاني فانه

يؤهم الا تحصار والفاء في فنه لتفصيل ومنه اما ظرف مستقر خبر مقدم وقوله
(افعال المدح والذم) مبتدأ مؤخر ان كان من حرفية وان كان اسمية بمعنى
بعض فالامر بالعكس اى بعض الفعل اللازم افعال المدح وانما قال فنه لان هذه
الافعال لما لم يكن متصرفا كسائر الافعال اللازم وكان لها احكام مختصة بها
عبرها بحرف يؤهم اللاحاق وعدم الدخول فيه وانما لم يذكر لها تعريفا خاصا
لكونها معلوما باضافتها الى المدح والذم لانها من قبيل اضافة الدال الى المدلول
اى افعال وضعت لانشاء المدح والذم (وهى) اى افعال المدح والذم وهو مبتدأ
وقوله (نعم) اى لفظ نعم خبره وقوله (للمدح) ظرف مستقر صفته اى
الكائنة للمدح او خبر لمخدوف اى هى للمدح وقوله (وبئس) عطف على نعم
وقوله (للذم) اما صفة او خبر كما مروها اصلان فى الباب فلذا قدمها
(وشرطهما) اى شرط نعم فى المدح وبئس للذم فى عملهما وقوله شرطهما مبتدأ
وقوله (ان يكون) مع صلته فى تاويل المفرد خبره وقوله (الفاعل) اسم يكون
وقوله (معرفا) خبر يكون اى لا يكون فاعلها كفاعل سائر الافعال فى جواز
كونه نكرة او معرفة او مضافا او غيره بل اشترط فى كون الاسم فاعلا لهما ثلاثة
شروط وهى ان يكون فاعله اما معرفا باللام (او مضافا اليه) اى او يكون اسما
مضافا الى معرف باللام (او مضمرا) اى او يكون ضميرا مستترا تحته مميرا
بصيغة اسم مفعول اى مفسرا ذلك الضمير (بنكرة) اى بنكرة منصوبة
على التمييزية ليحصل البيان من جملة واحدة او لا اجمالا وثانيا تفصيلا
بذكر اسم الصريح للممدوح او المذموم بعده (ويذكر بعد ذلك) اى
بعد ذلك التفاعل المذكور وقوله (المخصوص) نائب الفاعل
ليذكر اى الاسم الذى عين الممدوح او المذموم صريحا وقوله (مطابقا)
حال من المخصوص اى حال كون ذلك المخصوص مطابقا لذلك الفاعل
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (وهو) اى ذلك المخصوص
(مبتدأ) اى مرفوع على انه مبتدأ (وما) اى الجملة التى (قبله) وهو
نعم وبئس مع فاعله (خبره) اى خبر ذلك خبر المبتدأ المتأخر هذا على قول
فيكون جملة واحدة وقيل ان جملة نعم مع فاعله لا محل لها جملة مستقلة
والمخصوص خبر لمبتدأ مخدوف وهو معه جملة اسمية مستقلة ايضا واستينافية
فعلى هذا يكون جملتين (نحو نعم الرجل زيد) هذا مثال لما يكون فاعله
معرفا باللام وزيد مخصوصه وهو مفرد مذكر كفاعل (ونعم) اى ونحو نعم

«غلاما الرجل الزيدان» وهذا مثال لما يكون فاعله مضافا الى المهرف باللام
 والزيدان بالثنية مخصوص مطابق في الثنية للفاعل وقوله «ونعم» معطوف
 على المثال الاول اى ونحو ونعم «رجلا زيد» فنعم فعل من افعال المدح
 مبنى على الفتح لا محمل له لكونه ماضيا وفاعله الضمير المستتر تحته وهو ضمير
 مبهم اى غير راجع الى شئ ورجلا بالنصب تمييز لذات مذكورة وهى الضمير
 المستتر المبهم فنعم مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد
 مرفوع لفظا مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضمير فاعله * ومما ينبغى
 ان يعلم ان الابهام مقصود فى هذا الباب وكما كثر ابهامه يكون احسن
 فى المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد وهو ان الممدوح من جنس الرجل
 لا من جنس الآخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس على سبيل البدل وذكر
 الخصوص بعينه وان كان الخصوص جملة مستقلة يحصل ابهامان احدهما
 من السؤال المقدر فكانه اذا قيل نعم الرجل علم انه من جنس الرجل ثم سأل
 سائل بمن هو فقل هو زيد وفى مثال الثانى ابهامان على التوجيه الاول وثلاثة
 ابهام على التوجيه الثانى «وقد يحذف الخصوص» اى يذكر الخصوص كثيرا
 لكون الذكر اصلا وقد يعدل عنه ويحذف قليلا لكن لا على اطلاقه بل
 «اذا علم» اى علم معنا باسمه الصريح بالقرينة نحو قوله تعالى «نعم العبد»
 اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره عليه السلام من قوله
 واذكر عبدنا ايوب * «وقد يتقدم» اى الخصوص «على الفعل» اى فعل
 المدح او الذم بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم وفى ذكره بقدر الدالة
 على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان اصلا من حيث كونه مبتدأ لكنه
 قليل بالنسبة الى المقصود الذى هو فى مقام المدح وهو الابهام الحاصل من
 التأخير «نحو الزيدون نعم الرجال» * ولما فرغ من ذكر ما هو اصل فى باب
 المدح والذم شرع فيما هو كالفرع فقال «وساء» اى فعل ساء وهو مبتدأ
 وقوله «مثل بئس» اى مثل فعل بئس خبره اى انه مثل فعل بئس فى افادة
 الذم وانشاءه وفى شرائطه المذكورة فيه واحكامه نحو قوله تعالى * ساء مثلا
 القوم الذين * فان ساء فعل ذم كبئس وفاعله الضمير المستتر تحته وفسره مثلا
 والقوم بالرفع مخصوصه اى ساء مثلهم وقوله «وحبذا» معطوف على القريب
 او على البعيد وقوله «للمدح» اما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر
 لمبتدأ محذوف اى هو كائن للمدح او صفته كما عرفت يعنى ان من هذه الافعال

لفظ حب مع ذا (وفاعله) اى فاعل حب (ذا) اى لفظ ذا وهو من اسماء
الاشارة وهو مرفوع محلا على انه فاعل حب وقوله (ولا يتغير) فعل وفاعله
تحتته راجع الى فاعل حب اما معطوف على ما قبله او اعتراض لانه دخل بين
ذكر حب وذكر مخصوصه او استئناف جواب لمقدر كانه قيل هل يتغير لفظ
ذا بان كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او جمعا كما كان فى اسماء الاشارة
فاجاب بانه لا يتغير فاعله اى فاعل حب بل من خصائصه انه سواء اشير الى
المذكر او المؤنث او المثنى او الجمع اشير الى كل منها بهذا وقوله (وبعده) ظرف
مستقر خبر مقدم والضمير المجرور راجع الى فاعله وقوله (المخصوص)
بالرفع مبتدأ مؤخر اى حاصل بعد فاعل حب المخصوص ويذكر كما فى سائر
افعال المدح (واعرابه) اى اعراب مخصوص حبنا وهو مبتدأ وقوله
(كاعراب مخصوص نعم) خبره اى مثل اعراب مخصوص فعل نعم فى انه
مرفوع على انه مبتدأ وما قبله وهو حبنا مع فاعله خبره وانه مرفوع على
انه خبر لمبتدأ محذوف (نحو حبنا زيد) فحب فعل من افعال المدح وفاعله
ذا وهو مرفوع محلا على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا
على انه خبر مقدم وزيد مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر او جملة حبنا
لا محل لها ابتدائية وزيد خبر لمبتدأ محذوف اى هو زيد * وانما جعل المصنف
فعل ساء وحبنا كاللواحق فى هذا الباب لان نعم وبئس اصلهما كذلك بكسر
اولهما وسكون او سطهما فعلان موضوعان للمدح والذم واما ساء فاصله
ساء يسوء سوء مثل قال يقول قولاً ثم انه لما تضمن معناه معنى بئس الحق به
وكذا حب اصله حبيب يحجب حبا بمعنى المحبة وذا اسم من اسماء الاشارة
ولما استعمل فى مقام المدح وشاع استعماله فيه الحق بنم ولكن لما كان اصل
سوء وحب بفتح العين نقل فتحهما الى الضم ليكون من باب حسن حتى
تقرر فيهما اللازمة التى هى من خواص افعال المدح والذم * ثم انه لما فرغ
من بيان الفعل اللازم شرع فى بيان المتعدي فقال (والمتعدي) وهو مرفوع
تقديرا على انه مبتدأ والالف واللام للعهد بالنسبة الى انه ذكر فى الاجال
اعنى فى قوله لازم ومتعد وقوله (ما) موصول ان كان معناه الفعل الذى
او موصوف ان كان معناه فعل لكن الثانى اولى فى مقام التعريف وقوله
(لا يتم) فعل منفي وقول (فهمه) بالرفع على انه فاعل لا يتم والضمير المجرور
راجع الى ما وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب على انها صلة

ما او مرفوعة محلا على انها صفة وقوله (بغير) متعلق بلا يتم وهو مضاف الى (ما) وهو موصول او موصوف اي بغير المعنى الذى هو مدلول المفعول به الصريح اي ليس مفعولا بواسطة حرف الجر وقوله (وقع) فعل وقوله (عليه) متعلق بوقع والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (الفعل) مرفوع على انه فاعل وقع والجملة صلة ما وصفتها كما عرفت يعنى ان المتعدي فعل لا يتم فهم مدلوله بمجرد ذكره مع فاعله فقط بل يحتاج فهمه الى ذكر اسم هو دال على المعنى الذى وقع عليه ذلك الفعل الصادر من الفاعل وانما فسر الموصول الثانى بالمعنى المدلول للمفعول به الصريح ليكون احترازا عن الافعال الناقصة لانها يصدق عليها انها لا يتم فهمه واذا اريد بما وقع عليه المفعول به الصريح حصل الاحتراز عنها لانه لا يتم فهمها الا باسمها وخبرها كما سيجي * وان قيل لم قدم اللازم على المتعدي * قلنا ان مفهوم اللازم وهو ما يتم لكونه مثبتا وجودى ومفهوم المتعدي وهو ما لا يتم لكونه منفيا عدمى والوجود مقدم على العدم طبعاً * فان قيل ان الالف واللام فى قوله المتعدي ان كان للعهد لسبق ذكره بنا فى مقتضى مقام التعريف وهو كونه للجنس * قلنا يجوز ان يعتبر المعنيان بتقدير المضاف اي تعريف المتعدي او مفهومه والله اعلم * ولما فرغ من تعريف المتعدي شرع فى تقسيمه بحسب مفعوله فقال (وهو) اي المتعدي بحسب مفعوله (على ثلاثة اضرب) * اعلم ان اضرب جمع ضرب وهو يستعمل فى معنى لازمه لانه اذا ضرب على شئ بارادة قطعه يحصل منه قطعات وهو المراد ههنا اي على ثلاثة قطع (الاول) اي الضرب الاول (متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا) فان الضرب لا يتحقق وجوده الا بايقاعه على عمرو كما مر ثم اراد ان يذكر مسألة مختصة بهذا الضرب فقال (ويجوز حذف مفعوله) اي مفعول الفعل الذى يتعدى الى واحد (بقريئة) كما اذا كان فى صلة كقوله تعالى حكاية عن الكفار (اهد الذى بعث الله رسولا) فان بعث لما كان صلتها للموصول احتاج الى عائدا الى الموصول وهو الضمير الذى كان مفعولا لبعث فحذف لقيام قريئة وهى كونه عائدا الى موصول (وبدونها) اي يجوز حذفه بدون قريئة ايضا بان يكون الفعل منزلا منزلة اللازم نحو فلان يأكل ويشرب والمراد منه ليس باخبار وقوع الاكل الى ما كول او وقوع الشرب الى مشروب بل المقصود صدور الاكل والشرب عن فاعل ومعناه انه يفعل فعل الاكل والشرب (والثانى) اي الضرب الثانى (متعد الى مفعولين)

وهو) اى الذى يتعدى الى المفعولين (على ثلاثة اقسام) من حيث كون احد المفعولين مبانيا للآخر او غير مبين ومن حيث كونهما مفعولين لافعال القلوب وملحقين بها (القسم الاول) وهو مبتدأ وقوله (ما كان مفعوله الثانى) مع صلته خبره اى القسم الاول من اقسام الفعل المتعدى الى المفعولين هو قسم كان مفعوله الثانى (مبانيا للاول) اى لمفعوله الاول اى لا يجوز ان يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا له لعدم اتحادهما فى الخارج (نحو اعطيت زيدا درهما) فانه لا يجوز ان يقال زيد درهم (ويجوز حذفهما معا) وقوله (وحذف احدهما) معطوف على قوله حذفهما اى ويجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر وقوله (مع قرينة) ظرف لقوله حذفهما ولقوله حذف احدهما على سبيل التنازع كما عرفت وكذا قوله (وبدونها) والحاصل انه يجوز حذفهما مع قرينة وبدونها وحذف احدهما بقرينة وبدونها مثال الاول نحو قولك اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول زيد والثانى درهم ومثال الثانى نحو فلان يعطى اى يفعل الاعطاء ويصدر منه والمقصود منه مجرد الصدور لا تعلقه بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قولك اعطيت درهما لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثانى بقرينة نحو قولك اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدون قرينة نحو فلان يعطى درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء الدرهم ومثال حذف الثانى وبدونها نحو فلان يعطى زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد (والقسم الثانى) من الافعال التى تتعدى الى المفعولين (افعال القلوب) اى طائفة من الافعال تلقب بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به (وهى) اى افعال القلوب (افعال) اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الناشئة لا بمعنى مجرد الحدث (دالة) اى بمادته بالدلالة الضمنية (على فعل) اى حدث (قلبي) اى منسوب الى القلب من قبيل نسبة الفعل الى آتة فقوله افعال خبر مبتدأ ودالة صفتة وقوله (داخلة) بالرفع صفة بعد صفة وقوله (على المبتدأ والخبر) متعلق بداخلة وقوله (ناصبية) صفة ثالثه وقوله (اياهما) ضمير منصوب على انه مفعول لناصبية فانه اسم فاعل اعتمد على موصوفه مع كونه بمعنى الاستقبال فوجد شرط عمله فى المفعول به وقوله (على المفعولية) بيان للواسطة بين العامل والمعمول يعنى ان افعال القلوب عاملة تنصب المبتدأ والخبر بواسطة كونهما مفعولين لهذه الافعال وانما قيده

بقوله ناصبة اياهما لان بعض الفعل القلبي ينصب المفعول الواحد وليس هو داخلا فيها نحو عرف زيد عمرا وفهم زيد كلام عمرو فان العرفان والفهم لا يكون الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا من هذا القسم بل من القسم الاول واحتراز بقوله داخلة على المبتدأ والخبر عن امثالها وايضا اشار بهذا القول الى ان مفعولها الثاني ليس بمباين للاول لانهما لكونهما مبتدأ وخبرا يتحدان في الخارج بخلاف القسم الاول كما عرفت ثم شرع في امثلتها فقال (نحو علمت) اي افعال القلوب نحو علمت (ورأيت) اذا كان المراد رؤية القلب وهي ايضا بمعنى علمت (ووجدت) بمعنى وجدان القلب ايضا هذه الثلاثة موضوع للعلم اي لليقين (وزعمت) وهو مشترك بين العلم والظن (وظننت وخلصت) اي تخيلت (وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع وقوله (بمعنى احسب) احتراز عن كون هب امرا من الهبة فانه حينئذ لا يتعدى الا بواحد نحو وهب لنا من لدنك رحمة وامثال كونه من هذه الافعال فنحو هب زيدا منطلقا وقوله (غير متصرف) بالنصب على انه حال من هب اي حال كون لفظ هب غير متصرف يعني لا يجيء منه ماض ومضارع وغيرهما بخلاف البواقي فانها متصرفات وبخلاف هب اذا كان امرا من الهبة ثم شرع في مسألة متعلقة بحذف احد المفعولين او بكليهما فقال (ولا يجوز حذف مفعوليهما معا او احدهما) اي لا يجوز ايضا حذف احد المفعولين وذكر الآخر قوله (بدون) متعلق بالحذف اي يمنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام (قرينة) دالة على المحذوف هذا ان كان منويا مرادا واما ان كان منسيا بان ينزل الفعل منزلة اللازم ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فينبئ بحذف حذفهما معا نحو قوله تعالى: قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله (ومع قرينة) ظرف لقوله (كثرت حذفهما معا) اي كثرت حذفهما مع وجود قرينة نحو من يسمع يخل اي من يسمع شيئا يخل مسموعه صادقا الى ان ظهر كذبه قوله (وقل) معطوف على قوله كثر اي وقل (حذف احدهما فقط) مع قرينة والحاصل ان حذفهما وحذف احدهما اما بقرينة او بدون قرينة والثاني ممتنع والاول اما حذفهما او حذف احدهما والاول كثير والثاني قليل وانما امتنع حذفهما او حذف احدهما لان المقصود من قولنا علمت مثلا هو العلم المتعلق بالمفعول لان العلم اما اضافة او كيف او حصول صورة وكل واحد منها يستلزم التعلق ولا يتحقق العلم بهذه المعاني الا بالتعلق فينبئ ان حذف بقرينة فهو

كالمذكور فيمكن تعلقه واما ان حذف بلا قرينة فهو كالمعدوم فلا يجوز الا اذا نزل
 منزلة اللازم كما عرفت وكذا ان حذف احدهما لانهما وان كانا متغايرين بحسب
 المفهوم لكنهما بمنزلة اضافة احدهما الى الآخر فقولنا علمت زيدا قائما بمنزلة
 علمت قيام زيد وحذف المضاف بدون المضاف اليه وعكسه لا يجوز بدون
 القرينة وانما كثر حذفهما مع قرينة وقل حذف احدهما مع قرينة لان الكلمتين
 اذا كانتا مركبتين واعتبرت بينهما نسبة من النسب يكونان كالكلمة الواحدة
 وما كان كذلك فحذفهما برأسه كحذف لفظ واحد وهو كثير واما حذف احد
 لفظ المركب وذكر الآخر فقليل ولذلك كثر الاول وقل الثاني ثم شرع في بيان
 خصائص هذه الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال (ومن خصائصها)
 وهو ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (جواز الالغاء) مبتدأ مؤخر والخصائص
 على وزن فعائل جمع خصيصه لاجمع خاصة فان الفعيلة يجمع على الفعائل
 والخاصة يجمع على فواعل اي خواص ولكنها بمعنى الخاصة ايضا والالغاء
 مصدر من باب الافعال وهمزته لا يصيرورة اي تصير عملها لغوا اي جعله باطلا
 يعني ان الامور المختصة بهذه الافعال كثيرة في ذاتها وبعض منها جواز جعل عملها
 لغوا بحيث لا تؤثر في معمولها لفظا ولا معنى وجواز اعمالها لفظا ومعنى يعني
 اذا بطل عملها بطل بالكلية واذا عمل عمل بالكلية بخلاف التعليق فانه ابطال
 ايضا لكن ليس بالكلية بل ابطال لفظا وقوله (اذا) ظرف زمان يدل على
 زمان من الازمنة المستقبلية وان دخل على الماضي يقلب معناه الى المستقبل
 وهو مضاف الى جملة (توسطت) وظرف لقوله جواز وفاعل توسطت تختد
 هي مستتر راجع الى الافعال وقوله (بين معموليها) ظرف لتوسطت وهو
 منصوب على الظرفية ومضاف الى معموليها وهو تثنية معمول مجرور بالياء
 ومضاف الى الضمير الراجع الى الافعال وحذفت نون التثنية للاضافة يعني
 ان جواز ابطال عمل هذه الافعال في وقت توسطها بين معموليها (نحو زيد
 علمت منطلق) فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت ويقتضي نصبهما
 لكنه لما وقع في وسطهما جاز ابطال عمله فيهما لفظا ومعنى بحيث يعود كل منهما
 الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر وقوله (او تأخرت) معطوف على توسطت اي
 جواز الالغاء في وقت تأخرها عنهما (نحو زيد منطلق علمت) فزيد في المثالين
 مبتدأ معمول لعامل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجملة علمت اعتراضية قطعها
 في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة التأخر فكونها

اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع الاعتراضية في آخر الكلام واما على مذهب من لم يجوز فيئذ تكون استثنائية ويجوز اعمالها ايضا في الصورتين وهو اولى من الالفاء واما جواز الالفاء في الصورتين لكون الممولين جملة مستقلة في الاصل لكونهما مبتدأ وخبراً وهذه الافعال لكونها افعالا قلبيا خفيت معناها وخفاء المعنى كان سببا لضعفها في العمل واعمال الفعل الضعيف في المفعول القوي المستقل يجوز ابطال اعماله واما جواز الاعمال فلذكونه فعلا في الجملة ومستعدا قادرا على ابطال استقلال الممولين ثم شرع في بيان خاصة اخرى لها فقال (ومنها) اى ومن خصائصها ايضا وقوله (جواز) مضاف الى جملة (ان يكون) وقوله (فاعلها) مرفوع على انه اسم يكون (ومفعولها) معطوف عليه وقوله (ضميرين) منصوب بالياء على انه خبر يكون وقوله (متصلين) صفة وقوله (متحدى) تثنية متحد منصوب بالياء ومضاف الى (المعنى) على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا اى ومن خصائص افعال القلوب بحيث لا يوجد في غيرها من الافعال كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متكلمين او مخاطبين او غائبين نحو علمتني قائما بصيغة المتكلم فيكون فاعلها ضمير المتكلم وهو التاء المضمومة ومفعوله الاول ضمير المتكلم ايضا وقائما مفعوله الثانى وكذلك نحو علمتني قائما وقائما بقاء مخاطب المفتوحة ولا يجوز هذا في سائر الافعال ولا يجوز ان يقول ضربتني بان يكون فاعله متكلما بضم التاء ومفعوله ضميرا متكلما ايضا (وحل) فعل مجهول وقوله (عدم) اى فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حل وقوله (وقد) بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله (في هذا الجواز) متعلق بحمل ومفعول فيه له وقوله (على وجد) اى على فعل وجد وهو متعلق ايضا بحمل يعنى ان فعل عدم وفعل قد محمولان على وجد في جواز كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين متحدين واما حل عدم على وجد فن قبيل حل النقيض على النقيض لان عدم نقيض وجد وحل قد من قبيل حل النفي على النفي فان قد بمعنى وجد نحو عدمتني وفقدتني كما يقال وجدتني (ومنها) اى ومن خصائصها ايضا (جواز دخول ان) اى المفتوحة (على مفعولها) اى على مفعولى افعال القلوب (نحو علمت ان زيدا قائم) فعلت فعل وفاعل وزيدا منصوب على انه اسم ان وقائم مرفوع على انه خبره والاسم مع الخبر جملة اسمية لا محل لها صلة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد منصوب محلا على انه مفعول

لعلمت وقائم مقام المفعولين على مذهب سيبويه او مفعول اول واما مفعوله
 الثاني فمحذوف على مذهب الاخفش * ثم انه لما كان للنحاة في ابطال عمل الافعال
 تعبير آخر وهو تعبير التعليق وكان ذلك التعبير مخالفا للخصائص المذكورة غير
 عبارته الى الجملة الاسمية المصدرة باما فقال (واما التعليق) ثم ان الواو ان كان
 للعطف وكان اما للتفصيل احتاج الى تقدير اجمال وقسيم فكانه قال ابطال عمل
 الافعال اما الغاء واما تعليق اما الالغاء فيخص بافعال القلوب واما التعليق فيعم
 فيكون الواو لعطف اما على اما فقوله التعليق مبتدأ وخبره قوله الاتي فيعم
 فقوله (بكلمة الاستفهام) متعلق بالتعليق و (او النفي) بالجر معطوف على
 الاستفهام اي بكلمة النفي (اولام الابتداء) معطوف على القريب او على البعيد
(او القسم) اي اولام القسم (او ان المكسورة) معطوف ايضا وقوله
(اذا دخل) ظرف زمان منصوب محلا على انه مفعول فيه للمكسورة ومضاف
 الى جملة دخل (في خبرها) اي في خبر المكسورة (لام الابتداء) مرفوع على انه
 فاعل دخل اي التعليق بكلمة ان ليس على اطلاقه كالمذكورات قبلها بل هو مقيد
 بوقت دخول لام الابتداء في خبر تلك المكسورة وانما قيد المكسورة بدخول
 اللام في خبرها فانه اذا لم يدخل اللام فيه تكون مفتوحة فتكون حينئذ مفعولا له
 لفظا ومعنى كما عرفت * ثم اراد تفسير التعليق بانه ابطال مخصوص في الاصطلاح
 فقال (اي ابطال العمل) و اي حرف تفسير عند الجمهور و ابطال بالرفع عطف
 بيان للتعليق يعني ان التعليق ابطال العمل اي عمل الفعل (على سبيل الوجوب)
 وهو متعلق بابطال وقوله (لفظا) تمييز عن النسبة بين اضافة الابطال الى العمل
 والحاصل ان الفرق بين الالغاء والتعليق بوجهين احدهما ان ابطال العمل جائز
 في الالغاء في الاغلب وقد يجب وواجب في التعليق البتة والثاني ان الابطال
 في الالغاء ابطال لفظا ومعنى وفي التعليق ابطال لفظا لا معنى فانهما بعد التعليق
 مفعولان لها في المعنى ايضا والتعليق في اصل اللغة تعليق امر الى امر آخر وفي العرف
 يطلق على امرأة ذات زوج مفقود لكن لكون زوجها مفقودة لا يجوز
 تزوجها زوجها آخر ويجوز خروجها الى الاسواق فبالنظر الى الحكم الاول
 ذات زوج والى الثاني ليست بذات زوج فيقال مثل هذه المرأة امرأة معلقة
 وكذلك هذه الافعال عند كونها معلقة بهذه الكلمات عاملة بالنظر الى تأثيرها
 في المعنى وغير عاملة بالنظر الى عدم تأثيرها في اللفظ وقوله (فيعم) خبر لقوله اما
 التعليق و فاعله تحته راجع اليه وقوله (هذه الافعال) مفعول يعنى انه ليس

بخاص كالإفاء بل يعم أفعال القلوب المذكورة وغيرها كما سيحكي وإنما وجب
إبطال العمل بسبب دخول الاستفهام وحرف النفي وغيرهما لأن هذه الكلمات
تقتضي الصدارة ولو كان ما بعدها مفعولاً على أنه مفعول لهذه الأفعال بطلت
الصدارة لها فلذلك روعي الجانبان فوعي جانب الفعل بأن يكون مفعولاً
في المعنى ووعي جانب الكلمات المذكورة بأن يكون ما بعدها منقطعاً عما قبلها
فافهم ﴿نحو علمت أزيد عندك أم عمرو﴾ فقوله علمت فعل والهمزة في أزيد
استفهامية وزيد مرفوع لفظاً على أنه مبتدأ وعندك ظرف مستقر خبره وأم
عاطفة وعمرو معطوف على زيد والجملة الاسمية منصوبة المحل على أنه مفعول
علمت وهذا مثال للتعليق بكلمة الاستفهام ﴿ورأيت مازيد منطلق﴾ وهذا مثال
للتعليق بكلمة النفي ﴿رأيت فعل من أفعال القلوب بمعنى علمت وما نافية وزيد
مبتدأ ومنطلق خبره وهو مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على أنه مفعول
رأيت ومثال التعليق بلام الابتداء نحو وجدت زيد منطلق وبان المكسورة
نحو حسبت أن زيدا لذهاب وبالقسم نحو لقد علمت ليأتين منيتي أي مقصودي
وقوله ﴿وكل فعل﴾ بالنصب معطوف على قوله هذه الأفعال أي ويم التعليق
كل فعل ﴿قلبي غيرها﴾ أي غير هذه الأفعال ﴿نحو شككت﴾ وهو من الشك
الذي هو عدم ترجيح الطرفين من الوقوع وعدمه والشك محله القلب لكن
هو ليس كالأفعال السابقة نحو شككت أزيد قائم ﴿ونسيت﴾ نحو نسيت هل
زيد حاضر ﴿وتبينت﴾ نحو تبينت أين جلوسك وقوله ﴿وكل فعل﴾ منصوب
أيضاً معطوف على قبله أي ويم التعليق أيضاً كل فعل ﴿يطلب به﴾ أي بذلك
الفعل ﴿العلم نحو امتحنت﴾ نحو امتحنت مازيد جاهل ﴿سألت﴾ نحو سألت هل
هو حاضر فإن الامتحان والسؤال وإن لم يكونا من أفعال القلوب لكنهما
فعلان يطلب بهما العلم بمضمون الجملة ثم بين التعميم بالأفعال الملحقة بها فقال
﴿ومنه﴾ أي من الفعل الذي يطلب به العلم ﴿أفعال الخواص الخمس﴾ وهو
المس والبصر والسمع والشم والذوق ﴿كلمت﴾ نحو لمست أهولين أم خشن
﴿وابصرت﴾ نحو ابصرت مازيد أسود ﴿وسمعت﴾ نحو سمعت أن صوته
لكريه ﴿وشممت﴾ نحو شممت أهو طيب ﴿وذقت﴾ نحو ذقت أهو حلو ﴿شم
إن كلا من هذه الأفعال وإن لم يكن من الأفعال التي تكون بالقلب لكنهما لما كان
المطابوب منها العلم نزلت منزلة ما يطلب به العلم في حكم التعليق ﴿والقسم الثالث﴾
أي القسم الثالث من أقسام الفعل المتعدي إلى المفعولين ﴿أفعال ملحقة بأفعال القلوب﴾

ولما كان الحاق شئ بشئ محتاجا الى مناسبة بينهما ذكره بقوله (في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر) يعني ان افعال القلوب لما كان خواصها الدخول على المبتدأ والخبر ونصبها على المفعولية كذلك هذه الافعال وان لم تكن من افعال القلوب لكنها ملحقة بها بشيئين احدهما مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وثانيهما ما ذكره بقوله (وفي عدم جواز حذفهما) اي حذف مفعوليهما (معا او حذف) اي في عدم جواز حذف (احدهما فقط بلا قرينة وقلة) اي وفي قلة (حذف احدهما بها) اي بالقرينة وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بالقرينة لكونها غير مختص بهذه الافعال ولا بالافعال القلوب بل كل فعل من الافعال اذا وجدت قرينة يكثر حذف مفعولها فحينئذ لا مدخل له في كونه وجهها للاحاق (محو صير) بتشديد الياء (وجعل) اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا * او كان بمعنى صير كقوله تعالى * فجعلناه هباء منثورا * بخلاف ما اذا كان بمعنى خلق (وترك) اي ولفظ ترك معطوف على جعل او صير نحو قوله تعالى * وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض * (واتخذ) نحو قوله تعالى * واتخذ الله ابراهيم خليلا * وكذا فعل النفي اذا كان بمعنى وجد كقوله * والنفي قولها كذبا ومينا * وكذا عد اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل نحو قوله كنت اعده فقيرا وكذا لفظ ارى بضم الهمزة مجهول ارى وكذا لفظ قال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا (والثالث) اي والضرب الثالث من المتعدي (معتد الى ثلاثة مفاعيل) مثاله (نحو اعلم) وهو فعل ماض من باب الافعال (واري) نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا ونحو ارى زيد عمرا بكرا فاضلا وهو بمعنى اعلم ايضا (فهذه) اي الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل فقوله هذه مبتدأ وقوله (مفعولها) مبتدأ ثان وقوله (الاول) بالرفع صفتة وقوله (كاول مفعولى باب اعطيت) خبره والمبتداء الثانى مع خبره خبر الاول يعني ان حكم مفعولها الاول مثل حكم المفعول الاول لباب اعطيت في كونه مبينا للشانى وفي جواز الاقتصار عليه فيجوز ان يقال اعلمت زيدا كما يجوز ان يقال اعطيت زيدا وفي الاستغناء عنه فيجوز ان يقال اعلمت عمرا فاضلا كما يجوز اعطيت زيدا درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام وغيره من اسباب التعليق فلا يجوز اعلمت ازيد عمرا فاضلا كما لا يجوز اعطيت ازيد درهم (والاخير ان) اي حكم الاخيرين وهو حكم مفعوله الثانى مع الثالث (كمفعولى باب علمت)

اى مثل حكم المفعول الاول والثاني في باب علمت في كون احدهما
 عين الآخر وفي عدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة
 حذفهما وقلة حذف احدهما مع قرينة وفي جواز دخول ان عليهما
 فيجوز ان يقال علمت زيدا ان عمرا فاضل كما جاز ان يقول علمت ان زيدا
 فاضل وفي جواز الالغاء اذا توسطت بينهما او تأخرت عنهما وفي
 جواز التعليق بالنسبة اليهما فيجوز ان يقول علمت زيدا اعرو فاضل كما
 جاز علمت ازيد فاضل (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا) ولما بين المصنف
 انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وبين اقسام المتعدي بحسب تعديته الى
 الضروب الثلاثة اراد ان يذكر ان معمولات الفعل بعضها لازم للفعل فلا
 ينفك الفعل عنه لكونه بجزء منه وبعضها غير لازم وايضا ان بعض الفعل
 يقتضى المفعول المرفوع فقط ولا يقتضى المفعول المنصوب وبعضه يقتضى
 كليهما فقال (ثم اعلم) فثم اما ابتدائية وجلة اعلم ابتدائية ايضا واما ماطفة
 لعطف اعلم على مقدر فكانه قال اعلم ان الفعل على نوعين الخ * ثم اعلم ان للفعل
 انقساما آخر متراخ عن الانقسام الاول وهو (انه لابد لكل فعل) فتقوله
 ان بالفتح لكونه بعد اعلم واسمه ضمير الشأن المذكور وخبره جلة لابد فان
 لانفى الجنس وبد مبنى على التفتح ومنصوب محلا لكونه نكرة غير مضافة
 ولكل فعل ظرف مستقر خبره وقوله (من مرفوع) خبر بهد خبر والاسم
 مع الخبر جلة مرفوعة محلا على انها خبر لا وهو مع خبره خبر ان واسم ان
 مع خبره صلة ان وهو مع صلته في تأويل المفرد مفعول لقوله اعلم * يعنى
 اعلم بعدما علمت انقسام الفعل الى نوعين ان له انقساما ما آخر وهو انه اما فعل
 تام واما فعل ناقص وهذا يتوقف على العلم بمضمون آخر وهو انه لا فراق
 موجود لكل فعل من الافعال من مرفوع فاعلا كان او اسما فان الفعل
 الاصطلاحي يدل على ثلاثة معان * احدها الحدث والثاني الزمان المعين
 ماضيا او حالا او مستقبلا والثالث النسبة الى فاعل ما ذكرنا او مؤثنا فاعلا
 او مخاطبا او متكلما مفردا او ثنية او جمعا فدلالته على الاولين مستقلة
 كالاسم واما دلالته على الثالث فغير مستقلة كالخرف فكما ان الحرف احتاج
 في دلالته على معناه الى ضم ضميعة وكذلك الفعل يحتاج في دلالته على نسبة
 الى تعيين المنسوب اليه وهو المفعول المرفوع كما فصل في فن الوضع * ثم اراد
 ان يتسمه فقال (فان تم) اى الفعل (ب) اى بر فوعده وقوله (كلاما)

تمييز عن ذات مقدرة بين تم وبين فاعله اى ان تم كلاميته وهو ان يكون
 مفيدا للمسكوت التام لوجود المسند والمسند اليه وقوله «ولم يحتج»
 معطوف على قوله تم اى ولم يكن الفعل محتاجا «الى غيره» اى الى
 غير المرفوع فى افادته للفائدة التامة «يسمى» وهو جزء الشرط اى يسمى
 ذلك الفعل فى الاصطلاح «فعلا تاما» وقوله «ومرفوعه» مرفوع على انه
 معطوف على الضمير المستتر فى يسمى فانه وان لم يحز العطف على الضمير المستتر
 بغير تأكيد كيد بالمنفصل لكن جاز ههنا لوجود الفصل بينهما اى ويسمى مرفوع
 ذلك الفعل التام «فاعلا» وقوله «ومنصوبه» بالرفع معطوف اما على
 القريب وهو مرفوع او على البعيد وهو الضمير المستكن وقوله «ان كان متعديا»
 جملة شرطية وجزاؤه محذوف وقوله «مفعولا» معطوف على قوله فاعلا
 اى بعد التسمية لمرفوعه فاعلا ان كان الفعل متعديا يسمى منصوبه مفعولا اى
 مفعولا به صريحا وقوله «كالافعال السابقة» اعتذار عن ترك الامثلة للفعل
 التام لان الافعال التى سبقت متعدية او لازمة على تقدير تعديته الى مفعول واحد
 او زائد كماها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وقوله «وان احتاج» فعل شرط
 وفاعله تحته راجع الى الفعل وقوله «الى مفعول منصوب» متعلق باحتاج وقوله
 «يسمى» مع نائب فاعله المستتر راجع الى الفعل جملة جزائية وجملة الشرط
 مع جزائها جملة شرطية لا محل لها معطوفة على جملة فان تم وقوله «فعلا
 ناقصا» مفعول ثان لسمى وقوله «ومرفوعه» معطوف على المستتر ايضا
 وقوله «اسما له» معطوف على فعلا ناقصا والضمير فى مرفوعه وله راجع الى
 الفعل الناقص وقوله «ومنصوبه» معطوف على مرفوعه او على المستتر
 كما مر وقوله «خبر له» معطوف على قوله اسما او على فعلا ناقصا اى وان لم
 يتم الفعل بمرفوعه بل احتاج الى مفعول منصوب لعدم افادته فائدة تامة لنقصانه
 فى افادة الحدث المدلول به يسمى ذلك الفعل فعلا ناقصا ويسمى مرفوعه اسما
 لذلك الفعل الناقص ويسمى منصوبه خبرا له فانه اذا قلنا كان زيد يفيد ان حدثا
 من الاحداث اسند الى زيد لكن لم يعين ذلك الحدث الا بقولنا قائما فحينئذ تم
 الكلام لانه افاد ان القيام اسند الى زيد ثم ذكر خاصة من خصائص الافعال
 الناقصة بقوله «ولا يدخل» اى ذلك الفعل الناقص «الا على المبتدأ والخبر»
 وقوله «فى الاصل» ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من المبتدأ والخبر
 اى كائين كذالك فى الاصل لا بعد كونهما اسما وخبرا له ثم قسم الافعال الناقصة

الى قسمين فقال (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين) اى بحسب دلالة
على معنى المقاربة وعدم دلالة عليه (القسم الاول ما) اى فعل ناقص (لا يدل
على معنى المقاربة) وسيجي المراد به وقوله (فهو) الفاء للتفصيل اى هذا
القسم منه هو (الشائع) بالهمزة كذا قيده فى المغرب اى شائع فى الاستعمال
وقوله (المتبادر) صفة الشائع اى الشائع الذى يتبادر الى الذهن (من اطلاق
الفعل الناقص) وهذا يشعر وجه تقديم هذا القسم مع كون مفهومه عدميا
(نحو كان) وهو الاصل فى الباب وكلها راجعة اليها وهو اما موضوع لثبوت
خبره لاسمه دائما نحو كان زيد فاضلا فان زيدا عند ثبوت الفضل له لا ينفك عنه
فى زمان او موضوع لثبوته له منقطعها نحو كان زيد غينا فافتقر اى زال منه
الفناء الثابت له وعرض له بعده الفقر (وصار) وهو للانتقال لا للدوام
فالانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل
الى صفة العلم او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خزفا قد مهما
لكونهما اصلين بسيطين ثم فرق بين الاصل وبين الفرع بقوله (وكذا آل)
بمد الالف من الاول بمعنى رجع (ورجع وحال واستحال) كقوله * ان العداوة
تستحيل مودة * (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى * فارتد بصيرا * (وجاء)
اذا كان بمعنى كان (وقعد اذا كن) واسم كن الضمير المؤنث راجع الى
المذكورات من آل الى قعد وقوله (بمعنى صار) ظرف مستقر منصوب
محلا على انه خبر كن وقوله (واصبح وامسى واضحى) مراد به اللفظ ومجرور
محلا على انه معطوف اما على صار او على كان وكذا قوله (وظل وبات)
وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بالاوقات التى دلت عليها مواد هذه الافعال
مثلا ان اصبح دل بمادته على وقت الصباح وامسى على وقت المساء واضحى
على وقت الضحى وظل على وقت الظلال وبات على وقت البيوتة فاذا قلنا
اصبح زيد قائما وامسى قائما واضحى قائما وظل قائما يكون معناه كان زيد
قائما وقت الصباح وكذا باقيه وقد تكون المذكورات بمعنى صار من غير دلالة
على الاوقات وقوله (وآض وعاد) معطوف ايضا على ما قبله كلاهما بمعنى
رجع يقال آض زيد من سفره او عاد زيد فعناه رجع (وغدا) وهو بمعنى
مشى فى وقت الغداة وهو اول النهار الى الزوال (وراح) بمعنى مشى فى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل والغالب فى هذه الاربعة ان تكون تامة
ولا تكون ناقصة الا اذا كن بمعنى صار فينشد تكون هذه الاربعة من الملحقات

كذا نقله الشارح عن الامتحان * ثم ان الافعال الناقصة لما كانت نوعين احدها
 بسائط وهى المجردات عن ما والثانى مركبات وهى ما فى اولها لفظ مانافية
 او مصدرية ويقال لها الماويات وذكر المصنف النوع الاول اراد ان يذكر النوع
 الثانى بقوله «وما زال» وهو اصل فى الماويات «وما فتئ» بفتح التاء وكسرها
 اى حال كون ما فتئ مستعملا بفتح التاء وبكسرها وبالهزة وقيل بالياء «وما برح
 وما فتئ» وهو من باب الافعال «وما ونى» وهو فعل ماضى يقال ونى بنى مثل
 وقى يقي بمعنى ضعف يقال فلان لا يبنى بفعله اى لا يزال بفعله فان عدم الضعف
 عن شئ يوجب عدم الزوال عنه «وما رام» بالراء من رام يريم من الريم بمعنى
 الميل اى ما مال عن فعله وهو ايضا يوجب عدم الزوال وقوله «كلها» بالرفع
 مبتدأ وقوله «بمعنى مازال» خبره اى كل واحد من المذكورات من ما فتئ الى
 ما رام لكون بعضها لنفى الضعف عن فعل وبعضها لنفى الميل عنه يستلزم
 عدم الزوال وهو معنى مازال بعينه وقوله «وما دام» معطوف ايضا على
 ما قبله وهو من الماويات ايضا لكن لفظ ما فيه ليس للنفى بل للمصدرية التوقيتية
 وهو لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها يعنى لتعيين وقت لفعل صدر من
 الآخر نحو اجلس مادام زيد جالسا وهو امر بالجلوس فى وقت جلوس
 زيد وهو مضمون جملة زيد جالس وقوله «وليس» معطوف ايضا على
 ما قبله لنفى مضمون الجملة حالا عند الجمهور او مطلقا عند سيبويه * ولما فرغ
 من ذكر الافعال الناقصة التى تكون ناقصة بالصراحة شرع فى ذكر الافعال
 التامة التى تتضمن معنى الفعل الناقص فقال «وقد يتضمن الفعل التام» وقوله
 «معنى صار» منصوب تقديرا على انه مفعول به ليتضمن قوله «فيصير»
 معطوف على يتضمن والفاء سببية اى يصير ذلك الفعل التام بسبب تضمنه
 معنى صار «ناقصا» اى ينتقل من نوع التامة الى نوع الناقصة وانما قال يتضمن
 ولم يقل وقد يكون بمعنى صار لان هذه الافعال لم ينتقل بكليتها عن دلالة
 معناها الاصلى بل بعد دلالة على معناها الاصلى يدل على معنى صار «نحو تم
 التسعة بهذا عشرة اى صار عشرة تامة» فتوله تم فعل بمعنى التمام ولكن فهم
 من هذا التعبير ان المقصود انتقال العدد من التسعة الى العشرة بالواحد الذى
 ضم اليها والاخبار بتماميتها تضمن الاخبار بصيرورتها عشرة * ولما كان ذلك
 المعنى الضمنى مقصودا من الاخبار جعل اصلا ويكون معناها الاصلى حالا
 نحو قوله تعالى «وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا» او صفة كفاي المثال المذكور

في المتن او خبرا بعد خبر مضافا الى منصوب المذكور بعده كما في قوله تعالى
فتمثل لها بشرا سويا * اي صار مثل بشر سوى (وكل زيد عالما اي صار
عالما كاملا وغير ذلك) اي مثل قوله عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ثم شرع
في بيان مسئلتها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) بفتح الهمزة جمع الخبر اي
يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة (على انفسها) اي على نفس تلك الافعال
وذواتها واما جواز تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المجهول المنصوب
من قوله وامره كامر خبر المبتدأ وكما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه يجوز تقديم
خبر باب كان على اسمه وقوله (الاما) استثناء من الضمير في اخبارها وماموصولة
او موصوفة عبارة عن الفعل اي الا الفعل الناقص الذي او فعلا ناقصا وقوله
(في اوله) ظرف مستقر خبر مقدم و (ما) اي لفظ ما مبتدأ مؤخر والجملة
الاسمية صفة ما او صلته ومامع صلته او مع صفة منصوب محلا على انه مستثنى
متصل من الضمير الراجع الى الافعال الناقصة يعني انه يجوز تقديم اخبار كل
الافعال الا الفعل الناقص الذي او فعلا ناقصا وقع في اول ذلك الفعل لفظ
ما نحو مازال ومادام وقوله (فلا يجوز) تفصيل للحكم المذكور اي لا يجوز
(نحو قائما مازال زيد) بتقديم الخبر عليها وكذا لا يجوز نحو اجلس جالسا
مادام زيد فان ما ان كانت نافية تقتضي العسارة فان قدم عليها تبطل
العسارة وان كانت مصدرية فلان معمول المصدر لا يجوز تقديمه عليه
وقوله (وكذا) ظرف مستقر خبر مقدم ومبتدؤه محذوف اي وكذا الحكم
وهو عدم جواز تقديم اخبارها وقوله (ان بدل) فعل مجهول و (ما)
نائب فاعله وقوله (بان) متعلق ببدل و (النافية) صفة اي لا يجوز تقديم
اخبارها عليها ايضا ان بدل لفظ ما بكلمة ان النافية لاقتضاء ان النافية للصدارة
ايضا (واما ان بدل) فقوله واما محذوف على اما المقدرة تقدير الكلام اما
حكمها ان بدل بان فكما ذكرنا واما حكمها ان بدل ما (يلم ولن فيجوز)
اي تقديم خبرها عليها (نحو قائما لم يزل) وكذا لما يزل ولن يزل (زيد)
اما جواز تقديمها حين تبديلها بلم ولما فليكونها كالجزء من الفعل لامتراجهما به
فكانها خرجا عن كونها حرة في نفي زائدا عليه فلذلك انعزلا عن اقتضاء
الصدارة واما في لن فليحملها على سوف حل النقيض على النقيض فكما ان
سوف لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه وكذلك لن لا يمنع تقديمه عليه * ثم
شرع في بيان القسم الثاني من الافعال الناقصة فقال (والقسم الثاني) اي

من القسمين (ما) أى فعل ناقص (يدل) أى ذلك الفعل الناقص (على معنى القرب) أى معنى يفيد قربة زمان خبره من الوقوع فى زمان الحال سواء كان مرجوّا كما فى عسى زيد ان يخرج او مجزوما كما فى كاد زيد ان يخرج او مشروعا فيه كما فى طفق زيد ان يخرج فانه ان كان سبب الخروج غير محقق ولكنه مأمول فهو مرجو يستعمل فيه عسى وان كان السبب محققا دون السبب الذى هو الخروج فيجزم يستعمل فيه كاد وان كان بعد تحقق السبب مشروعا فى الخروج فهو مشروع يستعمل فيه طفق واخذ وان تم الخروج يقال خرج زيد (ويسمى) وهو فعل مجهول ونائب فاعله راجع الى ما وقوله (افعال المقاربة) بالنصب على انه مفعول ثان لسمى أى يسمى ذلك الفعل الناقص الذى يدل على معنى المقاربة بافعال المقاربة وانما سميت بها لامتيازها عن القسم الاول بدلالاتها على المقاربة (ولا يكون اخبارها الافعال مضارعا) فقوله لا يكون فعل ناقص واخبارها مرفوع على انه اسمه وخبره محذوف أى لا يكون اخبارها شيئا فقوله الافعال مضارعا مستثنى مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لا يكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منه محذوف وهو ان يكون اصل العامل مثنو لا بالمجهول الذى يذكر بعد الاوفاضا بسبب اشتغاله عن معموله الاصلى فان اصل خبر لا يكون هو المحذوف يعنى انه لا يجوز ان يكون اخبار هذا القسم اسما ولا فعلا ماضيا بل يجب ان يكون مضارعا لانه لما كان وضعها لدلالة قرب زمان الاستقبال من زمان الحال وجب ان يكون خبرها فعلا دالا على زمان الاستقبال والحال (نحو عسى) أى مثاله نحو عسى ثم ذكر خواصه بقوله (وخبره) أى خبر عسى (الفعل المضارع مع ان) وقوله (غالبا) منصوب على انه مفعول فيه لنسبة الحكمية أى كونه كذلك فى غالب الزمان او فى غالب الاستعمال (نحو عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان) تشبيها له بكاد كما سيجئ وهذا غير غالب الاستعمال وانما يستعمل خبر عسى بان فان عسى يتضمن معنى كان فحينئذ يكون زيد اسم كان ولو كان خبره يخرج مجردا عن ان المصدرية لم يصح حمله على زيد لا بتقدير المضاف اما فى جانب الاسم أى عسى حال زيد ان يخرج او فى جانب الخبر أى عسى زيد ان يخرج فكأنه قيل يرجى حال زيد كأننا ان يخرج او عسى زيد كأننا ان يخرج وعلى التقديرين لا يحمل الا بان يكون مجهولا

على اسم كائناً (وقد تكون) أي وقد تكون كلمة عسى (تامة بان مع المضارع نحو عسى ان يخرج زيد) فينبغي ان يكون عسى بمعنى قرب وان يخرج فعل وزيد فاعله وهو مع فاعله جلة على انه صلة ان وهو مع صلتها في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل عسى وقوله (وكاد) معطوف على عسى أي ونحو لفظ كاد (وخبره) أي خبر لفظ كاد (غالباً) أي في غالب الزمان او في غالب الاستعمال (مضارع بلا ان) على عكس خبر عسى (نحو كاد زيد يخرج) أي تحقق وتم سبب الخروج فبقى وقوع مسببه الذي هو الخروج ولذا يستعمل في الجزم ولا يستعمل فيه يترك ان المصدرية التي تدل على الرجاء (وقد يكون) أي خبر كاد او المضارع الذي يكون خبره (مع ان) فيقال كاد زيد ان يخرج وهذا الاستعمال لتشبيه كاد بعسى في مطلق معنى القرب وقوله (وكره) معطوف على كاد او على عسى وهو بفتح الراء وكسرهما بمعنى قرب ايضاً مأخوذ من قولهم كربت الشمس اذا دنت من الغروب أي اذا قربت منه (وهو) أي فعل كره (مثل كاد) وقوله (في وجهيه) تشية الوجه متعلق بالمثل وبيان لوجه التشبيه والمراد بالوجهين كون خبرها مضارعاً بلا ان في غالب الزمان ومع ان في اقله نحو كره زيد يخرج ويجوز ايضاً كره زيد ان يخرج وقوله (وهلهل) على وزن وسوف (وطفق) بكسر الفاء وفتحها (واخذ) بفتح الخاء (وانشأ) بفتح الهمزة في اوله وآخره (واقبل وهب) بتشديد الباء مثل رد (وجعل وعلق) بكسر اللام (واخبارها) بالرفع مبتدأ أي اخبار كل من هلهل الى علق وقوله (الفعل المضارع بلا ان) يعني كخبر كاد واما هلهل فهو بمعنى قارب واذا كان كذلك فينبغي ان يكون مثل كاد في الوجهين اعني في استعماله بلا ان غالباً وبان في القليل كما كان في كره لكنه لما كان كره بمعنى قرب وهلهل بمعنى قارب كان هلهل للمبالغة فالحق بالافعال التي بمعنى شرع في الحكم ولزوم كون خبره بلا ان ولم يحز كونه بان نحو هلهل زيد ان يخرج واما طفق فهو بمعنى شرع في الاصل نحو قوله تصالي * وطفقا يخصفان * واما اخذ بمعنى شرع ايضاً يستعمل في اصله بني يقال اخذ في الفعل أي شرع نحو اخذ زيد بشرع واما انشأ بمعنى اوجد يقال اوجد زيد يبنى الدار واما اقبل فهو من الاقبال يقال اقبل زيد يأتي واما هب فكقول الشاعر * هببت الوم القلب في طاعة الهوى * فلج كاني منت بالوم اغربه * فان المراد شرعت الوم فكان استعماله غريباً واما جعل فبمعنى اوجد أي

خلق واما علق فكقول الشاعر * اراك علقنت نظلم من اجرنا * وظلم الجار
اذلال المجير * وقال الدماميني ان استعمال هبت وعلق في هذا الباب غريب
وانما هو حكاية استعمالها في البيتين وقوله (واوشك) معطوف ايضا اما على
القريب او على البعيد وهو في الاصل بمعنى الشروع اي قرب شروعه (وهو)
اي اوشك (يستعمل) وقوله (استعمال عسى) بالنصب على انه مفعول
مطلق ليستعمل وبيان لنوع استعماله ويقال لامثاله مفعول مطلق تشبيهي اي
يستعمل كاستعمال عسى في ان يكون خبره مع ان غالبا وبلا ان مع قلة يقال اوشك
زيد ان يخرج واوشك زيد يخرج ولكون هذا الفعل مغايرا في الاستعمال لما
ذكرت من الافعال افردته بالذكر بعد ذكر احكام اخبار المذكورات وقوله
(ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة) مسألة متعلقة بهذا الباب عموما اي
لا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة من عسى الى اوشك (على انفسها) اي
اي على نفس تلك الافعال واما تقديمها على اسمائها فجائز وانما لم يحز تقديمها
على انفسها مع ان كلا منهما افعال قوية في العمل لان كلا منها وان كانت فعلا لكنه
فعل لا يتصرف كسائر الافعال وعدم التصرف يشبهه بالاسم وشبهه به يكون
سببا لضعفه في العمل واما جواز تقديمها على اسمائها فبالنظر الى كونها فعلا
في الجملة ولم ينزل ضعفه الى ضعف الحرف الذي لم يقدر على عمل كعمل الفعل
ولما فرغ من بيان الفعل من العوامل القياسية شرع في بيان الثاني منه فقال
(والثاني) اي والعامل القياسي الثاني من التسعة (اسم الفاعل) والفاء في
(فهو) للتفصيل وهو مبتدأ وقوله (يعمل) مع فاعله الراجع الى المبتدأ جملة
وخبر للمبتدأ وقوله (عمل) بالنصب مفعول مطلق لعمل وبيان لنوع العمل
ومضاف الى قوله (فعله) وقوله (المعلوم) بالجر صفة فعله فان كان فعله
لازما يعمل في فاعله فقط (فيرفعه) وان كان متعديا يرفع فاعله وينصب مفعوله
كفعله (والثالث) اي العامل القياسي الثالث من التسعة (اسم المفعول فهو
يعمل عمل فعله المجهول) لكونه مشتقا من المجهول يعني انه كما ان الفعل
المجهول يرفع نائب فاعله كذلك اسم المفعول يرفعه ولما كان احكامهما
وشروطهما متحدين ذكرهما بلا فصل فقال (وشروط عملهما) اي لما كان كل
منهما عاملين بمشابهتهما بالفعل الذي هو اصل في العمل لم يعمل مطلقا بل احتاج
اعمالهما على الشرط وهو على نوعين احدهما شرط عملهما في الفاعل والاخر
شرط عملهما في المفعول به الصريح ولذا قال وشرط عملهما (في الفاعل

المنفصل) والمراد من المنفصل ما لا يكون مستترا وهو شامل للاسم الظاهر
والاسم الضمير البارز المنفصل وانما اكتفى بذكر المنفصل لان فاعل اسم الفاعل
والمفعول على قسمين اما مستتر تحتها واما منفصل ولا يوجد القسم البارز
المتصل فيهما فان الف التثنية وواو الجمع ليسا بفاعلين فيهما مثل ما كانا في الفعل
والمراد من الفاعل اعم من الفاعل الاصلى الاصيل ومن الفاعل النائب للفاعل
الاصيل بقريظة ادراج شرطهما في الذكر وانما قال في الفاعل المنفصل لان
الفاعل المستتر لا يحتاج في عملهما فيه الى شرط لكونه كالمعدوم وليس مثل
الفاعل المستتر في الفعل وقوله (والمفعول به) بالجر معطوف على قوله في
الفاعل اي وشرط عملهما في المفعول به اي الصريح وقوله (ان لا يكونا) خبر
لمبتدأ اي شرط عملهما فيهما ان لا يكون اسم الفاعل واسم المفعول (مصغرين)
تثنية مصغر (نحو ضو يرب) وهو تصغير ضارب (ومضرب) وهو تصغير
مضروب (ولامو صوفين) اي وان لا يكونا مو صوفين بصفة (نحو جاءني
ضارب شديد) وانما شرط عدم كونهما مو صوفين لانهما انما يعملان بمشابهتهما
بالفعل والفعل يكون مسندا لا مسندا اليه واذا كانا مو صوفين يلزم ان يسند صفتيهما
اليهما فيكونان مسندا اليه لصفتيهما فيندم المشابهة التي هي الواسطة في العمل
وكذا اذا كانا مصغرين فان اسم التصغير بمنزلة الصفة والموصوف فان ضو يرب
مثلا بمنزلة ضارب حقير او صغير (وان وصفا) اي هذا ان وصفا قبل الاعمال
واما ان وصفا (بعد العمل) يعني انه ان وجد اسم فاعل او مفعول عاملين في
فاعلهما او مفعوليهما ثم شئ بصفة يو صفان بها (لم يضر) اي لم يضر ذلك
الوصف المذكور في ضمن وصفا وقوله (عملهما) مفعول لم يضر وقوله
(السابق) بالنصب صفة عملهما (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد)
فقوله جاءني فعل رجل فاعله وضارب صفة رجل وغلامه بالرفع فاعل ضارب
ولما عمل ضارب في فاعله اتى به صفة بعد عمله فيه وهو شديد وانما لم يضر ذلك
فان العمل حصل بلا مانع فان ضارب ليس بموصوف عند عمله في فاعله بل عرضت
الموصوفية له بعد حصول العمل فالرفع اشق من الدفع وقوله (ثم ان كانا)
ابتدائية وثم حرف ابتداء او عاطفة على جملة مقدرة تقدير الكلام ان اسم الفاعل
والمفعول بعد عدم كونهما مصغرين ولا مو صوفين يكونان اما باللام واما بنون
اللام فان كانا (باللام) اي بالام التعريف صورة والموصول حقيقة (لا يشترط
لعملهما غير ما ذكر) اي غير عدم كونهما مصغرين ولا مو صوفين بل يعملان

بمجرد انعدامهما ولا يحتاجان الى شرط آخر (نحو الضارب غلامه عمرا امس
عندنا) فقوله الضارب اسم فاعل غير مصغر ولا موصوف ومصدر باللام
واصله الذي ضرب وغلامه بالرفع فاعله وعمرا بالنصب مفعوله وامس ظرفه
وعندنا خبر للضارب واصل اللام موصول بمعنى الذي واصل ضارب
فعل وهو ضرب وصلة للموصول ولما غير الموصول الى صورة الالف
واللام وهو حرف التعريف غير الفعل ايضا الى صورة اسم الفاعل
لكراهة دخول الالف واللام على الفعل لكون الفعل معلوما ولو كان
مجهولا غير الى صورة اسم المفعول وكان الذي مرفوع المحل مبتدأ وضرب
لامحل لهاصلته وبعد التغيير انتقل اعراب الذي الضارب فالمبتدأ في المثال
هو الضارب وانما لم يشترط فيه غير ما ذكر لان مثله اسم صورة وفعل
حقيقة فلا يحتاج الى شيء في العمل وقوله (وان كانا) معطوف على جملة
ثم ان كانا يعني وان كان اسم الفاعل والمفعول (مجردين منها) اي من كلمة
اللام (يشترط) اي مع الشرطين السابقين العدميين (الاعتماد) بالرفع
نائب فاعل يشترط و (على المبتدأ) متعلق بالاعتماد سواء كان المبتدأ باقيا
على المبتدائية نحو زيد ضارب غلامه او منسوخا باحدى النواسخ نحو كان
زيد ضاربا غلامه او ان زيدا ضارب غلامه او علمت ان زيدا ضارب
غلامه وقوله (او الموصوف) بالجر معطوف على المبتدأ نحو جاءني رجل
ضارب غلامه (او ذى الحال) معطوف ايضا على القريب او على البعيد
اي الاعتماد على ذى الحال بان يكون اسم الفاعل او المفعول خبرا لمبتدأ
او صفة لموصوف او حالا عن ذى حال (نحو جاءني زيد راكبا غلامه) وقوله
(او الاستفهام) بالجر معطوف اما على ذى الحال او على المبتدأ اي يشترط
ايضا الاعتماد على الاستفهام (نحو اقام الزيدان) فان قائم اسم فاعل وقوله
الزيدان تثنية زيد مرفوع بالالف وهو فاعل لتأثم والتأثم مع فاعله جملة
فعلية عند المصنف وفيه اباحت فارجع الى المعرب * ومما ينبغي ان ينبه ان
هذا انما يكون مثالا اذا كان قائم مفردا كما في هذا المثال فيكون قائم بالرفع
مبتدأ والزيدان فاعله سادا مسادا الخبر والجملة فعلية لكونه في قوة اقام
الزيدان فان الفعل اذا كان فاعله الظاهر تثنية او جمعا يجب افراده وكذا
هذا واما اذا كان اسم الفاعل تثنية نحو اقامان الزيدان او جمعا نحو اقامون
الزيدون يكون فاعله مستترا تحته ويكون هو مع فاعله مركبا مرفوعا

خبراً مقدماً والزيدان مبتدأ مؤخراً وقوله «او النفي» بالجر معطوف على القريب او على البعيد اى يشترط ايضا الاعتماد على النفي وانما لم يقل بحرف النفي لانه اراد به مطلق النفي حرفاً كان كما وان «نحو ما قائم الزيدان» او ان قائم الزيدان او كان اسماً نافية كغير نحو غير قائم الزيدان او كان فعلاً ناقصاً نحو ليس قائم الزيدان وانما جعل الاعتماد على المذكورات شرطاً لعمله فى الاسم الظاهر ليحصل المطلوب الذى هو المشابهة التامة بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وذلك المطلوب وهو تحقق كونه مسنداً كالفعل لا مسنداً اليه يكون خبراً وصفة وحالاً لتحقيق المسندية لانها انما تكون مسندات الى مبتدأه او موصوفه او صاحب حاله وكذلك همزة الاستفهام او النفي لانهما لا يتعلقان الا بالحكم دون الذات ولا شك ان الحكم مسند لا مسند اليه * ولما فرع من بيان الاشتراط فى رفع فاعله شرع فى بيانه فى نصب مفعوله فقال «ويشترط» وقوله «فى نصبهما» متعلق بيشترط وضمير التثنية راجع الى اسم الفاعل والمفعول والنصب مصدر مضاف الى فاعله وقوله «المفعول به» بالنصب على انه مفعول للنصب وقوله «الدلالة» مرفوع على انه نائب فاعل وقوله «على الحال» متعلق بالدلالة «او الاستقبال» معطوف على الحال اى يشترط فى نصب اسم الفاعل واسم المفعول للمفعول انه مع الشروط السابقة التى هى الاعتماد على هذه الاشياء دلالتها على زمان الحال او على زمان الاستقبال ولا يعملان فيه حين دلالتها على زمان الماضى فان اسم الفاعل واسم المفعول لكونهما اسمين لا يدلان على زمان معين من الازمنة الثلاثة بالدلالة الوضعية وان لم يكونا منفكين عن زمان تام ولما كان نصبهما المفعول به محتاجاً الى قوة المشابهة بالفعل المضارع الذى وضع للدلالة على الحال او الاستقبال اشترط ذلك لتحصل القوة المقصودة وانما ينصبان المفعول به اذا كانا مشتقين من الفعل المتعدي الى مفعول واحد او الى المفعولين او الى الثلاثة فان كان اسم فاعل ينصب كليهما وان كان اسم مفعول يرفع احدهما بالنائبية وينصب البواقى وايضا ان الدلالة على زمان الحال اعم من ان يدل على حال تحقيقاً نحو زيد ضارب عمراً الآن او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجوداً فى ذلك الزمان الماضى نحو زيد ضارب عمراً امس وكان فى الحال فى ذلك الزمان او يقدر الزمان الماضى المذكور موجوداً الآن نحو قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه * اى كانه باسط الآن واما الدلالة على الاستقبال

فلا يكون الاتحقيقا نحو زيد ضارب عمرا غدا * ولما فرغ من بيان الشروط في مفرديهما شرع في بيانها في تثنيتهما وجمعتهما فقال (وتثنيتهما) اي تثنية اسم الفاعل واسم المفعول وهو مبتدأ وقوله (وجمعتهما) بالرفع معطوف عليه وقوله (كمفرديهما) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر المبتدأ اي حكم تثنيتهما وجمعتهما مثل حكم مفرديهما في الاشتراط المذكور نحو الزيدان ضاربان غلاما هما عمرا الآن او غدا والزيدون ضاربون غلمانهم عمرا وقوله (وكذا) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوزان) مرفوع على انه مبتدأ مؤخر وقوله (من مبالغة الفاعل) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة ثلاثة (نحو فعال) بتشديد العين كنصار (وفعل) بفتح الفاء كجهول (ومفعال) بكسر الميم ككثار وزاد سيبويه وزن فاعيل كعليم ووزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر يعني ان حكم هذه الثلاثة مثل حكم اسم الفاعل واسم المفعول في عمل الرفع والنصب بالاشتراط بالاعتماد على المذكورات وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفرديهما قوله (ولا يشترط) كالاستثناء من المذكورات اي يشترط فيهما كل ما يشترط فيهما سوى اشترط الحال او الاستقبال فانه لا يشترط (في عمل هذه الثلاثة) اي عند المصنف وفي عمل الخمسة عند سيبويه وقوله (معنى الحال والاستقبال) نائب فاعل لا يشترط وهذا مذهب البصريين * واما مذهب الكوفيين فهدم جواز عمل هذه الثلاثة حتى اذا وقع مفعول منصوب بعدها يقدر فعل ناصب له * وللكوفيين ان هذه الثلاثة لما تغيرت صيغتهما فالتشابه لفظا كما عرفت ان احد الواسطة مشابتهما لفظا * وللبصريين ان المبالغة فيها تكون جارية لما فات من المشابهة * وانما يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال فان الغرض من هذا الاشتراط في اسم الفاعل والمفعول انما هو اتمام المشابهة بالفعل فان الفعل انما يدل على حدث مقيد بالاقتران بزمان من الازمنة الثلاثة لا على مطلق الحدث واسم الفاعل والمفعول لا يدلان على هذا المقيد قصدا بل يدلان على حدث مطلق فتقييد حدثهما بالمقارنة لزمان الحال والاستقبال يتم مشابتهما بخلاف اوزان المبالغة لانها لما وضعت للمبالغة في الفعل كان بمنزلة التجدد والتجدد مقرب للحدث الفعلي ولا يحتاج فيها الى هذا الاشتراط للاتمام واما اسم التفضيل فلكونه لازيادا على الغير يقتضي ملاحظة الغير وهذه الملاحظة كانت سببا لبعده عن المشابهة والله اعلم (والرابع) اي الرابع من العامل القياسي التسمية (الصفة المشبهة) اي الصفة التي ليست

باسم فاعل بل مشبهة به في كونها ثنئ وتجمع وتذكر وتؤنث وفي كونها لما قام به
 الفعل والفاء في (فهي) للتفصيل اي الصفة المشبهة (تعمل عمل فعلها) اي
 مثل عمل فعلها الذي اشتق منه (بالشروط) متعلق بتعمل (المعتبرة) بالجر
 صفة الشروط وقوله (في اسم الفاعل) متعلق بالمعتبرة وهو عدم كونها
 بصيغة التصغير وعدم كونها موصوفة وكونها معتمدة على ماسبق وقوله
 (غير معنى الحال والاستقبال) بالنصب استثناء من الشروط (قانه) اي
 كل واحد من معنى الحال والاستقبال (لا يشترط في عملها) اي في عمل الصفة
 المشبهة في المفعول به فان الصفة المشبهة لا تعمل في المفعول به لكونها مشتقة
 من الفعل اللازم بل تعمل في المنصوب الواقع بعدها لتشبيهه بالمفعول وانما لم
 تنجس الى هذه الشروط لكونها بمعنى المقطوع والا ستمرار للاحداث الذي
 يقتضي الزمان (نحو زيد حسن وجهه والخامس) اي العامل القياسي الخامس
 من التسعة (اسم التفضيل) اي اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به)
 وقوله (بالاتفاق) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من الفاعل
 المستتر في لا ينصب وقوله (ولا يرفع) معطوف على لا ينصب وقوله
 (الفاعل الظاهر) مفعوله وقوله (الا اذا صار) استثناء مفرغ
 اي لا يرفع في وقت الا في وقت صار (بمعنى الفعل) اي الا اذا دل على حدث
 مجرد عن الزيادة المفهومة من اسم التفضيل * ثم بين طريق نفي الزيادة بقوله
 (بان يكون) والباء فيه بانية وطريقة وهي من فروعات الباء السببية واسم
 يكون مستتر تحته وراجع الى اسم التفضيل وقوله (لتعلق) بكسر اللام
 ظرف مستقر منصوب المحل على انه خبر يكون وجلة يكون صلة ان المصدرية
 وهي مع صلتها في تأويل المفرد مجرور بالباء والجار مع المجرور ظرف مستقر
 وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (متعلق مضاف الى ما) وهو موصوف
 عبارة عن شيء وقوله (يجري) فعل وفاعله تحته راجع الى اسم التفضيل
 و (عليه) متعلق بجري والضمير المجرور راجع الى الموصول والجملة صفة
 ما ومعنى ما جرى عليه ان وصفا من الاوصاف يكون صفة او خبرا او حالا
 لشيء في الظاهر والحال انه في الحقيقة صفة متعلق ذلك الشيء وقوله (مفضلا)
 بفتح الضاد المشددة حال من المتعلق وقوله (باعتبار التعلق) متعلق بالمفضل
 ومضاف الى التعلق وقوله (على نفسه) متعلق بالتعلق والضمير المجرور
 راجع الى المتعلق وقوله (باعتبار غيره) ظرف مستقر منصوب محلا على انه

حال من نفسد والضمير المجرور في غيره راجع الى ما يعنى ان فاعل احسن واحد
 وهو الكحل والكحل مفضل ومفضل عليه اما انه مفضل فباعتبار كونه
 متعلقا بما جرى عليه وهو الرجل واما انه مفضل عليه فباعتبار كونه متعلقا
 بالغير وهو عين زيد والله اعلم وقوله (منفيا) خبر بعد خبر لقوله بان يكون
 يعنى ان طريق جملة بمعنى الفعل انما يكون بنفى الزيادة المدلولة لاسم التفضيل
 فان اسم التفضيل يقتضى شيئين احدهما المفضل وهو المتصف بالزيادة والثاني
 المفضل عليه وهو المتصف باصل الفعل والشيء الواحد لا يكون مفضلا
 ومفضلا عليه باعتبار واحد فيقتضى ههنا ان يعتبر في شيء واحد جهتان حتى
 يكون مفضلا بالنظر الى جهة ومفضلا عليه بالنظر الى جهة اخرى كما قررنا
 (نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فقوله احسن
 اسم تفضيل منصوب على انه صفة رجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير
 المجرور راجع الى رجلا والكحل بالرفع فاعل احسن وهذا قبل دخول
 النافية مفضل وقوله منه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى الكحل
 وهو بيان للمفضل عليه وقوله في عين زيد ظرف مستقر حال من الضمير في منه
 ففي هذا المثال الذي يقال له مسألة الكحل كان لفظ احسن وصفا وصفة
 للكحل الذي هو متعلق بالرجل الذي جرى عليه احسن يعنى ان كان صفة
 له فالكحل الواحد كان مفضلا قبل دخول النافية باعتبار تعلقه بما جرى عليه
 اسم التفضيل وهو رجلا وهو ايضا كان مفضلا عليه باعتبار تعلقه في غيره
 اى غير ما جرى عليه وهو الكحل الذي في عين زيد والمقصود قبل النفي مدح
 الكحل الذي في عين الرجل وبيان زيادة حسنه على الكحل الذي في عين زيد
 ولما دخل عليه النفي انتفت الزيادة التي اثبتت في الكحل الواقع في عين الرجل
 الذي هو ما جرى عليه لفظ احسن وتعلق المدح بالكحل الواقع في عين زيد
 فبقى القصد الى مدح كل متصف باصل الحسن وهو الكحل في عين زيد فكانه
 قال رأيت كحلا حسنا في عين زيد وما رأيت كحلا احسن منه (ويشمل) اى
 جازان ان يعمل اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (في غيرهما) اى في غير
 المفعول به لما عرفت من انه لا يعمل فيه اتفاقا وفي غير الفاعل الظاهر لما عرفت
 من انه يعمل فيه بالشرط المذكور والمراد بغيرهما الفاعل المستتر والظروف
 بانواعه والمفعول المطلق والمفعول له وغيرها يقال زيد افضل من عمرو علما
 في الدهر وفي البلد فضل النعمان لجهده شابا (والسادس) اى والعامل

القياسي السادس من التسعة «المصدر» وهو اسم مكان من الصدور بمعنى محل الصدور سمي به لانه محل صدور الاشتقاق ثم نقل في العرف الى اسم الحدث الذي جرى على الفعل الاصطلاحي نحو ضربت ضربا فالمصدر هو لفظ المعنى الذي جرى على ضربت يعني صدر من فاعله ووضع ذلك اللفظ يعني لفظ الضرب لذلك المعنى وهو يعمل عمل فعله الذي اشتق ذلك الفعل منه «وشرط عمله» اي شرط عمل المصدر «في الفاعل والمفعول به» والمراد بالمفعول به هو المفعول به الصريح لانه يعمل في غير الصريح بلا شرط وانما اشترط في عمله فيهما ولم يشترط في العمل في غيرهما لان العامل انما يعمل بواسطة والواسطة هو الفاعلية والمفعولية والمصدر الذي بمعنى الحدث من حيث انه مصدر لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاه اذا كان مصدرا مستفادا من المصدر الذي هو مؤدى ان المصدرية الداخلة على الفعل المضارع يعني يعني الضرب الذي هو المستفاد من ان يضرب فان المضارع المصدر بان مقتضى للفاعل والمفعول واما في غيرهما فيعمل بلا شرط وقوله «ان لا يكون» خبر للمبتدأ «مصغرا» نحو ضريب ونصير «ولاموصوفا» نحو اعجبني الضرب الشديد وانما لم يعمل اذا كان مصغرا لانه قد عرفت ان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل والفعل لا يصغر ولا يوصف وقوله «ولامقتنا» معطوف على قوله مصغرا اي وشرط عمله ان لا يكون ذلك المصدر مقتنا «بالحال» اي بزمان الحال من الزمنة الثلاثة لان الفعل المضارع الدال على زمان الحال لا يؤول بان مع الفعل فان المضارع وان كان محتملا للمقارنة بالحال او الاستقبال لكنه اذا دخلت عليه ان المصدرية يختص بالاستقبال «ولامعرفا باللام» لما عرفت ايضا ان المضارع الذي صدر بان لا تدخل عليه الالف واللام لكونه من خواص الاسم وقوله «عند الاكثر» ظرف لقوله لا يكون فيكون متعلقا لكل مما جعل شرطا يعني كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو عند اكثر النحاة واما عند البعض فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذا المأول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه وقوله «ولاعددا» اي وشرط عمله ان لا يكون المصدر لبيان عدد الحدث نحو ضربة بفتح الضاد «ولانوعا» اي وان لا يكون لبيان نوعه نحو ضربة بكسر ها «ولاتاكيدا» اي وان لا يكون لتأكيد المصدر المذكور في ضمن فعله نحو ضربت ضربا وقوله «مع الفعل» اما حال من الثلاثة اي حال كون الثلاثة مع الفعل الناصب لهذه الثلاثة «او بدونه» اي او بدون الفعل

وقوله (والفعل مراد) جملة حالية منصوبة محلا على انها حال من بدونه
 اى ان كانت المذكورات الثلاثة بدون الفعل والحال ان ذلك الفعل المعدوم مراد
 (غير لازم الحذف) وهو بالرفع خبر بعد خبر اى والحال ان ذلك الفعل مقدر
 منوى وليس من الافعال التى يجب حذفها فيثبت يكون العمل لذلك المحذوف
 ولا يكون المصدر مأملا عند تقديره لان عمل الفعل اقوى فوجود العامل الاقوى
 لفظا او تقديرا يرجح عمله على غير الاقوى المذكور لفظا اعلم ان المصدر اذا كان
 للعدد نحو ضربتين وضربات ثلاثة او للنوع كذلك او للتأكيد يكون منصوبا
 بفعل ناصب على انه المفعول المطلق فيثبت اما ان يكون فعله الناصب المذكور
 نحو ضربت ضربة لعمرو او محذوفا فالعمل فى الاول للفعل المذكور كما عرفت
 وان كان محذوفا فالحذف اما غير لازم الحذف او لازم الحذف فان كان الاول
 فالعمل للفعل ايضا (وان كان لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سبويه (لقيامه)
 اى لقيام المصدر حينئذ (مقام الفعل) لانه مصدر او كونه مقدر مع الفعل
 وعند السيرافى يعمل الفعل المحذوف وجوبا ايضا لا المصدر لان المصدر
 مادام انه منصوب فالفعل موجود (نحو سقيازيدا) مثال لما حذف فعله وجوبا
 فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذفه سماعا وهو جدا وشكرا وجدا
 وسقيا وسحقا وقد يحذف قياسا كقوله تعالى: فاما منا بعد واما فداء: فيكون
 سقيا فى هذا المثال من المصادر التى يحذف فعلها سماعا واصله سقيت سقيا زيدا
 فحذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا لالسقيت كما هو
 مذهب المصنف وهو مذهب البصريين (ويجوز حذف فاعله) اى فاعل المصدر
 (بلا نائب) وهذا من خواصه ولذا قال (ولا يجوز هذا) اى حذف الفاعل بلا نائب
 (فى غير المصدر) من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
 واسماء الافعال اذ كل منها دالة على نسبة الى المرفوع وهى مأخوذة فى وضعها
 فيحتاج الى ذكره ولو مستترا تحته بخلاف المصدر فان النسبة الى المرفوع غير
 مأخوذة فى وضعه لان الواضع انما نظر الى ماهية الحدث فقط لا الى مقام
 المصدر به من الذات فاقضاء المصدر لمرفوع انما هو من جهة العقل لان الحدث
 امر ماضى يحتاج الى محل يقوم به البتة عقلا لانه من جهة الوضع كما عرفت
 وقوله (ولا يضمن) معطوف على ولا يجوز او على يجوز اى وايضا لا يجوز
 ان يكون فاعله ضميرا مستترا (فيه) اى فى المصدر وهذا ايضا من خواصه
 فيكون فاعله اما المذكور او اما محذوفا بخلاف الفاعل فى غيره فانه اما ذكر او اما

مستتر تحته (ولا يتقدم مفعوله) أى معمول المصدر (عليه) أى على المصدر
لأن عمل المصدر لكونه مقدرًا بان مع المضارع وان موصول حرفي والفعل
المضارع صلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وهذا في غير الظرف
بالاتفاق واما في الظرف نحو قوله تعالى * ولا تأخذكم بهما رأفة * وقوله تعالى
ولما بلغ معه السعي * فكذلك عند الجمهور فيقدر في امثالهما مامل مقدم عليه أى
فلاتأخذكم رأفة بهما ولما بلغ السعي معه والمصدر ان المذكوران بعدهما
تفسيران لهما * واما الشيخ الرضى والقاضى البيضاوى والمصنف يجوزون
تقديم الظرف عليه فان الظرف كالجيم للعامل فيدخل فيما لا يدخله الا جانب
لان الفعل لا يخلو عن زمان ومكان وان كانا غير مذكورين واما كونه مأولا
بان فلا يلزم ان يكون المأول بشئ ان يكون فى حكمه من كل وجه كذا قرره
الشارح (والسابع) أى والعامل القياسى السابع من التسعة (الاسم المضاف)
أى الاسم الذى اضيف الى اسم آخر باى اضافة كان (وهو) أى الاسم المضاف
(يعمل الجر) لان الاسم اذا اضيف الى اسم يقدر فيه حرف من حروف الجر
كاللام ومن وفى وهذا فى المعنوية واما فى اللفظية فليكونها محمولة على المعنوية
لكونها فرعها (وشرطه) وهو مبتدأ أى شرط كون الاسم مضافا وقوله
(ان يكون) خبره أى ان يكون ذلك الاسم (اسما مجردا عن تنوينه) يعنى انه
ان كان فى الاسم الذى اريد اضافته الى ما بعده تنوين يجرد الاسم عنه لاجل
الاضافة وان لم يكن الاسم ذات تنوين يقدر فيه التنوين ثم مجرد عنه نحو
كم رجل وحواج بيت الله فان كم وحواج ليسا بذات تنوين لفظا لكنه ذات
تنوين تقديرًا كذا فهم من كلام الشارح وقوله (ونائبه) بالجر معطوف على
قوله عن تنوينه يعنى ان شرطه ان يكون مجردا ايضا عن نائب التنوين وهو
نون التثنية ونون الجمع المذكور وقوله (لاجل الاضافة) متعلق بقوله مجردا
وهو مفعول له يعنى ان الشرط ان يكون التجريد عن التنوين لاجل كونه مضافا
لا لاجل مانع آخر وهو احتراز عن المضاف المعرف باللام فانه لا يجوز اضافة
المعرف باللام فى الاضافة المعنوية فانه لا يوجد فيه الشرط المذكور وهو
عدم التجريد عن التنوين فان تنوينه حذف قبل الاضافة بدخول لام التعريف
فلا يصدق عليه انه مجرد لاجل الاضافة وقوله (وان لا يكون) معطوف على
قوله ان يكون أى وشرط كون الاسم مضافا ان لا يكون أى المضاف (مساويا
للمضاف اليه) وقوله (فى العموم) متعلق بمساويا (والخصوص) بالجر

معطوف على العموم يعنى ان لا يكون معنى المضاف هو معنى المضاف اليه
 في كون شمول احدهما كشمول الآخر او في كون خصوص احدهما كخصوص
 الآخر وهذا اما بان يكون لفظا هما مترادفين مثل لئث واسد فان معنى كل
 واحد منهما هو الحيوان المفترس وكما ان اللئث يشمل كل واحد من افراده يشمل
 لفظ الاسد ايضا كذلك فهما مساويان في العموم واما بان لا يكون لفظا هما
 مترادفين بل معنى احدهما ليس معنى الآخر بعينه كالانسان والناطق فان معنى
 الانسان هو الحيوان الناطق ومعنى الناطق ذات ثبت له النطق لكن كل فرد
 يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق فهما مساويان في العموم ايضا واما
 المساوى في الخصوص مثل عمر وابو حفص فان الاول مختص بذات والثاني
 ايضا مختص بذلك الذات فلا يجوز اضافة كل منهما الى الآخر فلا يقال لئث
 الاسد ولا انسان الناطق ولا عمر ابى حفص فانه لا فائدة فيه من فوائد الاضافة
 فان الفائدة منها اما كسب تعريف المضاف عن المضاف اليه ان كان مضافا
 الى المعرفة واما كسب تخصيص له عن المضاف اليه ان كان مضافا الى
 النكرة وهما غير موجودين ههنا وقوله «ولا اخص» معطوف على قوله
 مساويا اى وشرطه ايضا ان لا يكون المضاف اخص «منه» اى من المضاف
 اليه وقوله «مطلقا» بالنصب مفعول مطلق مجازى من قوله اخص اى لا يكون
 اخص خصوصا مطلقا كالانسان والحيوان فان الانسان اخص من الحيوان
 من كل وجه واما ان كان اخص منه من وجه فيجوز اضافته اليه كالانسان
 والابيض كما سيجى من الاضافة بمعنى من فان الانسان اخص من الابيض
 من وجه واعم منه من وجه فان الانسان يصدق على الزنجى الاسود
 فلا يصدق عليه الابيض وهذا اعم من الابيض بهذا الوجه وكذلك
 الحجر الابيض يصدق عليه الابيض ولا يصدق عليه الانسان فالابيض اعم منه
 بهذا الوجه والانسان اخص منه به فلا تجوز اضافة الانسان الى الحيوان
 لكونه اخص مطلقا ولا يقال انسان الحيوان واما عكسه فيجوز ويقال حيوان
 الانسان فان المضاف حيثئذ اعم من المضاف اليه وهو جائز وكذا يجوز انسان
 الابيض وابيض الانسان كما عرفت فان الاعم يكتسب الخصوص من الاخص
 واما الاخص فلا يكتسب منه الخصوص فانه خاص قبل الاضافة فلا يفيد فائدة
 زائدة حاصلة من الاضافة * ثم شرع في تقسيم الاضافة فقال «وهى» اى الاضافة
 المطلقة سواء كان بتقدير حرف الجر او لا «على نوعين» اى كاشة على نوعين
 بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره وقوله «معنوية» اما مجرور على

انه بدل وقوله «ولفظية» بالجر معطوف على قوله معنوية واما مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف اى الاول معنوية والثانى لفظية ومعنى كونها معنوية انها كما تفيد تخفيفا في اللفظ تفيد فائدة في المعنى من التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية فانها لا تفيد شيئا في المعنى بل تفيد تخفيفا في اللفظ فقط * ثم شرع في تفصيل الاول فقال «فالمعنوية» اى النوع الاول الذى يقال له الاضافة المعنوية «ان يكون المضاف غير صفة» اى يكون غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وقوله «مضافة» بالجر صفة لصفة اى ان يكون غير الصفة المذكورة التى تكون مضافة «الى معموليها» فحصل منه ان المعنوية قسمان احدهما ما كان المضاف غير صفة والاخر ما كان صفة غير مضافة الى معموليها «نحو غلام زيد» هذا مثال لما كان غير صفة فان الغلام ليس باسم صفة وقوله «وضارب عمرو امس» معطوف على المثال الاول وهو مثال لما كان المضاف صفة لكنها غير صاملة فان لفظ امس قيد الضارب بانه بمعنى الماضى وقد عرفت ان اسم الفاعل لا ينصب المفعول الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال فلا ينصبه اذا كان بمعنى الماضى فهو ووان كان مجرورا باسم المضاف لكنه ليس بمفعول له ثم شرع في بيان شرط يختص بالمعنوية فقال «وشرطيها» اى وشرط المعنوية «تجريد المضاف عن التعريف» وهذا ان كان المضاف معرفة قبل الاضافة فان المعرفة بعد كونه معرفة قبل الاضافة لا يكتسب فائدة معنوية عن الاضافة فيلزم تحصيل الحاصل وطريق التجريد ان كان المضاف معرفة بلام التعريف يحذف لامه وان كان معرفة بكونه علما نكرا وطريق تنكير العلم ان يراد من يسمى به مثلا ان زيدا قبل تنكيره مختص بشخص معين واذا اريد تنكيره يراد به كل شخص يسمى بزيدا فيثبت بكون نكرة شاملة لكل من يسمى به كان يقال زيدا خيرا من زيدا كم * ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون الجار المقدر فيه ثلثة احرف فقال «وهى» اى المعنوية «اما بمعنى من» اى اما ملابس بمعنى من الجارة فيكون ذلك من البيانية في كثير استعماله وقوله «ان كان» جملة شرطية حذف جزاؤه اى ان كان «المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره» فالمعنوية مقدرة بمن البيانية «نحو خاتم فضة» فان الفضة جنس شامل للخاتم وغيره فعناء خاتم من فضة كما ان الخاتم ايضا يكون من فضة وغيره فيكون كل واحد منهما اعم من وجه من الآخر واخص من وجه منه «او بمعنى اللام» اى او المعنوية ملابس بمعنى اللام «في غيره» اى ان كان المضاف اليه غير شامل للمضاف وغيره بل كان اخص من المضاف كيوم الاحد او ميانا له «نحو غلام زيد» فتكون الاضافة

في الصورتين بمعنى اللام (وهو الأكثر) أي كون الإضافة المعنوية بمعنى اللام
هو أكثر من كونه بمعنى من * واعلم أن الإضافة التي تكون بمعنى من ذكرها
المصنف مختصا بكونه جنسا شاملا لكنه مقيد بكون المضاف مصاغا ومصنوعا منه
وبكون المضاف إليه أصلا ومادة له كالمثال المذكور فإن الخاتم مصنوع من
الفضة وأما إذا لم يكن كذلك بأن لا يكون أصلا ومادة كعكسه فهو بمعنى اللام
أيضا نحو فضة خاتمك فإن الفضة المضافة ليست من الخاتم بل الأمر بالعكس
ولم يذكر المصنف ما كان بمعنى في الظرفية لقلة استعماله تقريبا للام قسام
ثم شرع في بيان فائدة المعنوية فقال (وتفيد) أي تفيد الإضافة المعنوية
(تعريفا) أي كون المضاف معرفة بعد كونه نكرة (أن كان المضاف إليه
معرفة) والواو في قوله (والمضاف) حالية وهو مبتدأ وقوله (غير)
بالرفع خبره وهو مضاف إلى لفظ (غير) وقوله (ومثل وشبه) يرد بهما
لفظهما معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على أنها حال عن اسم كان
يعني أنها تفيد تعريفا أن كان المضاف إليه معرفة من المعارف علما أو ضميرا أو اسم
الإشارة أو موصولا أو معرفا باللام لكن هذا ليس على إطلاقه بل إذا لم يكن
المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه وأمثاله فإن هذه الثلاثة وأمثاله وإن كانت
مضافة إلى معرفة لا تفيد تعريفا (فإنها) أي فإن هذه الثلاثة (لا تعرف) أي
لا تقبل التعريف أصلا (بالإضافة) أي بسبب إضافتهما إلى المعرفة
لتوغلها في الإبهام فإنه إذا قيل غير زيد يشمل غيره من الموجودات وهذا
أن لم يكن لفظ غير مستعمل بين الضدين وأما أن كان بين الضدين نحو الحركة
غير السكون فإنها تعرف لكن لم يعتبروا لندرة وقوعه (نحو غلام زيد)
فإن الغلام كان نكرة قبل الإضافة وشاملا لجميع الغلام ولما أضيف إلى زيد
المعرفة بالعلمية أفادت الإضافة تعريفه بتخصيص الغلام لزيد وقوله (وتخصيصا)
معطوف على قوله تعريفا أي وتفيد المعنوية تخصيصا (أن كان) أي المضاف
اليه (نكرة نحو غلام رجل) والمراد بالتخصيص تقليل الشركاء فإن الغلام قبل
الإضافة مشترك بين غلام رجل وامرأة ولما أضيف إلى رجل قل الشركاء
فيه فإن الشركاء قبل الإضافة كل رجل ونساء وبعد الإضافة يكون كل رجل
شريكا ولا يكون النساء شريكة فيه * ولما فرغ من بيان النوع الأول من الإضافة
شرع في بيان النوع الثاني فقال (واللفظية) أي والإضافة اللفظية (أن يكون
المضاف صفة) أي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (مضافة إلى معمولها)

اي اما الى فاعلها او الى مفعولها بسبب وجود الشروط المذكورة لعمليها من
الاعتماد وغيره واما اذا لم توجد الشروط فهي من قبيل المعنوية كما عرفت نحو
خالق السموات وكريم البلد فانهما وان كانتا صفتين لكنهما لم يضافا الى
معمولهما لعدم الاعتماد فيهما * والحاصل ان المضاف اما صفة او لا فالاول
اما مضاف الى معمولها او لا فالاولى لفظية والباقية معنوية * ومما ينبغي ان يتنبه
ان التعريف نوعان احدهما حد وهو التعريف بالذاتيات والثاني رسم وهو التعريف
بالعلامات والخواص وغيرهما وتعرف المعنوية واللفظية من قبيل الثاني
فان كون المضاف صفة وغير صفة من علامتهما لا من ذاتياتهما ولذا قدر الشارح
في الموضعين بقوله وعلامتها والله اعلم * ثم شرع في بيان فائدة اللفظية فقال
«ولا تفيد» اي لا تفيد اللفظية شيئا من الفوائد «الا» تفيد «تخفيفا»
في اللفظ والمضاف باق على حاله من المعرفة والنكرة والتخفيف في اللفظ
اعم من تخفيف المضاف وتخفيف المضاف اليه بحذف تنوينه في المضاف وحذف
الضمير في المضاف اليه وقد يوجد التخفيف في الطرفين وقد يوجد في طرف واحد
من المضاف او المضاف اليه وهذه ثلاثة اقسام فقوله «نحو ضارب زيد» مثال
لما يوجد التخفيف في المضاف فقط وهو حذف تنوين ضارب ولا تخفيف
في المضاف اليه فلفظ ضارب صفة مضافة الى مفعوله لكونه معتمدا على
مبتدأ مقدر ولكونه بمعنى ضارب الآن او غدا وهذه القيود لازمة
في هذا المثال واكتفى المصنف لمعلوماتها وقدر الشارح في صدر المثال
عمرو ضارب زيد وقوله «وحسن الوجه» معطوف على المثال الاول اي
عمرو حسن الوجه وهذا مثال لصفة المشبهة المضافة الى فاعله وايضا
يكون مثالا لوجود التخفيف في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف
والضمير المحرور من المضاف اليه لان اصله حسن وجهه وهذا احسن
الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين وقوله «ومعمور الدار» مثال
لاسْم المفعول المضاف الى نائب فاعله وايضا مثال لوجود التخفيف
في الطرفين اذا صله عمرو معمور داره وقوله «والضارب زيد والضاربوا
زيد» مثالان لما حذف فيه نائب التنوين وهونون التثنية في الاول ونون
الجمع في الثاني وايضا مثال لما يوجد التخفيف في المضاف فقط ولما كان
اسم الفاعل فيهما مصدر اباللام لم يحتاج الى شرط آخر واما مثال ما يوجد
التخفيف في الطرفين فنحو زيد وعمرو وضاربا الغلام اي ضاربا غلامهما

ونحو القوم ضاربوا الفرس أى ضاربون فرسهم * ولما فرغ من بيان الامثلة التى جازت لوجود التخفيف شرع فى بيان الامثلة التى امتنعت لعدم التخفيف وجازت بالحمل على الجائز فقال **(وامتنع)** أى لا يجوز **(الضارب زيد)** بان يكون الصفة مفردة معرفة باللام ومضافة الى غير المعرف باللام وقوله **(لعدم التخفيف)** متعلق بامتنع وعلة له يعنى انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة فى الاضافة وهى التخفيف فانه لم يوجد فى احد الطرفين فان تنوين الضارب ساقط لكنه ليس بساقط لاجل الاضافة بل لدخول الالف واللام قبل الاضافة وايضا لم يوجد فى المضاف اليه وهو ظاهر وقوله **(وجاز)** معطوف على قوله امتنع يعنى انه جاز **(الضارب الرجل)** أى كل صفة معرفة باللام ومضافة الى المعرف باللام مع عدم التخفيف فى احد الطرفين وقوله **(حلا)** منصوب على انه مفعول له لجاز حذف منه اللام ليكون الحمل فعلا لفاعل جاز على تقدير كونه مصدرا للمجهول أى محمولا فيكون كل من الجواز والمحمولية فعلا مسندا الى فاعل واحد وهو هذا المثال ومقارن له فى الوجود فان وقت الجواز والمحمولية يجتمعان فى زمان واحد وان كان ابتداء زمان حلا مقدما على ابتداء زمان الجواز لكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المعلوم وقوله **(له)** متعلق بحملا والضمير المجرور راجع الى المثال وقوله **(على الحسن الوجه)** متعلق بحملا وبيان للمحمول عليه يعنى انما جاز مثل الضارب الرجل مع عدم التخفيف فيه وهو علة الامتناع لاعلة الجواز لكونه محمولا على التركيب الجائز المختار فى مثل الحسن الوجه **(اضله الحسن وجهه)** حيث حذف الضمير فى المضاف اليه وانما حل عليه لاشتراكهما فى كون المضاف اليه اسم جنس معرف باللام صورة وكذا يجوز اذا كان المضاف اليه مضافا الى المعرف باللام نحو الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وايضا يجوز اذا وجد فى المضارف اليه ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه وانما قيد الوجه بالوجه المختار فان فى تركيب الحسن الوجه وجوهين آخرين وهما رفع الوجه ونصبه وهما غير مختارين فلا يجوز حل الضارب الرجل عليهما لعدم الاشتراك وانما حل على المختار الذى هو جرد الوجه **(والثامن)** أى العامل القياسى الثامن من التسعة **(الاسم المبهم التام)** أى الاسم الذى فيه ابهام وخفاء وهو قام بحسب اللفظ بحيث لا يجوز اضافته بهذه الحالة لوجود علامة التمامية فيه **(فانه ينصب)** أى انما عد هذا الاسم من العوامل

القياسية لانه يعمل عمل النصب حيث ينصب (اسما نكرة) وقوله (على التمييز) بيان لمقتضى النصب وهو التمييزية القائمة بذلك الاسم وانما جعل التمييزية مقتضى الإعراب لكونه مشابها بالمفعول من حيث ان المفعول كما يأتي بعد تمام الفعل بفاعله وكذا التمييز يأتي بعد تمام الاسم المبهم * ثم انه لما وصف الاسم بالتمام اراد ان يبين معنى التمامية بايراد التفسير فقال (وتمامه) وهو مبتدأ وقوله (اي كونه) مرفوع لفظا على انه عطف بيان لتمامه وقوله (على حالة) ظرف مستقر لخبر لكونه وقوله (يتمنع) فعل و (اضافته) بالرفع فاعله وقوله (معها) ظرف ليمتنع والضمير المؤنث المجرور راجع الى حالة والجملة الفعلية مجرورة محلا على انها صفة حالة وقوله (باحد خمسة) ظرف مستقر على انه خبر للمبتدأ والخمسة مضاف الى تمييزها وهو قوله (اشياء) وهو جمع شئ مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف يعنى ان معنى كونه تاما ان يكون ذلك الاسم المبهم ملاسما بحالة يتمنع اضافة ذلك الاسم الى آخر مع وجود هذه الحالة فيه وهذه التمامية تكون منحصرة على احد خمسة اشياء وقوله (بنفسه) بدل من باحد بدل الكل من الكل يعنى ان احد الخمسة التى يكون تاما به هو تمامه بنفسه اى بذاته لا بزيادة شئ فيه (وذلك) اى كونه تاما بنفسه يكون (فى الضمير المبهم) اى واقع فى الضمير الذى فيه ابهام من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف النداء وهذا ان بارزان ومستتر فى باب نم (نحو ربه رجلا) لقيته اى لقيت رجلا اى رجل ويقال هذا جوابا لمن سأل وقال ما لقيت رجلا كاملا فاجابه على طريق الرد عليه بانى ربه رجلا كاملا لقيته وفى ذكر بذكر الضمير المبهم ثم تمييزه بنكرة مبالغة فى مدحه وتفخيم لشانه والقرض منه مبالغة مدح الرجل وهذا مثال لما وقع بعد رب وقوله (ويا له رجلا) معطوف على المثال السابق ومثال لما وقع بعد اللام والقرض منه اظهار تعجب لشان الرجل ويقال لهذا اللام لام التعجب وقوله (ونم رجلا) معطوف على ما قبله ايضا ومثال لما ضمير فى باب نم وقوله (وفى اسم الاشارة) معطوف على قوله وفى الضمير المبهم اى التمامية بنفسه واقعة فى اسم الاشارة فان اسماء الاشارة مالم تذكر مع الصفة معدودة من المبهمات (كقوله تعالى) حكاية عن الكافرين (ماذا اراد الله بهذا مثلا) اى فيقول الذين كفروا حين نزول القرآن متضمنين بضمرب الامثال ما الذى اراد الله بهذا وقوله بهذا اسم اشارة مبهم لعدم ذكر صفته وقوله مثلا تمييزه وهو تمييز عن ذات مبهم

تامة بنفسه وقوله «وبالتنوين» معطوف على قوله بنفسه اي ثانی الوجود
الخمسة التي يتم بها الاسم المبهم تمامه بالتنوين وقوله «لفظا» منصوب على انه
حال من التنوين بتأويله باسم المفعول فانه مصدر لمجهول اي حال كون التنوين
ملفوظا «نحو رطل زيتا» اي هذا رطل فقوله رطل بالرفع خبر مبتدأ وهو اسم
مبهم تام بالتنوين لفظا وقوله زيتا منصوب برطل لانه تمييزه وقوله «او تقديرا»
معطوف على قوله لفظا اي حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا
لوجود المانع عن ظهوره ككونه غير منصرف «نحو مثاقيل ذهب او» ككونه
مبنيا نحو «احد عشر رجلا» فان مثاقيل لكونه غير منصرف يمنع دخول
التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف وكذا احد عشر لكونه تركيبا تعداديا
مبنيا يمنع عنه دخول التنوين وكذا قس عليه كل اسم مبنى * ثم انه لما ذكر تركيب
احد عشر من اسماء العدد وكان تمييز هذا النوع مختلفا بالجرورية والمنصوبية
اراد ان يذكره في هذا الباب فقال «ومميز ثلثة» اي تمييز لفظ ثلثة من اسماء العدد
«الى عشرة» اي حال كون الثلثة منتبها الى عشرة وعشرة كذلك فقوله مميز
مبتدأ وقوله «لا ينصب» بصيغة المجهول خبره اي مميز ذلك النوع لا يكون
منصوبا لفظا «بل هو» اي ذلك المميز «مجرور» باضافة اسم العدد المبهم اليه
للتخفيف مع انه منصوب لفظا على انه تمييز ايضا «ومجموع» اي لا مفرد لان هذا
النوع منصوص بكونه جمعا وهذا على قسمين احدهما انه جمع لفظا ومعنى
نحو ثلثة رجال والثاني مفرد لفظا ومجموع معنى نحو ثلثة رهط فان رهط وان كان
مفردا لفظا لكنه جمع معنى لا طلاقه على ما فوق الثلثة الى التسعة وقوله
«الا في ثلثائة الى تسعمائة» استثناء مفرغ متعلق بمجموع اي ان مميز الثلثة بمجموع
في كلها الا في ثلثائة منتبها الى تسعمائة فان تمييز الثلثة فيها وهو لفظ مائة وهو ليس
بجمع لا لفظا ولا معنى لدالاتها على عدد معين وهو مجموع الوحدات المخصوصة
وكان القياس ان تكون ثلثاين او ثلثات * ثم شرع في بيان حكم نوع آخر فقال
«ومميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب» وكذا مميز تسع وتسعين وانما نصب
مع ان اعتبار التخفيف في هذا النوع اولى والبق فان اضافة هذا النوع بعد
بلوغه الى عشرين وثلثين متعذر فان مثل العشرين لو اضيف الى ما بعده
اما ابقى نونه او حذف للاضافة فالامران متعذران اما الاول فلانهم كرهوا
ابقاء نون شبه الجمع الذي هو الفرع مع حذف نون الجمع الذي هو الاصل واما
الثاني فلانه لو حذف التيس بتركيب نحو خمسة عشريك واما تعذره فيما تحت

العشرين فلانه لو اضيف احد عشر الى ما بعده يلزم اجتماع ثلث كلمات في حكم اسم واحد وقوله (مفرد) بالرفع اما صفة منصوب او خبر بعد خبر وقوله (دائما) بالنصب مفعول فيه لقوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع اى مفرد زمانا دائما ومنصوب ايضا زمانا دائما لكون المفرد اخف من الجمع والمقام مقام تخفيف فانه لما كثر العدد كان ثقيلًا لكونه فوق العشرة ولو جمع مميزه ايضا لكان اثقل فيلزم تخفيف احديهما بالافراد الدال على القلة والمميز لكونه فضلة كان اولى باعتبار التخفيف فيه وقوله (ومميز مائة) شروع في بيان حكم نوع آخر وهو مبتدأ (والف) بالجر معطوف على مائة وقوله (وتثنيتهما) بالجر ايضا معطوف على الف وضمير التثنية راجع الى مائة والف وقوله (وجعه) معطوف على تثنيتهما وضمير المفرد راجع الى الالف وانما افرد الضمير ههنا فان جمع المائة يستعمل مع المميز وقوله (لا ينصب) بصيغة المجهول خبر لقوله ومميز وقوله (بل هو) اى ذلك المميز (مفرد ومجرور نحو مائة رجل والف درهم) وكذا مائتا رجل والفا درهم والاف درهم: وانما افرد لما سبق انه قد يضاف اليه ثلثه ونحوه فيقال ثلثمائة فيحصل الكثرة ويلزم التخفيف بافرا دميزه واما ما اضيف اليه شئ فيحمل على اخواته اطرادا للباب واما كونه مجرورا فلتحصيل الخفة بالاضافة واما قوله تعالى: ثلثمائة سنين: من غير اضافة وافراد فمحمول على البدل وليس هو تمييز بل تمييزه محذوف كذا قاله الشارح: وقوله (وبنون التثنية) معطوف على قوله بالتثوين او على قوله بنفسه وبيان لسبب التمامية الثالثة من الخمسة اى وسبب التمامية الثالثة نون التثنية (نحو منوان سمنا) فان منوان تثنية من وهو اسم لوزن مخصوص وهو اسم مبهم تام بالنون وقوله سمنا بالنصب على انه تمييزه: ثم اراد ان يذكر خواص هذين القسمين فقال (ويحوز في بعض هذين القسمين) اى يحوز في بعض المواد التى تتم بالتثوين او بنون التثنية وقوله (الاضافة) بالرفع فاعل يحوز اى يحوز اضافة الى تمييزه على ان تكون اضافة بيانية (نحو رطل زيت) بحذف تنوين رطل وبحذف زيت (ومنوا سمن) بحذف نون منوا وبحذف سمن وانما جاز هذا الحصول الغرض مع التخفيف وقوله (ولا يحوز) اى ولا يحوز اضافة الاسم المبهم الى تمييزه (في غيرهما) اى في غير هذين القسمين وانما لا يحوز في غيرهما فان غيرهما اما تام بنفسه كما سبق واما تام بنون شبه الجمع واما تام بالاضافة كما سيجي اما فى الاول فلانه اما ضمير او اسم اشارة ولو جازت اضافة لزم تكثيرهما وذا متعذر فيهما واما فى الثانى

فلما مر من انه لو اضيف لزم سقوط تنوينه فلزم الالتباس واما في الثالث فلانه
يتمتع اضافة المضاف وقوله «وبنون شبه الجمع» وهو رابع الخمسة التي تكون
سببا للتامة اى وتامة بنون شبه الجمع لابنون الجمع الحقيقي «وهو» اى شبه
نون الجمع «عشرون» اى لفظ عشرون زائدا «الى تسعين» وكذلك تسعون
«نحو عشرون درهما» وهو رأس العقود من عشرين وثلثين الى تسعين
وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر التامة بنون الجمع لان الابهام انما
يوجد في هذا النوع فان المسلمين والناصريين مثلا ليس فيه ابهام حتى يحتاج
الى التمييز فان معناه ذوات متصفون بالاسلام والنصرة فلا ابهام فيه
واما نحو عشرين فليكونه اسم عدد يحتاج الى بيان المعداد والله اعلم وقوله
«وبالاضافة» معطوف على ما قبله وبيان للوجه الخامس الذى يكون سببا للتامة
اى احد الخمسة من اسباب التامة للاسم تمام الاسم المبهم بالاضافة بان يكون
الابهام في الاسم المضاف لافى النسبة التى بينهما فانه نوع آخر فان الابهام
في الاول في ذات مذكورة وفي الثانى في ذات مبهم «نحو ملؤه عسلا»
هذا مثال لما تم الاسم المبهم بالاضافة الى الضمير «ولا يتقدم معمول الاسم التام
عليه» يعنى انه لا يجوز تقديم التمييز المعمول على الاسم التام العامل فانه لكونه
عاملا ضعيفا لا يعمل فيما قبله «والناسع» اى العامل القياسى التاسع من التسعة
«معنى الفعل» وهو تركيب اضافى موضوع لنوع مخصوص من اللفاظ
وحقيقة عرفية بحيث لا يحتاج فى استعماله فيه الى القرينة وبهذا التوجيه
يكون مفردا كعبدا لله ولا يراد منه معنى الاضافة ولذا قال «والمراد» وهو مبتدأ
وقوله «كل لفظ» خبره اى المعنى الذى يراد من لفظ معنى الفعل هو كل لفظ
«يفهم» بصيغة المجهول وقوله «منه» متعلق بقوله يفهم والضمير المجرور
راجع الى لفظ وقوله «معنى فعل» نائب فاعل ليفهم والمراد من اللفظ ما ليس
بمشتق كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي ولا مشتق منه كالمصدر
اى كل لفظ ليس بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص من اوزان
الصرف والمراد من قوله معنى فعل اى معنى فعل الاصطلاحي اما بان يدل ذلك
اللفظ على فعل ماضى او امر بالدلالة المطابقة ويسمى اسما الافعال او بالدلالة
التضمنية كما في غير اسماء الافعال ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال «فنه»
وهو ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر مقدم وقوله «اسماء الافعال» مبتدأ
مؤخر اى الاسماء التى تدل على معانى الافعال كائنة ومعدودة من معنى الفعل

وقوله (وهو) بالتذكير وفي نسخة بالتأنيث فعلى الاول يرجع الى مفرد الاسماء وعلى الثانى يرجع اليه ايضا بتأويل الكلمة قال الشارح والتذكير هو الاصح وهو على تقديرين مبتدأ وقوله (ما كان) موصوف وصفة مرفوع محلا خبره اى هو اسم الفعل الذى هو مفرد اسماء الافعال هو اسم كان (بمعنى الامر) نحو دراك بمعنى ادرك (او الماضى) اى او بمعنى الماضى نحو هيهات بمعنى بعد وانما لم يذكر ما كان بمعنى المضارع نحو اف بمعنى اتضجر ونحو اوه بمعنى اتوجع لقلة وقوعه ثم اراد ان يذكر عمله فقال (ويعمل) اى ويعمل اسم الفعل او ما كان بمعنى الامر وقوله (عمل) بالنصب على انه مفعول مطلق وبيان لنوع العمل اى يعمل من انواع العمل عمل (مسماء) اى بنوع عمل مسمى ذلك الاسم من الامر والماضى مثلا دراك يعمل عمل مسماء وهو ادرك بان يكون فاعله مستترا تحته وهو انت ومفعوله منصوبا فيقال دراك زيدا وكذا هيهات يعمل عمل بعد بان يكون فاعله اما مستترا ضميرا غائبا مذكرا او ظاهرا ومفعوله مفعولا غير صريح معدى بعن فيقال زيد هيهات عنه او هيهات زيد عنه (والاول) اى النوع الاول من نوعى اسم الفعل وهو ما كان بمعنى الامر هو لفظها ورويدا وهلم وهات وحى هل وبله وعليك ودونك وتراك (نحوها زيدا اى خذه) بمعنى خذ زيدا (ورويد زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره) بفتح الهمزة وكسر الضاد امر من الاحضار ويستعمل متعديا نحو قوله تعالى * هلم شهداءكم * اى اجعلوهم حاضرا ويستعمل لازما ان كان بمعنى اقبل ويتعدى حينئذ بالى نحو قوله تعالى * هلم الينا * اى اقبل الينا واختلفوا فى اصله فى انه مركب او مفرد وعند اهل الحجاز انه مفرد وعندهم انه مركب فعند البصريين ان اصله هالم بهاء التنبيه وعند الكوفيين اصله هل ام واختلفوا ايضا فى انه هل يتغير فى الاحوال فعند الجمهور لا يتغير كما سبق فى قوله تعالى * قل هلم شهداءكم * ويستعمل فى موضع الجمع هلم بالافراد ويتغير فى بنى تميم فانهم يقولون هلم هلموا وما وقع فى الحديث * هلموا الى حوايجكم * محمول عليه وهات شيئا اى اعط وحيل اصله حيهلا (الثريد اى ايته) * واعلم ان لفظ حى بفتح الحاء وتشديد الياء المفتوحة اذا استعمل وحده يكون بمعنى اقبل وحينئذ يتعدى بعلى نحو حى على الصلوة وحى على الفلاح اى اقبل عليهما وقد جاء متعديا بمعنى ايته وحينئذ قد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع فيكون لفظا مركبا وقد يكون حى مع هلا بمعنى اسرع فيتعدى حينئذ بالى نحو حيهلا الى الثريد وقد يتعدى بالياء نحو حيهلا بزيد اى بذكره

وقد يستعمل ايضا بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حييلا على زيد (وبله زيدا
اي دعه وعليك زيدا اي الزمه) بكسر الهمزة امر من الثلاثي لا يفتح الهمزة
على انه امر من الافعال (ودونك عمراي خذه وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك)
من نحو آمين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ونحو وراك بمعنى تأخر
ونحو امامك بمعنى تقدم ونحو اليك بمعنى تمنح وغير ذلك (والثاني) اي
النوع الثاني من اسماء الافعال وهو ما كان بمعنى الماضي وهو مبتدأ وقوله
(نحو هيهات الامر) خبره والجملة معطوفة على جملة الاول (اي بعد)
بضم العين فعل ماض (وشتان) بتشديد التاء وقوله (زيد) فاعله وقوله
(وعمر) معطوف عليه (اي افترقا) تفسير لشتان (وسرعان زيدا ووشكان
عمر) اي قريبا تفسير لوشكان وهذا نقيض هيهات (وغير ذلك) مثل بطآن بضم
الباء وقحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وفتح النون وقوله وغير ذلك في الموضعين
اشارة الى رد من قال انها سماعية محصورة يعني انه ليس بمحصور على عدد
وكلمة وما ذكره هنا ليس خبثها ولا عشرها كذا في الشرح وقوله (ومنه)
شروع في بيان نوع آخر من معنى الفعل غير اسماء الافعال اي ومن معنى الفعل
(الظرف المستقر وقد مر تفسيره) بانه مجموع الجار والمجرور الذي استقر فيه
معنى كان او كائن او غيرهما من الافعال العامة (وهو) اي الظرف المستقر
(لا يعمل في المفعول به بالاتفاق) يعني انه عامل لكنه عامل ضعيف ومتضمن لمعاني
الفعل اللازم وهو الكون والحصول والوجود والاستقرار والتضمنه معناها
لا يعمل في المفعول به وقوله (ولا في الفاعل الظاهر) معطوف على قوله في المفعول
به ولا زائدة يعني ولا يعمل ايضا في الفاعل الذي لا يستتر (الا بشرط الاعتماد
على ما) اي على الشروط التي (ذكر) وهي الشروط التي ذكرت في عمل اسم الفاعل
واسم المفعول في الفاعل الظاهر من الاعتماد على المبتدأ او الموصوف او ذي الحال
او الاستفهام او حرف النفي وقوله (او الموصول) بالجر معطوف على ما
او الاعتماد على الموصول وانما ذكره منفردا لانه غير داخل في شروط
اسم الفاعل لان اعتماد اسم الفاعل على الموصول انما يكون بالالف واللام كما مر
واما الظرف المستقر فيعتمد على الموصول فيكون جملة له ووجه اشتراط
الجملة المذكورة هو ما مر في اسم الفاعل واما وجه اشتراط اعتماد الظرف على
الموصول فلان وقوعه صلة يستلزم كونه جملة لان الصلة لا تكون الا جملة لزوما
وكونه جملة يجعله نائبا للفعل الذي هو الاصل في العمل وايضا اشتراط الاعتماد

في عمله يدل على ان العامل هو الظرف كما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما هو
 زعم البعض فانه لو كان العمل للفعل لما احتاج الى اشتراط الاعتماد فانه لو احتاج
 لزم ان يحتاج كل فعل مقدر الى هذا الاعتماد في عمله وليس كذلك (نحو زيد
 في الدار ابوه) هذا مثال لما اعتمد الظرف على المبتدأ وعمل في فاعله الظاهر
 وهو ابوه وقوله (وما في الدار احد) مثال لما اعتمد على حرف النفي وعمل في فاعله
 الظاهر وهو احد وقوله (وجاءني الذي في الدار ابوه) مثال لما اعتمد على
 الموصول وعمل في الظاهر وهو ابوه واكتفى المصنف بالامثلة الثلاثة * واما امثلة
 البواق فقد ذكرها الشارح بقوله نحو مررت برجل في كه كتاب وهذا مثال
 لكون الظرف صفة وهو في كه وعاملا في الظاهر وهو كتاب ونحو جاءني
 زيد وعلى كتفه سيف وهذا مثال لظرف وقع حالا وهو جملة وعلى كتفه
 وعاملا في فاعله وهو سيف ونحو ا في الدار احد وهذا مثال لما وقع بعد حرف
 الاستفهام فافهم (ويجوز في هذا الموضع) اي كما يجوز كون الظرف
 عاملا والمرفوع الذي بعد فاعله يجوز ايضا (كون الظرف خبرا مقدما
 وما بعده) اي وكون المرفوع الذي يقع بعد الظرف (مبتدأ مؤخرًا)
 * ولما ذكر حال الظرف في عمله للاسم الظاهر شرع في ذكر حاله في الفاعل
 المستتر فقال (واذا لم يرفع) اي الظرف (ظاهرا) اي اسما ظاهرا وقوله (ففاعله)
 مبتدأ قوله (ضمير) خبره والجملة الاسمية جواب اذا يعني وقت عدم رفع
 الظرف لفاعله الظاهر لا يترك بلا فاعل كالمصدر بل فاعله حينئذ (ضمير
 مستتر فيه) اي في الظرف وقوله (منتقل) صفة بعد صفة اي الضمير المستتر
 الذي انتقل ذلك المستتر (من متعلقه) بفتح اللام اي من الفعل او من الصفة
 التي تعلق الجار به وقوله (المحذوف) بالجر صفة المتعلق اي من متعلقه
 الذي حذف * ولما فرغ من بيان عمل الظرف بشرط شيء شرع في بيان عمله
 بلا شرط شيء فقال (ويعمل) اي يعمل الظرف وهذه الجملة معطوفة على
 جملة ولا يعمل يعني انه يعمل الظرف (في غيرهما) اي في غير المفعول به وغير
 الفاعل الظاهر (كالحال والظرف) اي المفعول فيه (بلا شرط) اي بغير
 شرط شيء من الاعتماد وغيره اما عمله في الظرف فلا سعة له واما في الحال
 فلكونها في حكم الظرف (ومنه) اي ومن معنى الفعل الذي يكون عاملا
 (المنسوب) اي الاسم المنسوب الذي في آخره ياء نسبية (فانه) اي انما
 كان المنسوب معدودا من العوامل لانه (يعمل كعمل اسم المفعول) يعني انه

يرفع نائب الفاعل كما يرفع اسم المفعول (نحو مررت برجل هاشمي اخوه) فقولاه برجل متعلق بمررت وقوله هاشمي اسم منسوب مجرور لفظا على انه صفة رجل وقوله اخوه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لها شمي ومرفوع به وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مأولا به فعناه مررت برجل منسوب اخوه الى الهاشم (ويشترط في عمله) فقولاه يشترط فعل مجهول وفي عمله متعلق به وقوله (ما) موصوف و(يشترط) بصيغة المجهول ونائب فاعله مسترور راجع الى ما والجملة صفته وهو مع صفته مرفوع محلا على انه نائب فاعل يشترط اي يشترط في عمل اسم المنسوب الشرط الذي يشترط (فيه) اي في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء الخمسة (ومنه) اي من معنى الفعل (الاسم المستعار) اي الاسم الذي يستعار من معناه الاصلى لمعنى يشبه بمعناه الاصلى في امر ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه بمعناه الاصلى (نحو اسد) فان معناه الاصلى الحيوان المفترس فشبه به رجل في الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيستعمل الاسد في الرجل الشجاع وقوله (في قولك) ظرف مستقر على انه صفة اسد يعنى مثاله نحو اسد وقع في قولك (مررت برجل اسد غلامه) لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعارا لا يكون مثالا وقوله (واسد على) بالجر معطوف على قوله اسد وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مررت برجل اسد على بتشديد الياء في على يعنى ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجار به وقوله (اي مجترى) تفسير للمعنى المقصود من لفظ الاسد لان الغرض من تشبيه الرجل بالاسد في الشجاعة بيان جرته ووصفه بها فيكون معنى الاسد هو معنى المجترى اي اسم الفاعل من الاجتراء والفاء في (فلذا) للتفريع واللام لام اجلية متعلق بقوله (عمل) اي لاجل كون الاسد بمعنى المجترى عمل الاسد (عمله) اي مثل عمل مجترى من رفعه الفاعل وصلته بعلى من حروف الجر قوله (ومنه) بيان لنوع آخر من معنى الفعل اي من معنى الفعل الذي عد من العوامل القياسية (كل اسم) اي كل اسم ليس بصفة (يفهم منه) اي من ذلك الاسم (معنى الصفة نحو لفظه الله) اي اللفظة الجليلة التي وقع في قوله تعالى * وهو الله في السموات * لاني كل جلالة فانه لما وقع في هذه الآية خبرا للضمير ولو كان في متعلقا به يلزم اثبات المكان له تعالى شأنه فيكون المراد من اللفظة صفتها لاذاته المقدسة

وفسرت تلك الصفة بقوله «اي المعبود فيهما» يعني انه الذي يعبد
من في السموات ومن في الارض لا المراد به انه الكائن فيهما «ومنه»
اي من معنى الفعل ايضا «اسم الاشارة» فان هذا مثلا يفهم منه معنى
اشير كقولك هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فالعامل في المفعول
فيه الزماني وهو يوم الجمعة والمكاني وهو امام وفي الحال وهو جالسا
وهو اشير المفهوم من ذا وقوله «وليت ولعل» معطوف على اسم
الاشارة اي ومنه لفظ ليت فانه يفهم منه معنى اتمنى ولفظ لعل فانه
يفهم منه معنى اترجى كقولك ليت زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا
اي اتمنى كونه كذلك وقولك لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اترجى
ذلك وقوله «وحرف النداء» بالرفع معطوف على ما قبله اي ومنه حرف النداء
نحو يا زيد راكبا فراكبا حال من زيد لكونه بمعنى المفعول وعامله حرف النداء
لكونه بمعنى ادعوا زيدا راكبا «وحرف التشبيه» اي ومنه حرف التشبيه
فانه يفهم منه معنى شبهت او اشبه سواء كان ذلك الحرف ملفوظا مثل زيد قائما
كهمرو قاعدا وكان زيدا اسد صائلا او كان مقدرنا نحو زيد اسد صائلا فكل
من قائما وقاعدا وصائلا في هذه الامثلة منصوبات على انها حال والعامل
الناصب فيها هو معنى شبهت او اشبه «وحرف التنبيه» اي ومنه حرف التنبيه
وهو لفظها في هذا وفي هؤلاء نحو مامر من مثال اسم الاشارة اعني قوله هذا
زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا فانه كما يجوز في هذا المثال ان يقدر العامل معنى
اشير يجوز ايضا ان يقدر معنى انبه وهو الذي يفهم من حرف التنبيه «وحرف النفي»
اي ومنه حرف النفي وهو لفظ ما ولفظ لا نحو وما انت بندي علم كاملا فقوله كاملا
منصوب على انه حال من انت والعامل معنى انتفي وهو المفهوم من لفظ ما وقوله
«وغيرها» بالرفع معطوف على قوله اسم الاشارة او على قوله حرف النداء
اي ومنه غير المذكورات من مثل ماشانك قائما اي ما تصنع والفاء في «فهذه»
للتفصيل وهو مبتدأ وقوله «تعمل» خبره اي هذه المذكورات من قوله كل
اسم الى قوله وغيرها تعمل «في غير الفاعل والمفعول به من مهمولات الفعل
كالحال والظرف» ولا تعمل في الفاعل والمفعول به فانها عوامل ضعيفة
فلا تعمل في الممولين القويين واما غيرهما من الحال والظرف وكذا المفعول
معه نحو ماشانك وزيدا فعملها في الظرف فلما مر ان الظرف من لوازم الفعل
وفي الحال فلكونها في معنى الظرف والمفهوم من كلام المصنف ان المذكورات
تعمل في المفعول المطلق خلافا لبعض فان عنده لا تعمل في المفعول المطلق

ايضا: ولما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظي شرع في بيان العامل المعنوي فقال
 «والعامل المعنوي» فقوله العامل مبتدأ والمعنوي صفته اي العامل الذي نسب
 الى المعنى وقوله «ما» موصوفة اي عامل او موصولة اي العامل الذي وقوله
 «لا يكون للسان» ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر لا يكون وقوله «فيه»
 متعلق بالظرف المستقر ومفعول فيه له والضمير راجع الى ما وقوله «حظ» بالرفع
 اسم لا يكون وهو مع اسمه وخبره جملة اما مرفوعة المحل على انه صفة ما ولا
 محل لها صلته وهو مع صلته خبر المبتدأ يعني ان العامل المعنوي هو العامل الذي
 لا يكون نصيب للسان في ذلك العامل لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف
 وقوله «وانما هو معنى» جملة استئنافية جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان العامل
 المعنوي موجود لكن لما نفي وجوده اللفظي فاي شيء هو حتى يكون من الموجودات
 فاجاب عنه وانما العامل المعنوي معنى يعني انه موجود بالوجود الذهني الذي
 «يعرف بالقلب» اي لا بالسمع ولا بالنقل الدال عليه «وهو» اي العامل المعنوي
 «اثنان» اي بحسب انواع معموله فانه لما كان معموله نوعين كان ذلك العامل
 اثنين لانه معدوم والمعدوم لا يقبل التمايز وما لا يقبل التمايز لا يقبل التعدد «الاول»
 اي الاول من الاثنين «رافع المبتدأ والخبر» اي الذي يعمل عمل الرفع فيهما
 والواسطة الموجودة فيهما هو مشابهة المبتدأ بالفاعل في كونه مسندا اليه
 ومشابهة الخبر بالمسند الى الفاعل في محض كونه جزءا ثانيا له فكأن المبتدأ
 مشابها بالفاعل وكون الخبر جزءا ثانيا هو مقتضى الاعراب وقد عرفت ان مبنى
 العمل على الاقتضاء: ولما كان العامل المعنوي امرا اعتباريا اختلف الاعتبار
 باختلاف المعمول فالاعتبار في المبتدأ والخبر غير الاعتبار في الفعل المضارع
 ولذا قال «وهو» اي رافع المبتدأ والخبر «التجريد» يعني ان معنى كون العامل
 المعنوي رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاسم وتخليته «عن العوامل اللفظية»
 يعني ان انعدام العامل اللفظي هو امر يعتبر ويقال له عامل معنوي رافع كما يقال
 لمن يعدم بصره انه اعمى ولمن يعدم تكلمه انه اكم وكذلك يقال لما يعدم فيه
 العامل اللفظي انه عامل معنوي وقوله التجريد مصدر من جرد يجرد تجريدا
 وهو امر عديم عبارة عن رفع شيء موجود فيقتضي سبق امر وجودي
 ثم رفعه وقد يجرد لفظ التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الامر الموجود
 ويستعمل في مجرد انعدام الشيء وهذا المعنى الثاني هو المراد ههنا هذا خلاصة
 ما ذكره الشارح ههنا فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظي اصلا وليس

معناه انه كان له عامل لفظي ثم جرد عنه وهذا استعمال شائع كما في قولهم ضيق
 فم البئر فانه ليس المراد به انه وسعه او لا ثم ضيق ذلك بل المراد منه اعماله ابتداء
 بالضيق * ولما دخل في هذا التعريف الاسماء المعدودة نحو زيد وعمر و بكر و واحد
 واثنين وثلاث اراد ان يخرجها بقوله (لاجل الاسناد) فانها لما كن خالية عن
 العوامل واريدهن التعداد كن خالية عن الاعراب لعدم مقتضى الاعراب
 فيصدق عليها التعريف بانها مجردة عن العوامل اللفظية مع انها ليست بمرفوعة
 بالعامل المعنوي فقوله لاجل الاسناد متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له
 التحصيلي يعني ان التجريد انما يكون عبارة عن العامل المعنوي اذا كان ذلك
 لتحصيل الاسناد يعني جعل المبتدأ مسندا اليه وجعل الخبر مسندا فخرج بهذا
 القيد هذه المعدودات فان التجريد فيها ليس لاجل ذلك * قيل عليه ان التجريد
 عديم والعديم ليس بمؤثر وقد عرفت ان ما كان عاملا يجب ان يكون مؤثرا
 * واجيب بان التأثير في الحقيقة للتكلم والعوامل علامات لمؤثرات والعدم
 لما لم يكن ههنا عدما مطلقا بل عدما مقيدا جاز كونه علامة كذا اورده الشارح
(نحو زيد قائم والثاني) اي العامل المعنوي الثاني (رافع الفعل المضارع وهو)
 اي معنى كونه رافعا (وقوعه) اي وقوع الفعل المضارع وقوله (بنفسه)
 ظرف مستقر على انه حال من الضمير المجرور في وقوعه او الباء زائدة وهوتا كيد
 معنوي وهو احتراز عن وقوعه مع الناصب والجازم وقوله (موقع الاسم)
 بالنصب مفعول فيه للوقوع وقد جاز حذف في منه لكونه اسم مكان بمعنى
 الاستقرار ولكون عاملا ايضا بمعنى الاستقرار يعني ان الوقوع المذكور
 يكون سببا لمشاهدة المضارع بالاسم المفرد فاعطى اعراب الاسم له وانما اعطى
 الرفع من اعراباته لان الرفع اسبق اعراب الاسم من النصب وغيره (نحو زيد
يضرب) ثم فصله بقوله (فيضرب) اي لفظ يضر ب (واقع) اي في هذا
 المثال (موقع ضارب) وهو الاسم لانه الاصل في الخبر وكذا اذا وقع صفة
 او حالا نحو جاني رجل يضرب ونحو جاءني زيد يضرب فان هذين الموقعين
 موقع اسم لان الاصل فيهما الافراد وقوله (وذلك الوقوع) شروع في وجه
 بيان كون التجريد سببا له وعدمه مانعا عنه يعني ان وقوع المضارع بنفسه
 موقع الاسم (انما يكون) اي ذلك الوقوع المعتبر في هذا الباب (اذا تجرد)
 اي المضارع (عن النواصب والجازم) فانه اذا وقع خبرا او صفة او حالا
 معهما لم يقع موقع الاسم فان الاسم لا يدخل عليه الناصب والجازم والفاء

في قوله **(فمجموع ما ذكرنا)** هي فاء فذلكت فان الفاء العاطفة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهي تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهي فاء فذلكت كما وقعت ههنا يعني ان مجموع الاشياء التي ذكرناها **(من العوامل)** اي حال كونها من العوامل **(ستون)** يعني ان انحصارها بها انما هو على ما ذكرنا واما على غير ما ذكرنا فهي زائدة كما ذكره الشيخ عبد القادر الجرجاني في عوامله مائة * ولما فرغ من بيان العامل وانواعه واقسامه شرع في بيان المعمول فقال **(الباب الثاني)** * اي الباب الذي وقع في المرتبة الثانية من الاجزاء الثلاثة للرسالة **(في المعمول)** اي كائن في بيان احواله او كائن في تحصيل ادراكات احواله * ثم المصنف اراد ان يضع مقدمة لباب المعمول لتوقف مسائل المعمول على معرفتها فقال **(اعلم أولا)** بالنصب والتنوين مفعول فيه لا علم اي اعلم قبل زمان الشروع في المقصود **(ان الالفاظ الموضوعية)** يعني ان الالفاظ التي وضعت لمعنى سواء كانت اسما او فعلا او حرفا **(اذالم تقع)** اي تلك الالفاظ **(في التركيب)** اي اذا لم تكن جزأ من التركيب **(لم تكن)** اي لم تكن تلك الالفاظ **(معمولة)** فقوله اذالم تقع فعل الشرط وقوله لم تكن مع اسمه وخبره جزاء الشرط والجملة خبران وهو مع اسمه وخبره مفعول اعلم فانه لو كانت معمولة لزم ان يكون معه عامل ولو كان معه عامل لكان مركبا هذا خلف لان فرضنا انه لم يقع في التركيب وقوله **(كما لا تكون)** ظرف مستقر وما مصدرية والجملة حال من اسم تكن اي لم تكن معمولة حال كونها كعدم كونها **(حاملة)** يعني ان الالفاظ الغير الواقعة في التركيب لم تكن معمولة لعدم العامل ولا حاملة لعدم المعمول وهي مثل الالفاظ المحدودة من الاسماء مثل زيد غلام دار او من الحروف نحو هل وبل وقد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب فان نصر مثلا مركب لا محالة فانه لا بد له من فاعل ولو تحته كما مر **(وان وقعت)** اي ان وقعت تلك الالفاظ الموضوعية **(فيه)** اي في التركيب حال كونها مستعدة للمعمولية فقوله ان وقعت فعل شرط وقوله **(فعلى ثلاثة اقسام)** ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف اي فهي كائنة على ثلاثة اقسام والجملة جزاء الشرط * والاصل ان الالفاظ الموضوعية اما فعل او اسم او حرف فالاول مركب دائما والاخيران اما غير واقعة في التركيب او واقعة فيه فالاول ليس بعامل ولا معمول والثاني على ثلاثة اقسام **(القسم الاول ما)** اي لفظ موضوع لمعنى **(لا يكون)** اي ذلك اللفظ **(معمولا اصلا)** اي لا بالاصالة ولا بالتبع ولا يكون له اعراب لالفاظا ولا تقديرا ولا محلا لانفاء اتصافه بمعنى

هو مقتضى الاعراب فانه لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وايضا انه لا يقوم مقام ما يوجد فيه الاعراب (وهو) اى ما لا يكون معمولا اصلا (اثان الاول الحرف مطلقا) فانه لا يكون معمولا اصلا بل هو بجنسه مبنى فانه لو كان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير القائم بنفسه لا يقوم به غيره (والثانى الامر بغير اللام) يعنى امر الحاضر فقوله (عند البصريين) ظرف للنسبة الحكمية يعنى كون الامر مبنيا ولا يكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين ثم بين وجهه بقوله (فانه) اى الشان (لما حذف عنه) اى عن الامر المذكور الذى اصله المضارع (حرف المضارعة) وهو بالرفع على انه نائب فاعل حذف وقوله (التي) موصول وقوله (بسببها) متعلق بقوله (صار) والضمير راجع الى الموصول وقوله (المضارع) مرفوع على انه اسم صار وقوله (مشابها) منصوب على انه خبره وقوله (لل اسم) متعلق بمشابهها وقوله (فاعرب) معطوف على صار وهو بصيغة المجهول ونائب فاعله تحت راجع الى المضارع وقوله (وعمل) معطوف على اعرب وهو ماض مجهول ايضا ونائب فاعله قوله (فيه) وهو متعلق بعمل والضمير المجرور مرفوع محلا على انه نائب فاعله وراجع الى المضارع وقوله (خرج) جواب لما وفاعله راجع الى الامر المذكور وقوله (عن المشابهة) متعلق بخرج وقوله (الى اصله) متعلق بعاد وقوله (وهو) مبتدأ راجع الى الاصل وقوله (البناء) خبره يعنى ان وجه كون الامر مبنيا اصليا عند البصريين انه لما حذف من الامر حرف المضارعة التى هى سبب لمشابهة المضارع للاسم وتلك المشابهة سبب لكون المضارع معربا ومعمولا خرج ذلك الامر عن المشابهة المذكورة فعاد الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان (وقال الكوفيون هو) اى الامر (معرب مجزوم بلام مقدرة) وقولنا انصر مجزوم كما هو فى لينصر وجازمه لام الامر المقدرة فيكون معربا عندهم (والقسم الثانى) اى من الاقسام الثلاثة (ما يكون) اى لفظ يكون (معمولا دائما) اى لا ينفك عن كونه معربا لفظيا او تقديرا او محلا لانه لا ينفك عن معنى يقتضى الاعراب (وهو) اى ما يكون معمولا دائما (اثان ايضا) اى كما كان ما لا يكون معمولا اصلا اثنين (الاول) اى من الاثنين (الاسم) اى جنس الاسم (مطلقا) اى سواء كان اسما معربا او اسما مبنيا لمشابهته للمبنى الاصل كالضمائر والموصولات فانه ان كان معربا يكون اعربه لفظيا او تقديرا وان كان مبنيا يكون اعربه محليا فلا ينفك

عن الاعراب اصلا لكونه حاملا لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب
وقوله (حتى حكم) ولفظ حتى ابتدائية وحكم فعل مجهول وقوله (على اسماء
الافعال) نائب فاعله وقوله (بانها) متعلق بحكم والضمير المنصوب راجع الى
اسماء الافعال وقوله (مرفوعة المحل) تركيب اضافي ومضاف الى المحل
ونائب فاعله مستتر تحته وهو ضمير مؤنث راجع الى اسماء الافعال وهو مع نائب
فاعله مركب مرفوع لفظا على انه خبران في بانها ولفظ المحل مجرور لفظا على
انه مضاف اليه ومنصوب محلا على التشبيه بالمفعول وقوله (على الابتدائية)
متعلق بمرفوعة يعني انه لما كان جنس الاسم غير خال عن الاعراب وكانت
اسماء الافعال كهيئات ورويد من جنس الاسم لزم ان تكون تلك الاسماء معرفة
وحكم لذلك عليها بانها مرفوعة محلا على انها مبتدأ (وفاعلها) اي وحكم
ايضا بان فاعلها (ساد مسد الخبر) وقوله (او منصوبة المحل) بالرفع معطوف
على مرفوعة المحل يعني او حكم على اسماء الافعال بانها منصوبة المحل (على
المصدرية) اي على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ومعنى رويد زيدا
مثلا في تقدير ارود اروادا زيدا وقوله (وان قال) ان الوصلية اي وحكم
بهذين الاعرابين لذلك ولو قال (بعضهم) وهم المحققون من النحاة وقوله
(لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل) مراد لفظه منصوب محلا على
انه مقول قول لقال بعضهم يعني ان في اسماء الافعال ثلاثة مذاهب: الاول مذهب
ابن الحاجب ومختاره وهو ان اسماء الافعال لكونها مجردة عن العوامل اللفظية
دخلت في تعريف المبتدأ كما في اقام الزيدان فتكون مبتدأة وفاعلها خبراله بان
يكون سادا مسد الخبر ورد هذا المذهب بانه ينتقض به تعريف المبتدأ فان المبتدأ
من جنس الاسم فيدخل فيه ما كان من جنس الفعل ورد الرضى قياسها على
اقام الزيدان بانه القياس مع الفارق فان قائم وان كان مشابها للفعل لقيامه مقامه
لكن معناه اسم بخلاف اسماء الافعال فان معناها فعل لا محالة والعبرة بالمعنى
لا باللفظ: والثاني انها منصوبة المحل على انها مفعول مطلق كما عرفت ورد بان
تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال: والثالث مذهب المحققين والجمهور
ومذهب الاخفش واختاره المصنف وهو انها لا محل لاسماء الافعال من الاعراب
لانها وان كانت اسماء لفظا لكن معناها افعال معنى لان العبرة بالمعنى وهي مبنية
كسائر الافعال فانها اما بمعنى الماضي او بمعنى الامر وهما من المبنى الاصل
وقوله (وعلى ضمير الفاعل) معطوف على قوله على اسماء الافعال اي حتى

حكم على ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او افعال تفضيل مستعمل بمن (نحو كان زيد هو القائم) وقوله (و بالحرفية) معطوف على اسم ان في بانها اي حكم لذلك على ضمير الفصل بانها حرف فانها دالة على معنى غير مستقل بالفهم وهو رفع التباس الخبر بالصفة فيكون داخلا في جنس الحرف الذي لا يكون معمولاً اصلاً وانما يسمى ضميراً مجازاً لكونه على صورته (خلافاً لبعضهم) اي خولف هذا الحكم بالحرفية خلافاً لبعضهم وهو بعض البصريين (فانه) اي ذلك البعض (يقول انه) اي ضمير الفصل (اسم) اي لا حرف (لا محل له من الاعراب) اي لكن لا محل لذلك الاسم من الاعراب فيكون بعض الاسم لا يكون معمولاً فينتقض قولهم كل اسم معمول ولذلك قال المصنف في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم وقوله (واما اللام الداخلة) مصدر باما التفصيلية فكأنه قال اما حكم اسماء الافعال و ضمير الفصل فكذا واما حكم اللام التي تدخل (على الصفات) من اسم الفاعل او المفعول قوله (فقال) جواب اما اي قال (بعضهم) اي بعض النحاة وهو الامام المازني (انها) بكسر الهزة و بفتحها فانه ان كان المراد بالقول الاعتقاد الجازم فهي بالكسروا ان كان الاعتقاد الراجع اعني بمعنى الظن فهي مفتوحة و الضمير المنصوب راجع الى اللام يعني قال ذلك البعض ان اللام المذكورة (حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اي كغير اللامات التي دخلت على غير الصفات من الاسماء واذا كانت حرفاً تكون مما لا يكون معمولاً اصلاً فيكون معمول مدخولها من الصفات (وقال اكثرهم) اي اكثر النحاة وهو غير المازني (هي) اي تلك اللام (اسم موصول) لا حرف فتكون مما يكون معمولاً دائماً فلا بد لها من الاعراب وقوله (بمعنى الذي) ظرف مستقر خبر بعد الخبر اي هي اسم بمعنى الذي ان كان مدخولها مذكراً نحو الضارب (او التي) اي او بمعنى التي ان كان مؤنثاً نحو الضاربة وقوله (اعطى) فعل مجهول وقوله (اعرابها) نائب فاعله وقوله (لما بعدها) متعلق باعطى والجملة خبر بعد الخبر اي هي اسم كائن بمعنى ما ذكر اعطى اعراب تلك اللام الموصولة للصفات التي بعدها وقوله (لما انتقل) متعلق باعطى واما مصدرية وهو بيان لعل الاعطاء و فاعل انتقل راجع الى ما في لما بعدها اي انما اعطى اعرابها للصفات التي بعدها لا انتقل تلك الصفات (من الفعلية الى الاسمية) ثم اراد ان يفصل وجهه فقال (فاصل جاءني الضارب زيدا) وقوله فاصل مبتدأ ومضاف الى تركيب الضارب وقوله (الذي ضرب زيدا) مراد

اللفظ وهو مرفوع تقديره على انه خبر المبتدأ يعني اصل هذا التركيب هو هذا
 (فالأول) أي هو لفظ الذي في الذي ضرب (معمول) لكونه فاعل جاءني
 (والثاني) أي لفظ ضرب (غير معمول) في هذا الاصل لكونه ماضيا فلفظ
 مما لا يكون معمولاً اصلاً وجملته لا محل لها ايضاً لكونها صلة وقوله (فلما غير)
 تفريع على ما قبله والفاء فيه تفريعية وغير بضم الغين وتشديد الياء المكسورة
 فعل ماض مجهول وقوله (هذا الكلام) نائب فاعله أي لما غير قوله الذي
 ضرب إلى قوله الضارب بان كان لفظ الذي لا ما ولفظ ضرب ضارباً وقيل جاءني
 الضارب (صار الأول) هو جواب لما أي صار لفظ الذي (في صورة الحرف)
 وهي صورة حرف التعريف وإنما قال في صورة ولم يقل حرفاً لان كونه حرفاً إنما هو
 في صورته فان معناه اسم بمعنى الذي وقوله (والثاني) معطوف على اسم صار أي
 و صار اللفظ الثاني وهو ضرب (في صورة الاسم) أي اسم الفاعل وهو ايضاً
 في الحقيقة فعل وقوله (فانعكس) معطوف على قوله صار والفاء عاطفة
 سببية من عطف السبب على السبب أي الصيرورة المذكورة كانت سبباً
 للانعكاس وقوله (الحكم) فاعله أي قبل الحكم السابق وهو كون الأول
 معرباً وكون الثاني غير معرب للانعكاس وهو كون الأول غير معرب لكونه
 في صورة الحرف وكون الثاني معرباً لكونه في صورة الاسم وقوله (ترجيحاً)
 بالنصب اما على انه مفعول مطلق لقوله انعكس أي انعكاس ترجيح واما على
 انه مفعول له لانعكس أي انما انعكس الحكم بتبديل الصورة ولم يبق على اصله
 مع عدم تبديل المعنى فان الأول باق على الاسمية والثاني باق على الفعلية بحسب
 المعنى ترجيحاً (جانب اللفظ) وهو حرفية الأول واسمية الثاني (على جانب
 المعنى) وهو بقاؤهما على معنهما الأصلي وقوله (في الاعراب) متعلق
 بالترجيح أي ترجيح جانب اللفظ في الاعراب أي في المقام الذي هو مقام
 الاعراب (الذي هو) أي الاعراب (حكم لفظي) وكل شيء هو حكم
 لفظي يرجح فيه جانب اللفظ والا فالاعراب حق الأول الذي هو المعمول في
 الحقيقة فانه هو فاعل جاءني وليس للثاني حق في الاعراب لكونه فعلاً ماضياً
 لكنه ظهر الاعراب ههنا في الثاني لانه بعد التغير كان في صورة الاسم ولم يظهر
 في الأول فانه كان على صورة الحرف بعد التغير (والثاني) أي من الاثنين
 وهو ما يكون معمولاً دائماً (الفعل المضارع) وإنما اطلقه لانه بعد وقوعه
 في التركيب لا يخلو امان يقع بعد الجازم او بعد الناصب او لم يقع بعد هما

فكل ذلك من الممهولات فان الاول معمول مجزوم والثاني معمول منصوب
والثالث معمول مرفوع لوقوعه موقع الاسم كما مر (والقسم الثالث)
اي من الاقسام الثلاثة التي تقع في التركيب (ما) اي لفظ موضوع (كان
الاصل فيه) اي في ذلك اللفظ (ان لا يكون) ذلك اللفظ (معمولا لكن قديقع)
اي ذلك اللفظ (موقع القسم الثاني) وهو اللفظ الذي يكون معمولا
دائما كالاسم والفعل المضارع (فيكون) اي اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ
الذي حقيقته من القسم الاول (معمولا) لوقوعه موقع القسم الثاني (وهو)
اي ذلك القسم الثالث (اثان ايضا) اي كما كان القسم الثاني كذلك (الاول
الماضي) فانه في الحقيقة من القسم الذي لا يكون معمولا اصلا لكنه قديقع
معمولا بخلاف الاصل (فانه) اي الماضي (اذا وقع بعد ان المصدية يحكم على
محله) اي على محل الماضي مجردا عن فاعله فانه مع فاعله يكون جملة فيدخل
في الثاني من هذا القسم وقوله (بالنصب) متعلق بحكم (واذا وقع) اي
ايضا اذا وقع الماضي (بعد الجازم شرطا او جزاء) اي سواء كان ذلك الماضي
واقعا في موقع الشرط او واقعا في موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع
في موقع الجزاء بدون الفاء فانه لو وقع بالفاء يحكم بالجزم على جلته فيكون من
الثاني ايضا (يحكم على محله) اي محل ذلك الماضي الواقع قبل اتيان فاعله
(بالجزم) اي بانه مجزوم باداة الجزاء وقوله (لظهور) متعلق بقوله يحكم
في الموضعين على سبيل التنازع وهو مفعول له الحصول اي يحكم بالنصب
لحصول ظهور (الاعراب) وهو النصب او الجزم (في المعطوف) اي في الفعل
الذي عطفت على ذلك الماضي (نحو اعجبني ان ضربت) انت (وتقتل)
هذا مثال لما حكم بالنصب فان ان في ان ضربت مصدية وضربت منصوب
محلا بان والتاء فاعله والجملة صلة ان وهي مع صلته في تأويل المفرد مرفوع
محلا على انه فاعل اعجبني وقوله وتقتل بالنصب لفظا معطوف على ضربت
وقوله (وان ضربت وتقتل) بالجزم (ضربتك واقتل) بالجزم ايضا مثال
للماضي الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم وقوله (وفي غير هذين الموضعين)
متعلق بقوله (لا يكون) واسمه راجع الى الماضي وقوله (معمولا) خبره اي لا يكون
الماضي معمولا في غير وقوعه بعد المصدية ووقوعه بعد الشرطية بل يبقى في غيرهما
على اصله الذي هو ان لا يكون معمولا اصلا (والثاني) اي الثاني من الاثنين وهو
ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معمولا وقديقع في موقع المفعول فيكون حينئذ

معه ولا على خلاف الاصل (الجملة وهى) اى الجملة (على قسمين فعلية) اى
احدهما فعلية (وهى) اى الجملة الفعلية (المركبة) اى التى تتركب (من
الفعل لفظا) اى احد جزئها فعل صريح وقوله (او معنى) معطوف على قوله
لفظا وبيان لنوع آخر للفعلية اى امام مركبة من الفعل معنى يعنى من اسم يكون
معناه فعلا وقوله (وفاعله) بالجر معطوف على قوله من الفعل اى جزؤها
الآخر فاعل ذلك الفعل ان كان الفعل صريحا او فاعل ذلك اللفظ الذى يفهم
منه معنى الفعل ان لم يكن الفعل صريحا وقوله (نحو ضرب زيد) مثال
لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وقوله (وان تكرمنى اكرمك) مثال
لما كان الفعل فيه لفظا لكنه باداة الشرط وقوله (وهيها ت زيد) مثال لما كان
الفعل فيه معنى يفهم من ذلك اللفظ حال كونه غير مشتق وقوله (واقائم الزيدان)
مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من اللفظ المشتق وقوله (واقى الدار زيد)
مثال لما كان الفعل فيه معنى يفهم من غير المشتق وهو الجار والمجرور حال كونه
ظرفا وقوله (واسمية) معطوف على قوله فعلية اى القسم الثانى جملة اسمية
(وهى) اى الجملة الاسمية (المركبة) اى التى تتركب (من المبتدأ والخبر)
ان كان مجردا عن العوامل اللفظية (او من) اى النوع الاخر منها هى المركبة
من (اسم الحرف العامل وخبره) مثل الحروف المشبهة وما يلحق بها من لانفى
الجنس ومن الا فى الاستثناء المنقطع ومثل الحرفين المشبهتين بليس وقوله (نحو
زيد قائم) مثال لاسمية تتركب من المبتدأ والخبر وقوله (وان زيدا قائم) مثال
لما يتركب من اسم الحرف العامل وخبره ثم شرع فى تفصيله بقوله (فان اريد)
يعنى اذا وقعت جملة فى موقع فينظر فيه ان اريد (بالجملة لفظها) اى لفظ تلك
الجملة من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا بدله) اى فيثبت لافراق موجوده
اى للفظ تلك الجملة (من اعراب) يعنى انه يلزم ان تكون معربا باعراب
(لكونه) اى لكون ذلك اللفظ (فى حكم الاسم المفرد) لان تلك الجملة مؤولة
باللفظ وهو لفظ مفرد (حتى يجوز وقوعها) اى وقوع الجملة التى اريد بها
لفظها (فى كل ما) اى فى كل موضع (وقع) اى ذلك الاسم المفرد (فيه) اى
فى ذلك الموضع والفاء فى قوله (فيقع) عاطفة سببية لعطف جملة تقع على
جملة يجوز يعنى بسبب جواز وقوعها كذلك تقع تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا
وتائبه وغير ذلك) من المفعول واسم باب كان وباب ان وغير ذلك من مواضع
المفرد فقوله (نحو زيد قائم جملة اسمية) مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم

مراد لفظه وهو مبتدأ وقوله جملة اسمية خبره (أي هذا اللفظ) جملة اسمية
واما مثال ما يقع فاعلا فنحو يقع زيد قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل
فنحو جعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) أي مما أريد بالجملة لفظها (مقول
القول) أي وقوع تلك الجملة مقولا لقول يعني من الأفعال التي مشتقة من مادة
القول (نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا) فان جملة آمنوا في هذه الآية
وقعت مقولة لقوله وإذا قيل لهم وهي مرفوعة تقديرها على أنها نائب فاعل
لقليل وإنما فصله بقوله ومنه فان ما وقعت مقول القول ليست الواقعة في موقع
المفرد بالحقيقة فانه موضع الجملة حتى ان مادة الالف والنون تقع مكسورة
فيه كما سبق في أنها اذا وقعت بعد القول تكون مكسورة وقوله (وكذا) ظرف
مستقر خبر لمبتدأ محذوف أي الحكم كالحكم الذي أريد بها اللفظ (ان أريد بها)
أي بالجملة (معنى مصدرى) وهو نائب فاعل أريد أي ان أريد بالجملة معناها
المصدرى الحاصل من مضمونها بان أول خبرها بمصدر واضيف الى اسمها
ان كان خبرها مشتقا أو أول بالثبوت ان كان خبرها جامدا وقوله (أما بواسطة)
متعلق بأريد أي أريد ذلك المعنى المصدرى أما بواسطة (ان) بفتح الهمزة
وبالنون المشددة ان كانت الجملة اسمية (أو ان) أي أو بواسطة ان بفتح الهمزة
وسكون النون (أو ما) أي أو بواسطة ما وقوله (المصدريتين) صفة ان وما
وهذان يكونان واسطتين ان كانت الجملة فعلية (كقوله بلغني أنك قائم)
هذا مثال لما أريد بها المعنى المصدرى بواسطة ان فان جملة أنك قائم بتأويل
قيامك مرفوعة محلا على أنها فاعل بلغني (وكقوله تعالى وان تصوموا
خير لكم) هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأة بتأويل المصدر بان أي صيامكم
خير لكم وقوله (أو بغيرها) معطوف على قوله بواسطة أي أو بغير واسطة
هذه الثلاثة وقوله (نحو الجملة التي) مثال لما وقع بغيرها أي ذلك الغير نحو جملة
التي (اضيف إليها) أي وقعت مضافة إليها (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم) فان يوم اضيف الى جملة ينفع فيقتضي ان يأولها بالمفرد لان المضاف
اليه لا يكون الا اسما مفردا (أي يوم تنفع صدق الصادقين) ثم انهم اختلفوا
في الفعل الذي وقع مضافا إليها ان المضاف اليه هو مجرد الفعل أو جملة
والمصنف صحح الثاني في الامتحان كذا في الشرح وقوله (ونحو) معطوف
على قوله كقوله تعالى يعني ان التأويل بواسطة غير تلك الوسائط نحو (قوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم) يعني في كل مقام

وقعت الجملة الفعلية بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها
 ووقعت بعدها جملة مصدرية بام ومعطوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل الذي
 يلي الهمزة والذي يلي لفظ ام المعطوفة يأول بالمصدر على ان يكون مبتدأ ويكون
 لفظ سواء بالرفع خبرا له كما فسر المصنف رحمه الله تعالى بقوله (اي انذارك)
 وهو اشارة الى مضمون انذرتهم حيث اضيف مصدره الى فاعله المخاطب
(وعدم انذارك) وهو اشارة الى مضمون لم تنذرهم باخذ العدم من النفي
 وباضافة مصدره الى المخاطب وخبره قوله سواء يعنى ان انذارك وعدم
 انذارك سواء (ونحو تسمع بالمعيدي) يعنى ان نحو قول شاعر يقال له المنذر
 فقوله نحو معطوف على النحو السابق او على كقوله يعنى ان الفعل الذي
 يأول بالمصدر بغير هذه الوسائط الثلاثة هو لفظ تسمع الواقع في قول المنذر
 تسمع بالمعيدي (خير من ان تراد) فقوله تسمع مبتدأ وقوله خير خبره (اي سماعك)
 وهو تفسير لتسمع حيث يأول بالمصدر لكونه مبتدأ ويضاف الى فاعله
 المخاطب وهذا تأويل بغير واسطة حرف من حروف المصدر وبغير تركيب
 مخصوص بصورة كالآية السابقة ولذا قال (وهذا الاخير) اي قوله تسمع
(مقصود على السماع) اي متصور على انه يسمع كذا من اهل اللغة ولا يقاس
 عليه غيره واما ما ذكر من الاولين فيقاس عليه غيره فانه يقاس على الآية
 الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل وقع على صورة الآية
 المذكورة ولما فرغ من بيان الجملة التي تقع موقع معرب فاعربت بوقوعها فيه
 شرع في بيان جملة لا تقع موقعه ولم يكن لها اعراب فقال (وفي غير هذين)
 اي في غير هذين الموضعين وهو ما لم تقع في موضع اريد بها لفظها وفيما لم
 تقع في موضع اريد بها معناه المصدرى فقوله في غير متعلق بقوله (لا يكون)
 اي لا يكون في غيرهما (له) اي للواقع في ذلك الغير (اعراب) كوقوعها
 صلة وابتدائية واعتراضية وقوله (الا ان تقع) استثناء مفرغ من قوله لا يكون
 له اي لا يكون لذلك الغير اعراب في كل ما وقع فيه الاله اعراب وقت ان تقع
 تلك الجملة (خبر المبتدأ نحو زيد ابو دقائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة جلا
 على انها خبر لمبتدأ (او خبرا) اي او ان تقع خبرا (لباب ان نحو ان زيد اقام ابوه)
 فان قام ابوه جملة فعلية مرفوعة محلا على انها خبر لان (فتكون) اي الجملة
 التي وقعت في الموضعين (مرفوعة محل) فان الخبر في الموضعين من المرفوعات
(اول باب كان) اي او تقع خبرا لباب كان (نحو كان زيد ابوه عالم) فان ابوه عالم

جمله اسمية منصوب محلا على انها خبر لكان (او لباب كاد) اي او تقع خبرا لباب كاد (نحو كاد زيد يخرج) وهذا اذا استعمل على اصله واما اذا استعمل خبره بان فيكون من قبيل المأول بالمصدر (او مفعولا ثانيا) اي او تقع مفعولا ثانيا (لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه فاضل او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه فاضل او معلقا عنها) اي او تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقا عن الجملة بحرف من اسباب التعليق التي ذكرت فيما سبق (نحو علمت اقام زيد) فان جملة اقام زيد اما اسمية ان جعل قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا واما فعلية ان جعل قائم مبتدأ وزيد فاعله سادا مسددا خبرا وعلى التقديرين فهي منصوبة المحل على انها مفعول علم لكون هذه الجملة معلقا لا يبطل عمله معنى (او حالا) اي او تقع حالا (نحو جاءني زيد وهو راكب) ثم فصل محل الكل بقوله (فتكون) اي الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل) لوقوعها في موقع المنصوبات ثم انه لما فرغ من بيان ما تقع مرفوعة ومنصوبة شرع في بيان الواقعة مجزومة فقال (او جوابا لشرط جازم بعد الفاء) اي التي تجيء للربط في الجزاء الذي لا يؤثر فيه اداة الشرط وهي ما وقع الجزاء فيه ماضيا بالفاء او جملة اسمية فان اداة الشرط لما لم تؤثر في لفظه ولم يكن مجزوما بها لا محالة انها تؤثر في جملتها (او) بعد اي او وقع الجواب بعد (اذا) وهي التي للمفاجأة (نحو ان تكرمني فانت مكرم) بفتح الراء فان قوله فانت مكرم جملة اسمية وقعت جوا بالشرط ولم تؤثر فيه اداة الشرط (فتكون) اي الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا (مجزومة المحل) ومثال الواقعة بعد اذا كقوله تعالى «وان تصيبهم سبعة عاصف ياتيهم اذا هم يخطون» ولما فرغ من بيان ما وقعت في موقع المعمول بالاصالة شرع في بيان ما وقعت في موقع المعمول بالتبعية فقال (او صفة) اي او ان تقع الجملة صفة (لنكرة) وقوله لنكرة قيد وقوعها فان الجملة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لا تقع صفة الانكرة (نحو جاءني رجل ابوه قائم) فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد (او معطوفة) اي او تقع الجملة معطوفة (على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل) فان جملة يقتل معطوفة على ضارب ولكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلها مرفوعا وقوله (او جملة) بالجر معطوف على قوله مفرد يعني او تقع الجملة معطوفة على جملة (لها محل من الاعراب) نحو زيد ابوه

قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم ووقوفها خبرا
 للمبتدأ يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب (او بدلا) اى
 او تقع الجملة بدلا (من احدهما) اى اما من المفرد او من الجملة التى لها محل
 من الاعراب فمثال البديل من المفرد نحو قوله تعالى * واسروا النجوى الذين
 ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم * فان جملة هل هذا الا بشر بدل من النجوى وهو
 مفرد منصوب تقديره على انه مفعول به صريح لاسروا ومثال البديل من الجملة
 التى لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم ، انذرتهم
 ام لم تنذرهم لا يؤمنون * فان جملة لا يؤمنون بدل من جملة سواء عليهم ، انذرتهم
 وهى جملة لها محل من الاعراب لوقوفها فى محل الخبر لان الذين (او تأكيذا)
 اى او تقع الجملة تأكيذا لفظيا (لثانية) اى للجملة التى لها محل من الاعراب
 فقط لا للمفرد فان الجملة لا تقع تأكيذا لمفرد فمثال البديل الجملة الفعلية نحو زيد
 ضرب ضرب ومثال بدل الجملة الاسمية نحو زيد ابوه قائم فان جملة ضرب
 فى المثال الاول وجملة ابوه قائم فى المثال الثانى بدلان لفظيان من الجملة التى وقعت
 قبلهما (او بياناً) اى او تقع الجملة عطف بيان (لها) اى للثانية التى هى جملة لها
 محل من الاعراب وقوله (على رأى) خبر لمبتدأ محذوف يعنى جواز وقوعها
 بدلا وعطف بيان مبنى على مذهب اهل المعانى فان الجملة انما تكون بدلا وعطف
 بيان على رأى اهل المعانى لا على رأى النحاة ثم استأنف الاشارة الى اعراب
 هذه التوابع فقال (فيكون اعرابها) اى اعراب الجمل الواقعة صفة ومعطوفة
 و بدلا وتأكيذا و بياناً (على حسب اعراب المتبوع) وهو ظرف مستقر على
 انها خبر يكون اى يكون اعرابها ثابتا مبنيا على اعراب يكون مطابقا لاعراب
 متبوعها فان المذكورات من قبيل المعمول بالتبعية كما سيجئ وقوله (فظهر من
 هذه الجملة) اجمال لما فصله فيما قبل والفاء فيه فذلك اى ظهر من جملة ما ذكر
 من قوله فان اريد الى ما ذكر هناك وفائدته حصول العلمين للطالب احدهما
 علم تفصيلي والثانى علم اجمالي وهو اولى من علم واحد (ان الجملة) اى جنس
 الجملة (قسمان قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع كالمفرد)
 اى كما يكون للمفرد اعراب فى كل موضع فان كلامنا فى مفرد يقع مركبا مع عامله
 فلا يردان من المفرد ما لا يكون له اعراب كما فى مقام التعداد (وذلك) اى القسم
 الذى يكون فى تأويل المفرد (ايضا) اى كالتقسام مطلق الجملة عليهما (قسمان)
 وقوله (ما اريد) خبر لمبتدأ محذوف اى الاول من القسمين ما اريد (به لفظه)

اي جملة اريد بها لفظها وقوله «وما اريد به معنى مصدرى» خبر لمخذوف ايضا
اي القسم الثاني منهما جملة اريد بها معنى مصدرى بتأويل ما كما عرفت وقوله
«وقسم» بالرفع مبتدأ وقوله «من الجملة» ظرف مستقر على انه صفة للقسم
وقوله «لا يكون في تأويل المفرد» خبره اي لا يكون مأولة بالتأويل المذكور
ولا ينافي هذا ان تكون مأولة بتأويل غير ماذكر «فلا تكون» اي الجملة التي
لا تكون في تأويل المفرد «معمولة» في جميع المواضع لتكون الاصل في الجملة
ان لا تكون معمولة لتكونها مستقلة في الافادة وقوله «الا في خمسة مواضع»
استثناء مفرغ من قوله لا تكون معمولة اي لا تكون كذلك في كل موضع الا
في خمسة مواضع «خبر» اي الاول من الخمسة وقوعها خبرا لمبتدأ اولان
ونحوها «ومفعول» اي والثاني مفعول «وجواب» اي والثالث جواب
لشروط جازم مع الفاء او اذا كما مر «وحال» اي والرابع حال «وتابع» اي
والخامس تابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ولما فرغ من بيان المقدمة شرع
في المقصود وهو تقسيم المعمول وبيان حكم كل منه فقال «ثم» ان «المعمول»
وهو معطوف على قوله ان الالفاظ يعنى اعلم اولاً ان الالفاظ الموضوعات كذا
ثم اعلم بعد ما علمته مالا يكون معمولا ان المعمول «على نوعين معمول بالاصالة»
اي النوع الاول منهما معمول بالاصالة اي بقيام مقتضى الاعراب به
«ومعمول بالتبعية» اي والثاني بسبب كونه تابعا لما قام به مقتضى الاعراب
«الاول» اي النوع الاول وهو المعمول بالاصالة «اربعة اقسام» من حيث
اشتمالها لانواع الاعراب «مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم» فالاولان
مشتركان بين الاسم والفعل والثالث مختص بالاسم والرابع مختص بالفعل
«الاول» اي القسم المرفوع الاول «الفاعل» اي معمول يقال له الفاعل
في اصطلاح النحاة «وهو» اي الفاعل في الاصطلاح «ما» اي مرفوع
«اسند» بصيغة المجهول فعل ماض اي نسب نسبة اسنادية وقوله «اليه»
متعلق به والضمير المجرور راجع الى ما وقوله «الفعل» بالرفع نائب فاعله وقوله
«الثام» صفة الفعل وقوله «المعلوم» صفة بعد صفة وقوله «او ما بمعناد»
موصول وهو بصلته او موصوف وهو بصفته معطوف على الفعل واوهنا
للتنوين وهو بيان لنوعى الفاعل اي فكانه قال الفاعل على نوعين احدهما
ما اسند اليه الفعل والاخر ما اسند اليه اللفظ الذي يلابس بمعنى الفعل وهو اسم
الفاعل وسائر الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر فقوله ما جنس

شامل لجميع المرفوعات وقوله اسند اليه الفعل خرج به المبتدأ لانه ما اسند اليه
 الخبر وقوله التام احتراز عن مرفوع اسند اليه الفعل الناقص وقوله المعلوم
 احتراز عن ما اسند اليه الفعل المجهول وهو نائب الفاعل (نحو ضرب زيد)
 هذا مثال لما اسند اليه الفعل (واقائم الزيدان) مثال لما اسند اليه معنى الفعل
 وهو الصفة المشتقة (وهيات زيد) مثال لما اسند اليه معنى الفعل الذي
 هو غير مشتق (والثاني) اي المرفوع الثاني من التسعة (نائب فاعل) ويقال له
 ايضا مفعول مالم يسم فاعله (وهو) اي نائب الفاعل (ما اسند) اي مرفوع
 اسند اي نسب نسبة اسنادية (اليه) اي الى ذلك المرفوع (الفعل التام المجهول)
 خرج الفاعل بالقييد الاخير (او ما) اي او اسند اليه لفظ (بمعناه) اي ملابس
 بمعنى الفعل المجهول كاسم المفعول واسم المنسوب (نحو ضرب زيد) بصيغة
 المجهول مثال لما اسند اليه الفعل (وامضروب الزيدان) مثال للجحالة الفعلية
 التي مبتدؤها اسم مفعول ونائب فاعله سادس الخبر واما مثال اسم المفعول
 الذي اسند الى نائب فاعله وهو معد مركب فنحو زيد مضروب مثال لما اسند
 الى المستر او زيد مضروب غلامه وهو مثال لما اسند الى الظاهر او زيد هاشمي
 ابو مثال لاسم منسوب اسند الى الظاهر ثم شرع في بيان مسئلتها فقال (ولا يكونان)
 اي لا يكون الفاعل ونائبه لفظين من الالفاظ (الا اسمين) اي الا يكونان اسمين
 وقوله (او في تأويله) ظرف مستقر معطوف على اسمين اي او يكونان في تأويل
 الاسم وقوله (غير) بالنصب على الاستثنائية اي الا (ان النائب قد يكون جاراً
 ومجروراً) لما سبق ان متعلق الجار قد يسند الى الجار والمجرور مرفوع المحل
 على انه نائب الفاعل (نحو مر بزيد) فان مر فعل مجهول وزيد المجرور بالباء
 مرفوع المحل على انه نائب فاعله بخلاف الفاعل فانه لا يسند الى الجار والمجرور
 وقوله (فيجب) معطوف على يكون يعني انه اذا كان النائب جاراً ومجروراً
 يجب (افراد عامله) اي جعل عامله مفردا وان كان المجرور تثنية وجعا
 (وتذكيره) اي يجب جعله مذكراً وان كان المجرور مؤنثا فيقال مر بزيد ومر
 بزيدين ومر بزيدين ومر بهن وكذا اذا كان المجرور ضميراً يقال مر به ومر بهما
 ومر بهن ومر بهما ومر بهن وانما كان كذلك لان الفعل تابع لفاعله
 في الافراد والتذكير وليس بتابع لمفعوله ولما حذف فاعله اسند الى المجرور
 وهو ليس بفاعل حقيقة (ولا يجوز تقديمهما) اي تقديم الفاعل ونائبه (على عاملهما)
 وهذا امر استقرائي يعني انه لا يستعمل العامل لهما الا مقدما وان جاز تقديمهما معاً لا

واستدل بعضهم بان الفاعل لا يجوز تقديمه لانه لو قدم التبتس بالمبتدأ ولانه كالجزء الثاني من عامله ولو قدم عليه لزم تقديم الجزء وهذا الاستدلال منقوض في حق النائب كذا قاله الشارح وقوله «ولا حذفهما معا» يعني انه لا يجوز حذف الفاعل ونائبه عن العامل بحيث يبقى العامل بلا فاعل ولا نائبه وانما قال معا فان حذف احدهما مع ذكر الآخر جائز وقوله «الا من المصدر» استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف اي لا يجوز حذفهما من عامل الا من المصدر فانه يجوز حذف الفاعل منه «وقدم» اي بيان حذفهما معا منه * ثم شرع في بيان اقسامهما فقال «وكل منهما» اي من الفاعل ونائبه «قسمان مضمرا» اي الاول مضمرا «ومظهر» اي والثاني مظهر والمضمرا ما وضع المتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى والمظهر ما ليس كذلك «فالمضمرا ايضا» اي كانقسام مطلق الفاعل «على قسمين مستتر» اي احدهما ضمير مستتر موجود في النية وليس له وجود لفظي وخطي «وبارز» اي والآخر بارز اي متصل بعامله وقرينة هذا القيد ماسيأتي «فالاستتار ايضا» كانقسام مطلق المضمرا «قسمان واجب الاستتار» اي واجب استتاره وهذه الاضافة لفظية مثل حسن الوجه اي القسم الاول واجب الاستتار «بحيث» اي ملابسا بحيث «لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه» اي الى ذلك المستتر ولا يجوز اسناده الى الظاهر «وجائزا للاستتار» اي والقسم الثاني جائزا استتاره «بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة» اي ويسند تارة «الى اسم ظاهر والاوّل» اي واجب الاستتار «في المتكلمين» بصيغة التثنية وهو ظرف مستقر خبر للمبتدأ اي يكون في المتكلم وحده والمتكلم مع الغير وقوله «والمخاطب» بالجر معطوف على المتكلمين اي ويكون في المخاطب «المفرد المذكر من غير الماضي» اي حال كون المتكلمين والمخاطب المفرد من غير الماضي فانهما في الماضي بارزان ليسا بمستترين نحو ضربت وضربنا وضربت والمراد من غير الماضي هو المضارع بانواعه سواء كان امرا او نهيا وسواء كان مثبتا او منفيا «نحو اضرب» مثال المتكلم وحده «و» مثاله مع الغير «نضرب و» مثال المخاطب «تضرب» فان فاعل هذه الثلاثة هو انا في الاول ونحن في الثاني وانت في الثالث مستترات تحتها ابداء ولا يسند هذه الثلاثة الا الى ما تحتها من الضمائر «وفي اسم فعل الامر» معطوف على قوله في المتكلمين اي ويكون واجب الاستتار في اسم فعل كان بمعنى الامر «نحو نزال» بمعنى انزل «وصه» بسكون الهاء بمعنى اسكت «ومد» بفتح الميم وسكون الهاء بمعنى اكفف وحكم كل واحد من الثلاثة حكم

مسماه الذي هو الامر المخاطب فيدخل في حكم المخاطب المفرد المذكر ويستتر
 انت تحته على سبيل الوجوب واما حكم اسم فعل يكون بمعنى الماضي فحكم
 الماضي الغائب الذي يجوز استتار فاعله واظهاره نحو هيهات زيد وزيد
 هيهات (وفي افعال التفضيل) معطوف على ما قبله اي ويكون واجب الاستتار
 ايضا في اسم التفضيل (في غير مسألة الكحل) واما في مسألة الكحل وهي
 التي سبقت في باب العامل فهو جائز الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو)
 فان فاعل افضل هو ضمير غائب تحته مستتر ابدا (وفي اسم الفاعل والمفعول
 وما كان) اي وفي الصفة التي كانت (بمعناها) اي بمعنى اسم الفاعل والمفعول
 وهو الاسم المستعار فانه بمعنى اسم الفاعل اعني مجترى واسم المنسوب فانه
 بمعنى اسم المفعول (والصفة) بالجر معطوف على ما قبله اي وفي الصفة (المشبهة
 والظرف المستقر) فان الاستتار واجب فيهن (اذ لم يوجد شرط عملهن)
 في الفاعل الظاهر فانه لو وجد شرط عملهن جاز الاستتار والاظهار (نحو
 جاءني ضارب) هذا مثال لاسم الفاعل الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر
 ففاعله مستتر تحته وكذا قوله (او مضروب) اي جاءني مضروب (او اسد ناطق)
 اي جاءني اسد اي مجترى ناطق (او هاشمي) اي جاءني هاشمي (او حسن)
 اي جاءني حسن وقوله (ونحو) معطوف على نحو السابق اي ونحو (في الدار
 زيد) فان فواعل كل من المذكورات مستتر لعدم اعتمادهن على شيء وكذا
 في الدار ظرف مستقر وفاعله المتعلق المحذوف مستتر تحته وهو مع
 فاعله جملة او مركب مرفوع محلا خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر ولا يجوز
 ان يكون زيد فاعلا ظاهرا له لعدم اعتماده على شيء من الاستفهام والنفي وغيرهما
 واعادة لفظ نحو ههنا لثلاثتهم عطوف زيد على ضارب ويكون في الدار
 ظرفا لغوا حتى يكون التقدير جاءني في الدار زيد (وفي تثني اسم الفاعل)
 اي ويكون واجب الاستتار ايضا في تثني اسم الفاعل (والمفعول) سواء
 كان تثنية المذكر او المؤنث (وجعهما) اي وفي جمع اسم الفاعل والمفعول
 (السالم مطلقا) يعني حكم تثنيتهما وجمعهما ليس بحكم مفردهما فان وجوب
 الاستتار في مفردهما مقيد بعدم وجود شرط عملهما بخلاف حكمهما ههنا فان
 الاستتار واجب في تثنيتهما وجمعهما السالم سواء وجد شرط عملهما او لا
 (نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان) اي جاءني رجلان مضروبان
 (او رجال) اي جاءني رجال (ضاربون او) جاءني رجال (مضروبون)

فان المذكورات وان وجد شرط عملهن لوجود الاعتماد على الموصوف يكون
فاعلهن مستترات تحتهن وهو هما في التثنية وهم في الجمع المذكر السالم وهن
في الجمع المؤنث السالم «وفي عدا» اي ويكون وجوب الاستتار في عدا «وخلا»
وقوله «فعلين» حال منهما اي حال كونهما فعلين وهو احتراز عن كونهما
حر في جر فانه لا يتصور في الحروف الاستتار فضلا عن الوجوب «وفي ما عدا
وما خلا» اي ويكون ايضا في ما عدا وما خلا فان وجود ما المصدرية فيهما
يكون نصا على كونهما فعلين «وليس» اي وفي لفظ ليس «ولا يكون» اي
وفي لفظ لا يكون حال كونهما مستعملين «في باب الاستثناء نحو جاءني القوم عدا»
اي جاوز ذلك الجائي «زيدا وليس» اي جاءني القوم ليس الجائي منهم «زيدا
او لا يكون» اي جاءني القوم لا يكون الجائي منهم «زيدا» ولما فرغ مما وجب
فيه الاستتار شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستتار فقال «والثاني» اي
جائز الاستتار يكون «في الغائب المفرد والغائبة المفردة» من الماضي او غيره
«نحو زيد ضرب» هذا مثال للغائب المفرد وفاعله مستتر من الماضي «او يضرب»
اي اوزيد يضرب هذا مثال ايضا من المضارع «او ليضرب» اي زيد ليضرب
«او لا يضرب» اي زيد لا يضرب «وهند ضربت وتضرب او لتضرب
او لا تضرب» مثال للغائبة المفردة وفاعله مستتر «ويقال» اي كما يجوز استتاره
في الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال «ضرب زيد وكذا البواقي» اي
يضرب زيد او ليضرب زيد او لا يضرب زيد او ضربت هند او تضرب هند
او لا تضرب هند «ولا يستتر فيه» اي في نحو ضرب زيد «ضمير حينئذ» اي
حين اذا اسند الى الفاعل الظاهر «وفي شبه الفعل» اي ويكون ايضا في اسم
يشبه الفعل «مما ذكر» اي من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناها والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والظرف المستقر «اذا وجد» يعني ان الاستتار جائز
في هذا الذي ذكر عند وجود «شرط عمله» اي عمل كل واحد منها في الفاعل
الظاهر وقوله «غير التثنية» بالنصب حال من ما في قوله مما ذكر اي حال كون
ما ذكر غير التثنية «والجمع المذكورين» وهو صفة للتثنية والجمع اي غير
التثنية والجمع الذين ذكرنا فيما قبل فان الاستتار واجب فيهما وكذا تثنية اسم
المفعول وجعه «نحو زيد ضارب او» زيد «مضروب او» زيد «اسد
ناطق او» زيد «هاشمي او» زيد «حسن او» زيد «في الدار» وهذا كله
مثال لما يستتر الفاعل تحته ويرجع الى المبتدأ مع ان كلا منهما مما وجد شرط

غلامه لوجود الاعتماد على المبتدأ ثم بين الطرف الآخر من الجواز فقال «ويقال»
 أي ويجوز أن يقال «زيد ضارب غلامه» بإسناد الضارب إلى الفاعل الظاهر
 «وكذا البواقي» وهي زيد مضروب غلامه وزيد اسد ناطق غلامه وزيد
 هاشمي أبوه وزيد حسن وجهه وزيد في الدار غلامه «فلا يستتر» أي لا يستتر
 الضمير فيما ذكر من البواقي لكون الاسناد فيهن إلى متعلق زيد* ولما فرغ في بيان
 الضمير المستتر بنوعيه شرع في بيان البارز المتصل فقال «وأما البارز المتصل
 ففي تثنائي الأفعال وهو» أي البارز الذي يكون في تثنائي الأفعال «الالف نحو
 ضربا» في تثنية الماضي الغائب «وضربتا» في تثنية مؤنثه «وضربتما» في تثنية
 المخاطب والمخاطبة فالالف في كل من الثلاثة ضمير بارز مرفوع محللا على أنه فاعله والتاء
 في ضربتا علامة التأنيث وفي ضربتما علامة الخطاب والميم فيه زائدة لدفع الالتباس
 بالالف الأشباع هذه أمثلة تثنائي الماضي وأما أمثلة غيره من المضارع والامر والنهي
 فقوله «ويضربان» في تثنية الغائب للمضارع «وتضربان» في تثنية الغائبة والمخاطب
 والمخاطبة «وليضربا» في تثنية الامر الغائب «واضربا» في تثنية الامر
 الحاضر «ولا يضربا» في تثنية النهي الغائب «ولا تضربا» في تثنية النهي
 الغائبة والمخاطب والمخاطبة «وفي جمعها» أي ويكون البارز أيضا
 في جمع الأفعال المذكورة «المذكر» بالجر صفة الجمع «وهو» أي البارز
 المتصل الذي يكون في جمعها «الواو» ملفوظة أو مقدرة «نحو ضربوا»
 في الجمع المذكر الغائب والواو ملفوظة «وضربتم» في الجمع المخاطب
 والواو ومقدرة «إذاصله» أي لأن أصل ضربتم «ضربتموا» كما قرئ به
 في قراءة قالون وابن كثير فيكون في قراءتهما ملفوظة هذا في الماضي وأما
 في المضارع فقوله «ويضربون» في جمع المذكور الغائب «وتضربون»
 في جمع المذكر المخاطب وقس عليه الامر والنهي وهو ليضربوا في جمع
 المذكر الامر الغائب واضربوا في جمع المذكر الامر الحاضر ولا يضربوا
 في جمع المذكر النهي الغائب ولا تضربوا في جمع المذكر النهي الحاضر
 «وفي جمعها» أي ويكون البارز أيضا في جمعها أي في جمع الأفعال «المؤنث
 وهو» أي الضمير البارز فيهن «النون» أي المفتوحة المخففة «نحو ضربن»
 في جمع المؤنث الغائبة «وضربن» في جمع المؤنث المخاطبة وهي النون
 المفتوحة المشددة وإنما شددت لأن النون الأولى مقلوبة عن ميم إذاصله
 ضربتم «ويضربن» في جمع المؤنث الغائبة للمضارع «وتضربن» في جمع

المؤنث المخاطبة له «وليضربن» في جمع المؤنث للامر الغائب «واضربن» في جمع المؤنث للامر الحاضر «ولا يضربن» في جمع المؤنث الغائبة للنهي «ولا تضربن» في جمع المؤنث للنهي الحاضر «وفي المخاطب المفرد» أي ويكون البارز أيضا في المخاطب المفرد «مذكرا كان» أي ذلك المخاطب «او مؤثا والمتكلم» بالجر معطوف على المخاطب أي وفي المتكلم وحده وقوله «في الماضي» ظرف مستقر مجرور محلا على أنه صفة للمخاطب والمتكلم أي في المخاطب والمتكلم الكائنان في الماضي «وهو» أي ذلك البارز المتصل في المخاطب والمتكلم «التاء نحو ضربت» وقوله «بحركات التاء» حال من ضربت أي ملتبسا بالحركات الثلاثة في التاء فانه ان كانت التاء مضمومة تكون للمتكلم وان كانت مفتوحة تكون للمخاطب وان كانت مكسورة تكون للمخاطبة «والمتكلم» بالجر أيضا عطف على المخاطب أي ويكون البارز في المتكلم «معه غيره» فقوله معه ظرف مستقر وقوله غيره مرفوع على انه فاعله والجملة حال من المتكلم و «في الماضي» صفته «ايضا» أي كما كان التاء في المتكلم وحده له «وهو» أي ذلك البارز المتصل «نا» أي لفظ نا «نحو ضربنا وفي المخاطبة» أي ويكون البارز أيضا في المخاطبة «المفردة في غير الماضي» فانه في الماضي بكسر التاء كما «وهو» أي ذلك البارز الواقع فيها «الياء نحو تضربين» في المخاطبة للمضارع «واضربن» في الامر الحاضر «ولا تضربن» في النهي الحاضر «ولما فرغ من احوال ما اسند اليه من المضممر شرع في بيان المظهر فقال «واما المظهر» أي واما الفاعل او نائبه اذا وقعا غير مضممر مستترا وبارز «فظاهر» أي فهو ظاهر فانه غير المضممر من الفواعل «ولما كانت احوال مسنده مختلفة اراد ان يبينها فقال «واذا اسند اليه» أي الى الفاعل المظهر او نائبه «العامل» أي الفعل العامل «يجب افراده» أي يجب ايراد ذلك الفعل مفردا «وغيبته» أي ويجب ايضا ايراده على صيغة الغائب «ولو كان» أي ذلك الفاعل المظهر «مثنى او مجمورا نحو ضرب الزيدان او» ضرب «الزيدون» فان الفاعل فيهما مثنى ومجموع ولكن عامله الذي هو ضرب مفرد وغائب «اعلم ان لو وان استعملتا فيما يكون الحكم في نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما الوصلية وهو ههنا ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كان افراده واجبا فيهما ووجوبه في نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا وانما وجب

افراده فانه لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى والمجموع لزم ان يكون
 على صيغة المثنى والمجموع وقد عرفت ان الف التثنية وواو الجمع
 في الافعال هما فاعلان لها فيلزم حينئذ ان يكون للفعل فاعلان احدهما البارز
 والاخر هو المظهر فلا يجوز هذا لزوم تعدد الفاعل وانما وجب غيبته فان
 المخاطب والمخاطبة لا يجوز اسنادهما الى المظهر فانه ان كان الفعل ماضيا ففاعله
 فيهما ضمير بارز وان كان مضارع ففاعله المخاطب مستتر تحتد على سبيل الوجوب
 وفاعل المخاطبة بارز البتة وهذا الحكم مختص بالفعل فان اسم الفاعل والمفعول
 فاعلهما في التثنية والجمع مستتر تحتهم والالف والواو فيهما ليسا بضميرين
 بل هما اعراب وتطبيقهما للضمائر التي تحتهم واجب والله اعلم «وان كان»
 اي المظهر «مؤثا حقيقيا» لا مؤثا لفظيا كما سيحى تعريف الحقيقى واللفظى
«من الآدميين» اي حال كون ذلك المؤث الحقيقى من مؤث بنى آدم لا من غيره
 من الحيوانات «مفردا» اي حال كون ذلك المؤث مفردا «او مثنى»
 يعنى لاجع «متصلا» اي حال كونه متصلا «بعامله» اي بعامله الذى هو
 فعل او ما يشابهه يعنى انه لا يكون منفصلا عنه بان يتوسط بينه وبين عامله غيره
«يجب تأنيثه» اي تأنيث عامله مطابقا لذلك المظهر ولا يجوز تذكيره «ان كان»
 اي هذا الوجوب مع وجود ما ذكر مقيد بقوله ان كان ذلك العامل «متصرفا»
 واما ان لم يكن من الافعال المتصرفية فلا يجب تأنيثه ايضا كما اذا كان العامل
 من فعل المدح والذم والتعجب فان فعل التعجب لا يغير اصلا واما فعل المدح
 والذم فيجوز تذكيره وتأنيثه «نحو ضربت هند او الهندان» فان هندا مؤنث
 حقيقى من الآدميين متصل بعامله وان عامله من الافعال المتصرفية وهذا مثال
 لما اسند اليه الفعل وقوله «وزيد ضاربة جارته» مثال لما اسند اليه شبه
 الفعل فان ضاربة وان كان مما جرى على زيد لكونه خبراله لكنه فى الحقيقة
 مسند الى متعلقه وهو جارته فالجارية مؤنث حقيقى من الآدميين غير منفصلة
 عن عامله والمسند اسم فاعل مشتق من الافعال المتصرفية «وكذا» اي الحكم
 فى وجوب التأنيث كحكم ما ذكر «اذا اسند» اي العامل «الى ضمير المؤنث»
 اي لا الى الظاهر بان يكون تحت ضمير راجع الى مؤنث مطابقا سواء كان ذلك المؤنث
 آدميا او غير آدمى وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقى وقوله «غير جمع
المذكر» منصوب على انه حال من المؤنث اي حال كون ذلك المؤنث الغير
 الحقيقى غير جمع المذكر «المكسر العاقل» فانه وان كان داخلا فى المؤنث الغير
 الحقيقى لكونه مؤثا باعتبار الجماعة لكنه اذا اسند الفعل الى ضميره لا يجب

تأنيثه بل يجوز تأنيثه وتذكيره كما سيجي وقوله (نحو هند ضربت او ضاربة) مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي وقوله (الشمس طلعت او طالعة) مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وقوله (وفي غيرهما) متعلق بقوله (يجوز) اي في غير المؤنث الحقيقي الذي اسند اليه العامل وغير مطلق المؤنث الذي اسند الى ضميره العامل يجوز (تأنيث بماله وتذكيره) وكان المراد من الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان من الادميين ولم يكن مفردا او مشي بل جمعا او كان مفردا او مشي ولم يكن متصلا بعامله وقوله (ان كان مؤنثا) قيد لاجراج المذكر فانه لما كان لفظا لغير مضافا الى الحقيقي والى ضمير المؤنث دخل فيه الاسناد الى المذكر فان نحو جاء زيد يصدق عليه انه غيرهما فقوله (نحو طلعت) الشمس (او طلعت الشمس) مثال لغير الحقيقي الذي اسند اليه الفعل وقوله (ونحو سارت) الناقة (او سارت الناقة) مثال للمؤنث الحقيقي من غير الادميين وقوله (ونحو جاءت) المؤنثات (او جاءت المؤنثات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الادميين وانما انت لكونه مؤنثا بتأويل الجماعة وانما ذكر لانه لما اعتبر في تأنيثه تأويل الجماعة اضمحل تأنيثه الحقيقي وقوله (ونحو جاءت او جاء القاضى اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقي من الادميين لكنه انفصل المسند اليه وهو امرأة عن ماله بالمفعول والظرف وقوله (والرجال جاءت او جاؤا) مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر العاقل وقوله (وجاءت) الرجال (او جاء الرجال) مثال لما اسند الى ظاهر جمع المذكر المكسر العاقل وانما انت بتأويل الجماعة وذكر لكون تأنيثه من الغير الحقيقي فان اصله مذكور وتأنيثه اعتباري * ثم انه لما توقف بعض احكام الفاعل من حيث اسناد ماله اليه على معرفة المؤنث والمذكر اراد ان يبين المؤنث اولا لكونه وجوديا وعلى خلاف الاصل وترك تعريف المذكر لكونه عدميا يعرف بمعرفة ملكته التي هو التأنيث و لكونه الاصل فقال (والمؤنث) في عرف النحاة (ما) اي اسم وقوله (فيه) ظرف مستقر وقوله (علامة التأنيث) بالرفع فاعله والجملة صلة ما وصفته اي هو اسم وجد فيه علامة من علامات التأنيث وقوله (لفظا) حال من علامة التأنيث وقوله (او تقديرا) معطوف عليه اي حال كون تلك العلامة ملفوظة او مقدرة * ولما كان معرفة المعرف موقوفة على معرفة التعريف ومعرفة التعريف موقوفة على معرفة اجزائه اراد ان يبين معرفة جزء التعريف الذي هو علامة التأنيث لان باقى اجزائه ليس بمجهول فقال

(وهي) أي علامة التأنيث (التاء الموقوفة عليها) وقوله (هاء) بالنصب حال
 من ضمير عليها أي التاء التي وقف عليها حال كونها هاء فقوله (نحو ظلمة) مثال
 لما فيه التاء الموقوفة وقوله (وشمس) مثال لما فيه التاء المقدرة فان التاء فيها مقدرة
 بدليل ظهورها في تصغيرها فان تصغير الشمس شمس وقوله (والالف) بالرفع
 معطوف على قوله التاء أي وعلامة التأنيث الف (المقصورة) أيضا وقوله
 (نحو حبل) مثال لما فيه الف المقصورة من المؤنث الحقيقي وقوله (ودعوى)
 مثال لما فيه الف كذلك من المؤنث الغير الحقيقي فان الاول صفة امرأة ذات
 حل من الحيوان له مذكر بخذائه والثاني مصدر من قبيل اسم المعنى وقوله
 (والالف الممدودة) معطوف أيضا على ما قبله وقوله (نحو جراء) يحتمل
 ان يكون مثالا للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة جراء يكون
 حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر جراء يكون من غيره ثم ان اسماء العدد
 لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان ينبه عليه فقال (وهذا) وهو مبتدأ وقوله
 (في غير ثلثة) ظرف مستقر على انه خبره أي هذا الحكم وهو كون المؤنث
 بعلامة التأنيث وكون المذكر بخلافه كائن في غير لفظ ثلثة من اسم العدد حال
 كونه منتهيا (الى عشرة فان مذكرها) أي مذكر تلك الاعداد الثمانية
 (بالتاء ومؤنثها بخذفها) أي بخذف التاء (نحو ثلثة رجال) وهذا مثال للمذكر
 فان العدد تابع في التذكير والتأنيث الى ميمها ومفرد ميمها هو الرجل وهو
 مذكر (واربع نسوة) وهذا مثال للمؤنث فان مفرد ميمها هو النساء وهو مؤنث
 ثم شرع في بيان حال المركب في هذا الباب فقال (واذا ركبت ثلثة) والزائدة
 عليها أيضا (الى تسعة) وقوله (مع عشرة) ظرف لركبت أي ركبت ثلثة
 وما زاد عليها من اربعة الى تسعة مع عشرة وقوله (اثبت) فعل مجهول وقوله
 (التاء) نائب فاعله والجملة جواب اذا أي جعلت التاء ثابتة (في الجزء الاول فقط)
 أي لا في الجزء الثاني (في المذكر) متعلق باثبت (نحو ثلثة عشر رجلا) ولا يثبت
 في الجزء الثاني مع الاول او مفردا فلا يقال ثلثة عشرة رجلا او ثلث عشرة
 رجلا وقوله (وفي الثاني) معطوف على قوله في الاول أي اثبت التاء في الجزء
 الثاني (فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة) وانما عدل عن الاصل في هذا
 الباب فان الثلثة فافوقها لما كان نصا للجمع ولم يحتمل الافراد لزم دخول التاء
 التي هي علامة التأنيث لتكون علامة لتأنيث الجماعة اللازمة لهذه الاعداد
 ولكن لما لم يفرق بين مذكرها ومؤنثها اختير التاء لمذكرها الذي هو اشرف

واقدم بالزمان ثم لم يدخل في مؤنثها ليحصل الفرق وانما لم يدخل التاء في الجزئين في المركبات لئلا يجمع علامتا التأنيث في التركيب الذي هو كالمفرد من جنس واحد اى بان يكون كلاهما تاء واما ان كان احدهما تاء والاخر الفاي يجوز اجتماعهما نحو احدى عشرة امرأة فانها ليسا من جنس واحد وانما اجتمع الجنسان في اثنتا عشرة لان التاء في الجزء الاول وقعت في الوسط لا في الآخر كذا في الشرح * ثم انه لما عرفت المؤنث مطلقا اراد ان يعرف انواعه فقال (والتأنيث الحقيقي ما) اى هو المؤنث الذي (بازائه) اى حاصل بازاء مسماه وبمقابله (ذكر من الحيوان نحو امرأة) هذا مثال لما وقع بازائه ذكر من الادميين (وناقة) وهذا مثال لما وقع بازائه ذكر من سائر الحيوان فان مقابل ناقة وقع جل وانما قيد بقوله من الحيوان ليخرج منه نحو النحلة فانه يطلق على مؤنث النحل ويصدق عليها ان بازائها ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق عليها الحقيقي بل هي لفظي (واللفظي) اى والتأنيث اللفظي (بخلافه) اى ملتبس بخلاف الحقيقي بان لم يكن بازائه ذكر او كان لكنه ليس من الحيوان كما عرفت بل تأنيثه ليس الا لوجود علامة التأنيث في لفظه فقط (نحو غرقة) بضم الغين المعجمة وقحها وهو مثال لما وجد فيه علامة التأنيث ملفوظة (وشمس) وهو مثال لما وجد فيه مقدرة * ثم انه لما توقف معرفة بعض احكام الفاعل على معرفة الجمع بانواعه وعلى معرفة المثنى ايضا اراد ان يبين كلامها بتعريفها فقال (والجمع المكسر) اى الجمع الذي يقال له المكسر (ما) اى هو جمع (تغير) وهو فعل ماض معلوم وقوله (صيغة) بارتفاع فاعله ولكون لفظ الصيغة مؤنثا لفظيا ذكر عامله اى تغير صيغة (مفردة نحو رجال) فان مفردة رجل فقد تغير بحمل الراء مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام والمراد بالتغيير اعم من تغيير ما لفظا ومن تغيير تقديره فان الفلك مثلا مفردة بضم الفاء وسكون اللام وجمعه كذلك من غير تغيير في مفردة لفظا ولكن ان اعتبر ضمة الفاء كضمة قفل فهو مفرد كقوله تعالى * في الفلك المشحون * وان اعتبر كضمة اسد جمع اسد فهو جمع كقوله تعالى * حتى اذ كنتم في الفلك وجرين بهم * وايضا ان المراد بالتغيير للجمعية فان تغير كلمة مصطفون بعد الجمعية لا يعتبر ولا يصدق عليه التعريف بل هو جمع سالم وانما قدم المكسر مع ان الشرافة في السالم لكون المكسر قريبا للمؤنث فانه اعم من المذكر والمؤنث وايضا هو مؤنث باعتبار الجماعة بخلاف السالم (وجمع المذكر السالم ما) اى هو جمع

﴿لحق آخر مفردة﴾ وهو منصوب على أنه مفعول لحق وقوله ﴿واو مضموم﴾
 بالرفع فاعل لحق قدم مفعوله ليكون ذيل الفاعل طويلا فتقوله مضموم اسم مفعول
 ونائب فاعله قوله ﴿ما قبلها﴾ وهو مع نائبه مركب مرفوع على أنه صفة
 واو وقوله ﴿اوياء مكسور ما قبلها﴾ معطوف على قوله واو وهذا بيان للنوعين
 من الجمع وقوله ﴿ونون مفتوحة﴾ بالرفع معطوف على احد الامرين من قوله
 واو اوياء يعني احده من الجمع ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة
 والاخر منه ما لحق آخره ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وقوله ﴿في غير
 الاضافة﴾ ظرف لقوله لحق اي لحق آخره نون مفتوحة في كل حال الا في حال
 اضافته الى ما بعده ﴿فان النون تحذف فيها﴾ اي في الاضافة ﴿نحو مسلمون﴾
 هذا مثال للنوع الاول للجمع ﴿ومسلمين﴾ مثال للنوع الثاني منه ﴿وجمع المؤنث
 السالم ما لحق آخر مفردة الف وتاء﴾ والمراد باخر المفرد اما آخره حقيقة ﴿نحو
 مسلمات﴾ او اعتبارا كصواحبات وسواء كان مفردة مؤنثا كالمثالين او مذكرا
 كقوله تعالى ﴿اشهر معلومات﴾ (والثنية) وهو قد يعبر بالثنى (ما) اي
 هو اسم ﴿لحق﴾ اي في اصل وضعه لا بعد كونه مثنى ﴿آخر مفردة الف اوياء﴾
 اي هو نوعان احدهما ما لحق الف اذا كان في حالة رفعه والثاني ما لحق آخر
 مفردة ياء مفتوحة ما قبلها اذا كان في حالة نصبه وجره ﴿ونون﴾ اي لحق في
 النوعين نون ﴿مكسورة في غير الاضافة وفيها﴾ اي في حالة اضافته ﴿تحذف﴾
 تلك النون كما مر في الجمع السالم ﴿نحو مسلمان ومسلمين﴾ ثم اراد ان يبينه على
 الفرق بين الجموع بان بعضها يعتبر مؤنثا بتأويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال
 ﴿وكل جمع﴾ وانما اتى بلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو شامل لما كان واحده مذكرا
 او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا وقوله ﴿غير جمع المذكر﴾ بالجر
 صفة جمع اي كل الجمع الذي غير جمع المذكر ﴿السالم مؤنث﴾ بالرفع خبر مبتدأ
 اي داخل في تعريف المؤنث ويصدق تعريفه عليه فيجوز ان يكون من افراد
 وقوله ﴿لكونه﴾ متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر اي كونه مؤنثا لالذاته بان
 يكون فيه علامة التأنيث بل ليكون ذلك الجمع ﴿بمعنى الجماعة﴾ ويظهر ذلك
 الاعتبار في عامله ﴿واما جمع المذكر السالم فيجب تذكيره صاملا﴾ لانه وان جاز فيه
 التأنيث لكونه جماعة ايضا لكنه لا اختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة
 مفردة غلب فيه جانب التذكير ولم يعتبر جانب التأنيث فلا يرد عليه انه قد يعتبر
 لفظ بنون وارضون وسنين مؤنثا كما في قوله تعالى ﴿آمنت به بنوا اسرائيل﴾

وقولهم والارضين السبع بتوصيفه بالسبع المؤنث وسنين كثيرة فان بنوا في حكم المكسر وهو البناء والثاني والثالث في حكم الجمع بالالف والتاء كذا في الشرح (فتقول جاء المسلمون) ولا تقول جاءت (او رجل قاعد ناصروه) فيما كان عامله شبه فعل ولا تقول قاعدة هذا بيان حاله اذا اسند عامله الى ظاهر واما اذا اسند الى ضميره فهو قوله (واذا اسند) اي العامل (الى ضميره) اي الى ضمير راجع الى جمع المذكور السالم (يجب كونه) اي كون عامله (جمعاً مذكراً) اذ لا يجوز ان يكون مفرداً مؤنثاً كما كان في باقي الجموع (نحو المسلمون جاؤا) مثال لما اسند الى ضميره فعلاً ماضياً (او يجيئون) اي او المسلمون يجيئون مثال للمضارع (او جاؤن) اي او المسلمون جاؤن مثال لما اسند الى ضميره حال كون العامل اسم فاعل (واما جمع المذكور المكسر العاقل اذا اسند) اي عامله (الى ضميره) اي الى ضمير راجع الى ذلك الجمع (يجب ان يكون عامله مفرداً مؤنثاً) لان عامله حينئذ يسند الى ضمير تحتته والضمير الذي تحتته انما هو لفظ هي لكونه راجعاً اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفرد مؤنث والعامل يجب ان يكون مطابقاً لما اسند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله كذلك (او جمعاً مذكراً) ولا يجوز ان يكون جمعاً مكسراً (نحو الرجال جاءت) مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التأنيث (او جاؤا) اي الرجال جاؤا مثال لما اسند الى ضمير المكسر واختار فيه التذكير (او جائية) اي او نحو الرجال جائية هذا مثال لما اسند الى الضمير حال كونه اسم فاعل مفرداً مؤنثاً (او جاؤن) اي او نحو الرجال جاؤن مثال لما اسند الى الضمير حال كون العامل جمعاً مذكراً وما ينبغي ان يتنبه بان المراد بالوجوب في قوله فيجب هو وجو انحصار التخيير على الامرين يعني انه يجب ان يكون احد من الامرين ويمتنع ان يكون غيرهما من جمع المؤنث (وغيرهما) بالرفع مبتدأ اي حال غير جمع المذكور السالم وجمع المذكور المكسر العاقل (من الجموع) وهو بيان للغير ومن بيانية (اذا اسند) اي اذا اسند العامل فيهما (الى ضميرها) اي الى ضمير راجع اليها (يجب كون عامليها) اي عامل تلك الضمائر الراجعة الى ذلك الجمع (مفرداً مؤنثاً او جمعاً مؤنثاً) واطلق الجمع المؤنث ليكون شاملاً للجمع المؤنث السالم والمكسر منه (نحو المسلمات جاءت) هذا مثال لما اسند العامل الى ضمير المؤنث السالم العاقل ولما اختار فيه المفرد المؤنث (او جئن) اي او نحو المسلمات جئن هذا مثال لما اسند الى ضميره واختير فيه من احد الامرين الجمع المؤنث (او جائية او جائيات) اي او نحو المسلمات جائية او المسلمات جائيات

الاول مثال لما اسند العامل الذي هو اسم الفاعل واختير فيه المفرد المؤنث
والثاني له كذلك لكن اختير فيه الجمع المؤنث * وهذا مثال للجمع المؤنث المكسر
العاقل واما مثال غير العاقل منه فهو قوله (و الاشجار قطعت) على صيغة
الجهول اسند الى نائب فاعله الذي تحته وهو ضمير راجع الى الاشجار الذي هو
الجمع المكسر الغير العاقل واختير فيه المفرد المؤنث (او قطعن) اي او الاشجار
قطعن مثال لما اختير فيه الجمع المؤنث (او مقطوعة او مقطوعات) او الاشجار
مقطوعة او الاشجار مقطوعات هذا مثال لما اسند اليه اسم المفعول (والثالث)
اي المرفوع الثالث من المرفوعات التسعة (المبتدأ) ولما كان للمبتدأ نوعان متساويان
ولا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد اراد ان يسميه اولاً ثم يعرف كل واحد من
النوعين بتعريف مستقل كما في الاستثناء فقال (وهو نوعان) ولما كان لفظ المبتدأ
موضوع الكل من النوعين وضعا مستقلا ولم يوضع لمفهوم كلي يصدق عليهما
لم يصح ان يكون مقسما لهما فيجب ان يأول لفظ المبتدأ بلفظ يشملهما وهو
ما يطلق عليه المبتدأ حتى يصح ان يكون مقسما ويقال لمثل هذا التأويل
عموم المشترك (الاول) اي النوع الاول مما يطلق عليه المبتدأ (الاسم)
والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقرينة قسميه لا ما يقابل الفعل والحرف
اي الاسم الصريح الذي غير الصفة (او المأول به) اي او غير الاسم الصريح
من الفعل او الجملة التي تأول بالاسم الصريح وقوله (المسند اليه) بالرفع
على انه صفة لاحد الامر من الاسم الصريح والمأول به وهذا القيد
احتراز عن الخبر الذي ليس بصفة نحو زيد ابوك واما الخبر الذي هو صفة
نحو زيد ضارب فان زيدا ليس بمسند اليه له فان المسند اليه للصفة في الحقيقة
هو فاعله الذي تحته وايضا احتراز عن النوع الثاني من المبتدأ فانه مبتدأ
لكنه ليس بمسند اليه بل مسند الى فاعله وقوله (الجرد عن العوامل اللفظية)
بالرفع على انه صفة بعد صفة وهو احتراز عن الاسم المسند اليه الذي
هو اسم باب كان او باب ان او غيرهما (نحو زيد قائم) هذا مثال لما اسند اليه
وهو الاسم الصريح (وحق انك قائم) مثال لما هو مأول بالاسم فان قوله
حق خبر مقسوم وقوله انك قائم في تأويل المفرد مبتدأ اي حق قيامك
(ولا بدله) اي لا فراق لهذا النوع من المبتدأ (من خبر) فانه لا فائدة لذكره
بلا خبر فان كان الخبر ملفوظا فيها والا فيقدر (والثاني) اي
النوع الثاني مما يطلق عليه المبتدأ (الصفة) وهي اللفظ الدال على ذات

مهمة باعتبار معنى مقصود وهذا شامل لاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والاسم المنسوب والاسم المستعار نحو قرشي اخوك ونحو اسد
الزيدان وقوله (الواقعة) بالرفع على انه صفة الصفة اي الصفة التي
تقع (بعد كلمة الاستفهام او) كلمة (النفي) وهذا احتراز عن الصفة التي
ليست بواقعة بعدهما فان مثلها مبتدأ من النوع الاول نحو ضارب زيد قائم
*وانما قال كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون
شاملا لحرف الاستفهام كالهزة وهل ولا اسم الاستفهام نحو ما صانع
الزيدان ومن خاطب البشران وكذا متى واين وكيف واين وكذا قال
كلمة النفي ليكون شاملا لحرف النفي وهي ما ولا وان ولا اسم النفي نحو غير
قائم الزيدان ولفعل النفي نحو ليس قائم الزيدان قوله (رافعة) حال من الضمير
المستكن في الواقعة اي حال كون تلك الصفة الواقعة رافعة (لظاهر)
اي لفاعل ظاهر وهذا احتراز عن صفة تكون فاعله مستترا نحو اقامان
الزيدان وما قائمون الزيدون فانهما من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيدان
مبتدأ مؤخرًا ويكون قائمان او قائمون مع ضميره المستكن تحته مركبا على انه
خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام والمراد بالظاهر ههنا ما لم يكن مستترا
سواء كان ذلك الظاهر اسما ظاهرا او اسما ضميرا فيدخل فيه قوله تعالى
* اراغب انت عن آلهي * (نحو اقام الزيدان) وهو مثال لصفة وقعت
بعد الاستفهام (وما قائم الزيدون) وهذا مثال لما وقعت بعد النفي واورد
الفاعل في الاول تشية وفي الثاني جمعا للتفنن (ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه
بمعنى الفعل) فان قوله اقام وما قائم بمعنى اقام وما قام لان الاستفهام والنفي
اولى بالفعل من الاسم واذا كانت الصفة بمعنى الفعل يستدعي هو ما يستدعي
الفعل وما يستدعي الفعل هو الفاعل وقوله (بل فاعله) معطوف على
قوله ولا خبر اي انه لا خبر له بل فاعله اي فاعل ذلك المبتدأ (ساد مسد
الخبر) ولما لم يكن له خبر بل فاعل جعل مجموع المبتدأ والفاعل جملة فعلية
لا اسمية لان الاسمية مركبة من المبتدأ والخبر واذا لم يكن له خبر لم يكن جملة
اسمية لانفاء جزئه واما الفعلية لما كانت مركبة من الفعل والفاعل ناسب ان
يرجع جانب الفعلية * ثم شرع في بيان المسائل المختصة بالمبتدأ فقال (ولا يجوز
تعدد المبتدأ) والمراد به هو النوع الاول بقرينة التبادر عند الاطلاق لانه
هو المشهور من النوعين ولان سوق الكلام في مسائله * والمراد من عدم

جواز التعدد هو تعدده لفظا بلاعاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى
اولفظا بعاطف فيجوز مثلا لايجوز ان يقول زيد زيد قائمان فانه تعدد لفظا
واما اذا قيل زيد ان قائمان اوزيد وزيد قائمان فيجوز فان الاول تعدد معنى
والثاني تعدد لفظا لكنه بعاطف ثم الخبر ان كان خبر كل مخالفا بخبر الاخر يؤتى
بالواو نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر او يقال زيد وعمرو وبكر كاتب
وشاعر وفقيه وان كان خبر كل موافقا بخبر الاخر فيثنى نحو الزيدان عالمان
او الزيدون عالمان (والاصل في المبتدأ) اي الاولى بحاله عند عدم المقتضى
لتأخير (تقديمه) على الخبر لفظا لانه هو المحكوم عليه وايضا هو الموصوف
بالخبر والمحكوم عليه والموصوف مقدمان على المحكوم والموصوف وجودا
وما كان مقدما وجودا لينبغي ان يقدمه ذكرا (وشرطه) اي شرط صحة
كونه مبتدأ (ان يكون) اي ان يكون الاسم الذي اريد جعله مبتدأ (معرفة)
من المعارف بان يكون علما او موصولا او مضمرا او اسم اشارة او معرفا باللام
* وانما اشترط هذا لان الغرض من الكلام افادة فائدة ليست بحاضرة عند السامع
والاخبار عن غير المعلوم لا يفيد ولان في ايراده منكر يحصل الخلل بالغرض
المطلوب من الكلام وهو الافهام للسامع لان المتكلم اذا ابتدأ بنكرة يوجب
التفكير للسامع عن استماع الحديث وقوله (او نكرة) معطوف على قوله معرفة
اي او يكون ذلك الاسم نكرة (مخصصة) والتخصيص هو تقليل الشركاء والمراد
ههنا عند الجمهور هو التخصيص بشئ ما لا فائدة فانه اذا كان المبتدأ بممكن
الضبط فهو نكرة مخصصة حتى يجوز ان يقال كوكب انقضى الساعة اي سقط
ولذا اورد ابن الحاجب في كافيته امثلة مخصوصة يقاس عليها و اشار اليه بقوله
اذا تخصصت بوجه ما (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) يعني
اذا كان المبتدأ مقيد بغير فهو مخصص وفي هذه الآية قيد بصفة وكذا اذا كان
مقيدا بالمضاف اليه نحو صوت بلبل شغلني او بمتعلقه نحو افضل منك افضل
منى وغيرها (ويجوز حذفه) اي حذف المبتدأ من النوع الاول (عند قيام
قرينة نحو زيد في جواب من القائم) والسؤال جملة اسمية مبتدأؤه من الاستفهامية
وخبره القائم فاورد في الجواب بايراد الخبر فقط وبحذف المبتدأ (اي القائم زيد)
حذف القائم لانه معلوم للسائل وانما جهله في الخبر (والرابع) اي المرفوع
الرابع من التسمية (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية) وبهذا القيد
يدخل المبتدأ بقوله (المسند به) يخرج عن التعريف لانه ليس بمسند به

بل هو المسند اليه وبقوله (غير الفعل ومعناه) يخرج الفعل الذي هو المجرد
 عن العوامل اللفظية المسند الى فاعله نحو ينصر زيد ويخرج به ايضا الصفة
 التي وقعت بعد كلمة الاستفهام والنفي رافعة لظاهر فانه يصدق عليه انه المجرد
 عن العوامل اللفظية والمسند به لكنه ليكون المسند به فيه معنى الفعل يخرج
 عن تعريف الخبر والفرق بين اسناد الفعل ومعناه الى الفاعل وبين اسناد الخبر
 الى المبتدأ هو ان الخبر اما جامد نحو هذا حجر او فعل او صفة بعد اسنادهما
 الى فاعلهما فان للفعل والصفة اسنادين احدهما الى الفاعل والاخر الى المبتدأ
 فالفعل يسند الى المبتدأ بعد كونه جملة والصفة يسند اليه بعد كونها مركبة وانما
 قال المسند به ولم يقل المسند للتنبيه على شدة تعلق الاسناد بالخبر (نحو قائم)
 اى مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع (في) تركيب (زيد قائم) * ثم شرع في بيان
 المسائل المختصة بالخبر فقال (ويجوز تعدده) اى يجوز تعدد الخبر لفظا بلا عاطف
 (نحو زيد قائم قاعد) فان جواز التعدد بالعاطف غير مختص بالخبر كما عرفت وهذا
 الكلام ان وقع عند قيام زيد يكون المراد ان زيد قائم بالفعل وقاعد بالقوة وان وقع
 عند قعوده يكون بالعكس وانما وجه بهذا لئلا يلزم التناقض وانما جاز هذا
 في الخبر ولم يحز في المبتدأ لان المبتدأ قائم مقام الذات فالحكم بصفة واحدة
 على ذوات متعددة ليس بمرضى واما الخبر فليكونه قائما مقام الصفات فالحكم
 بصفات متعددة على ذات واحدة جائز وايضا التعدد كما يجوز بغير عاطف
 فجوازه بالعاطف يكون اولى (ويكون) اى ان الاصل في الخبر
 ان يكون مفردا لكنه قد يكون على خلاف الاصل (جملة اسمية
 او فعلية) والفاء في قوله (فلا بد) جوابية اى اذا كان كذلك لابد في الخبر
 الكائن جملة (من عائد الى المبتدأ) اى من عائد يربط تلك الجملة الى المبتدأ لان
 الجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة لا تقتضى التعلق بما قبلها وانما قال من
 عائد ولم يقل من ضمير لان العائد كما يكون ضميرا يكون غيره ايضا يكون اسم
 اشارة نحو * والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار * فان العائد
 فيه هو اولئك الواقع مبتدأ في جملة خبرية ويكون العموم المشتمل على المبتدأ
 نحو قوله تعالى * انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين * فان المحسن
 عام شامل لمن يتق ويصبر و يكون اسم جنس في باب نعم نحو نعم الرجل زيد
 ويكون اتيان اسم الظاهر في مقام الضمير نحو قوله تعالى * الحاقة ما الحاقة *
 فانه في مقام الحاقة ما هى ولكن الغالب في الاستعمال هو الضمير وقوله

(ان لم تكن) قيد لقوله فلا بد يعنى ان وجوب العائد بشرط شئ وهو انه ان لم
 تكن تلك الخبر (خبراً عن ضمير الشأن) وذلك بان يقع ضمير الشأن مبتدأ وتلك
 الجملة خبراً عنه نحو قوله تعالى * قل هو الله احد * على تقدير كون الضمير
 مبتدأ وكون الجملة الاسمية خبراً عنه فان المبتدأ اذا وقع كذلك لا يحتاج الى عائد
 يربط الجملة الخبرية اليه لانه لكون الضمير المذكور عبارة عن شأن تلك الجملة
 يوجد الربط المعنوي بينهما وكذا حكم ضمير القصة وقوله (نحو زيد ابوه قائم)
 مثال لما وقع الخبر جملة اسمية وقوله (او قام ابوه) اى زيد قام ابوه مثال لما وقع
 جملة فعلية والعائد فيهما هو الضمير (ويجوز حذفه) يعنى ان الاصل في العائد
 ان يكون مذكوراً ولكن قد يعدل عنه فيحذف (لقرينة) فقوله لقرينة اشارة
 الى ان حذفه ليس حذفاً منسياً بل يقدر ايضاً فان الحذف بلا قرينة يكون منسياً
 (نحو البر الكريستين) فقوله البر مبتدأ وقوله الكريستين مبتدأ ثان وقوله بستانين
 ظرف مستقر خبر للثاني والثاني مع خبره جملة اسمية خبر للمبتدأ والعائد فيه محذوف
 وهو ما فسر بقوله (اى منه) والقرينة كون المبتدأ الثانى جزءاً من الاول
 وهذا قياسى فى كل موضع يكون المبتدأ الثانى جزءاً من الاول ويكون العائد
 مجروراً بمن التبعية وسماعى فى غيره نحو قوله تعالى * ولمن صبر وغفر
 ان ذلك لمن غزى الامور * يعنى ان الصبر والمغفرة من الامور المعزومة من ذلك
 الشخص (واصله) اى الاصل فى الخبر والاولى له (ان يكون) اى الخبر
 (نكرة) لان الخبر لما كان عمدة يؤتى للافادة وتلك الافادة تحصل بالاخبار
 لما لم يعرف ولا يحتاج الى التعريف (وقد يكون معرفة) اى وقد يعدل عن هذا
 الاصل فيكون معرفة فان جهل المخاطب ان كان فى نفس الخبر فيفيد بالنكرة
 وان كان الطرفان معلومين له وكان جهله فى اتحادهما فيئذ يكون معرفة
 وهذا لاينا فى الافادة نحو زيد المنطلق فانه يفيد ان زيدا المعلوم والمنطلق المعلوم
 متحدان وهذا ايضا يكون بوجهين اما تحقيقى كما لثال السابق واما تنزيلى (نحو
 الله اهلنا) فان المخاطب وان لم يكن له جهل فى الطرفين وفى النسبة ايضا
 لكنه اذا فعل خلاف مقتضى علمه ينزل منزلة الجاهل ويجوز ان يكون مثل هذا
 من ذكر الله لجرد التقرب والتعبد لله لا لافادة شئ للمخاطب (ويجوز حذفه)
 اى حذف الخبر (عند قرينة) وانما لم يقل بقرينة او لقرينة فانه لما كان الخبر عمدة
 اقتضى لحذفه الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه بقوله عند قرينة اى عند وجودها
 (نحو زيد) اى نحو لفظ زيد الواقع فى موقع الجواب (لمن قال) اى لسانى

سأل «ازيد قائم ام عمرو» فان السؤال قرينة قائمة على ان السائل عالم للقائم لكنه جاهل في ان ذلك القائم اى من شخصين مذكورين * ولما فرغ من بيان حكم الخبر في نفسه شرع في بيان احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال «وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء في خبره» اى في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط في اما لان معنى الشرط سببية الاول للثانى او للحكم بالسببية سواء كان في الواقع كذلك او في اعتبار المتكلم له كما في اوائل الكتب «نحو اما زيد فنتطلق» واصله مهما يكن من شئ فزيد منطلق وحذفت الجملة الشرطية وعوض عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين وقوله «الا لضرورة الشعر» استثناء مفرغ وقوله لضرورة الشعر متعلق بوجوب اى وجب ذلك في جميع الاوقات ويمتنع حذفه الا عند ضرورة الشعر فانه يجوز حذفها «كقوله» اى كقول الشاعر «اما القتال لا قتال لديكم» ولكن سيرا في عراض المواكب * اى فلا قتال لديكم فالمعنى ان قتال المذكور منى عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عليكم وعراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة اى في شقها وناحتها والمواكب جمع المواكب وهو القوم الركوب على الابل المزيينة وكذلك جماعة الفرسان وسيرا نصب على المصدرية على تقدير تسيرون سيرا وقوله «او لا ضمائر القول» معطوف على قوله لضرورة الشعر اى يجوز حذف الفاء اذا قدر الخبر قولاً مضمرًا واستغنى عن ذكر مبتدأ القول «كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم» فالمبتدأ هو الموصول والتائب مقام الخبر هو قوله اكفرتم والقرينة على عدم كون اكفرتم خبراً كونه استفهاماً واصل الخبر هو ما فسر به بقوله «اى فيقال لهم وان كان المبتدأ» وهذا شروع في بيان مواضع جواز دخول الفاء في الخبر كما كان السابق في بيان وجوب دخوله اى ان كان المبتدأ «اسماً موصولاً» مثل الذى ومن وما «بفعل او ظرف» اى لا بجملة اسمية «او موصوفاً» اى او كان اسماً موصوفاً «به» اى بذلك الموصول بان يكون المبتدأ معرفة ويكون الموصول بفعل وظرف صفة له «او نكرة» اى او يكون المبتدأ نكرة «موصوفة باحد هما» اى اما بالجملة الفعلية او بالظرف «او» يكون المبتدأ «مضافاً اليها» اى الى احد الستة وهى الموصول بجملة او الموصول بظرف او الموصوف بموصول او نكرة موصوفة بفعل او نكرة موصوفة بظرف «او» كان المبتدأ «لفظ كل مضافاً» اى حال كون ذلك اللفظ مضافاً «الى نكرة موصوفة» بالجر صفة نكرة «بمفرد»

اي لا مو صوفة بحجة وقوله (او غير مو صوفة) معطوف على قوله مو صوفة
اي او حال كون ذلك اللفظ مضافا الى نكرة غير مو صوفة (اصلا) وقوله (جاز)
جزاء الشرط اي ان كان المبتدأ كذلك جاز (دخول الفاء في خبره) اي في خبر
ذلك المبتدأ وجاز ايضا عدم دخولها وانما جاز دخولها لان في كل مما ذكر ابهاما
ولو جود الابهام فيها كان كل منها كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها
فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزء الذي يدخله الفاء
و الوصف في كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى كذا قاله الشارح
ولما بين حال المبتدأ الذي لا يدخل عليه النواسخ شرع في بيان ما يدخل عليه النواسخ
فقال (كذا) اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور عند كونه مجردا عن
النواسخ جاز ايضا دخوله (اذا دخل عليه) اي على المبتدأ الموصوف بما ذكر
(ان) اي المكسورة (وان) اي المفتوحة المشددتان (ولكن) وقوله (بخلاف
سائر النواسخ) خبر مبتدأ محذوف وتنبه على ان هذا الحكم يختص بهذه الثلاثة
وليس بشامل لباقي النواسخ (حرفا كان) اي سوء كان سائر النواسخ حرفا محوليت
ولعل وكان وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان وانما لم يجوز دخولها في خبر هذه
النواسخ لان كلامها تقتضي الصدارة فاذا دخلت على تلك المذكورات يبطل
الاعتبار في صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فعرض الضعف لمعنى الشرط
بسبب انتفاء لازمه الذي هو الصدارة فان ضعف اللازم الذي هو الصدارة
يقتضي ضعف المنزوم الذي هو اعتبار معنى الشرط فاذا ضعف اعتبار معنى
الشرط لا يجوز دخول الفاء على خبر هذا المبتدأ وانما جاز دخوله على خبران
المكسورة مع انها من النواسخ ايضا ومع كونه مشتركا في اسقاط اعتبار
الصدارة لكنها اهدم تأثيرها في معنى الجملة كان وجودها كعدمها واما ان
المفتوحة وان كان لها تأثير في المعنى ولكنها لا اشتراكها مع المكسورة في افادة
معنى التحقيق الحقت بها واما لكن فلا اشتراكها معها في جواز العطف على محل
اسمها الحقت بها ايضا ويدل على هذا الجواز وقوعه في القرآن الكريم
وكلام الفصحاء واما وقوعه في القرآن فكقوله تعالى * واعلموا انما غنم
من شئ فان لله جسده * واما وقوعه في كلام الفصحاء فكقول الشاعر * فوالله
ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون * حيث دخل الفاء
في خبر لكن وقوله (نحو الذي يأتي او) الذي (في الدار فله درهم)
مثال لما كان المبتدأ موصولا بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني

﴿وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم﴾ مثال لما دخل الفاء في خبر ان المكسورة من النواسخ والاسم موصوف بالموصوف بالفعل ﴿ونحو رجل يا تيني او﴾ رجل ﴿في الدار فله درهم﴾ مثال للنكرة التي وقعت مبتدأ وموصوفة بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني ﴿وغلام رجل يا تيني او في الدار فله درهم﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة موصوفة بالفعل في الاول وبالظرف في الثاني ﴿وكل رجل عالم فله درهم﴾ مثال لما وقع المبتدأ لفظ كل مضاف الى نكرة موصوفة بمفرد ﴿وكل رجل فله درهم﴾ مثال لما وقع مبتدأ ومضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا فبقى ههنا مثالان اوردهما الشارح رحمه الله تعالى احدهما ما وقع نكرة مضافة الى الموصول بالفعل او بالظرف والاخر ما وقع نكرة مضافة الى الموصوف بالموصول بالفعل او بالظرف مثال الاول نحو غلام الذي يا تيني او في الدار فله درهم ومثال الثاني غلام الرجل الذي يا تيني او في الدار فله درهم ﴿الخامس﴾ اي المرفوع الخامس من التسعة ﴿اسم باب كان﴾ والمراد باب كان هو نوعه يعني نوع الافعال الناقصة والمراد باسمه هو المسند اليه بعد دخول كان واخواته * ولما كان ذلك الاسم قبل دخول تلك الافعال مبتدأ من النوع الاول وعلم مما سبق تعريف المبتدأ ترك التعريف ههنا وتصدى الى مسأله فقال ﴿وحكمه﴾ اي حكم ذلك الاسم في وجوب شيء له وفي امتناعه وفي جوازه ﴿حكم الفاعل﴾ اي مثل حكم الفاعل وهو انه لا يكون الا اسما او مؤلابة ولا يجوز تقديمه على مامله ولا يجوز حذفه في غير المصدر ويكون مضمرا وظاهرا وعلى تقدير اضماره يكون مستترا وبارزا وغير ذلك مما ذكر في بحث الفاعل ﴿والسادس﴾ اي المرفوع السادس من التسعة ﴿خبر باب ان﴾ اي خبر نوع الحروف المشبهة بالفعل ﴿وامره﴾ اي حكم هذا الخبر ﴿كأمر خبر المبتدأ﴾ اي مثل حكمه وهو جواز كونه واحدا ومتعددا وجواز كونه مفردا وجملة وجواز حذفه وذكره وغير ذلك وهذا كله بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وهو كون الخبر جملة خبرية لانشائية وامتناع الموانع بان لا يوجد مانع عن ان يكون خبرا فانه باختلاف الحكم في هذه المواضع لا يرد عليه انا اذا قلنا اين زيد يكون جائزا واذا قلنا ان اين زيدا لا يجوز فتختلف حكم خبران عن حكم خبر المبتدأ والجواب انا لانسلم انه ثبت كون اين خبرا له فان اين

يكون خبرا للمبتدأ ولا يكون خبرا لان لكونه انشائيا فان انما وضع
لتحقيق الخبر وقبل دخولها كان جائزا وبعد دخولها يكون متمعا وهذا
ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن الامتحان * ثم نبه على تخلف بعض الاحكام
عند فقال (لكن لا يجوز تقديمه) اي تقديم الخبر (على اسمه) اي على
اسم ان مع ان تقديم خبر المبتدأ عليه جائز في اي حال كان وهذا كالاستثناء
نما قبله وقوله (الا ان يكون ظرفا) استثناء من الاستثناء يعني انه لا يجوز
تقديمه في وقت الا وقت كون الخبر ظرفا فان في الظروف اتساعا يجوز
فيها ما لا يجوز في غيرها وهذا الحكم في الظروف اعم من ان يكون اسمه
معرفة او نكرة ومثال المعرفة نحو قوله تعالى ان اليينا اياهم ومثال النكرة
نحو ان في الدار رجلا ومنه قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
(والسابع) اي المرفوع السابع من التسعة (خبر لان في الجنس وحكمه)
اي حكم خبر لا (ايضا حكم خبر المبتدأ) لكن لا يقدم الخبر في هذا
على اسمه ولو كان ظرفا لانه اضعف عملا لان عمله لكونه محمولا على
ان و ايضا ان خبرها لو كان عاما كثر حذفه عند الجمهور ويجب
حذفه في بني تميم بخلاف خبر باب ان وقال الشارح فينبغي ان يتعرض
المصنف لذلك ولا يهمله فافهم انتهى (نحو لا غلام رجل عندنا والثامن) اي
المرفوع الثامن من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس وحكمه) اي حكم ذلك
الاسم (حكم المبتدأ والتاسع) اي المرفوع التاسع من التسعة (المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم) فانه ان دخل عليه احد النواصب يكون من المنصوبات
وان دخل عليه احد الجوازم يكون من المجزوم (نحو يضرب) هذا مثال
لما كان رفعه بالحركة من انواع الاعراب (ويضربان) مثال لما كان رفعه بالنون
وهو حرف منها * ولما فرغ من المرفوع شرع في بيان المفعول المنصوب فقال
(واما المنصوب فثلاثة عشر) وهي اما اسم او فعل وهو واحد اعني المضارع
والاسم اما مفاعيل او ملحقة بها فالاول خمسة والثاني سبعة (الاول) اي المفعول
الاول من ثلاثة عشر (المفعول المطلق) اي المفعول الذي لا يقيد بحرف من
حروف الجر نحو به او فيه اوله ولذا سمي به (وهو) اي المفعول المطلق
في حرف النجاة (اسم ما) اي لفظ موضوع لمعنى (فعله) اي فعل ذلك المعنى
واوجده (فاعل عامل) اي اوجد ذلك المعنى من قام به عامل (مذكور لفظا)
اي ذكر لفظيا نحو ضربته ضربا (او تقدير) اي او مذكور ذكر تقدير

نحو (فَضْرِبِ الرِّقَابَ) اى قاضربوا وقوله (بمعناه) صفة ثانية للعامل اى فعله فاعل العامل المذكور الملابس بمعنى ذلك الاسم وانما قال اسم ما ولم يقل ما فعله لان التعريف للمفعول المطلق المنصوب لا المعنى الذى يتعلق به فعل الفاعل وقد عرفت ان المفعول المطلق من جنس اللفظ لا من جنس المعنى وما يتعلق به فعل الفاعل هو المعنى دون اللفظ والمراد من فعل الفاعل ما قام بالفعل وظهر عليه لا ما كان الفاعل مؤثرا فيه لانه لو كان المراد به هو الفاعل المؤثر لم يصدق التعريف على قوله مات موتا ومرض مرضا لان فاعل مات لم يؤثر في الموت بل الموت قائم به وانما قال فاعل عامل ولم يقل فاعل فعل لئلا يختص العامل بالفعل فان عامله قد يكون فعلا وقد يكون مصدرا نحو اعجبني ضربك ضربا فان ضربا مفعول مطلق لضربك ومنصوب به وفاعله الضمير المضاف اليه وانما قال مذكور فانه اذا لم يذكر عامله لم يكن مفعولا مطلقا نحو الضرب واقع فانه مبتدأ مع انه اسم دعوى فعله فاعل ما وانما قال بمعناه ليدخل فيه ما يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا واو لم يقل بمعناه لتبادر الى الوهم بانه يلزم ان يكون لفظه مطابقا لفظ عامله وكذلك يدخل فيه حينئذ ما يكون بابه مخالفا لباب عامله نحو قوله تعالى * والله انبتكم من الارض نباتا * (نحو ضربت ضربا) وهذا مثال لما يحى للتأكيد اى لتأكيد المصدر المذكور ضمنا (وضربة) بكسر الضاد اى ضربت ضربة مثال لبيان نوع الضرب اى ضربت نوعا من الضربات مثل الشدة والخفة والسرعة (وضربة) بفتح اوله مثال لما هو لبيان العدد اى ضربت ضربة واحدة (وقد يكون) اى الاكثر استعمالا ان يكون عامله مطابقا لفظه وقد يكون اى قد يكون عامله (بغير لفظه) اى ملابس بغير لفظ المفعول المطلق وذلك جائز ايضا وصادق عليه التعريف لان اللازم ان يطابق معناه حيث قال بمعناه (نحو قعدت جلوسا) فان المعنى الذى يدل عليه العامل هو المعنى الذى يدل عليه المفعول المطلق (وقد يحذف فعله) لان العامل يلزم ذكره لفظا او تقديرا فينبذ يجوز حذفه لفظا ويكون مقدر او المقدر كالمذكور (لقيام قرينة) اى دالة على ذلك المقدر المحذوف فانه لو لم يكن قرينة يلزم ان يكون منسيا وذا لا يجوز وانما قال فعله ولم يقل عامله للاشارة الى ان المحذوف في العامل الذى وقع فعلا اصطلاحيا اكثر من غيره (نحو ايضا) اى آض ايضا فانه مصدر آض بمد الهمزة اصله اىض بمعنى عاد اى عاد الى الحال الاولى او الى المكان الاول وفعله محذوف

لكثرة استعماله فانه غلب في الاستعمال في معنى مثل ما سبق وهذا مثال لما حذف
سماعا وجوبا واما مثاله لما حذف سماعا جوازا نحو قولك خير مقدم لمن قدم من سفر
او غيره اى قدمت وحالة التمام قرينة حالية له (ويحوز تقديمه) اى تقديم المفعول
المطلق (على عامله) ويحوز ان يقال ضربا ضربت وهذا الجواز اذا لم يكن
للتأكيده بل كان لبيان النوع او العدد فانه وان كان تقديمه جائزا لقوة عامله وقوة
معموليته لكنه لكونه تأكيذا وليكون التأكيده لا يقدم على مؤكده لا يحوز
تقديمه (ولا يلزم) اى لا يلزم المفعول المطلق لمعامل كما يلزم الفاعل له لانه ان
اريد مجرد قصد معناه فهو مذکور في ضمن العامل ولا يلزم ذكره تكرارا الا عند
قصد معنى زائد وهو بيان نوعه او بيان عدده (والثاني) اى المنصوب الثاني
(المفعول به) اى الذى الصق الفعل به وهذا هو المعنى الذى يفهم من لفظه
وهو معناه اللغوى فان الالف واللام اسم موصول بمعنى الذى واصل مفعول
هو فعل على صيغة المجهول والباء فى به للاستباق والضمير المجرور مرفوع محلا
على انه نائب فاعله واما معناه الاصطلاحي فهو ما قال (وهو اسم ما وقع) اى
المعمول الذى يقال له المفعول به هو لفظ دال على معنى وقع (عليه) اى على ذلك
المعنى (فعل الفاعل) اى فعل فاعل والمراد بما وقع عليه ما يتعلق به فعل الفاعل
حسب نحو ضربت زيدا او عقلا نحو عرفت زيدا: وانما فسر به هذا لان الوقوع
حقيقة هو سقوط شئ ولا سقوط فى كثير من المواد فانه لا معنى فى قولنا عرفت
زيدا ان عرفاني سقط على زيد فيكون الوقوع مستعملا فى معنى التعلق مجازا
ولما كان هذا الاستعمال مشهورا لم ير السؤال على التعريف بان استعمال المجاز ينافى
التعريفات فانه اذا كان مشهورا يكون كالحقيقة والمراد بالاسم فى قوله اسم
ما وقع هو الاسم المنصوب بتريئة المقسم فلا يدخل فيه زيد فى قولنا اعطى زيد
فانه وان صدق عليه انه ما وقع عليه لكونه مفعولا او لا لكنه ليس بداخل
فى الجنس والمراد بفعل الفاعل ايضا اعم من ان يقع عليه فعل فاعل مذکور
كافى الافعال المبنية للفاعل او محذوف كافى الافعال المبنية للمفعول فلا يخرج
من التعريف درهما فى قولنا اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه انه اسم منصوب
وقع على مدلوله فعل فاعله محذوف: والمراد بالوقوع الدلالة عليه بالعبارة
وهو اعم من ان يكون مطابقا لواقع او لا فيدخل فيه الكواذب والمنفيات مثل
ضرب زيد عمرا ومثل ما ضرب زيد عمرا فان الاول كاذب والثاني منفي فلا وقوع
فيهما لكن اذا اريد به الدلالة يصدق عليه انه يدل على الوقوع بالعبارة: ولما فرغ

من تعريفه شرع في تسميته فقال (وهو) أي المفعول به (على قسمين عام) أي
الاول عام يكون مفعولا لللازم والمتعدي (وهو) أي ذلك العام (المجروور بالحرف)
أي بحرف الجر سواء في واللام وما بمعناهما كالباء بمعنى في وكي بمعنى اللام فان الاول
مفعول فيه والثاني مفعول له وكلاهما ليس بمفعول به كما عرفت في بحث حرف
الجر وهذا القسم يكون مفعولا به للمتعدى نحو عليه في قولنا ضربت زيدا على
حصير ولللازم نحو مررت بزيدا (وخاص) أي والقسم الثاني خاص (بالتعدي
وقدمر) أي تعريف اللازم والمتعدي واقسامهما (ويجوز تقديمه) أي تقديم
المفعول به (على عامله) لقوة عامله في العمل وعدم المانع عن التقديم وهذا اذا
لم يكن العامل اسم فعل ولا مصدر فانه لا يتقدم معمولهما عليهما الا اذا كان مجرورا
بحرف الجر وايضا اذا لم يكن معمول لا للمضاف اليه نحو انا غلام ضارب زيدا فان
زيد مفعول لضارب فلا يتقدم ولا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت)
وكذا قوله وبه مررت وهذا مثال لما جاز تقديمه وقدم وقوله (وحذفه) معطوف
على تقديمه أي ويجوز حذف المفعول به (مطلقا) يعني سواء كان بقرينة نحو هذا
الذي بعث الله رسولا أي بعثه فان وقوع بعث صلة قرينة على حذف العائد
او بدون قرينة نحو فلان يعطى أي يفعل الاعطاء (وحذف فعله) أي يجوز
حذف فعله أي عامله (لقيام قرينة) يعني انه لا يحذف بلا قرينة (نحو زيدا)
أي مثاله قولك زيدا (لمن قال من اضرب) فان السائل لما سأل عن شخص يتعلق
فعله به فجاز ان يجيب زيدا فقط او ان يجيب بقوله اضرب زيدا فالاول في مقام
الايجاز والثاني في مقام الاطناب (والثالث) أي والمنصوب الثالث من ثلاثة عشر
(المفعول فيه) أي المجهول الذي فعل فيه (وهو) أي المفعول فيه في الاصطلاح
(اسم ما) أي اسم موضوع لمعنى (فعل) بصيغة المجهول وقوله (فيه)
ظرف له وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعله وقوله (من زمان)
ظرف مستقر اما صفة لما ان كان موصوفا او حال منه ان كان موصولا وقوله
(او مكان) معطوف عليه وبيان انواعه والمراد بمضمون عامله مدلول عامله
وهو ما دل عليه عامله اماما ببقاء اذا كان عامله مصدرا نحو ضربني زيدا يوم
الجمعة واما تضمننا اذا كان عامله فعلا او صفة نحو ضربت زيدا امام الامير وانا
ضاربه في السوق وايضا سواء كان فاعل العامل مؤثرا فيه نحو كتبت في يوم
الجمعة او غير مؤثر نحو مات زيدا يوم الجمعة من حيث ان الموت وقع فيه واما نحو
شهدت يوم الجمعة ونحو فضل الله يوم الجمعة فخا رجاء عنه بل هما المفعول به

فان تعلق شهدت وفضل به ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وايضا ان قوله كان يوم الجمعة يوما طيبا خارج عنه لانه ليس مضمون عامله فعل فيه فان مضمونه هو كون الجمعة يوما طيبا ولما كان المفعول فيه نوعين احدهما مجرور بنى ملفوظا ومنصوب محلا والاخر منصوب لفظا بحذف في الاول هو الاصل لا يحتاج الى شيء والثاني احتاج الى شرط اراد ان يبين شرطه فقال (وشرط نصبه) اي شرط كون المفعول فيه منصوبا (لفظا) اي لا محلا (تقدير في) واختلف بين الجمهور وبين ابن الحاجب بعد اتفاقهم ان المنصوب بتقدير في هو المفعول فيه في ان المجرور بنى هل هو مفعول فيه او مفعول به غير صريح فذهب الى الاول ابن الحاجب وتبعه المصنف والى الثاني الجمهور* ولما كان لتقدير في شرط ايضا فنبه عليه المصنف بقوله (وقدم شرط تقديره) اي في بحث حرف الجر (ويجوز تقديمه) اي تقديم المفعول فيه على عامله وهذا ان لم يكن نائب فاعل (ولو كان) فلو وصلية اي ولو كان العامل (معنى فعل) جاز تقديمه فعلم منه انه لو كان العامل غير معنى فعل جاز تقديمه بالاولى فانه مع ضعف معنى الفعل في العمل اذا جاز تقديمه يكون مع قوة غيره اولى (وحذفه) اي ويجوز حذفه (مطلقا) اي بقرينه او بدونها (وحذف عامله) اي ويجوز حذف عامله (لقرينة) اي لقيام قرينة نحو قولك يوم الجمعة ان قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة (والرابع) اي المنصوب الرابع من الثلاثة عشر (المفعول له) اي الذي فعل لاجله (وهو) اي المفعول له في اصطلاح النحاة (اسم ما) اي اسم شيء (فعل لاجله) اي وقع اما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا اي قعدت لحصول الجبين واما التحصيله كضربت تأديبا اي ضربت لاجل تحصيل التأديب ويقال للاول مفعول له الحصول وللثاني مفعول له التحصيلي فالمفعول له في الاول قبل الفعل وفي الثاني بعد الفعل وقوله (مضمون عامله) بالرفع نائب فاعل لفعل اي فعل مدلوله الذي هو الحدث اما مدلوله المطابق او التضمني كما مر في السابق وهذا ايضا اما منصوب محلا ومجرور باللام المذكور او منصوب لفظا فاحتاج الثاني الى شرط لئلا يلتبس بالآخر ولذا قال (وشرط نصبه) اي شرط كون المفعول له منصوبا (لفظا) وانما قال لفظا فان نصبه محلا لا يحتاج الى شرط كما عرفت (تقدير اللام وقدم شرط تقديره) اي مر في بحث حروف الجر (ويجوز تقديمه) اي تقديم المفعول له (على عامله) وهذا الجواز ايضا اذا لم يكن نائب فاعل فانه لو كان

نائب فاعل نحو فعل للتأديب لم يحجز تقديمه كما مر وقوله «وتركه» معطوف على قوله تقديمه أي ويجوز تركه * وإنما قال ههنا وتركه ولم يقل وحذفه تنبيها على انحطاط رتبته عن مرتبة سابقة أي ويجوز أن يذكر عاملا مجردا عن ذكر المفعول له مع أن فعل العاقل لا ينفك عن علة وغرض كما أن الفعل لا يخلو عن زمان ومكان «ويجوز حذف عامله لقرينة» كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا أي ضربته تأديبا «والخامس» أي المنصوب الخامس من ثلاثة عشر «المفعول معه» أي الذي فعل الفعل معه * واختلف النحاة في لفظ معه فقال بعضهم أنه نائب فاعل للمفعول كما في المفاعيل السابقة واعتذر عن عدم رفعه بأن لزوم نصب كلمة معه رجع على الأعراب اللفظي والراجح المختار أن نائب فاعله مستتر تحته وراجع إلى مصدره ولفظ معه منصوب على أنه ظرف له والراجع إلى الموصول هو الضمير المجرور في معه «وهو» أي المفعول معه في اصطلاح النحاة «المذكور» أي المنصوب الذي ذكر «بعد الواو لمصاحبة معمول عامل» فخرج بتقييده بالمنصوب مثل كل رجل وضيعة فان ضيعة وان كان مذكورا بعد الواو لكنه ليس بمنصوب * والمراد بالمذكور ليس ما هو مقابل المتروك بأن يكون اعم من الملفوظ والمقدر كما في المذكور الذي سبق بل المراد به ما ليس بمقدر والحمل على هذا المعنى يفيد أنه لا يجوز تقديره يعني حذفه وبقوله بعد الواو خرج سائر المنصوبات سوى الحال التي وقعت جملة بعد الواو وبقوله لمصاحبة معمول عامل خرج به الحال التي بعد الواو فان الغرض من ذكره ليس لمصاحبة * والمراد من العامل اعم من أن يكون فعلا أو شبه فعل أو معنى فعل * والمراد من المفعول ما هو اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب فانه إذا لم يكن منصوبا تعين المذكور المنصوب بعد الواو أن يكون مفعولا معه وأما إذا كان منصوبا فيجوز أن يكون معطوفا أو أن يكون مفعولا معه فاذا وقع في موقع كذلك يحتمل الواو على العطف الذي هو الأصل فيها فلا عدول إلى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم فانه لا يجوز عطف زيدا على الكاف في حسبك فان العطف على المجرور المتصل يشترط فيه إعادة الجار وهو منتف ههنا ولأن المقصود بيان مصاحبة زيد مع المخاطب بخلاف نحو كفالك وزيد فانه لجواز عطف زيدا على الكاف تعين العطف لكونه أصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على المقصود فانه يكون كضربت زيدا وعمرأوه من قبيل العطف لا غير بالاتفاق «نحو جئت وزيدا» هذا مثال لما تعين أن يكون مفعولا معه لعدم جواز

العطف فيه لان العطف على الضمير المتصل يشترط فيه تأكيد بالمنفصل وهو
 منتف ههنا وايضا مثال لما كان العامل فيه لفظيا وفلا واما مثاله لما كان
 العامل فيه معنويا فكقولنا مالت وعمرافانه لا يجوز العطف فيه ايضا لكون
 المعطوف عليه ضميرا مجرورا ومثال لما كان العامل فيه معنويا فان المنفصل منه
 مجموع ما والت هو ما شانك واما مثال جواز الطرفين فهو مثل قولنا جئت انا
 وزيد افانه لما جاز عطفه على الضمير المرفوع في جئت لكونه مؤكدا بمنفصل
 جاز فيه ان يكون زيد مرفوعا معطوفا عليه وان يكون منصوبا على ان يكون
 مفعولا معه « ولا يجوز تقديم » اي تقديم المفعول معه « على عامله » ولا يجوز
 ان يقال وزيدا جئت بان يكون مقدما عليه مع تأخر عامله ومفعول مصاحبه
 « ولا على المفعول المصاحب » يعني انه لا يجوز ان يقال جاء وزيدا عمرو بان
 يقدم وزيدا على مصاحبه الذي هو فاعل جاء « ولا يجوز تعدده » اي تعدد المفعول
 معه فانه لو تعدد لزم تعدد معوذا لا يجوز لانه لو جاز لزم تعلق الجارين بفعل
 واحد بمعنى الواحد وهو لا يجوز كما مر في بحث حروف الجر « ولما فرغ المصنف
 من بيان القسم الاول من المنصوبات اعنى ما يكون اسما ومفعولا شرع في بيان
 القسم الثاني منه اعنى ما يكون اسما وملحقا بالفاعل فقال « والسادس »
 اي المنصوب السادس « الحال » وهى معمول منصوب وملحق بالمفعول
 فيه لوجود معنى الظرفية فيه وهى فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير
 سمى بها ما هو العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل فى وجه التسمية انها
 مأخوذة من زمان الحال المقابل للماضى والمستقبل لانه كما ان الحال بمعنى الزمان
 تدل على زمان انت فيه كذلك تدل الحال على زمان مقارن لزمان الفاعل والمفعول
 فى فاعلية ومفعولية « وهى » اي الحال فى عرف النحاة « ما » اي منصوب اما لفظا
 كما اذا كانت اسما معربا او محلا كما اذا كانت اسما مبني او جملة « بين » وهو صلة او صفة
 « وانما ذكر بين كما هو فى النسخ مع ان مرجعه عبارة عن الحال التى هى مؤنث سماعى
 لان القاعدة انه اذا رجع الضمير الى الموصول او الموصوف الذى يكون عبارة
 عن مؤنث يجوز تذكيره وتأنيته وقوله « هيئة الفاعل » بالنصب مفعول بين
 وقوله « او المفعول به » معطوف على الفاعل اى هى معمول المنصوب الذى
 بين البتة اما هيئة الفاعل عند قيام الفعل به واما هيئة المفعول به عند وقوع
 الفعل عليه يعنى ولا بين هيئة غيرهما فيكون او على هذا التعبير لمنع الخلط لا لمنع
 الجمع فانها قديمتين هيئتهما معامثل ضرب زيد عمرا راكبين فان راكبين على صيغة
 التثنية يبين هيئة الفاعل والمفعول معا وبقوله هيئة الفاعل خرج التمييز فانه

لا يبين الهيئة بل يبين الذات وبقوله هيئة الفاعل خرج ما يبين هيئة العامل
 في مثل ضربت ضربا شديدا وكذا قولنا رجعت قهقري اي رجوعا قهقري
 فان هذا مفعول مطلق يبين نوع العامل وقوله (لفظا) بالنصب حال من احد
 الامرين وقوله (او معنى) معطوف على قوله لفظا اي الفاعل الذي يبين
 هيئته سواء كان فاعلا ملفوظا او فاعلا معنويا وكذا المفعول فترتقى الى اربعة
 انواع ما يبين هيئة الفاعل اللفظي او المعنوي وما يبين هيئة المفعول به اللفظي
 او المعنوي وقوله (مثل ضربت زيدا قائما) فان كان قائما حالا من الفاعل يكون
 مثالا لما يبين هيئة الفاعل اللفظي وان كان حالا من المفعول يكون مثالا لما يبين
 هيئة المفعول اللفظي وقوله (وهذا زيد قائما) مثال لما هو حال من المفعول
 المعنوي والعامل في الاول فعل وفي الثاني معنى فعل وهو انبه او اشير المفهوم
 من لفظ هذا والمراد من الفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلا او مفعولا
 في التركيب كما في المثال الاول في المتن ومن المعنوي ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا
 في التركيب بل هو اما مبتدا او خبر كما في المثال الثاني في المتن او مفعولا مطلقا
 مثل ضربته الضرب شديدا او مفعولا معه نحو استوى الماء والخشبة قائمة
 وحسبك وزيدا قائما درهم فان الاول بمعنى احدثت الضرب شديدا والثاني
 اما مصاحب للفاعل كما في المثال الاول واما للمفعول كما في المثال الثاني وهما
 بمعنى الفاعل او المفعول وايضا اما ان يكون مضافا اليه للمفعول نحو قوله تعالى
 * بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا * و * ان يا كل لحم اخيه ميتا * وهذا الاخير بشرط
 ان يكون المعنى صحيحا بحذف المضاف فان حنيفا حال من ابراهيم وميتا حال
 من اخيه وهما ليسا بمفعولين لفظا بل هما مضافان اليه للمفعول لكنه لو ترك
 المفعول واقما مقامه وقيل بل تتبع ابراهيم وان يا كل اخاه لصح المعنى ومنه
 قوله تعالى * ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فان مصبحين حال من هؤلاء وهو
 وان كان مضافا اليه لدابر لكنه لما كان المضاف وهو دابر مرجعا للضمير مقطوع
 وهو في المعنى نائب فاعل وهو وان كان في التركيب مسندا الى دابر جاز اسناده
 الى هؤلاء حتى جاز ان يقال ان هؤلاء مقطوعون * ومما يجب ان يعلم ايضا ان معنى
 الهيئة هي الحال والكيفية وهي اعم من ان تكون له باعتبار نفسه نحو جاني
 زيد قائما او باعتبار متعلته نحو جاني زيد قائما ابوه واعم ايضا من ان تكون محقة
 كالمثال الاول او مقدرة نحو قوله تعالى * فادخلوها خالدين * اي مقدرين
 الخلود في حقكم واعم ايضا من ان تدوم الحال لذي حالها حقيقة نحو قال الله تعالى

في قول من جعل تعالى حالا من الجلالة او تدوم له حكما وذلك بان يتصف بها
غالبا ومن ان لا تدوم نحو سار زيد راكبا وتسمى للاولى حال دائمة وللثانية حال
منتقلة وما يقال له حال مؤكدة داخل في الاولى واعم ايضا من ان تدل عليها
هيئتها وحدها او مع المادة فقال الاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة
الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس وهذا
ملخص ما ذكره الشارح نقلا عن العصام ويقال لها الحال المقارنة ومثال الثاني
نحو جاءني زيد وهو راكب فانها تدل على الهيئة مع مادة الركوب * ثم شرع
في بيان عاملها فقال (وعاملها) اي عامل الحال (الفعل) اي جنس الفعل سواء
كان تاما او ناقصا او لازما او متعديا (اوشبهه) اي اوشبه الفعل ايضا مطلقا
(او معناه) اي كل لفظ يفهم منه معنى الفعل وسيجيء الفرق بينها في جواز التقديم
عليه وعدم جوازه (وشرطها) اي وشرط كونها حالا (ان تكون) اي ان
تكون اللفظ الذي اريد جعله حالا (نكرة) فان الغرض من الحال تقييد الحدث
المنسوب الى ذى الحال وهذا الغرض يحصل بالنكرة ولا يحتاج الى تعريفها
فيصير التعريف حشوا (ولا تتقدم) اي الحال (على العامل المعنوي) لكون
العامل المعنوي ضعيفا بخلاف الفعل وشبهه وفيه مذاهب الاول انه لا يجوز
تقديمها على المعنوي ظرفا كانت او غيره وهذا مذهب ابن الحاجب وذهب اليه
المصنف والثاني انه يجوز تقديمها على العامل المعنوي ان كان ظرفا من غير
شرط شئ وهذا مذهب ابن الدهان والثالث انه على التفصيل يعني انه اذا لم
يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها
عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وهذا مذهب الاخفش واما نحو تركيب زيد
قائما كهمرو قاعدا فهو جائز بالاتفاق (ولا على ذى الحال) اي ولا تتقدم الحال
ايضا على ذى الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر او مجرورا بالاضافة
(فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (مررت جالسا بزيد) فان ذى الحال هو زيد
وهو مجرور وجالسا حال منه ولا يجوز هذا التركيب لكون ذى الحال مجرورا
بحرف الجر واما مثال المجرور بالاضافة فهو نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة
زيد هند فان مجردا حال عن زيد وهو مجرور بالاضافة فلا يجوز تقديمها عليه
ايضا وانما لم يجوز تقديمها عليهما فان المجرور لا يجوز تقديمه على الجار وكذا
لا يجوز تقديم تابعه عليه * فورد عليه نقض وهو ان هذا الدليل جار في مثل
راكبا جاءني زيد مع تخلف حكم المدعي وهو عدم الجواز فان راكبا حال عن

زيد وزيد فاعل جاءني ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مع انه جاز تقديم
 راكبا عليه * واجيب عنه بانه لانسلم عدم تقديم زيد على عامله فانه اذا تقدم
 لم يكن فاعلا بل ينقلب مبتدأ بخلاف المجرور فانه ليس كذلك وانما خص المصنف
 التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف فان عدم جواز التقديم على
 المجرور بالاضافة اتفقي بخلاف المجرور بحرف الجر فانه لا يتقدم عليه ايضا
 عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند المصنف ونقل عن البعض انه يجوز
 تقديمها على المجرور بحرف الجر وفرق بينهما بان المجرور بحرف الجر كالجزء
 من العامل لكون العامل تاما بصلته فان مر مثلا لا يتم الا بصلته التي هي زيد
 فالمجرور بحرف الجر في حكم المنصوب * فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك
 قلت اذهبت هندا واستدل ايضا بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس *
 فان كافة في هذه الآية حال من الناس مع انه قدم عليه * واجيب عن الاول بانه
 لا يلزم من كونه مأولا بالمنصوب ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان جزئيته
 من المجرور اظهر من جزئيته من العامل فان اعتبار الاول اعتبار الجانب اللفظي
 وهو اولى في هذا الفن * واجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون كافة مفعولا
 مطلقا مجازيا اي ارسالة كافة او حالا من كاف ارسلناك اي ارسلناك كافا اي مانعا
 للناس والتاء للبالغة وهذا ملخص ما ذكره الشارح وفيه كلام آخر متعلقا
 بالتفسير فارجع اليه (ولو كان صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة) اي نكرة
 محضة وغير مخصصة بشئ غير التقديم (وجب تقديم الحال عليها) اي على
 تلك النكرة فان الواقع في كلام العرب كذلك والمسموع من تراكيبهم ذلك
 الاستعمال (محو جاءني راكبا رجل) وقال بعضهم في وجهه انها قدمت عليه
 لدفع الالتباس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في غير المنصوب اطرادا
 للباب ورد هذا بان الالتباس واقع حين كون ذي الحال نكرة مخصصة مع انه
 لا يجب فيه التقديم وقيل في وجهه انه ما تقدم على النكرة المخصصة لتحصيل
 التخصيص كما في وجوب تقديم الخبر الظرف على المبتدأ حين كونه نكرة محضة
 ورد بان قياسها بالمبتدأ قياس مع الفارق فان الخبر اذا كان ظرفا يصح اخباره عن
 المبتدأ بخلاف الحال فانها لكونها البيان الهيئة لا يصح جعلها عليه فاجاب عنه الشارح
 بان عدم صحة جعلها في الظرف الحقيقي مسلم واما في الظرف التنزيلي الذي هي الحال
 فلا * ولما فرغ من بيان احوال الحال اذا وقعت مفردا شرع في بيانها اذا وقعت جملة
 فقال (وتكون) اي الحال (جملة) لصدق تعريفها على الجملة فان الجملة تين

الهيئة كالمفرد وان كان المفرد اصلا في الحال كالخبر وقوله (خبرية) بالنصب
 صفة الجملة اى لا تكون جملة انشائية فان الحال لما كانت بمنزلة الخبر عن ذى الحال
 ولم يحز ايضا وقوعه حالا ايضا (فلا بد فيها) اى في الحال التى تقع جملة (من
 رابط) ليربط ذلك الرابط تلك الجملة الى ذى الحال لان الجملة مستقلة في الافادة
 ومرتبطة بغيرها مع ان الحال تقتضى الارتباط الى ذى الحال فوجب اكتساب
 الارتباط وذلك حاصل بالرابط ولما كان الرابط فيه اثنين وهما الواو والضمير
 وكان بعض الجملة يربط باحدهما وبعضها يربط بكليهما اراد المصنف ان يبين
 محل كل منها فقال (وهو) اى ذلك الرابط (الضمير فقط) اى بكتفى في ربطها
 بضمير راجع الى ذى الحال ولا يحتاج الى غيره وقوله (في المضارع المثبت) متعلق
 بالنسبة اى كونه كذلك في المضارع المثبت الذى يكون جملة مع فاعله (نحو
 جاءنى زيد يركب) فان المضارع انما يكون حالا اذا كان جملة ولا يجوز دخول
 الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل الذى يستغنى عن الواو حين كونه حالا ولان
 المضارع وارد على اصل الحال وهو دلالة على الحدوث والتجدد لانه يستعمل
 على طريق الحال وهو التجرد عن حرف النفي واما قولهم قت واصك وجهه
 وقوله تعالى «لم تؤذوننى وقد تعلمون» فأول بتقدير المبتدأ فتقدير الاول وانا اصك
 وتقدير الثانى وانتم قد تعلمون فتكون جملة اسمية او جعل الواو فى الاول للعطف
 وهذا اذا كان الحكم كلياً واما اذا كان اكثرى فلا يحتاج المثالان الى التأويل المذكور
 وايضا لو قيد المضارع بكونه عاريا عن قدام يحتاج فى الآية الى التأويل كذا
 نقله الشارح عن الفاضل العصام وهذا بيان ما يجب فيه واما بيان ما يجوز فيه
 فهو قوله (او الضمير مع الواو) اى ذلك الرابط يجب ان يكون ضميرا فقط فى ما
 ذكر ويجوز ان يكون ضمير مع الواو (او الواو وحده) اى من غير ضمير (او الضمير
 وحده) من غير واو اى يجوز ذلك الثلاثة (فى غيره) اى فى غير المضارع المثبت
 وهو المضارع المنفى والماضى المثبت او المنفى والجملة الاسمية (لكن الغالب
 فى الاسمية الواو) يعنى انه يجوز ان يكون الجملة الحالية فى كل واحد من الاقسام
 الاربعة بالواو مع الضمير او باحدهما مع تساوى كل من الاستعمال من غير ترجيح
 احدهما مع ضعف الآخر الا فى الجملة الاسمية فان غالب الاستعمال فيها ان تكون
 بالواو مع الضمير وكونها بغير الواو ضعيف ولما احتاج كل واحد من الاربعة
 الى ثلاثة امثلة اراد المصنف ايرادها فقال (نحو جاءنى زيد لا يركب) وهذا
 مثال للمضارع المنفى الذى وقع حالا بالضمير وحده وقوله (او ولا يركب) مثال

له ايضا لكنه بالواو والضمير معا وقوله (او ولا يركب عمرو) مثال له ايضا لكنه بالواو وحده ولا ضمير فيه لان فاعله عمرو وقوله (او ركب) مثال لما وقع الماضي المثبت حالا مع الضمير وحده (او وركب) مثال له ايضا لكنه مع الضمير والواو معا وقوله (او وركب عمرو) مثال ايضا للماضي الذي وقع حالا بالواو وحده وقوله (او) جاءني زيد (هو راكب) مثال للجملة الاسمية التي وقعت حالا بالضمير وحده (او وهو راكب) مثال لما وقعت حالا بالواو والضمير او وعمرو راكب مثال لها ايضا للواقعة بالواو وحده اما جواز وقوع غير المضارع المثبت بالضمير فقط لان الضمير متعارف لربط الجمل التي وقعت موقع المفرد واما الواو فلا تحتاج الجملة الحالية الى فضل ربط لاسمها في الاسمية لامتيازها عن غيرها بكونها فضلة وبكونها ظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط واما جواز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال (ويجوز تعدد الحال) لانها كخبر المبتدأ (نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله) اي ويجوز حذف عامل الحال (بقرينة) اي بوجود قرينة مقالية او حالية (نحو راشدا مهديا) اي نحو قولك راشدا مهديا (من قال اريد السفر) اي لمن تهيأ له او لمن شرع فيه والعامل المحذوف هو لفظ سرو وهو امر من ساريسير او اذهب وهو معلوم بقرينة تهيأته او شروعه فيه اي سر حال كونك راشدا فيما يمكن فيه الرشيد بنفسك وحال كونك مهديا في محل تحتاج فيه الى دليل ومعنى الرشيد وان كان فرعا للهداية لكنه لكونه متعلقا بنفسه ولكون الهداية متعلقة بغيره قدم الرشيد عليها لتقدمه رتبة وهذان الحالان مترادفان هنا لانهما لو كانا متداخلين لم يكونا فيما نحن فيه لعدم التعدد في المتداخلين وانما لم يتعرض لمسئلة لزوم قد لفظا او تقديرا للمضاضي المثبت لانها ليست بمسئلة مسئلة ولا اتفاق فيها لان مذهب الاخفش والكوفيين هو عدم لزومها له وايضا لم يتعرض لمسئلة ذكرها صاحب التسهيل وهو اشتراط المضارع المثبت عند وقوعه حالا بخلوه عن علاقة الاستقبال (والسابع) اي والمنصوب السابع من ثلاثة عشر (التمييز) ويقال له ايضا التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وبفتحها ايضا والاول هو الظاهر والانصب للتعريف لكون التمييز مسندا الى الاسم والثاني موجه باعتبار كون التمييز مسندا الى المتكلم ومتعلقا بالاسم حيث ان المتكلم يميزه من بين الاجناس (وهو) اي التمييز (ما) اي اسم (يرفع الابهام عن ذات مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق اي)

وقد سبق ذكر الاشياء الخمسة التي تكون سببا لتامة الاسم المبهم وقوله (او عن مقدرة) معطوف على قوله مذكورة وبيان لنوعيه يعني ان التمييز نوعان احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والاخر ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وقوله (في جملة) ظرف لقوله مقدرة ولما هرت امثلة الذات المذكورة في بحث العامل لم يتعرض لها وتعرض لامثلة المقدرة فقال (نحو طاب زيد نفسا) وهذا مثال لذات مقدرة في جملة وهي جملة طاب زيد فان الابهام ليس في طاب ولا في زيد بل في شئ منسوب الى زيد وهو نفسه واليه اشار بتفسيره بقوله (اي طاب شئ زيد) فالذات المبهمة هو الشئ المقدر فيها وقوله (او فيما ضاهاها) معطوف على قوله في جملة اي او عن ذات مقدرة في الاسم الذي شابه الجملة فقوله ضاهاها فعل ماض واصاله ضاهى بمعنى شابه والضمير المنصوب المتصل المؤنث راجع الى الجملة وفيه اشارة الى قسميه فيرتقى التمييز الى اربعة احدها ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة والثانية ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة والثالثة ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اسم شابه الجملة والرابعة ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اضافة كما سيجي * واعلم ان المنصف لم يذكر صفة المستقر في الابهام ولم يقل ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن الحاجب ولم يقل الابهام الوضعي كما ذكره البيضاوي في متن الامتحان لان غرضه في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة نحو رأيت عينا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام في لفظ عينا ولتعيين معناه لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وصفه ابهام وتركه المصنف لعدم دخوله في التعريف فان التمييز من المعمولات الاصلية لامن التوابع فلا دخول ولا احتياج الى قيد يخرج به وانما قال عن ذات ليحترز به عن الحال فانها ترفع الابهام عن صفة ذي الحال لا عن ذاته وهذا ملخص ما ذكره الشارح * واعلم ايضا ان ما شابه الجملة اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل والتمييز اما عين كالدار واما عرض كالبوة وكل منهما اما اضافي او غير اضافي فالعين الاضافي كالاب وغير الاضافي كالدار والعرض الاضافي كالبوة وغير الاضافي كالعلم وكل منهما اما خاص لما ينتصب عنه التمييز كالنفس واما خاص متعلق كالدار واما محتمل لهما كلاب فتال العين الغير الاضافي الخاص لما انتصب عنه هو ما ذكره بقوله طاب زيد نفسا مثاله في الذات المقدرة في الجملة واكتفى به واللازم ان يقول طاب زيد نفسا واما بوة وعلم فقوله (نحو الحوض ممتلي ماء) مثال للاسم الفاعل

والتمييز فيه خاص لمتعلقه اى متملى شئيه وهو فاعل مجازى لان المتملى فى الحقيقة هو الماء لا الحوض وقوله (والارض مفجرة عيوننا) مثال لاسم المفعول اى مفجرة شئها وهو نائب الفاعل وقوله (وزيد طيب ابا) مثال للصفة المشبهة والتمييز فيه عين وهو ذات الاب واضافى لانه لا يتحقق الا بالابن له ومحتمل لما انتصب عنه ولمتعلقه لانه يحتمل ان يكون المدح راجعا الى زيد لكونه ابا وراجعا الى ابيه وقوله (وابوة) اى زيد طيب ابوة اشارة الى عرض اضافى ومحتمل وقوله (ودارا) اشارة الى عين غير اضافى خاص بالمتعلق وقوله (وحسن وجهها) اى زيد وجهها مثال للصفة المشبهة ايضا لكن التمييز فيه ليس عين المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر ايضا وقوله (وافضل من عمرو علما) اى زيد افضل من عمرو مثال لاسم التفضيل والتمييز فيه عرض غير اضافى وخاص للمتعلق وقوله (اوفى اضافة) معطوف على قوله اوفى جسلة اوفى قوله اوفى ماضاهاها يعنى انه يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى اضافة (نحو اعجبني طيبه) اى طيب شئيه (ابا وابوة) وكذا دارا وعلما ووجهها كما عرفت (وهذا التمييز) اى النوع الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فيما ذكر (فاعل فى المعنى) لافى اللفظ سواء كان فاعلا حقيقة كما فى قوله طاب زيد اى طاب نفس زيد او مجازا نحو الحوض متملى ماء اى ملاء الماء فصار متملئاه (فلذا) اى فلا جل كونه فاعلا فى المعنى (لا يتقدم على مامله) لان الفاعل لا يتقدم عليه هذا عند الجمهور ومنه المصنف واما عند المازنى والمبرد فيجوز تقديمه على الفعل وعلى شبهه فقالا انه لا يلزم من كونه مأولا بالفاعل ان يكون فى حكمه من كل وجه ورد عليهما بانه حينئذ يفوت العرض من التمييز وهو الابهام اولا والتفصيل ثانيا * واعلم ان المراد بكونه فاعلا هو كونه فاعلا فى المعنى لان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب ان يكون عينه فى المذكورة بل يكفى اشمالها على المحمول فقوله تعالى * وفجرنا الارض عيوننا * فالعيون تمييز عن ذات مقدرة وهو شئ الارض مع انه مفعول لافاعل فعناه الحقيقى وفجرنا عيون الارض فكونه فى معنى الفاعل اما بتأويل فجرنا بفجرت حتى يكون المعنى فجرت عيونها كما فى الجامى او بتأويل انفجرت عيونها فانه مطاوع فجرنا اى فجرنا الارض فانفجرت عيونها كما فى التسهيل فيكون فاعلا فى المعنى (والتمييز) اى جنسه فيشتمل النوعين (لا يكون الانكرة) فانه وقع كذا فى كلام العرب بدليل الا ان استقراء وقيل ان كونه نكرة

لكون النكرة أصلا في الاسم ولا احتياج الى التعريف (والثامن) أي المنصوب الثامن (المستثنى) أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى وإنما فسروه به فان القاعدة انهم اذا ارادوا تعبير المعنى الحقيقي والمجازي او تعبير المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد يطلقون فيه هذا المعنى مثلا اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع يقولون ما يطلق عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا جمع شمس وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له عموم المشترك وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين المستثنى المنقطع والمتصل في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول غير مخرج ومفهوم الثاني انه مخرج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا التعبير ثم قسموه الى نوعين ثم عرفوا كلا منهما بتعريف خاص ولذا قال (وهو نوعان) أي المستثنى بهذا المعنى نوعان (متصل) أي احدهما متصل (وهو) أي المستثنى المتصل (المخرج) أي الاسم الذي اخرج (عن متعدد) أي عن اسم ليس بمفرد بل اقله يطلق على اثنين حتى يصح بعد الاخراج بقاء بعض فيه سواء كان ذلك المتعدد باجتماع جزئيات في مفهوم كلي نحو جاءني القوم الازيدا او باجتماع اجزاء في مفهوم كلي نحو اشتريت العبد الانصفه وقوله (بالا او احدي اخواتها) وهي مثل خلا وعدا وغيرهما كما سيجي والمراد من الاخراج اما اخراج الداخل في المتعدد حقيقة كما في المثال الاول وما اخرج الداخل حكما كما في المثال الثاني لان العبد الواحد لا يقبل التنصيف الاحكما (ومنقطع) أي والنوع الثاني مستثنى منقطع (وهو) أي المنقطع (المذكور) أي الاسم الذي ذكر (بعدها) أي بعد الا او احدي اخواتها وقوله (غير مخرج) بالنصب على انه حال من الضمير المستكن تحت المذكور أي حال كون مدلول ذلك الاسم الذي ذكر غير مخرج من متعدد وهذا اما لعلم بعدم دخوله فيه لعدم صدق مفهوم المتعدد عليه مثل جاءني القوم الاحارا او لعدم المراد في دخوله بقريئة الاشارة الى جماعة خالية عن زيد ثم شرع في بيان اعراجه فقال (والمستثنى) وإنما اوردته بالاسم الظاهر مع ان المقام مقام ضمير لسبق ذكره للاشارة الى ان المراد به مطلق المستثنى أي بمعنى ما يطلق عليه ذلك (منصوب) أي وجوبا بقريئة قوله ويتجاوز فيه النصب وقوله (اذا كان) ظرف المنصوب أي هو منصوب وجوبا وقوله (بعد الا) ظرف لخبر كان أي لا بعد غيره من الاخوات فان لها حكما آخر كما سيجي

وقوله (غير الصفة) بالجر صفة الاى اذ لم يكن لفظ الاصفة فانه اذا كان صفة يكون بمعنى غير كما ستعرف حكمه وقوله (في كلام) ظرف مستقر منصوب محلا على انه خبر كان وقوله بعد الاظرف له اى وقت كونه موجودا في كلام (موجب) اى مثبت غير نفى ونهى واستفهام فانه لو كان في احدها لم يجب النصب بل يجوز النصب والبدل وقوله (تام) بالجر صفة بعد صفة للكلام اى في كلام تام بالنسبة الى المستثنى منه يعنى انه مذکور فيه فانه لو لم يكن كذلك كان الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجئ (نحو جاءنى القوم الا زيدا) وقوله (او مقدما) معطوف على خبر كان اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه) وكونه في كلام موجب وبعد الا معتبر ههنا ايضا بقريئة عطفة على خبر كان والقيود المعتبرة في المعطوف عليه معتبر ههنا ايضا (نحو ما جاءنى الا زيدا احد) فان الا زيدا قدم على احد (او منقطعا) اى اى منصوب وجوبا ايضا اذا كان المستثنى منقطعا (نحو جاءنى القوم الا حارا) وقوله (او كان) معطوف على كان المقدم اى منصوب ايضا اذا كان المستثنى (بعد خلا وعدا في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال فيهما وفي اقله لكونهما حرفي جر يكون مجرورا (او ما خلا) معطوف على خلا او على عدا اى منصوب وجوبا دائما اذا كان المستثنى بعد ما خلا (وما عدا او) بعد (ليس او) بعد (لا يكون) اما وجه كونه منصوبا وجوبا اذا كان في كلام موجب تام فهو الاستقراء ووقوعه كذلك في كلام العرب ووجه بعضهم بانه اذا كان تاما موجبا يكون مشابها بالمفعول في كونه فضلا لجميئه بعد تمام الكلام ولتعذر جعله بدلا لانه لو كان المستثنى بدلا من المستثنى منه يلزم ان يكون المستثنى مقصورا والمستثنى منه غير مقصور كما هو شان البدل فيلزم ان يكون المستثنى منه فرعا والمستثنى اصلا وهو فاسد وهذا التوجيه مردود بانه لا نسلم لزوم فرعيتة وانما يلزم لو كان البدل منه متروكا عن النظر بالكلية مع انه لا يلزم من متروكية البدل منه متروكية ما في حكمه للفرق الناهر بين الشئ وبين ما في حكمه ويوجه ايضا بان تعذر البدل ههنا للزوم الحكم بايجاب المستثنى ايضا فان البدل في قوة تكرار العامل فيلزم في قولنا جاءنى القوم الا زيدا ان يصح جاءنى زيد واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لانه يجوز فيه تكرار اصل العامل بترك النفي العارض فان معنى ما جاءنى

احد الازيد هو جاءني زيد وهذا الوجه مردود ايضا بان المراد بتكرير
 العامل هو اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب فذات
 العامل مكرر في غير الموجب وغير مكرر في الموجب فتعذر البديل لتعذر
 حكمه ولهذا قال الشارح بعد نقل التوجيهات فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
 ليس الا واما وجه وجوبه حين كونه مقدما فظاهر لان تعذر البديل ههنا
 ظاهر لعدم جواز تقديم البديل على المبدل منه واما حين كونه منقطعا فليكون
 الالهنا بمعنى لكن واما حين كونه بعد خلا وما عطف عليه فليكونه مفعولا
 في بعضها وخبرها منصوبا في بعضها * ولما فرغ من بيان الوجوب شرع في
 بيان ما يجوز نصبه فقال (ويجوز فيه) اي ويجوز فيه نصب المستثنى على
 الاستثنائية (ويختار البديل) اي وكونه بدلا من المستثنى منه يكون جائزا
 ومختارا على كونه منصوبا وقوله (في كلام غير موجب) اي في كلام وقع
 فيه نفي او نهي او استفهام وقوله (والمستثنى منه مذكور) بجملة حالية
 اي والحال ان المستثنى منه مذكور فانه اذا لم يكن مذكورا يكون مفعولا
 وسيجيئ (نحو ما جاءني القوم الازيد) بالنصب وهذا حين كونه منصوبا
 على الاستثنائية وقوله (او الازيد) بالرفع وهذا حين كونه بدلا من القوم
 وقوله (ويعرب) شروع في بيان حكمه الآخر اي ويعرب المستثنى (على
حسب العوامل) اي على اقتضاها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور)
 فيثبت ان اقتضى العامل فاعلا يكون فاعلا وان اقتضى مفعولا يكون مفعولا
 وان اقتضى مجرورا يكون مجرورا وقس عليها غيرها من المعمولات (نحو
ما جاءني الازيد) وهذا مثال لاقتضائه الفاعل ومثال المفعول ما رأيت الازيدا
 ومثال المجرور ما مررت الازيد ويسمى هذا مفعولا لكون العامل فرغ عن عمل
 معموله الاصلى لكونه محذوفا وعمل في ما بعد الا فيكون معموله الاصلى مفعولا
 عند اشتغال العامل في غيره وهذا القسم في الكلام الموجب قليل وانما ورد
 في قولهم كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التماسيح وانما قل
 ذلك لانه لا بد من حصول الفائدة في الكلام وحصوله في غير الموجب شائع
 كثير وفي الموجب نادر قليل فانه اذا قيل مثلا جاءني الازيد يفيد هذا انه
 جاءه كل انسان الازيد لم يجيئ وهذا غير مفيد وقوله (ومختوض) اي
 المستثنى مجرور لفنا (بعد غير وسوي) بكسر السين وضمها مع القصص
(وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما

في الاصل بمعنى المكان بمعنى البدل ثم الاستثناء * وهذا عند البصريين * واما عند الكوفيين فيجوز خروجهما عن الظرفية فاذا خرجا عنها يجوز تصرفهما رفعاً وجراً ونصباً (وحاشا في الاكثر) اي مجرور بعد حاشا في اكثر الاستعمال لكونها حرف جر في الاكثر وهو منصوب في الاقل على انها فعل متعد وفاعله مضمَر (وعدا وخلا) اي وبعدهما (في الاقل) فانه منصوب بعدهما في الاكثر كما سبق لكونهما حرفي جر في الاقل وفعلين في الاكثر (واصل غير) اي والاصل في لفظ غير (ان يكون صفة) لدلالته على ذات مبهمه باعتبار معنى معين وهو المغيرة فقولنا جاءني رجل غير زيد يدل على مغيرة رجل لزيد في حكم الحيثة وليكونه دالا على هذا كان اكثر استعماله في الصفة (ويحمل) اي ويحمل لفظ غير (على الا) في الاستثناء بان ينقل ذلك من معنى المغيرة الى معنى الاستثناء لانه لما كان ما بعد الا يغير ما قبله في الحكم لزمه معنى المغيرة (ويعرب) اي يعرب لفظ غير حينئذ (كاعراب المستثنى بالا) اي يظهر اعراب المستثنى لفظا في لفظ غير وقوله (على التفصيل) ظرف مستقر حال من كاعراب اي يشبه اعرابه اعراب المستثنى حال كونه على التفصيل المذكور يعني انه ان وقع بعد كلام تام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا ينصب وجوبا وان وقع بعد كلام غير موجب تام يجوز الوجهان ويختار البدل وان وقع في غير الموجب الغير التام يعرب بحسب العوامل فثال الاول نحو جاءني القوم غير زيد ومثال الثاني نحو ما جاءني قوم غير زيد ومثال الثالث ما جاءني غير زيد (واصل الا الاستثناء) اي الاصل في الا هو استعماله في الاستثناء لكونه موضوعا له وهذا هو استعماله الاكثر (وقد يحمل على غير) اي وقد يعدل عن هذا الاصل ويحمل على لفظ غير (في الصفة اذا تعذر الاستثناء) اي اذا لم يمكن حمله على استثناء متصل ولا على منقطع اذا وقع في جملة لم يعلم دخوله في متعدد حتى يكون متصلا ولا عدم دخوله حتى يكون منقطعا بل بقي على الاحتمال فلا يجوز الحكم باحدهما حينئذ يعدل عن الاصل فيحمل على الصفة (فيكون ما بعدها) اي ما بعد كلمة الا (صفة) في الظاهر واللفظ فيظهر الاعراب في اسم وقع بعدها واما في الحقيقة فيحذف الاعراب في الاول لكنه لما كان حرفا امتنع ظهور الاعراب فيه فاجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه وقوله (للمستثنى) معطوف على قوله صفة

تأكيدها لخصره على الصفة يعنى انه وجب الحمل عليه وامتنع كون مستثنى وهذا التعذر قد يكون فيما وقع المتعدد جمعا منكر غير محصور ولا يعلم اشتماله على ذلك المستثنى وعدم اشتماله عليه لانه يحتمل ان يكون ما بعده غير داخل فيه بل داخل في جمع آخر مثاله ﴿نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا﴾ فان الآلهة جمع آله ولكنه جمع منكر غير محصور على عدد ولم يعلم دخول لفظة الجلالة فيه ولا عدم دخوله فحمل لذلك على الصفة ﴿اى غير الله﴾ فلما كان الغير معبرا بالاظهر اعرابه فيما بعده فيكون مر فوفا لفظا على انه صفة الآلهة اى لو وجد في السماء والارض آلهة يدبر امرهما غير الله لخرجتا عن هذا النظام ولكنه لم تخرجا عن النظام فلم يوجد فيهما آلهة غير الله ﴿والتاسع﴾ اى المنصوب التاسع من ثلاثة عشر ﴿خبر باب كان﴾ اى انواع الافعال الناقصة وترك تعريفه لانه علم مما سبق ﴿وامره﴾ اى حاله وشانه من الاحكام النحوية ﴿كأمر خبر المبتدأ﴾ اى مثل امره من جواز تعدده وجواز كونه مفردا وجلة وغير ذلك ﴿ويجوز حذف كان﴾ لكونه كثيرا الاستعمال من هذا النوع ﴿دون غيره﴾ اى حال كون كان في جواز الحذف مجاوزا غيره لان غيره من الافعال الناقصة ليس بكثير الاستعمال وقوله ﴿عند القرينة﴾ ظرف لحذف اى انما يجوز ذلك الحذف عند وجود قرينة ﴿نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله﴾ اى في مثل هذا الكلام في الصورة بان يجىء اسم بعد ان الشرطية ثم يجىء الفاء الجزائية ثم يجىء اسم آخر وقوله ﴿اربعة اوجه﴾ فاعل يجوز اى يجوز رفع الاسمين الواردين بعد ان والفاء ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى ونصب الاول ورفع الثانى * اما الوجه الاول فهو كون الاسم الاول اسم كان مع حذف خبره وكون الاسم الثانى خبر مبتدأ محذوف اى ان كان في عمله خبر فجزاؤه خير فخص حذف كان بالجملة الاولى الشرطية * واما الوجه الثانى وهو نصبهما فحذف اسم كان والمذكور خبره في الجملة الشرطية وبمحذوفه مع اسمه والمذكور خبره في الجملة الجزائية اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا * واما الوجه الثالث وهو رفع الاول ونصب الثانى فمحذوفه مع خبره والمذكور اسمه وبمحذوفه مع اسمه والمذكور خبره اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا * واما الوجه الرابع الذى هو الوجه القوى الذى اختاره المصنف في المتن اقله الحذف فيه وقوة للمعنى وهو حذف كان مع اسمه والمذكور خبرا محذوف وبمحذوف المبتدأ في جانب الجزاء

وقد زاد الشارح وجهها آخر وهو بخبرهما بان يكون بتقدير حرف الجر في نحو
 المرء مقتول بما قتلوه ان سيف فسييف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وهذا
 ليس بقياس وغير سماعى (والعاشر) اى المنصوب العاشر من ثلاثة عشر
 (اسم باب ان وهو) اى اسم باب ان (كالمبتدأ) اى فى جميع ما يجوز فيه وما يمنع
 الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر فان وقوعه كذلك يصح فيه
 ولا يجوز فى المبتدأ * ثم استدرك المصنف بقوله (لكن لا يجوز حذفه) اى حذف
 اسم باب ان فى السعة مع انه يجوز حذف المبتدأ واما عند الضرورة فيجوز
 حذف اسم هذا النوع وانما لا يجوز حذفه فان كون ذلك الاسم معمو لا لهذا الباب
 انما يظهر بالعمل فيه ولو حذف ولم يظهر العمل لم يظهر كونه معمو لاله * وزاد
 فى الامتحان استثناء ضمير الشأن من عدم الجواز فانه يجوز حذفه واضماره عند
 وقوعه اسم ان اذا لم يله فعل صريح كذا نقله الشارح (والحادى عشر)
 اى المنصوب الحادى عشر من ثلاثة عشر (اسم لا) اى اسم كلمة لا (التي لنى
 الجنس نحو لا غلام رجل عندنا وقد يحذف) اى اسم لا (عند وجود الخبر)
 وكذا الخبر يجوز حذفه عند وجود اسمه ولا يجوز حذف احدهما عند حذف
 الآخر لانه يلزم الاجفاف بالكلية (نحو لا عليك اى لا بأس) عليك (والثانى
 عشر) اى المنصوب الثانى عشر من ثلاثة عشر (خبرما ولا المشتبهين بليس
 وهو مثل (خبر المبتدأ) اى فى حكم الصحة والجواز (والثالث عشر) اى
 المنصوب الثالث من ثلاثة عشر (المضارع الداخلى) اى المضارع الذى يدخل
 (عليه احدى النواصب) الرابع وهى ان لن كى اذن (نحو لن
 يضرب واما المجرور) اى المفعول المجرور الذى هو القسم الثالث من المفعول
 بالاصالة والمختص بالاسم (فائنان الاول) اى من المجرور (المجرور بحرف
 الجر وقدم بيانه) اى فى بحث العوامل (والثانى) اى المجرور الثانى (المجرور
 بالاضافة) سواء كانت الاضافة معنوية او لفظية (ولا يجوز تقديمه) اى تقديم
 المجرور بالاضافة ابدا (ولا معموله) اى ولا تقديم معمول المضاف اليه (على
 المضاف) اى على الاسم المضاف وقوله (الا ان يكون المضاف لفظ غير) استثناء
 من قوله ولا معموله اى لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف
 فى كل وقت الا وقت كون المضاف لفظ غير (فيجوز) اى فيثبت يجوز
 (تقديم معمول المضاف اليه عليه) اى على المضاف الذى هو لفظ غير (نحو
 انا زيدا غير ضارب) فانا مبتدأ وغير ضارب خبره وزيدا منصوب على انه

مفعول لضارب المضاف اليه وقد قدم على المضاف الذي هو غير وقوله
 «لكنه» متعلق بقوله فيجوز اى وانما يجوز ذلك في مثله لكون لفظ غير
 «معنى لا» لتضمنه معنى النفي وقد اكد لفظ غير بلا * في غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين * اى وغير الضالين وانما لم يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف
 لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف اليه باخر المضاف والتقديم عليه
 يناهى ذلك وقوله «ولا الفصل» معطوف على قوله تقديمه اى ولا يجوز
 ايضا ان يفصل «بينهما» اى بين المضاف والمضاف اليه «بشيء» وقوله
 «في السعة» بفتح السين ظرف للفصل وقوله «غير» بالجر بدل من شيء
 ومضاف الى «ما» الموصولة وقوله «سمع» صلته وقوله «من العرب»
 متعلق به اى ولا يجوز الفصل بينهما في سعة الكلام يعنى في الكلام المنشور
 بغير شيء سمع من العرب وحفظ منه «ولا يقاس عليه» غيره مما لم يسمع ولم
 يحفظ بل يقتصر عليه وذلك في ثلاثة شيء احدها مفعول المضاف والثانى
 ظرفه والثالث القسم واما الفصل بالمفعول فكقراءة ابن عامر في قوله
 تعالى * وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم * حيث قرئ
 زين بصيغة المجهول وقرئ قتل بالرفع على انه نائب فاعله وهو مضاف الى
 شركائهم وقوله اولادهم بالنصب على انه مفعول قتل وقد فصل بين المضاف
 الذى هو قتل وبين شركائهم الذى هو المضاف اليه باولادهم الذى هو
 مفعول المضاف وقرأ الباقر زين بصيغة المعلوم وقتل بالنصب مضافا الى
 اولادهم وشركائهم بالرفع على انه فاعل زين وكذلك قراءة بعضهم في قوله
 تعالى * مخلف وعده رساله * بنصب وعده وجر رساله على ان وعده
 مفعول مخلف حيث فصل بين مخلف ورساله واما الفصل بالظرف فكقوله
 عليه السلام * فهل انتم تاركو الى صاحبي * حيث فصل بين المضاف الذى
 هو تاركو وبين المضاف اليه الذى هو صاحبي بقوله لى وهو ظرف للمضاف
 واما الفصل بالقسم فتحو هذا غلام والله زيد حيث فصل بالقسم بين المضاف
 الذى هو غلام وبين المضاف اليه الذى هو زيد وقوله «ولا في الضرورة»
 معطوف على قوله في السعة يعنى انه لا يجوز الفصل بينهما ايضا
 في ضرورة الشعر «الا بالظرف» كقوله * لله در اليوم من لامها * حيث فصل
 بين المضاف الذى هو در بفتح الدال بمعنى الخير الكثير وبين المضاف اليه
 الذى هو من بالظرف الذى هو اليوم «وقد يحذف المضاف» يعنى
 بقرينة «فيعطى اعرابه» اى اعراب المضاف «للمضاف اليه» لانه لما

حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه فيلزم اعطاء مقتضا معناه الذي
اوجهه العامل (وهو) اى ذلك الاعطاء (القياس) اى فى الغالب
لانه قد يعدل عنه ويبقى مجرورا كما سيجي (نحو قوله تعالى واسئل القرية
اى اهل القرية) يعنى ان اصلها واسئل اهل القرية بقرينة انه لا معنى
فى الامر بالسؤال عن القرية فانها عبارة عن البيوت وليس من شأنها
ان تكون المسئوال عنها بل المراد منه هو السؤال عن اهلها ولما حذف
فاقيم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعولا له اعطى اعراب المفعول المحذوف
اليه (وقد سبق) اى قد يعدل عن هذا القياس فابقى المضاف اليه (مجرورا)
فلا يعطى اعراب مضاف اليه (على الدور) اى بناء على الاستعمال
النادر المخالف للقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة)
اى شاذة خازجة عن القراءة المتواترة التى هى بنصب الآخرة وقوله (اى ثواب
الآخرة) تفسير المضاف المحذوف (وقد يحذف المضاف اليه) وهو اذا قامت
قرينه ايضا (ويبقى المضاف على حاله) اى على حاله التى عند ذكر المضاف اليه
يعنى ان كان مفردا محذوف التنوين للاضافة يكون كذلك وان كان مشى او مجموعا
محذوف النون ابقى ايضا والمراد من الابقاء فى المفرد انه لا يعطى له تنوين
العوض من المضاف اليه وقوله (ان عطف) شرطية محذوف الجزاء بقرينة
ما قبله يعنى ان عطف (عليه) اى على المضاف (ما) اى الاسم الذى (اضيف)
ذلك الاسم (الى مثل المحذوف) فانه يبقى على حاله لوجود القرينة فانه يحتمل
على هذا ان يكون مذكورا فيكون جائز الحذف فيكون كالمذكور فيعطى حكمه
واعلم ان الحذف على قسمين احدهما الحذف الجائز وهو اذا حذف بقرينة والثانى
الحذف الواجب وهو اذا حذف وعوض شئ عنه والله الموفق (نحو بين
ذراعى وجبهة الاسد) وصدر البيت * يامن رأى عارضا اسر به * والمراد
من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان النيران من منازل
القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة انجم من منازلها ايضا وقوله اسر فعل مجهول
من اسر وضمير به راجع الى العارض اى يامن رأى سحابا مبشرا للمطر
بين الكوكبين المزبورين حتى اكون مسرورا بظهور ذلك السحاب فى ذلك
المحل فقوله ذراعى تشية ذراع وهو مجرور بالياء لكونه مضافا اليه لبيان
ومضاف الى الاسد المحذوف فحذف نون التشية لكونه مضافا فابقى على حاله
النون وانما جاز حذفه لوجود الشرط حيث عطف عليه لفظ جبهة المضاف

الى الاسد فيكون قرينة على المحذوف وقوله (او كرر مضاف) معطوف على قوله ان عطف يعنى انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذى اضيف (الى مثل) المضاف اليه (المحذوف) مكررا (نحو ياتيم تيم عدى) وهذا قول الجريز خطابا الى اهالى عدى وتماهه * لا ابالكهم فلا يلقينكم فى سوءة عمر * فالتيم الاول مضاف الى محذوف وهو عدى فالقرينة على الحذف كونه منصوبا لان المنادى منصوب حين كونه مضافا واما القرينة على المحذوف فاضافة تيم الثانى الى عدى والمراد منه نصيحة لقبيلة عدى فان عمر بن لحيان منهم اراد ان يهجو جرير ا فقال يا ايها الذين كانوا من تلك القبيلة انكم قوم ليس لكم اب ينصركم وهذا مدح لهم او ليس لكم آباء تنسبون اليه بل انتم اولاد الزناء انتم تستحقون للهجو والذم لانا استحق به وهذا ذمهم واذا كان كذلك لا تتركوا عمر يهجو بنى فانه لو هجاني كان سببا لوقوع امر مكروه منى اليكم فانكم مستحقون بالهجاء والذم (والا) يعنى وان لم يكن حال المضاف كذلك بان لم يعطف عليه مضاف مثله ولم يكرر المضاف (فينون) اى لا يبقى على حاله بل ينون (المضاف) بعد حذف المضاف اليه (عوضا) اى لتحصيل العوض (عنه) اى عن المضاف اليه المحذوف (ان لم يكن) اى اعطاء التنوين بعد الحذف مشروط بانه لو لم يكن المضاف (غاية) اى اسما من الاسماء التى يقال لها غايات وهى حسب ولا غير وليس غير وكذا قبل وبعد فانه لو حذف المضاف اليه منها لم يعط لها تنوين بل تبني على الضم كما سياتى وقوله (نحو قوله تعالى وكلا آتيناه) مثال لما حذف فيه المضاف اليه وعوض عنه التنوين لعدم كونه غاية وهو لفظ كل (ونحو حينئذ ويومئذ) وقوله (اى كل واحد) اشارة الى اصل لفظ كلا وقوله (وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا) اشارة الى اصل الاخيرين يعنى ان اصل كل من هذه الثلاثة مضاف فالاول مضاف الى واحد والاخيران مضافان الى اذ وهو ظرف زمان ومضاف الى جملة كان كذا لحذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين (وان كان) اى المضاف (غاية) وقوله (وهى الجهات الست وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه) جملة معترضة بين الشرط والجزاء وقوله (يدنى) جزء الشرط اى ان كان المضاف الذى حذف منه المضاف اليه حال كونه باقيا فى النية والتقدير غير منسى يدنى ذلك الاسم (على الضم) فانه لو كان المضاف اليه منسيا وكان المراد نفس بيان البعدية والقبلية مثلا يعوض عنه التنوين ويعرب بحسب العوامل نحو رب بعد خير من قبل والمراد بالجهات

الست ماسبق في بحث حروف الجر وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت والحق بها قبل وبعد وحسب ولا غير وليس غير وانما بنى لمشابهة بالحرف
في الاحتياج يعني انه كما ان الحرف يحتاج في افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك
هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه وانما بنى على الضم لانه لما كان
المحذوف اسما مستقلا وكان المضاف ناقصا احتاج الى حركة تكون جارة
لذلك النقصان وتلك الحركة هي الضمة فانها اقوى الحركات (واما المجزوم)
اي واما القسم الرابع من المعمول بالاصالة والمختص بالفعل المعنوي بالمجزوم
(ف فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) اي التي ذكرت
في بحث العوامل * ولما كان ماذكر فيها نوعين نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم
الفعلين وكان للثاني تفصيل اراد ان يذكره فقال (فان كانت) اي الجوازم
(كلم المجازاة) سواء كانت حرفا كلفظ ان او اسما كلفظ مهما (تقتضي) اي
تقتضي تلك الكلام (شرطا) اي فعلا يكون شرطا (وجزاء) اي وفعلا يكون
جزاء له فان تلك الكلمات لما كانت موضوعا لمعنى المجازاة وهي تعليق امر
بامر اقتضت امرين حتى يكون احدهما معلقا بآخر وعملت فيهما فان العمل
مبنى على وجود معنى يقتضى الاعراب فوجد ذلك المعنى في كل منهما ونظير
هذا هو المبتدأ والخبر واسم كان وخبره واسم ما ولا وخبرهما فان العامل الواحد
يعمل في الممولين اعني المبتدأ والخبر ولو جود الاسناد المقصود الذي يقتضى
امرين احدهما المسند اليه والاخر المسند وكذلك اسم كان وغيره من العوامل
الواحد الذي يعمل في الممولين وهذا هو ما عليه الجمهور * وقال بعضهم ان العامل
الواحد لا يعمل في الممولين سيما اذا كان ضعيفا بل العامل الجازم ههنا يجزم
فعل الشرط وفعل الشرط مع الجازم او فعل الشرط وحده يعمل الجزم
في الجزاء او محمول على انه مجزوم بوقوعه جوار الجازم كما ان الجر في الحمد لله
على قراءة من جره محمول على جر الجوار * واختلفوا ايضا في ان اسم الشرط
والجزاء هل هو اسم لمجرد الفعل او اسم للجملتين وقال في التسهيل انه اسم
لجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة اطلاق اهل العرف بانهم يقولون
لجمله فعل الشرط وجزاء الشرط سيما اذا كان الجزاء جملة اسمية فاطلاق الجزاء
عليها متعينة (فان كانا) اي ان كان الفعل الذي يقع شرطا وجزاء وكلاهما
(مضارعين او الاول) اي او كان فعل شرط فقط مضارعا فعلى هذا التقدير
يكون الثاني اما ماضيا بفاء او بغيره واما جملة اسمية وقوله (بغير فاء) ظرف

مستقر على انه حال من خبر كان وهو قوله مضارعين يعنى حال كون المضارع
الواقع في محل الجزاء بغير فائه ان كان الجزاء مضارعا بفاء يمنع الجزم فيكون
مرفوعا ولا يخفى ان في العبارة تسامحا حيث وقع قوله بغير فاء حالا عن المضارعين
الذى هو المعطوف عليه مع ان ظاهر العبارة ان يقع عن قوله او الاول لمقارنته له
وحق العبارة فان كانا مضارعين بغير فاء لكنه اعتمد على الظاهر فان الفاء لا يحتمل
وقوعها في الاول واما وقوعها اذا كان الاول فقط مضارعا فلا معنى في هذا القيد
ايضا فانه على هذا التقدير يكون الثانى اما ماضيا او جملة اسمية فحينئذ لا مدخل
لوجود الفاء وعدمه في وجوب الجزم وعدمه وقوله «فالجزم» مبتدأ وقوله
«في المضارع» ظرف مستقر صفة للجزم بتقدير المتعلق المعرفة وقوله «واجب»
خبره والجملة الاسمية مجزومة المحل جزاء لقوله ان كانا يعنى ان كان كذلك
فالجزم الكائن في المضارع الذى وقع شرطا وجزاء بغير فاء او وقع شرطا فقط
واجب واعلم ان المراد بالمضارع ههنا ما لم يقارن بلم ولما سواء كان مجردا او وقع
بلا وما فان الواقع بعد لم ولما مجزوم بهما فلا يتصور جزمه بكلم المجازاة
حتى يكون واجبا او جائزا واما اذا وقع بعد لافائه في حكم المجرد لعدم
كون لاجاز ما فثال ما كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب او ان تضرب
لا تضرب ومثال ما كان الاول فقط مضارعا نحو ان تضرب ضربتك
او ان تضرب فقد ضربتك او ان تضرب فانت مضروب «وان كان الاول
ماضيا والثانى مضارعا» اى بلا فاء «جاز الجزم والرفع في الثانى» اى في
المضارع الذى وقع جزاء وانما جاز الجزم لوجود الجازم وصلاحيته المحل
والضعف المانع عن الجزم وهو حيولة الماضى الواقع شرطا بين الجازم
والمجزوم واما جواز الرفع فلا اعتبار حيولة الماضى بينه وبين الجازم
وان كان ضعيفا ووجود الضعف في تعلق العامل بمعموله ولو جود
الموافقة لفعل الشرط الذى وقع ماضيا غير مجزوم هذا بيان حال المضارع
الواقع جزاء مع وقوع الشرط ماضيا واما بيان حال الماضى الواقع شرطا
فهو مجزوم محسلا لكونه ماضيا فثاله ان اتانى آت به بالجزم او آت به بالرفع
«وان كان الجزاء ماضيا متصرفا» اى من الافعال التى لها مضارع وقوله
«بمعنى المضارع» ظرف مستقر صفة بعد صفة او ماضيا كأنها بمعنى المضارع
لا بمعنى نفسه «او مضارعا» اى او كان الجزاء مضارعا «منفيا بلم ولما»
يعنى لا بلن او لا او ما فانه او كان منفيا بها لا يكون حكمه كذلك بل سيجى

حكمه (فلا يجوز دخول الفاء فيه) أى اذا كان الجزء كذلك لا يجوز دخول الفاء الجزائية فى ذلك الماضى (نحو ان ضربت ضربت) هذا مثال للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف له مضارع يقبل نقل معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع لانه واقع بعد ان الاستقبالية فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماضى تقلب معناه الى الاستقبال كما ان لم ولما تقلبان معنى المضارع الى الماضى وقوله (اولم اضرب) أى ونحو ان ضربت لم اضرب وهذا مثال للماضى الواقع جزاء حال كونه منقيا بلم وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت يعنى انه بمعنى لا اضرب * ولما قال ان كان الجزء علم منه بقرينة اهماله عن ذكر فعل الشرط انه سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما ذكر الماضى ههنا مع انه لامدخل له فى عدم جواز دخول الفاء ومع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر المقصود منه وهو وصف ذلك الماضى بكونه متصرفا وبكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع الواقع ايضا بكونه منقيا بلم ولما فقط وانما لم يحز دخول الفاء فى هذا الجزء فان المقصود ههنا تحقق تأثير اداة الشرط وهذا التأثير اما لفظى وهو ظهور الجزم فى الفعل الواقع بعدها واما معنوى وهو قلب معنى الماضى الى المستقبل فاذا لم يوجد احدهما يحتاج الى رابط لفظى وهو الفاء وههنا تحقق تأثير المعنوى اما فى الماضى المتصرف تحقق قلب معناه وكذا فى المضارع المنفى بلم ولما واما المضارع المنفى بغيرهما فلا يتحقق فيه التأثيران اما الاول فلانه لا ينجزم مع دخول حرف النفي واما الثانى فلان المنفى بغيرهما بمعنى الحال او الاستقبال فلا يتصور القلب فيه فيحتاج الى رابط لفظى وهو الفاء وايضا لا يتصور القلب اذا لم يكن متصرفا لانه ليس له مضارع حتى يقلب اليه والحاصل ان القلب لا يتصور فى الاول لعدم المقلوب عنه وفى الثانى لعدم المقلوب اليه (وان كان الجزء جملة اسمية) وايضا سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا وقوله (او ماضية) بتشديد الياء النسبية معطوف على قوله اسمية أى او كان جملة منسوبة الى الماضى بان يكون جملة فعلية كان فعلها ماضيا وهذا من قبيل نسبة الكل الى بعض اجزاها وكذا المراد مما سيأتى من قوله كالجملة الامرية والنهيية والدعائية ويجوز تخفيف الياء على ان يكون صفة للجملة ايضا لكن لم يجر وصف الجملة بالماضى كان من قبيل صفة جرت على غير ما هى له فيكون المعنى او جملة

ماضيا صدرها كذا في الشرح وقوله (غير متصرفة) بالنصب
صفة ماضية اى لم يوجد مضارع للماضى الواقع جزأ من تلك الجملة
وقوله (او بمعناه) معطوف على قوله غير متصرفة اى او كان الماضى
الواقع في تلك الجملة باقيا على معناه ولم ينقلب الى معنى الاستقبال
وذلك تابع للقصد التابع للوقوع وقوله (فلا بد) جواب لشرط محذوف
اى اذا كان ذلك الماضى باقيا في معناه لابد (حينئذ) اى حين اذا كان
الجزء باقيا على معناه (من قد) اى من اراد لفظ قد التقريبية (ظاهرة
او مقدرة) حتى يكون نصا على بقاء الماضى على معناه فلا يتصور القلب
ايضا كما عرفت وقوله (او مضارعا) معطوف على جملة اى او كان الجزء
فعلا مضارعا (مقترنا بالسين اوسوف اولن) وهى الحروف الاستقبالية
(او ما) وهى حرف الحال فان المضارع حين مقارنته بالثلاثة الاول يكون
منصوصا متعينا بالاستقبال وبقارنته بالآخر يكون متعينا بالحال ولا يتصور
حينئذ الانقلاب الذى هو تأثير اداة الشرط لان معنى الاستقبال ليس بواقع
من تأثير الاداة بل هو مستقبل قبل دخولها عليه وايضا معنى الحال المتعين
من الاخير لا يمكن تغييره الى الاستقبال وقوله (او فعلية) معطوف على
قوله مضارعا اى او كان الجزء جملة فعلية انشائية (كالامرية) اى كالجملة
التي نسبت الى الامر نحو اضرب بان يكون فعله امرا (والنهيية) اى او
تكون منسوبة الى النهى نحو لاتضرب (والاستفهامية) نحو هل تضربه
(والدعائية) اى او كانت جملة دعائية وان كانت صورتها ماضية نحو
رحمك الله وقوله (يجب دخول الفاء فيه) جواب لقوله اذا كان اى
اذا كان الجزء كما ذكر يجب دخول الفاء الجزائية في ذلك الجزء وانما وجب
دخولها لعدم تأثير اداة الشرط في تلك المذكورات اما عدم تأثيرها
في اللفظ فظاهر واما في معناها فلان الاستقبال الذى هو اثر الاداة حاصل
في بعضها قبل الدخول فان قدر تأثيره ثانيا يلزم تحصيل الحاصل وغير
ممكّن في بعضها كما في الماضى المصدر بقدر فانه لو اثر فيه يلزم تصادم اثر المؤثرين
فان قديقتضى التعيين في الماضى ولو امكن تأثير اداة الشرط يبطل اقتضاء
قد و اذا لم يوجد التعلق المعنوى يحتاج الى الرابط اللفظى وانما قال كالامرية
للاشارة الى عدم الانحصار فيها فان الجملة التمنية والعرضية والتحضيضية
كذلك ايضا وقوله (او جملة) اى اذا كان الجزء جملة اشارة الى ان

المذهب المنصور ان الجزاء صفة لمجموع الجملة لا للجزاء منها كما صوبه الفاضل
العصام (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للجزاء الواقع جملة اسمية
(ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) مثال للجزاء
الواقع ماضية غير متصرفة وهو ليس (وقان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا)
مثال للماضية الواقعة غير متصرفة ايضا وهو عسى وانما اورد مثالين لها
فان الاول مثال للماضى الواقع من الافعال الناقصة والثانى له ايضا
من الافعال المتقاربة (وان كان قيصره) اى ونحو قوله تعالى * ان كان قيصره *
(قد من قبل فصدقت) وهذا مثال للماضى الواقع جزاء ولفظ قد مقدرة
اى فقد صدقت واما مثاله لما كانت ظاهرة فقوله تعالى * قالوا ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل * واعلم ان الجزاء اذا وقع ماضيا مطلقا اى سواء
كان ذلك الماضى مصدرا بقدر او غير مصدر بها وسواء كان ذلك الماضى
لفظ كان او غيره فلا يقبل ذلك انقلاب الماضى الى المستقبل واذا وقع بعد
اداة الشرط يأول بمستقبل آخر فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك
مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرالك وهذا مذهب
ابن مالك * وقال الرضى انه ان كان الماضى جزاء فاما لفظ كان او غيره فان
كان الاول فبقاؤه على الماضى من خصائصه الا قليلا وان كان غيره
فانقلابه الى المستقبل كثير وبقاؤه نادر كذا نقل من الشرح لمختصا والله
اعلم (وان تعاسرتم) اى ونحو قوله تعالى وان تعاسرتم (فترضع له اخرى)
مثال للمضارع الواقع جزاء مقترنا بالسین (ومن يبتغ) اى ونحو قوله تعالى
ومن يبتغ (غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه) مثال للمضارع الواقع بـلن
(ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال للواقع جملة امرية (او فلا تضربه)
اى او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه مثال للواقع جملة نهية (او فهل تضربه)
اى ونحو ان ضربك زيد فهل تضربه مثال للواقع استفهامية (وان تكرمنى)
اى ونحو ان تكرمنى (فيرحك الله) مثال للجزاء الواقع جملة دعائية (وان
كان) اى ان كان الجزاء (مضارعا بغيرها) اى مقارنا بغير المذكورات وهى
السین وسوف ولن وما وقوله بغيرها ظرف مستقر صفة قوله مضارعا وقوله
(مثبتا) صفة بعد صفة له وقوله (او منفا بلا) معطوف عليه اى منفا بلا
لا بلم ولما فاتها ذكرت احكام المنفى بها (فيجوز الفاء) يعنى ان كان كذلك
يجوز دخول الفاء فيه (مع الرفع) اى مع جواز رفع ذلك المضارع (وحذفه)

اى ويجوز حذف الفاء منه (مع الجزم) يعنى اللزم فيه احدا لمرين اما تأثير
 الاداة وهو جزمه واما عدم تأثيرها وهو رفعه فعلى تقدير تأثيرها بالجزم
 لا يحتاج الى الفاء لوجود التأثير واما على تقدير عدم تأثيرها لفظا فيحتاج الى
 ادخال الفاء فيه لربط الجزاء بالشرط * وانما جاز ههنا الوجهان لان التأثير المعنوى
 فى المثلث هو تعيين معنى الاستقبال وتخصيص المضارع به وقطع احتمال له
 للحال وفى المنفى تخصيص كلمة لا بالنفى فى الاستقبال فانه على الصحيح للنفى المطلق
 فبدخوله فى حيز الشرط يكون مقيدا بالاستقبال لكن هذا التأثير فى الموضعين
 ضعيف فبالنظر الى ضعفه يلزم دخول الفاء لعدم الاعتداد به (نحو ان تضرب
 اضرب) هذا مثال لما حذف فيه الفاء مع جزم المضارع (او فاضرب) اى
 او نحو ان تضرب فاضرب وهذا مثال لما ذكر فيه الفاء مع رفع المضارع (اولا
 اضرب) بالجزم بلا فاء مثال للمنفى بلا (او فلا اضرب) مثال لما ذكر فيه
 الفاء مع رفعه * واعلم انه اختلف ان الصارف عن جزم المضارع الواقع جزاء
 هل هو اضممار المبتدأ او الفاء فقال سيديويه الصارف عنه هو الاضممار لانه لا يقع
 بعد الفاء فعل مضارع يمكن جزمه بغير مجزوم الابتداء مبتدأ محذوف
 يقع ذلك المضارع خبرا له فتكون جملة اسميه وبكونها جملة اسميه يصرف
 الجزم عن لفظه مثل قوله تعالى * فن يؤمن بربه فلا يخاف * اى فهو
 لا يخاف وقال ابن جعفر فذهب سيديويه هو اقيس لان المضارع
 يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء
 وقال المبرد ان الصارف عن الجزم هو دخول الفاء فقط فانه اذا دخل الفاء
 لما عرفت بناء على ضعف التأثير المعنوى صرفه عن الجزم لان الجزم حينئذ
 يعتبر فى محل الجملة وارتضاء الرضى والمصنف لان ما ذكر فى وجه الاقيسية
 مندفع بما ذكر (واما المعمول بالتبعية فخمسه) لما فرغ من بيان المعمول بالاصاله
 شرع فى بيان المعمول بالتبعية وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وانما
 غير الاسلوب ههنا وصدره بما لبعده ما بين المعطوف والمعطوف عليه * وانما ترك
 تعريفه الذى ذكر فى اللب وهو ما تبع سابقه فى الاعراب فانه وان كان تعريفا
 جامعاً ومانعاً لكنه لا يفيد المبتدى فائدة بل يفيد لمن تتبع موارد الاستعمال
 فيكون تعريفا دوريا لان التعريف يتوقف على معرفة الافراد والافراد يتوقف عليه
 ولهذا تركه * واكتفى بتعريف اقسامه مع حصول ملاحظة مفهوم هذا اللفظ
 بعد معرفة المعمول بالاصاله ولوسلم عدم حصوله بها فهو حاصل بيان الاحكام

وانما انحصر في الخمسة لانه كذلك بحكم الاستقراء يعني ان الحصر بها استقرائي
لا عقلي لان العقل يجوز وجود القسم الآخر (ولا يجوز تقديم شيء منها)
اي من الخمسة (على متبوعها) اي على متبوع كل من الخمسة وهذا في سعة
الكلام واما في الضرورة فيجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه كقوله
عليك ورحمة الله السلام * فان اصله عليك السلام ورحمة الله (وعاملها)
اي عامل الخمسة المذكورة (عامل متبوعها) اي العامل الذي عمل متبوعها
اما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد
المتكلم ليس بمنسوب الى المتبوع فقط بل هو منسوب اليه مع تابعه ولما كان كذلك
صار التابع والمتبوع كاسم مفرد نسب اليه عامل واحد واما في البدل فلان المبدل
منه فيه في حكم المطروح فالعامل فيه باشر الثاني لكونه مقصودا بالنسبة واما
في العطف بالحروف فلان الظاهر والقياس كون الحرف واسطة بين العامل
والمعمول وتقدير العامل بعدها خلاف الظاهر والقياس * وهذا كله مذهب
سيبويه * واما مذهب الاخفش في الصفة والتأكيد وعطف البيان فقال ان العامل
في الثاني هو العامل المعنوي ورد بانه خلاف الظاهر اذا المعنوي بالنسبة الى
اللفظي كالشاذ النادر وذهب البعض الى ان العامل فيها مقدر ورد بانه خلاف
الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي وقت امكان العمل بالامر الجلي * واما
مذهب الاخفش في البدل هو ان العامل فيه نظير الاول لان نفسه وتبعه الرماني
والفارسي واكثر المتأخرين ورد بانه خلاف الظاهر ايضا واستدلوا لهم بمثل
قوله تعالى * جعلنا لمن يكفر بالرحن لبيوتهم * حيث عمل في البدل وهو اللام
في لبيوتهم نظير عامل المبدل منه وهو اللام في لمن يكفر وهذا الاستدلال ممنوع
اذ ليس كل من البدل والمبدل منه في هذه الآية هو المجرور فقط بل هو مع
المجرور مفعول به جعلنا والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام * واما مذهب الفارسي
وابن جني في العطف بالحروف وهو تقدير العامل بعدها فردود ايضا لكونه
خلاف الظاهر والقياس * واما ما ذهب اليه البعض من ان العامل فيه هو حرف
العطف بان يكون نائبا عن عامل المتبوع فهو ايضا بعيد لان اللازم فيه ان يكون
عامل التابع والمتبوع واحدا وهو مفقود على هذا التقدير (واعرابها) اي
اعراب تلك التوابع الخمسة (كاعرابه) اي مثل اعراب متبوعه ولو كان اعراب
المتبوع محليا او موهوما فقال المحل نحو يازيد العاقل اذا حمل لفظ العاقل على
النصب فانه اذا كان منصوبا يكون صفة تابع للمحل زيد المنادي فيكون اعراب

التابع لفظيا و اعراب المتبوع محليا ومثال الموهوم نحو ما وقع في قوله * بدالى
انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * فان لفظ سابق في صدر
المصراع الثانى بالجر معطوف على مدرك المنصوب الذى هو خبر لست فاختلف
اعرابه التابع والمتبوع ولكن توهم في خبر ليس انه يجوز فيه ايراد بالباء الزائدة
عطف عليه لفظ سابق بالجر بناء على هذا التوهم واما رفع العاقل في
المثال الاول وهو احد الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم
فليس هذا الرفع باعراب ولا بناء بل ذلك الرفع لمجرد مشاكلة حركة
اعراب التابع لحركة بناء المتبوع كما وقع في جر الجوار وتسمية هذا القبيل
بالرفع والجر مجاز كذا نقل لمخصا من الشرح (الاول) اى المعمول الاول
من التوابع الخمسة (الصفة) ثم عرفها بقوله (وهى تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا) فقوله تابع يخرج به المعمول بالاصالة ويشمل جميع التوابع
وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج به سائر التوابع فقوله في متبوعه ظرف
مستقر صفة لقوله معنى اى يدل على معنى كائن ثابت في متبوع ذلك التابع وقوله
مطلق بالنصب مصدر ميمي على انه مفعول مطلق اما ليبدل اى ليدل دلالة
مطلقة غير مقيد بخصوص المادة بل يدل بهيئة تركيبية مع متبوعها حاصلة من
مجموع التابع والمتبوع فخرج بهذا القيد البديل والعطف بالحروف في مثل اعجبني
زيد علمه او وعلمه وكذا خرج التأكيدي المعنوي في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون
فان الدلالة على معنى في هذه المذكورات وهى دلالة علمه على علم في زيد
ودلالة كلهم على معنى الشمول انما هى لخصوص المادة اعنى كون المعطوف
لفظ علم ولو قيل فيها اعجبني زيد داره او داره لم يدل على معنى فيه او للمتعلق
المحذوف في الظرف المستقر اى يدل على معنى ثابت في مدلول متبوعه ثبوتا
مطلقا غير مقيد بزمان نسبة الى المتبوع فخرج به البديل والعطف بالحروف
والتأكيدي ايضا فيما ذكر من الامثلة فان دلالة كل منها مقيدة بزمان النسبة الى
المتبوع يعنى ثبوت هذه المعانى انما هو بعد جعله بدلا ومعطوفا فان علمه مثلا
انما ثبت في زيد بعد جعله بدلا بخلاف ثبوته في الصفة فانه ثبت فيه من الهيئة
التركيبية يعنى كلما ثبتت هذه الهيئة ثبت دلالة على معنى وهذا القضية
لا تصدق في حق المذكورات فانه لا يقال فيه كلما ثبت هيئة تركيب البديل
مع المبدال او تركيب المعطوف مع المعطوف عليه يثبت الدلالة على معنى
في المتبوع بل يصدق فيه الجزئية وهى بعض ما ثبت فيه الهيئة يثبت

ذلك والمراد من دلالة الهيئة التركيبية مع متبوعه هي الدلالة التضمنية
 فان مجموع الهيئة دالة على ثبوت معنى في متبوعه وهذا المعنى جزء منها او دلالة
 التزامية بان كانت تلك الهيئة بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية يلزمها تلك
 الدلالة كذا نقله الشارح من العصام (ويجوز تعددها) اي تعدد الصفة
 (نحو جاءني الرجل العالم الفاضل) وانما جاز ذلك لما مر في جواز تعدد
 الخبر من جواز اجتماع اعراض المتعددة في المروض الواحد (ويجوز وصف
 النكرة بالجملة الخبرية) اي يجوز ان يجعل الجملة الخبرية فعلية او اسمية صفة
 لنكرة وانما جاز ذلك لوجود المطابقة فيها بين الصفة والموصوف لان الجملة
 في قوة النكرة لكونها خالية عن التعريف ولان تعريف الصفة صادق عليها
 لكونها دالة على معنى في متبوعها (ويلزمها فيها الضمير) اي ويلزم حينئذ
 ان يوجد في تلك الجملة ضمير راجع الى ذلك الموصوف (نحو جاءني رجل
 قام ابوه) فان قام ابوه جملة فعلية خبرية وقعت صفة لرجل (وقد يحذف)
 اي ويجوز ان يحذف ذلك الضمير (لقرينة) اي لوجود قرينة دالة على ان
 الجملة الخالية عن ذلك الضمير مربوطه بذلك الموصوف لا بغيره نحو قوله
 تعالى * واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس * فان جملة لا تجزي صفة يوما
 مع انها خالية عن ضمير راجع اليه ولكن القرينة وهو وقوع اليوم ظرفا
 لمضمونها تدل على المحذوف وهو فيه والمراد بالنكرة اما حقيقية كما في المثال
 المذكور واما حكمية يعني لفظه معرفة وحكمه نكرة كالعرف باللام التي هي
 للعهد الذهني نحو قوله * ولقد امر على الاثيم يسبني * والفرق بين الحقيقية
 والحكمية ان الاولى توصف باسمية وفعلية ماضوية او مضارعية بخلاف
 الحكمية فانها لا توصف الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما انها لا توصف من
 المفردات الابنكرة يمنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او بالرجل
 خير منك فان مثلك وخير منك يقع صفة الرجل المعرف بالعهد الذهني لانها يمنع
 دخول اللام عليهما مع الاضافة في الاول ووجود من في الثاني وانما اشترط ههنا
 كون الجملة خبرية ولم يشترط بها في باب الخبر بل اطلقها هنالك لان الجملة الانشائية
 لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه
 اضربه بمعنى انه مستحق لان يؤمر بضربه بخلاف وقوعها خبرا فان الانشائية
 تقع خبرا بلا تأويل * والسرف فيه ان الصفة لتقيد الموصوف بامر يعلم المخاطب
 انسابه به لان الصفة مع الموصوف مبتدأ وخبر في الاصل فاصل زيد العالم

انه عالم فالتصاف زيد بالعلم مثبت قبل تركيبه بالوصفية والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم واما التي تقع خبرا فلا تكون كذلك لان المقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب حتى انها لو كانت معلومة قبل الاخبار لا تقيد فائدة الخبر بل تقيد لازم فائدته وهو اعلام كونه معلوما للتكلم والانشائية كالجبرية في هذا الحكم لان المخاطب كما يجهل لهذه الجبرية يجهل للنسبة الانشائية وانما يلزم فيها الضمير لان الجملة لما كانت مستقلة برأسها ظنت في اول الرأى انها اجنبية فيلزم الضمير لربطها بالوصف وانما التزم الضمير في الصفة دون الخبر لان توجه المخاطب بعد ذكر المبتدأ الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فان المبتدأ لا يوجد بلا خبر بخلاف الموصوف فانه يوجد بلا صفة قوله ﴿يوصف﴾ فعل مجهول ونائب فاعله هو قوله ﴿بحال الموصوف﴾ او نائب فاعله ضمير تحته راجع الى مصدره اى يقع الوصف كما اختاره الشارح وقوله ﴿بحال الموصوف مفعول به غير صريح له على هذا التقدير وقوله ﴿وبحال متعلق﴾ معطوف على قوله ﴿بحال الموصوف﴾ يعنى ان الصفة نوعان احدهما انها تكون لبيان حال ماهى وصف له في اللفظ وجارية عليه والاخر انها تكون لبيان حال شئ يتعلق بذلك الموصوف فيقال للاولى صفة جرت على ماهى له ويقال للثانية صفة جرت على غير ماهى له والمراد من الاول انها تقع كذلك بحسب الدلالة وان كان المعنى المراد منه جزء على سبيل التجوز فقولنا جاءنى زيد الحسن من قبيل الاول وان كان الحسن فى نفس الامر غير قائم بذاته بل بوجهه او بعينه فيكون مجازا من قبيل ذكر الكل واردة الجزء فان مجرد قولنا زيد الحسن حيث اسند الى زيد يدل على ارادة الاول بخلاف قولنا جاءنى زيد الحسن نفسه او ذاته فانه لما اسند كذلك دل على ان القصد منه بيان حال متعلقه وايضا سواء كان الاول مفردا اى غير جملة كما فى قولنا جاءنى زيد القائم او جملة نحو جاءنى رجل قام ﴿فالاول﴾ اى الوصف بحال الموصوف ﴿يتبع﴾ اى يتبع الوصف موصوفه فى عشرة امور يوجد فى كل تركيب وصفى به اربعة منها ويعدم فيه ستة منها ﴿فى التعريف﴾ اى احدها انه يتبع فى التعريف يعنى ان كان الموصوف معرفة يحب ان تكون الصفة معرفة كذلك ولو كان طريق احدهما غير طريق الآخر مثاله جاءنى زيد العالم فان طريق تعريف الموصوف وهو العلمية وطريق الصفة التعريف

باللام (والتذكير) أي والثاني يتبعه في التنكير نحو جاءني رجل عالم
 (والأفراد) أي والثالث يتبعه في الأفراد كما في المثال السابق (والثنائية)
 أي والرابع يتبعه في الثنائية نحو جاءني رجلان عالمان (والجمع) أي والخامس
 يتبعه في الجمع نحو جاءني رجال عالمون (والتذكير) أي والسادس يتبعه
 في التذكير كما في الأمثلة السابقة (والتأنيث) أي والسابع يتبعه في التأنيث
 نحو جائتني هند صالحة والثلاثة الباقية في الأعراب الثلاثة ولم يذكره لما ذكره
 في قوله وأعرابها كأعرابه وإنما يتبعه في المذكورات لكون الصفة مع الموصوف
 متحدتين في المعنى (نحو جاءني رجل عالم) مثال لما يوجد فيه أربعة منها
 وهو النكرة والأفراد والتذكير والرفع ويعدم ستة وهو التعريف والثنائية
 والجمع والتأنيث والنصب والجر (وجائتني امرأة صالحة) هذا مثال للمؤنث
 وقس عليه (والثاني) أي النوع الثاني من الوصف وهو الوصف بحال
 المتعلق (في الأولين) وهو بصيغة الثنائية أي يتبعه في الأولين من السبعة
 وهما التعريف والتذكير (فقط) أي دون الخمسة الباقية ويتبعه في الأعراب
 أيضا كما عرفت وإنما يتبعه في الأولين فقط فإن التعريف والتذكير باعتبار ما قبله
 والخمسة الباقية يتبعه باعتبار ما أسند إليه ولذا قال الشارح وحكمه فيها
 قد علم في بحث الفاعل (نحو جاءني رجال راكب غلامهم) فإن راكب
 وإن كان في اللفظ جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مسند إلى غلامهم
 الذي هو متعلق الموصوف فطابق في التنكير بالرجال وطابق بالعلام في الأفراد
 والتذكير فيوجد في هذا النوع اثنان ويعدم الأربعة * ولما ذكر المصنف مطابقة
 الوصف في الأشياء السبعة ومر معرفة الخمسة منها وهي المفرد والمثنى والجمع
 والمذكر والمؤنث بقي معرفة الشئين وهما المعرفة والنكرة فاراد أن يذكرهما
 ههنا ولم يؤخر ذكرهما لئلا ينتظر الطالب فقال (والمعرفة) أي المعرفة
 التي هي من خواص الاسم ويتصف الاسم بها (ما) أي اسم (وضع) أي
 ذلك الاسم (لشيء) أي لمعنى وقوله (بمعينه) ظرف مستقر صفة لشيء أي
 وضع لشيء ملتبس بذات ذلك الشيء المعينة (والنكرة ما) أي اسم (وضع)
 أي ذلك الاسم (لشيء) أي لمعنى (لابعينه) أي لم يوضع لذات المعينة
 والمراد بالوضع في التعريف الأول اعم من أن يكون وضعاً جزئياً للموضوع له
 الجزئي كما في الأعلام أو وضعاً كلياً للموضوع له الجزئي كما في المضمرات فإن
 واضع الأعلام لاحظ شيئاً معيناً ووضع بإزائه لفظ ولم يلاحظ قدراً مشتركاً

مثلا ان واضع زيد لشخص معين لاحظ ذلك الشخص ووضع بازائه لفظ
زيد فالوضع والموضوع له جزئيان بخلاف واضع المضمرات فان واضع
لفظ انا مثلا لاحظ متكلما وحده حال كونه شاملا لكل متكلم كذلك ثم وضع
ذلك اللفظ لمتكلم معين جزئي فالوضع عام والموضوع له خاص فان الموضوع له
في انا زيد غير الموضوع له في انا عمرو وكذا الحال في اسماء الاشارات والموصولات
والحروف والمراد من الوضع لشيء بعينه انه وضع له بذاته المعينة من حيث
انه معين وانما اعتبر هذه الحثية لئلا يصدق تعريفه على النكرة فان رجلا
مثلا يصدق عليه انه وضع لمفهوم معين مميز عن سائر المفهومات لكن
لما لم يكن القصد فيه الى تعيين ذلك المفهوم بل قصد ذات المفهوم لم يكن
وضعه من حيث انه معين ولا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم بخلاف
الرجل فانه موضوع لهذا المفهوم من حيث انه معين فالذهن لا يلتفت
الى مجرد ذلك المفهوم بل يلتفت اليه مع تعيينه وبهذا ظهر الفرق بين قولنا
جاءني رجل وبين ضمير راجع الى رجل بان يقول هو عالم فان المراد بالاول
نفس مفهوم رجل وضميره الراجع مع تعيينه وكذا ظهر بين اسد واسامة
فان المقصود بالاول اسم جنسه من غير تعيين وبالثاني اسم جنسه مع التعيين
واعلم ان في تعريف المعرفة والنكرة عبارة اخرى من الافاضل نقلها الشارح
منها ما اختاره البيضاوي في تعريفه وهو ان يعرفه بانه ما قيد اشارة الى
معين وقال في الامتحان في توجيه عدوله عند بانه لو قلنا ما وضع لشيء
بعينه لم يتناول التعريف المعروف باللام والمعرف بالنداء والاضافة فان
الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها بل هي حاصلة بالمجاورة باللام
وحرف النداء والاضافة الى المعرفة ولا شك ان كلا منها خارجة
عن الوضع حاصلة من مجاورته بهذه الثلاثة ونقل ايضا عن العلامة
التفتازاني حيث قال والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لابعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما
عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل
معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ انتهى ثم حكى
اختيار ابن الكمال ما اختاره العلامة في تعريفه وحاصل ما سبق ان الواضع
وضع لفظا دالا على مفهوم ولا حظ تعيينه وارادفه علامة تدل على ذلك

التعين ووضعها معا ثم المستعمل اذا اراد ان يطلق لفظا مبينا عنده يستعمل ذلك اللفظ الموضوع لذلك المفهوم المعين فيكون التعين معتبرا عند الوضع لا عند الاطلاق والاستعمال ومعتبرا عند المتكلم لانه المستعمل لذلك فقوله جاءني رجل نكرة لانه غير معين عند المتكلم فانه لو كان معينا لقال جاءني الرجل واما عند السامع فلا يعتبر علمه لتعيينه ثم قال وبعضهم عرفه بانه ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام بانه يلزم حينئذ ان يعرف النكرة بانه ما وضع لافادة شيء لابعينه وهذا بعيد فان لنكرة ليس في وضعها لفظ دال على عدم التعين بل المعتبر فيه عدم التعين لاتعيين العدم فانه لو كان كذلك يكون مشتركا مع المعرفة في الوضع للتعين وانما لم يعدل المصنف في هذا الكتاب عن هذا التعريف مع تعرضه له في الامتحان لانه يمكن ان يقال ههنا ان الوضع اعم من الشخصى والنوعى والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصى لكنها داخلة في النوعى فان الاسم مع اللام ومع حرف النداء ومع الاضافة الى المعرفة نوع موضوع لمعين واما ما ذكره في الامتحان فبالنظر الى حل الوضع على الشخصى الذى هو المتبادر عند الاطلاق وقد اشار العلامة الى هذا السر بقوله والاحسن وهذا ما ذكره الشارح ملخصا ((والمعرفة ستة انواع)) وهذا الحصر استقرائى ايضا ((الاول)) اى النوع الاول من الستة ((المضمرات)) فانها يصدق عليها انها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كل على ما هو رأى المحققين من المتأخرين لاعلى رأى المتقدمين فانها عندهم موضوعة لامر كل وهو القدر المشترك كما عرفت سابقا ((وهى)) اى المضمرات ((اربعة اقسام)) بالنظر الى ما قبله اى الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه والى اغرابه اى الى كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ((القسم الاول مرفوع متصل)) وهذا ما وقع فاعلا او نائب فاعل ((وقد سبق)) اى قد سبق في بحث الفاعل ((والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو)) اى المرفوع المنفصل ((هو)) اى لفظ هو للغائب ((هى)) اى لفظ هى للمؤنث الغائبة ((هما)) اى لفظ هما لثنية الغائب والغائبة ((هم)) اى لفظ هم للجمع المذكور الغائب ((هن)) اى لفظ هن للجمع المؤنث الغائبة ((انت)) اى لفظ انت بالفتح للمخاطب ((انت)) اى لفظ انت بالكسر للمخاطبة ((انما)) اى لفظ انما لثنية المخاطب والمخاطبة ((انتم)) اى لفظ انتم للجمع المذكور المخاطب

(انتن) اي لفظ انتن للجمع المؤنث المخاطبة (انا) اي لفظ انا للمتكلم وحده (نحن) اي لفظ نحن للمتكلم معه غيره * اعلم ان في ابتداء الضمائر اسلوبين احدهما البدء بالغائب والانتهاى الى المتكلم مع الغير والثاني البدء بالمتكلم ثم بالمخاطب منتهيها الى الغائب فن اختار الاول كالمصنف نظر الى الترقى من الادنى الى الاعلى فان الاعرف منه هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ومن اختار الثاني كابن الحاجب نظر الى اسلوب التزل من الاعلى الى الادنى (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور) اي وبين مجرور (متصل) وقديميز بينهما بما اتصل به من العامل فان كان عامله حرف جرا واسم مضاف فمجرور متصل وان كان ناصبا فعلا كان او حرفا فنصوب متصل وان اشتبه كالضمير في قوله الضارب به فشتبه فانه اختلف في ان يضارب المضاف الى الضمير هل الضمير مفعوله او المضاف اليه وادرج المصنف المشتبه في احد القسمين (نحو ضربه ضربه ضربه ضربه ضربه) هذا للضمير المنصوب المتصل الغائب والغائبة (ضربك) بالفتح (ضربك) بالكسر (ضربكما ضربكما ضربكما) وهذا للمخاطب والمخاطبة (ضربني ضربنا) للتكلمين (ونحوه) هذا للضمير المجرور المتصل لكونه متصلا الى الجار من له (الى آخره) اي لها لهما لهن لك لك لكما لکم لكن لي لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو) اي المنصوب المنفصل (اياها اياها اياهما اياهم اياهن) وهذا للغائب (اياك) بالفتح (اياك) بالكسر (اياكما اياكم اياكن) وهذا للمخاطب والمخاطبة (اياى ايانا) وهذا للمتكلم بنوعيه (والنوع الثاني) اي من الستة (العلم) اصله من العلامة وفي الاصطلاح هو مالا يتناول له غيره بوضع واحد جزئي (وهو قسمان علم شخص) اي وضع لشخص مخصوص بملاحظة انه لاوضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص (نحو زيد) فان واضعه لاحظ في وضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع لهذا الشخص ولايتناول غيره ولايرد كثرة زيد فانه بكثرة الواضعين لا بكثرة الموضوع له زيد (وعلم جنس نحو اسامة وسبحان) وانما اورد ههنا مثالين اشارة الى ان علم الجنس قد يكون اسم عين وقد يكون اسم معنى فاسامة مثال الاول فانه علم لجنس الاسد الذي هو من الاعيان الموجودة وسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لانه علم لمصدر سبج بمعنى انه قال سبحان الله كذا قيل والتسبيح مصدر اسم معنى لانه عرض غير قار ومعنى كونها علما للجنس انه يقدر علما كما يقدر العدل في لفظ عمر فانه لما استعمل غير منصرف ولم يدخل

حرف التعريف عليهما وكان هذا علامة العملية احتاج الى ان يقدر العملية فيهما حتى يكون الاول غير منصرف بالتأنيث والعملية ويكون الثاني بالالف والنون المزيدين والعملية وهذا رأى ابن الحاجب والرضي وقال في الامتحان هذا هو الحق (والنوع الثالث) اى النوع الثالث من انواع المعرفة (اسماء الاشارة) وهذا من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسماء تدل على معنى الاشارة الى شئ فان كان المشار اليه محسوسة حاضرة حين الاشارة مبصرة بالبصر كان استعمالها فيه حقيقة فيكون المقام مقام اسم الاشارة وان لم يكن كذلك يكون المقام مقام ضمير او مقام سائر المعارف واستعمال اسم الاشارة فيه يكون مجازا من قبيل الاستعارة بان يشبه ذلك بالمشاهد المحسوس في غاية الظهور نحو تلك الجنة ونحو ذلكم الله قوله (وهى) مبتدأ وخبره محذوف اى اسماء الاشارة ماسيدكر وقوله (ذا) مبتدأ وقوله (للمذكر) خبره اى ذا موضوع للمذكر المفرد (ولمشاء) اى لثنائية لفظ ذا (ذان) بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء في حالتى النصب والجر (وللؤنث تا) واصله ذا قلبت الذال تاء فان العادة ان يفرق المؤنث عن المذكر بالتاء (وذى) وهى للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف ياء والياء علامة التأنيث ايضا (وتى) وهذا مقلوب عن تاء بقلب الفه ياء مبالغة للفرق (وته وذه) وهذا بقلب الف تا وذا هاء ساكنة ويجوز كسره بلا ياء (وتهى وذهى) وهذان بوصل الياء (ولمشاء) اى لثنائية المؤنث (تان) بالالف في حالة الرفع (وتين) في حالتى النصب والجر (ولجمعهما) اى وجمع المذكر والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اى بالهمزة بعد الالف وبعدهما (ويلحق اوائلها) اى اوائل اسماء الاشارة (حرف التنبيه) وهى لفظها لانها تدخل على المفرد * واما اما والامن حروف التنبيه فلا تدخلان على اسماء الاشارة لان المشهور انهما اختصا بالجملة وانما يلحق للتنبيه على ان المشار اليه مما ينبغي ان يصغى اليه السمع وايضا انه يلحق ما يشير به الى القريب ولذا لا يجتمع مع اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك (نحو هذا) وكذا هاذان وهؤلاء وهذه (ويتصل باواخرها) اى باواخر اسماء الاشارة (كاف الخطاب) وهذا الكاف حرف وليس بالكاف التى تتصل بالفعل فان ما اتصل بالفعل اسم وله اعراب واما ما اتصل باسماء الاشارة حرف وليس له معنى مستقل بل هى للتنبيه على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد والثنائية والجمع واختلف في وجه كونه حرفا فقليل هو عدم امكان جملته تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وقيل هو عدم

القصد بالنسبة من النسب فانه لو قصدت نسبة لكان القصد الى نسبة الاضافة
 وهو ممتنع لان اسم الاشارة من المعارف والمعرفة لا تكون مضافة الى شئ وقيل
 ان وجه امتناع وقوع الاسم الظاهر مقامهما * وقيل عليه انا لانسلم استلزام
 امتناع وقوع الظاهر لعدم اسميته فان المتكلم من المضارع نحو افعل وتفعل وقع
 تحتها ضمير مستتر وهو اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامهما لوجوب الاستتار
 * واجيب بان ضمير المتكلم لما كان مسندا اليه وكان المسند اليه دليلا على الاسمية
 حكم عليه بالاسمية وما نحن فيه ليس فيه دليل عليها وضعف الشارح هذا
 الجواب بان اللازم على المعلل ههنا اثبات المقدمة المنوعية * والجواب كلام
 على السند واني هذا (فيقال) اي اذا كان المشار اليه مفردا مذكرا والمخاطب
 كذلك (ذاك) بفتح الكاف (ذاك) بكسر الكاف اذا كان المخاطب مفردا
 مؤنثا (ذاكا) اذا كان تنبيه مذكرا كان او مؤنثا (ذاكم) اذا كان جمعا
 مذكرا (ذاكن) اذا كان جمعا مؤنثا وقوله (وكذا البواقى) يحتمل ان يكون
 المراد منه مثل ما ذكر من اعتبار المخاطب في اواخر باقى اسماء الاشارة فيكون
 المراد من ذافى كذا معنى الاشارة وان يكون المراد منه ان البواقى من اسماء
 الاشارة مثل لفظ ذا منها في اعتبار الخطاب وتصرفه فالمراد من البواقى لفظ
 دان واولاء بان يقال ذاك وتاك وتاك اي ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 وفي تنبيهها ذاك ذانكما ذانكم ذانك ذانكما ذانكن وفي المفرد المؤنث تانك تانكا
 تانكم تانك تانكا تانكن وفي تنبيه المؤنث تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن
 وفي جمعهما اولئك اولئكما اولئكم اولئك اولئكما اولئكن فاذا اعتبر اشتراك
 التثنيتين يصير خمسة وعشرين بضرب الخمسة في الاشارة بالخمسة في الخطاب
 (ويجمع بينهما) اي ويجوز ان يستعمل بالجمع بين حرف التنبيه وكاف الخطاب
 وذلك لانه لا مانع في ارادة التنبيه مع ارادة بيان حال المخاطب مع ان ذكر
 احدهما غير مغن عن الآخر (نحو هذاك) ثم اراد ان ينقل بعض لغات جاءت
 من العرب في بعض الكلمات فقال (ويقال) في (تلك و) في اولاء (اولئك)
 واصل الاول تلك واصل الثانى اولاء لك فحذفت الياء في الاول لالتقاء
 الساكنين وحذفت الهمزة في الثانى هذا ما فى التسهيل ويحتمل ان يكون
 اصل الاولى تالك بفتح التاء وحذفت الالف من تال لالتقاء الساكنين لكن
 قليل وانما حذفت الالف ههنا ولم يحذف فى لفظ ذلك لحقتها او حركت اللام
 بالكسر لدفع التقاء الساكنين كما هو الاصل فى تحريك الساكن (وذاك وتانك)

اى ويقال ايضا في تنبيه المذكر ذاك وفي تنبيه المؤنث تانك (مشددتين)
 وقوله (للبعيد) حال من الكلمات الاربع اى حال كون الكلمات الاربع بهذه
 اللغة مستعملة للمشار اليه البعيد وذلك لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى
 وهذا الوجه كاف في التوجيه ونقل الشارح وجوها اخر منها ما ارتضاه
 الرضى واستحسنه الدماميني وهو ان التشديد عوض عن الالف المحذوفة
 عن المفرد ورده الفاضل العصام بانه لو كان كذلك ينبغي ان تكونا اشارة
 الى المتوسط لا الى البعيد فانه لا يبقى حينئذ حرف يدل على الاشارة الى البعيد
 * ثم قال ذلك الفاضل في انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان من لم يجعل النون
 بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التنبيه سواء
 في القريب والبعيد والمتوسط ثم اجيب عنه بانه لا يلزم حمله لهذا الوجه على
 مذهب غير المبرد فانه لا يبعد ان يفيد حرف واحد فالتنين كالالف واللام
 في لفظة الله عز وجل وحصر افادة البعد باللام ممنوع لم لا يجوز ان يكون
 ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف ومنها ما قاله المبرد ان اصل
 ذان وتان المشددتين ذان لك وتان لك ثم جعل اللام نونا وادغم ورده الفاضل
 المذكور ايضا بانه خلاف الاصل في باب الادغام فان الاصل فيه جعل الحرف
 الاول مثل الثانى وهنا ليس كذلك * واجيب عنه بان ذلك ممنوع كيف وقد
 وجد جعل الحرف الثانى مثل الاول في مثل اطرده وادمع حيث جعل تاء
 الافتعال طاء ودالا فيهما مع انه يعدل عن هذا الاصل ههنا للضرورة وهى
 ان الحرف الثانى * وهو اللام علامة للبعد والعلامة لا تتغير فيضطر الى جعل
 الاول مثل الثانى مع استفادة مزية الغنة التى هى من صفات النون * ورده
 ايضا بانه لا يجوز الادغام ههنا فان شرط الادغام ان يكون الحرف الاول
 ساكنا والثانى متحركا وهذا على خلاف المشهور ههنا لان المشهور ان هذه
 اللام كانت ساكنة فى الاصل فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين وهذا خلف
 لان مقتضى الادغام وهو كونه متحركا مخالف للتحريك لالتقاء الساكنين * واجيب
 عنه بانه ان اراد عدم جواز الادغام مع بقاء الساكن فسلم لكنه غير مفيد لان
 الادغام لم يعرض عليه مادام ساكنا بل بعد التحريك وان اراد انه غير جائز
 بعد التحريك فمنوع لان مثله وقع في لم يعد مع انه يمكن ان يقول ان هذا اللام
 لم يكن ساكنا عند الدخول عليه عند المبرد كما ظنه الرضى والدماميني بل له
 ان يقول انه دخل عليه بعد تحريكه بالكسر ورده ايضا بان النون الثانى
 من المشدد لا يصح ان يكون بدلا من اللام فانه حينئذ لا يصح دخول حرف

التنبيه عليه فان حرف التنبيه انما يصح دخوله على ما اشير به الى القريب
واجيب بانه لم لا يجوز ان يكون عدم دخول حرف التنبيه مختصا عند وجود
اللام لا عند وجود البدل عن اللام او اجيب بانه جاز دخول اللام قبل النون
ورد هذا بانه يلزم حيثئذ ان يفصل بين نون التنبيه والفه باللام والاصل
دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ثانيك وذانيك ببدال النون ياء هذا خلاصة
ما ذكره الشارح «واما ثمة» بفتح الثاء المثناة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت
الساكنة للفرق بينه وبين ثم «وهنا» اى ولفظ هنا بضم الهاء وتخفيف النون
«وههنا» وهو بادخال حرف التنبيه عليه «وهنا» بفتح الهاء وتشديد النون
والفتح هو الاكثر وجاء بالكسر ايضا «وهناك» بزيادة اللام وكاف الخطاب
«فللمكان» اى المذكورات من ثمة الى هنالك موضوعا للاشارة الى المكان
«خاصة» وقوله خاصة لقصر استعمال المذكورات حقيقة واما استعمالها
مجازا فيجوز في غير المكان واما لفظ هنا بالضم والتخفيف فهو لازم الظرفية
اما بالنصب او بالجر بمن والى لا غيرهما «والنوع الرابع» اى النوع الرابع
من الانواع الستة للمعرفة «الموصول ولا بدله» اى للموصول «من صلة جملة
خبرية معلومة للسامع» حتى يتم كون ذلك الموصول جزءا من الجملة وحتى
يكتسب التعريف من كون تلك الجملة معلومة للسامع وقوله «فيها» خبر
مقدم وقوله «ضمير عائد الى الموصول» مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية صفة
بعد صفة للجملة اى لا بدله من الصلة التى تكون جملة خبرية معلومة للسامع
مشتقة على ضمير عائد الى الموصول ربط ذلك الضمير بتلك الجملة الى الموصول
«ويجوز حذفه» اى حذف ذلك الضمير «عند قرينة» اى عند وجود قرينة فانه
لا يجوز حذفه منسيا ولو كان حذفه بلا قرينة يكون منسيا ولا يجوز لكونه جزءا من
الجملة وان كان ذلك ضمير مفعول واعلم ان الموصول قسمان احدهما الموصول الاسمى
والثانى الموصول الحرفى مثل ان المصدرية وان المفتوحة المشددة ولان فى الجنس
والفرق بينهما ان الموصول الاسمى موصول بغيره وهو صلتته والموصول الحرفى
ما يكون غيره موصولا به كذا نقله الشارح عن الفاضل العصام واما قال معلومة
للسامع ليكون اشارة الى ان المراد بكون الموصول معرفة هو ان يكون مضمون صلتته
معلوما ومعهودا للسامع قبل التكلم وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان فى الواقع غير
معلوما له وهذا لا يرجع فى الانشاء فانه وان كان له حكم لكنه لا يعرف

الابدع ايراده ولا يوجد ايضا في المفرد فانه لاحكم فيه فضلا ان يكون معلوم
 الوقوع وهذا هو مناط الفرق بين من الموصول والموصوف فانه اذا قلنا
 لقيت من ضربته فان المتكلم ان اعتقد ان وقوع الضرب معلوم للسامع فهو
 موصول فيكون معناه ان الانسان الذي علمت وقوع ضربك اياه وان اعتقد
 انه ليس بمعلوم له فهو موصوف فيكون معناه اني لقيت انسانا مضروبا لك
 وان كانا بعد ايراد كل منهما معلوماله وهذا هو المشهور وقال الدماميني
 والعهد غير لازم بل هو غالب فانه قد يراد به الجنس كقوله تعالى * كمثل الذي
 ينعق بما لا يسمع * اي جنس الذي ينعق وقد يهيم الصلة قصدا الى تعظيم
 الموصول كقول الشاعر * فان استطع اغلب وان تغلب الهوى *
 فتل الذي لاقيت يغلب صاحبه * اي فتل الرجل المبهم الذي لاقيت كذا
 في الشرح وانما قال ههنا ضمير عائذ ولم يقل عائذ لكون الضمير اصلا في الربط
 وغالبا في ربط الصلة وقال صاحب التسهيل اما ضمير ا وخلفه قال الدماميني
 في شرحه المراد به الظاهر كقوله * ايارب ليلى انت في كل موطن * وانت
 الذي في رحمة الله اطمع * اي وانت الذي في رحمة وقال ابو علي ومن النحاة
 من لا يجيزه وقال بعضهم هو سيبويه فانه لا يجيزه في الخبر وفي الصلة اولى
 وقال في الامتحان وتفسير السائد بالضمير لانه عام كعائذ المبتدأ ومما ينبغي
 ان يتنبه ايضا ان الاصل في كون الضمير عائذا ان يكون فائضا الا اذا كان
 موصوله او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله
 عنه * انا الذي سميتني امي حيدر * ونحو انت الذي قلت هذا اذا لم يكن الموصول
 او الموصوف محبورا عنه باحد من المتكلم او المخاطب واما اذا كان كذلك فلا
 يجوز الا القية نحو الذي قال انا او انت هو زيد وانما كان كذلك لان في قوله
 الذي قلت اغناء عن الاخبار باننا او انت وكذا نحو انا حاتم الذي وهب الماشين
 فانه لا يجوز فيه انا حاتم الذي وهبت الماشين واما اذا وجد الضمير ان جازت
 المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضرب زيد (وهو)
 اي الموصول (الذي) اي لفظ الذي وقوله (لواحد) خبر للمبتدأ المحذوف اي هذا
 اللفظ موضوع لواحد المذكور وقوله (ولمشاه) خبر مقدم وقوله (الذان)
 مبتدأ مؤخر اي ولشئ الذي لفظ الذان بالالف في حالة الرفع (والذين)
 اي بالياء في حالتى النصب والجر (ولجمعه) اي وجمع المذكور (الذين في الاحوال
 الثلاثة) اي في حالة الرفع والنصب والجر وقيد صاحب التسهيل بالعاقل

وان كان مفردة شاملا له ولغيره (والتي) اي ولفظ التي (لواحدة) اي للمفرد المؤنث (ولمشاها) اي لمثنى الواحدة (الثان) في حالة الرفع واللتين في حالتى النصب والجر (ولجمعها) اي وجمع التي (الواتى) بالتاء والياء بعد الالف وبالواو وجاء بحذف التاء والياء معا (والاى) بالهمزة والياء (والاى) بالياء دون الهمزة سواء كانت الياء ساكنة او مكسورة وقد قرئ بهما (والاى) بالتاء والياء بعد الالف وبلا واو قبله (واللات) بحذف الياء اكتفاء بالكسر (والواتى) بالهمزة والياء ونقل عن شارح اب الالباب بان الاخيرين جمع الجمع واعلم ان الالف واللام الذى دخل على لذى ولتى حرف تعريف بالاجماع وانما زيدت في الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف واللام ولم يزد في الضمائر والاشارة وكون الموصول في حكم الصفات المشتقة كناصر في وقوعه او صافا فيقع وصفها للنكرة والمعرفة كالصفات المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لا تكون الامعرا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة واما اللام الثانية فاصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين زيدت فارقة بين اللام للتعريف وبين الذال التى هى ساكنة في الاصل والموصول عندهم هو الذال فقط ثم كسرت واشبعت كسرته فتولدت الياء ولم يرتض الفاضل العصام هذا المذهب فقال هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد انتهى فعلى هذا يكون القياس ان يكتب بلامين لعدم كون الاولى جزءا منه بل هى كلمة برأسها لكن لكونها لازمة للكلمة عدل عن هذا الاصل فكتبت بلام واحدة مشددة وقوله (وذا) معطوف على الذى اي احد الموصول لفظا وقوله (بعدها) ظرف مستقر صفة بتقدير المتعلق المعرفة اي الواقع بعدها وقوله (للاستفهام) ظرف مستقر ايضا صفة ما اي بعد كلمة ما الكائنة الموضوعية لمعنى الاستفهام وكلمة ما اما بمعنى الذى او بمعنى اى شئ فيجوز في جواب كل منهما الرفع والنصب فاذا قلت مثلا ماذا صنعت فان كانت بمعنى الذى فاردت ان تجيب بقولك خيرا مثلا يجوز في لفظ خير الرفع بتقدير الذى صنعته خير والنصب بتقدير صنعت خيرا وان كانت بمعنى اى شئ فالرفع بتقدير مبتدأ محذوف على ان يكون الجواب خبرا له والنصب على انه مفعول للفعل وتقدير الاول هو خير وتقدير الثانى صنعت خيرا ولكن لكون الاول مبتدأ كان الرفع فيه اولى لطابق السؤال ولكون الثانى مفعولا كان النصب

فيه اولى كذا ذكره في الشرح ملخصا (ومن) معطوف على ما قبله اي احد
الموصول لفظ من (وما) فالاول والثاني يجوز ان يكون للعاقل وغيره
لكن يستعمل من للعاقل حقيقة ولغيره مجازا ويستعمل ما لغير العاقل في الغالب
وللعاقل قليلا ويستعمل ايضا في صفات العاقل وللامر الذي يبههم حاله
وايضا يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (واي)
اي واحد الموصول اي للمذكر (واية) للمؤنث (والالف واللام) اي
مجموع الالف واللام وهو معطوف على ما قبله من القريب او البعيد وقوله
(في اسم الفاعل والمفعول) ظرف مستقر على انه صفة اي الكائن (في اسم
الفاعل والمفعول) وقوله (بمعنى الذي) صفة بعد صفة اي الالف واللام
الكائن فيهما بمعنى الذي اذا كان مدخولا لهما مذكرا (او التي) اي او بمعنى
التي اذا كان مؤنثا (والنوع الخامس) اي من المعارف الستة (المعروف
باللام) وقوله (سواء) بمعنى مستو خبر مقدم وقوله (كان للعهد) مع اسمه
و خبره في تأويل المفرد مبتدأ مؤخر اي كون الالف واللام للعهد او للجنس مستو
وقوله (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) مثال للعهد وقوله (او للجنس)
معطوف على قوله للعهد وقوله (نحو الرجل خير من المرأة) مثال للجنس
والمراد من العهد هو العهد الخارجي وهو المتبادر عند الاطلاق وهو ما يشير بها
الى حصة معينة من ماهية مدخولها ومعلومة عند المتكلم والسامع اما بانه
تقدم ذكره لفظا كما في هذا المثال او ضمنا كما في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
فانه تقدم الذكر بقوله محررا لان المحرر في المسجد لا يصلح الا اذا كان مذكرا
واما بقرينة الانحصار نحو ركب الامير والمراد من الجنس ما يشير بها الى مفهوم
مدخولها فان اريد به نفس مفهوم الجنس مع قطع النظر عن وجوده في ضمن
الافراد يسمى ذلك لام الحقيقة والافان اريد وجوده في ضمن كل الافراد
يسمى لام الاستغراق وان اريد وجوده في ضمن بعض الافراد الغير المعينة
يسمى لام العهد الذهني مثال الاستغراق كقوله تعالى * ان الانسان لفي خسر *
اي ان الموجود الذي يوجد في ضمنه الانسانية وهذا بقرينة الاستثناء بقوله
* الا الذين آمنوا * ومثال العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم اي
ادخل مكانا من الامكنة يطلق عليه مفهوم السوق واشتر ما كولا يصدق
عليه مفهوم اللحم وليس المراد منه نفس المفهوم فانه لا يدخل فيه ولا يتعلق
به الاشتراء ولا المفهوم الذي في ضمن كل الافراد فانه لا يأمر بدخول كل

السوق ولا باشتراء كل اللحم ولا يراد به ايضا السوق واللحم المعهودين فانه لا قرينة للعهد الخارج من القرائن الثلاثة المذكورة فقوله «وبحرف النداء» معطوف على قوله باللام اي النوع الخامس المعرف باللام والمعرف بحرف النداء لكن لا مطلقا بل «اذا قصد به معين نحو يارب جل» فانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة نحو يارب جلا وهو في الاول مبنى على ما يرفع به ومنصوب محلا وفي الثاني هو منصوب لفظا وزعم المتقدمون انه داخل في المعرف باللام بناء على ان اصله يا ايها الرجل ولم يسلك المصنف مسلكهم بل سلك مسلك المتأخرين ولذا ذكره مستقلا «والنوع السادس» اي النوع السادس من المعارف الستة الاسم المعرف «المضاف الى احد هذه الخمسة» وقوله «اضافة معنوية» مفعول مطلق للمضاف وبيان لنوع الاضافة وهذا قسمان احدهما ما هو المضاف الى احد الخمسة بلا واسطة «نحو غلام زيد» والآخر ما هو المضاف بواسطة مضاف آخر بان يكون مضافا الى مضاف اضيف الى احد الخمسة نحو اخذت يد غلام زيد ولكن هذا ان لم يتوغل المضاف في الابهامية وهو لفظ مثل وغير فانهما اذا اضيفا الى معرفة لا يكونان معرفة ايضا الا اذا اضيف لفظ غير الى احد الضدين الذي ليس له ضد آخر نحو الحركة غير السكون وكذا لفظ مثل اذا لم يكن له آخر نحو زيد مثل عمرو فانهما معرفتان بالاضافة وايضا لا يلزم من هذا الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فانه لا تصح الاضافة الى المعرف بالنداء ولا الى لفظ ماذا وانما قيد الاضافة بالمعنوية فانه قد سبق ان الاضافة اللفظية لا تقيد بالتعريف «والثاني» اي التابع الثاني من التوابع الخمسة «العطف بالحروف» وانما قيده بها احترازا عن عطف البيان «وهو» اي العطف بالحروف «تابع يتوسط بين» اي بين ذلك التابع «وبين متبوعه» اي وبين متبوعه ذلك التابع «احد الحروف العشرة» اي احدها الحروف العشرة التي وضعت لجرد العطف وانما قيده ليخرج عنه الواو التي تتوسط بين الصفة والموصوف كقوله تعالى : وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم : لان قوله لها كتاب بجلة اسمية مجرورة محلا على انها صفة قرية ودخلت الواو بينهما لاصاق الصفة لموصوفها لا لعطفها عليه لانه لو كان كذلك لزم اجتماع التابعين في كلمة واحدة باعتبار واحد وهو تمتنع لازوم اجتماع المؤثرين في اثر واحد ويقال لها واو الاصوق وكذا يخرج منه الفاء الواردة للتأكيد والمتصود منه ليس العطف بل مجرد التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله

ونحو والله ثم والله (وهي) أي تلك الحروف العشرة (الواو) وهي للجمع مطلقا (والفاء) وهي للجمع مع الترتيب بلامهلة وتراخ (وثم) وهي للجمع مع الترتيب بمهلة وتراخ (وحتى) وهي أيضا للجمع مع الترتيب بمهلة لكن الفرق بينها وبين ثم أن المهلة التي دلت عليها حتى أقل من المهلة التي دلت عليها ثم وإيضاً أن المهلة في حتى ذهنية وفي ثم خارجية وإيضاً أن المعطوف بحتى جزء أقوى من المتبوع نحو مات الناس حتى الانبياء أو جزء ضعيف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وإنما يستعمل فيدل يصلح الاستعمال على أصل وضعها وهي الغاية لأن المتبوع إذا انتهى إلى أقوى أجزائه أو أضعفها يفيد قوة فإن اسناد الموت إلى الناس يفيد قوة بانهائه إلى اشرف الناس وإيضاً اسناد القدوم إلى الحاج يفيد قوة بانهائه إلى أضعفهم وإنما يكون المهلة ههنا ذهنية لا خارجية كما عرفت لأن المقصود منه دلالة الفعل بانهائه إلى أقوى أجزائه أو أضعفها على شموله جميع أجزاء الكل لأنه يدل على تعلقه أولاً بالمتبوع ثم بعد مهلة بالتابع في نفس الأمر كذا فصله الشارح (واو واما واما) هذه الثلاثة لأحد الأمرين أو الأمور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا هو المعنى المشترك بين الثلاثة واما الفرق بين الثلاثة فهو أن او واما قد يحيان للتفصيل فيكونان حيثئذ للمعين عنده بخلاف ام فأنها للإبهام مطلقاً وهي إما متصلة أو منقطعة فالأولى تستعمل فيما علم ثبوت أحد الأمرين عند المتكلم بلا تعيين فيطلب التعيين فإذا قيل أريد عندك ام عمرو فلا يجاب عنه بنعم ولا بلا بل يجاب عنه بتعيين أحدهما فيقال زيد أو يقال عمرو أو يجاب بتعيين كليهما فيقال زيد وعمرو أو يجاب عنه بنفيهما فيقال لا زيد ولا عمرو وإيضاً أن المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديراً بأن يلي أحد المتساويين الهمزة ويلى الآخر الذي هو المعطوف أم والثانية للاضراب عن الأول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو أنها لا بل أم شاء ويستعمل في الاستفهام أيضاً نحو أريد عندك ام عمرو عندك (ولا) وهي لنفي ما أوجب الأول نحو جاءني زيد لا عمرو (وبل) وهي للاضراب والفرق بينهما أن اللازمة للإيجاب أي تجئ بعده لا بعد النفي وأما بل فيستعمل بعد الإيجاب نحو جاءني زيد بل عمرو وبعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وهي إذا استعملت بعد الإيجاب يكون لصرف الحكم عن الأول وجعله كالمسكوت عنه وإثباته للثاني بالاتفاق وأما إذا استعملت بعد النفي يكون لصرف حكم النفي عن الأول وجعله كالمسكوت عنه كما في الإثبات على رأي ولصرفه عن الأول وإثباته لما بعده على رأي آخر فالمقصود

من قوله ما جاءني زيد بل عمرو هو نفى الحكم عن عمرو على الرأي الاول ونفيه
عن زيد واثباته لعمرو على الرأي الثاني «ولكن» وهي اما في عطف المفرد
او في عطف الجملة فان استعملت في الاول يكون للاثبات بعد النفي نحو ما قام
زيد لكن عمرو فيكون نقيض لا وان استعملت في الثاني في نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يحى وفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فيكون نظير بل وقوله
«واذا عطف» فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى مصدره وقوله
«على الضمير» متعلق بعطف اي اذا اريد العطف بالحروف على الضمير
«المرفوع المتصل» سواء كان ذلك الضمير بارزا او مستترا وانما قال المرفوع
احترازا عن المنصوب وقيد بالمتصل احترازاً عن المرفوع المنفصل فانه ليس
في العطف عليهما شرط وقوله «يجب تأكيده» جواب اذا يعني يجب تأكيده
ذلك المتصل «بمنفصل نحو ضربت انا وزيد» فانه لما اريد عطف زيد على الضمير
المرفوع البارز المتصل في ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انا فانه مرادف
تاء ضربت لدلالة كل منهما على المتكلم وهذا مثال البارز واما مثال المستتر
فنحو زيد ضرب هو و غلامه وكذا قوله تعالى اسكن انت وزوجك وما يجب
ان يعلم ان قوله اذا عطف شرط وقوله يجب جزاؤه فالشرط يجب ان يكون مقدما
على الجزاء مع ان الامر ههنا بالعكس فان التأكيده مقدم على العطف والسر فيه
ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج
فيكون معنى كون الشرط سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن لا بحسب الخارج فانه
في الخارج بعكسه ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى « اذا قمتم الى
الصلوة فاغسلوا وجوهكم » فعناء في الحقيقة اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
او لا وقبل الاقامة وايضا معناه في هذا المقام يجب او لا او قبل العطف تأكيده
لكن لا يحتاج الى هذه القيود على هذا التوجيه هذا ملخص ما ذكره الشارح
وقوله «الا ان يقع» استثناء مفرغ متعلق بيجب وظرف له وقوله «فصل» اي
يجب ذلك التأكيده في كل الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه «فيحوز تركه» اي يحوز حينئذ ترك التأكيده واثباته وانما قال
فصل ولم يقل ان يقع الفصل ليدل التنكير على التقليل اي فصل قليل سواء كان
ذلك الفاصل قبل حرف العطف او بعده كقوله تعالى « ما اشركنا ولا ابائونا »
فانه كفي فيه فصله بلا والمراد بالوجوب ان يكون التركيب غير قبيح عند اهل
لغة العرب فانه لو استعمل التركيب بتركه يكون قبيحا عندهم وانما وجب ذلك

لان الفاعل المتصل كجزء من الفعل فلو عطف عليه شيء يكون العطف كعطف
 كلمة على بعض حروف الكلمة ولما اكد ذلك بمنفصل ظهر كون ذلك الضمير منضملا
 في الحقيقة وانما لم يحز العطف على ذلك التأكيده لانه لو عطف عليه يكون ذلك
 المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك وانما جاز تركه عند الفصل فقالوا في
 وجهه انه حينئذ يطول الكلاة فيحسن الاختصار وضعف المصنف هذا الوجه
 في الامتحان فقال وفيه نظرا ما ولا فلان الفصل قد يقع يحرف واحدا كما في قوله
 تعالى * ولا آباؤنا * فالقول بحصول الطول به حق يغني عن الواجب خارج عن
 الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحساني فكيف
 يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل
 حرفا من التأكيده لما كفي كان ماذكر في التأكيده مما لا يغني انتهى وقال الشارح
 بعد نقله ما في الامتحان فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيده او غيره ليحصل به
 اى بالفصل النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزية لاستقلاله
 انتهى حاصله ان التزامهم الفصل في جواز عطف المستقل الى غير المستقل
 ليحصل في المعطوف المستقل نقصان يقابل مزية استقلاله لبعد حصل
 بالفصل حتى يساوي المعطوف والمعطوف عليه في الناقضية فنقصان
 المعطوف عليه عدم استقلاله ونقصان المعطوف بعده عن متبوعه فحينئذ
 وجب فصله اما بتأكيده كما في السورة الاولى او بغيره كما في الصورة الثانية
 ولكن للفصل بالتأكيده فائدة اخرى وهي اعلام بان ما ظن انه جزء غير
 مستقل ليس في محله لان ما يرادفه مستقل ليس بجزء من شيء * فان قيل ان البديل
 من المتصل وعطف البيان منه والتأكيده كالمعطوف بالحروف فلم اشترط
 في المعطوف ان يكون مفصولا ولم يشترط ذلك في غيره حتى يجوز التأكيده
 والبديل والبيان بلا فصل * قلنا الفرق بينه وبين الثلاثة ان المعطوف مستقل
 لفظا ومعنى بخلاف الثلاثة فانها وان كانت مستقلة لفظا لكنها غير مستقلة
 معنى لانه يجوز ترك الثلاثة في افادة المقصود ولا يجوز ترك المعطوف كذا
 في الشرح (واذا عطف) اى اذا اريد عطف شيء (على المضمير المجرور
 اعيد الخافض) اى وجب اعادة الجار الذي جر المعطوف عليه من حرف
 جر او اسم مضاف مثال الاول (نحو مررت بك وبزيد) ومثال الثاني
 قوله (والمسال بيني وبينك) فان يزيد في الاول اريد عطفه على المضمير
 المجرور الذي في بك وقوله بينك اريد عطفه على الياء المتكلم المضاف اليه

في بني ناعيد الباء في الاول ولفظ بين في الثاني وانما قال المضمير المجرور
 ولم يقل على المجرور فان العطف على المظهر المجرور جائز بلا اعادة الجار
 فيجوز ان يقول مررت بزيد وعمرو وان اعيد في بعض المواضع لنكتة آخر
 وانما وجب اعادة الجار فيه لانه لما احتاج الجار في وجوده الى ضمير
 المجرور واحتاج الضمير المجرور ايضا الى الجار في وجوده لانه لا يتصور
 فيه وجوده منفصلا لا تحصر الضمير المجرور على المتصل اتصل احدهما
 بالآخرى اشد الاتصال وكانا كواحد فتوهم العطف على بعض حروف
 الكلمة اشد توهم بخلاف الفعل مع مرفوعه المتصل فانه ليس فيه هذا
 الاتصال فلذا يجوز العطف فيه مع الفصل بخلاف هذا فانه لا يجوز
 عطفه بغير اعادة الخافض ولو مع فصل * ثم اختلف البصريون والكوفيون
 فقال البصريون لا يجوز بغير اعادة الخافض في حالة الاختيار ويجوز
 في حالة الاضطرار وقال الكوفيون يجوز في الحالتين مستدلا بالاشعار
 ((والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما)) اي في الحكم الذي ((يجب)) اي
 ذلك الحكم في المعطوف عليه ((ويمتنع)) اي لا يجوز ذلك الحكم وقوله
 ((له)) متعلق لاحد الفعلين على طريق التنازع والضمير المجرور راجع الى
 المعطوف عليه والمراد من قوله فيما يجب ويمتنع هي الاحوال التي يجب
 ان تعرض له او يمتنع عرضها له بالنظر الى الغير فقط او بالنظر الى الغير
 والى نفسه مثلا اذا وقع المعطوف عليه صلة او وصول وكان المعطوف
 ايضا بجلة يجب ان يوجد في المعطوف عائد الى الموصول كما يجب ذلك
 في المعطوف عليه مثلا اذا قلنا جاءني الذي ضرب وقعد يجب ان يكون
 في جلة قعد ضمير راجع الى الموصول ويمتنع عكسه وهو ان لا يوجد عائد
 في المعطوف في نحو جاءني الذي ضرب وقعد عمرو لان سبب وجوب العائد
 في المعطوف عليه كونه صلة وهذا السبب موجود في المعطوف ايضا
 واما اذا كان سبب العروض لاحدهما غير واقع للآخر فلا يكون كذلك
 كما اذا قلنا يازيد وعطفتنا عليه والحارث فان دخول لام التعريف يمتنع
 في المعطوف عليه لازوم اجتماع آلي التعريف وهذا السبب غير موجود
 في المعطوف لعدم حرف النداء فيه واذا عطف عليه وعمرو يكون ايضا
 مبنيا لوجود سبب البناء فيه ايضا واذا عطف عليه نحو عبد الله يكون
 منصرفا لعدم وجود سبب البناء فيه لكونه مضافا وكذا اذا قلنا ما زيد

قائماً أو بقاءً وعطفنا قولنا ولا ذاهبا عمرو على خبر ما المشبهة بليس لا يجوز في لا ذاهب إلا الرفع على أنه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر فانه لو نصب على تقدير أن يكون معطوفاً على قائماً أو جر على تقدير أن يكون معطوفاً على بقاءً يكون متمتعاً بخلو المعطوف عن الضمير العائد إلى اسم ما وهذا هو المراد بهذا القول وليس المراد به أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ولا عطف المفرد على المثني والجمع وبالعكس وهذا ملخص ما ذكره الشارح ﴿ ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالد ﴾ حيث عطف بحرف واحد وهو الواو كلمة بكر على زيد وكلمة خالد على عمرا وهما معمولان لعامل واحد وهو ضرب وإنما جاز هذا فانه قد سبق أن حرف العطف قائم مقام عامل وقيام الواحد مقام الواحد جائز عقلاً ﴿ ولا يجوز ﴾ أي لا يجوز عطف شيئين بحرف واحد ﴿ على معمولي عاملين مختلفين ﴾ فانه يلزم منه أن يقوم الواحد مقام العاملين وقوله ﴿ إلا عند تقدم الجار ﴾ استثناء مفرغ أي لا يجوز ذلك في كل وقت إلا وقت كون العامل الجار مقدماً على غيره وقوله ﴿ على رأى ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي هذا الجواز كائن على رأى بعض وقوله ﴿ نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ﴾ فإن قوله والحجرة بالجر معطوف على الدار المجرور بنى وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعامل المعنوي وهذا عطف الشيئين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين وإنما قال على رأى فإن في هذا أربعة أقوال على ما في شرح التسهيل أحدها عدم الجواز إلا إذا كان أحد العاملين جاراً واتصل المعطوف بالعاطف سواء كان المجرور مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو مؤخراً كما في نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة أو انفصل المعطوف من العاطف بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو ونحو ما زيد بقاءً ولا قاعد عمرو والثاني أنه يجوز مطلقاً وهو الذي نسبته ابن الحاجب إلى الفراء والفارسي إلى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض أن الأخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الأعمى التثني وابن الحاجب والرابع المنع مطلقاً وهو مذهب سيديه والجمهور وقالوا في المثال المذكور أن الحجرة ليس جره لكونه معطوفاً على في الدار بل هو مجرور بمضاف محذوف

او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف (والثالث) اي الثالث من الخمسة (التأكيد) بجمزة ساكنة من اكد يؤكد وفي مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناهما التقرير في اللغة (وهو) اي التأكيد الذي يقال له في الاصطلاح ما يقرر المتبوع (قسمان لفظي) اي احدهما لفظي اي يقرر لفظ المتبوع كما يقرر معناه (وهو) اي التأكيد اللفظي (تكرير اللفظ الاول) اي لفظ المتبوع وذلك اما بتكرير عين الاول نحو زيد زيد او بتكرير موازن الاول نحو حسن حسن ولكن شرط في الاخير موافقة الحرف الاخير وقوله (او مرادفه) تقسيم للمحدود وهو اما مرفوع معطوف على تكرير او مجرور معطوف على اللفظ والمعنى على الاول ان التأكيد اللفظي نوعان احدهما مكرر اللفظ الاول والثاني مرادف اللفظ الاول وعلى الثاني ان احدهما تكرير اللفظ الاول والثاني ذكر مرادف اللفظ الاول وقوله (في الضمير المتصل) ظرف مستقر صفة للمرادف اي المرادف الواقع في الضمير المتصل نحو ضربت انا وزيد فان لفظ انا ليس بمكرر اللفظ الاول بل مرادفه لكونهما موضوعين للتكلم وحده (ويجرى) اي يقع التأكيد اللفظي (في الالفاظ كلها) يعني سواء كان اسما مفردا او فعلا او حرفا او مركبات لكن المراد ههنا هو الاسم المفرد المكرر لان التأكيد الاصطلاحي لا يطبق الا عليه بان يكون الضمير المستتر في قوله يجري راجعا الى مطلق التكرير لا الى التكرير الخاص الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بان يراد بالالفاظ نوع الاسماء مجازا بقرينة كون التأكيد المذكور من المفردات كذا ذكره في الشرح جوابا عن اعتراض المصنف لابن الجاجب فقوله (نحو جاءني زيد زيد) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو المراد ههنا (وضربت انت) مثال للتأكيد اللفظي الذي هو مرادف اللفظ الاول (وضرب ضرب زيد) مثال للفعل الذي يكون مكررا ويقال له التأكيد لكن لا اصطلاحا ويقال التأكيد ايضا للحرف المكرر نحو لا او نعم نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم) مثال للجملات المكررة التي يقال لها التأكيد ايضا ولكن لا يطلق التأكيد الاصطلاحي الاعلى المثاليين الاولين وقوله (ومعنوي) معطوف على قوله لفظي اي القسم الثاني منه معنوي اي يقرر معنى المتبوع فقط (هو) اي التأكيد المعنوي (مخصوص بالمعارف) يعني انه لا يجري في كل الالفاظ كاللفظي بل هو مختص بالاسماء التي تكون معرفة اما بالاضافة او بغيرها ولا يجري في الاسماء التكررات باتفاق البصريين واما الكوفيون فيجوزون تأكيد التكررة بما عدا النفس والعين

إذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لأنحو رجال ودراهم
لأنهما ليسا بمعلوم المقدار (وهو) أي الاسم الذي يكون تأكيداً معنوياً
(نفسه وعينه) أي لفظيهما وهما بمعنى ذاته (وكلاهما) أي لفظ كلاهما
للمذكر (وكتاهما) أي ولفظ كلتاهما للمؤنث (وكله) أي ولفظ كل
(واجعوا كتع وابتعوا بصع) بالصاد المهملة أو بالضاد المعجمة (وهذه الثلاثة)
وهي اكتب وابتع وابتع (اتباع لاجع) أي لفظ اجمع (ولا تتقدم) أي
هذه الثلاثة (عليه) أي على اجمع إذا استعملت معه (ولا تذكر) أي
لا تستعمل هذه الثلاثة (بدونه) أي بغير ذكر اجمع (في الصحيح) أي
في الاستعمال الصحيح وأما في غير الصحيح فتذكر بدونه أما نفسه وعينه فيؤكد
بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واختلافهما باختلاف صيغتهما
وضميرهما فتقول في المفرد المذكر جاءني زيد نفسه وفي المفرد المؤنث جائتني
هذه نفسها وفي تثنية المذكر جاءني الزيدان أنفسهما وفي تثنية المؤنث جائتني
الهندان أنفسهما وفي جمع المذكر جاءني الزيدون أنفسهم وفي جمع المؤنث
جائتني الهندات أنفسهن وقس عليه عينه * ومن خواصهما جواز جرهما
بالباء الزائدة تقول جاءني زيد بنفسه وبعينه وأما كلاهما وكتاهما
يؤكد بهما المثني نحو جاءني الرجلان كلاهما وجائتني المرأتان كلاهما
لكون معناه مثني وأما لفظيهما ففرد تقول كلاهما قائم وأما كده فيؤكد به
الواحد والجمع مطلقاً ويختلف باختلاف الضمير المضاف إليه فتقول
قرأت الكتاب كد وقرأت الصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن وأما اجمع فيؤكد به الواحد والجمع باختلاف الصيغ تقول
أخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون
وجائتني النساء جمع وكذا اكتب وابتع وابتع وهن بمعنى اجمع ولا يؤكد
بلفظ كل و اجمع إلا ما يفرق أجزاءه حساً نحو أخذت المال كله أو اجمع
أو حكماً نحو اشتريت الجارية كلها أو جمعاء لأن الكمية والاجتماع لا يتصوران
إلا في ذي أجزاء يسمح افتراقهما حتى تكون فائدة في التأكيد بهما * وأعلم أن قوله
ولا تتقدم وقع في نسخ الكافية بالفاء فتكون تفسيرية أي تفسير المعنى الاتباع
لأن تابع الشيء من شأنه أن لا يتقدم على متبوعه فلا اشكال فيه وأما في هذا
الكتاب وقع بالواو فيلزم فيه أن يوجه بتوجيهه ولذا قال الشارح فقوله
ولا تتقدم عليه ولا تذكر بدونه معطوف على قوله وهذه الثلاثة اتباع على

(أن يكون)

ان يكون عطف تفسير و بيان لمعنى الاتباع فيكون جملة لا تقدم ناظرا الى تفسير
الاتباع و جملة ولا تذكر ناظرا الى بيانه والله اعلم » واذا اكد المضمير المرفوع
المتصل) اى اذا اريد تأكيده المضمير المرفوع المتصل سواء كان متصلا بارزا
او مستكنا (بالنفس والعين) اى بلفظ نفسه او بلفظ عينه (اكد او لا بمنفصل
نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه) فان نفسه في هذا المثال وقع تأكيده
معنويا للمضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع الى زيد فاكد
او لا بالمضمير المنفصل الذى هو هو ومثال البارز نحو ضربت انت نفسك
او عينك وانما وجب ذلك لانه اذا قيل في صورة المستتر زيد ضرب نفسه
يتوهم ان نفسه فاعل ظاهر له ويلتبس به ولدفع هذا الالبس اكد او لا بمنفصل
واما في صورة البارز فلا التباس فيه فان نفسه في نحو ضربت نفسه لا يحتمل
كونه فاعلا مع ظهور المضمير لكنه حل صورة البارز على صورة المستتر
واما تأكيده المرفوع المتصل باجمع وكل فلا يحتاج ذلك الى التأكيد بالمنفصل
لانه لا التباس فيه لكون هذين اللفظين موضوعين معينين للتأكيد ولا يحتملان
غيره حتى يلتبسا بالفاعل بخلاف نفسه وعينه وكذا لا تصور الالتباس في نفسه
وعينه فانهما اذا كانا بمعنى ذاته لا يكونان الا تأكيدين كذا نقل عن الفاضل
العصام واجاب عنه الشارح بان الالتباس ليس في انهما تأكيديان او فاعلان
بعد تعيينهما في ذلك المعنى بل لا التباس في انهما هل كانا معينين في ذلك المعنى
فتعينا للتأكيد او لم يكونا معينين فيه حتى يلتبسا بالفاعل لكونهما في غير معناه
وانما خص ذلك بالمرفوع المتصل فانهما اذا كانا تأكيدين للمضمير المنصوب
نحو ضربتك نفسك او للمضمير المجرور نحو مررت بك نفسك فلا التباس فيه
ولا وجه لجهلهما ايضا لعدم كونهما مرفوعا متصلا (والرابع) اى والتابع
الرابع من التوابع الخمسة (البدل وهو) في اللغة الخلف عن الشيء يقال
زيد بدل من عمرو اى خلف منه وفي الاصطلاح (المقصود بالنسبة) اى
الاسم الذى يكون مقصودا بنسبة الشيء الذى ينسب الى المنبوع بحيث لو لم
يقصد ذلك لم يذكر المنبوع ولم ينسب اليه شيء وقوله (دونه) ظرف
مستقر حال من المضمير المستتر في المقصود والمضمير المجرور راجع الى المنبوع
فقوله بالنسبة شامل لجميع التوابع وقوله دونه اى مجاوزا ذلك الاسم الذى
قصد يخرج ما عدا المعطوف بحرف الاضراب فان المقصود في باقي التوابع
هو المنبوع والتابع وقوله دونه خص المقصود بالتابع بشرط كون المنبوع

غير مقصود منه واما المعطوف بحرف الاضراب فلا فرق بينه وبين بدل الغلط المعبر عند الفصحاء الا في وجه التدارك يعني انهم لما تداركوا في توجيه الدفع لغلطهم عزموا الى طريق العطف ببل فانهم قالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل كذا نقله الشارح عن الامتحان ثم قال نقلا عنه ايضا فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرايا يعني داخلا في نوع العطف والا وساط لا اى لا يزيدون بل فيصير بدل غلط انتهى (واقسامه) اى اقسام المبدل (اربعة) اى بالاستقراء وقوله (بدل الكل) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وازداف المبدل الى الكل بيانية اى القسم الاول بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه وقوله (ان صدقا على واحد) جملة شرطية حذف جزاؤه مبقرينه ما سبق اى ان صدق البدل والمبدل منه على شئ واحد فهو بدل الكل من الكل (نحو جاءني زيد اخوك) فان زيدا واخوك صدقا على شخص واحد والمعتبر في بدل الكل اصطلاحا صدقهما على معنى واحد سواء لم يكن مترادفين او متساوين كما في هذا المثال او كانا مترادفين نحو جاءني انسان بشر او متساوين نحو جاءني انسان ناطق (وبدل البعض من الكل) اى والقسم الثانى منه بدل هو البعض من الكل (ان كان) اى مدلول المبدل (جزء المبدل منه) اى جزء من مدلول المبدل منه في الخارج كما كان جزءا في الذهن (نحو ضربت زيدا رأسه وبذل الاشتمال) اى والثالث منه بدل الاشتمال اى بدل يكون سببه في الغالب اشتمال احدهما للآخر وان كان في بعض الاستعمال يكون شيئا آخر وهذا كاف في وجه التسمية (ان كان بينهما) اى بين الاسم البدل وبين المبدل منه (تعلق بغيرهما) اى بغير الكلية والجزئية (بحيث تنتظر النفس) اى نفس السامع (بعد ذكر الاول) اى بعد ذكر المبدل منه وقوله (وتتشوق الى الثانى) وهو البدل وانما قال وتشوق بالتأنيث لان المستتر تحتها راجع الى النفس وقد عرفت ان المسند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه واما اذا اسند الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقى فيستوى تذكيره وتأنيثه كما كان في ينتظر ولعل هذا من عطف الخاص على العام لان كل تشوق انتظار ولا عكس والله اعلم (نحو سلب

زيد ثوبه) فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر الشئ الذي سلب عنه فانه لا يحمل على انه سلب ذاته بل يحمل على ما يحيط به من جملته او ثوبه وغيرهما مما يحويه وقوله بحيث ينتظر الخ اشارة الى انه لا يكفيه مطلق الملازمة بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله جاءني زيد غلامه ليس ببدل اشتمال مع ان بينهما ملازمة بالمالكية والمملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلامه بعد ذكر جاءني زيد بل هو بدل الغلط (وبدل الغلط) اي والرابع بدل الغلط واطرافه البدل الى الغلط من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي بدل يكون سببه غلط المتكلم (ان كان ذكر المبدل منه غلطاً نحو رأيت رجلاً حجاراً ولا يقع) اي بدل الغلط (في كلام الفصحاء بل يوردونه بل) اي لا يقع قصداً وان وقع نسياناً يوردونه بلفظ بل الاضربية على طريق العطف ومما نسبته به الشارح ان الضمير المستتر في لا يقع ان كان راجعاً الى بدل الغلط مطلقاً اي سواء كان قصداً للايهام او نسياناً او غلطاً صريحاً فلا يصح الحكم بانه لا شئ منه غير واقع في كلام الفصحاء لانه يقع بعضه كما عرفت من اقسامه وان كان راجعاً الى البدل الغلط صريحاً فيصح قوله انه لا يقع فانه غير واقع في كلامهم لكن يبقى حينئذ القسم الذي يقع قصداً للايهام ثم قال فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي اي في متن الامتحان فانه قال والا فبدل غلط يعني انه ان لم يكن بدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال فهو بدل الغلط سواء وقع في كلامهم او لا فمعنى بدل الغلط عنده ما ليس ببدل الكل ولا بدل البعض ولا بدل الاشتمال (ويجب وصف النكرة) واطرافه الوصف من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله وقوله (من المعرفة) متعلق بالمبدلة وهو صفة النكرة وقوله (بدل الكل) بالنصب مفعول مطلق لبيان النوع يعني اذا اريد ان يجعل النكرة المحضة بدلاً من المعرفة بدل الكل من اقسام البدل يجب توصيف تلك النكرة بصفة (نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة) فان ناصية في هذه الآية وصف بكاذبة لوقوعه بدلاً من الناصية المعرفة وفي هذا اشارة الى انه لا يلزم مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتكثير كما في النعت وانما وجب ذلك لان البدل لما كان مقصوداً بالنسبة كان حقه ان يكون اشرف من المبدل منه فيكون نكارتة اخس من المبدل منه المعرفة فحينئذ وجب ان يوصف حتى يكون نكرة مخصصة ليكون جابراً لما فيه من النكارة المحضة وانما اختص

هذا ببدل الكل لان غيره من بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط ليس له الاتحاد مع المبدل منه فلا يضر تغير البدل في التعريف والتكثير للمبدل منه

« ولا يبدل الظاهر من المضمير بدل الكل » يعنى انه لا يجوز ان يجعل الاسم الظاهر في قسم بدل الكل بدلا من المضمير « الا من الغائب » اى لا يجوز هذا من ضمير الا من ضمير الغائب فانه يجوز ان يجعل الظاهر بدلا منه « نحو ضربته زيدا » فان زيدا اسم ظاهر جعل بدلا من المضمير الغائب في ضربته وانما لم يحز ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب فانهما اقوى من الاسم الظاهر فيلزم ان يكون المبدل منه الغير المقصود اقوى من البدل المقصود واما ضمير الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وانما خص هذا ببدل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغير مدلولها لا يضر فيه الاخسية فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك في بدل البعض والعجبتنى علمك في بدل الاشتمال وضربته الحمار في بدل الغلط « والخامس » اى والخامس من التوابع الخمسة « عطف البيان وهو تابع » وقوله « جئ » فعل مجهول وقوله « به » نائب فاعله والضمير المجرور راجع الى التابع قوله « لايضاح متبوعه » متعلق بجئ اى المقصود من اتيانه وذكره تحصيل الايضاح في متبوعه وقد خرج بهذا القيد التوابع الاربعة ودخلت فيه الصفة الكاشفة فانها جئ بها ايضا لا يوضح متبوعها وقد خرجت بقوله « ولا يدل على معنى في متبوعه » فان المقصود من الصفة الكاشفة هو الدلالة على معنى في متبوعه مع الايضاح وليس هذا في عطف البيان « نحو اقسم بالله » اى نحو قول امرأى قال فى حق امير المؤمنين عمر رضى الله عنه قوله « ابو حفص » فاعل اقسم وهو كنيته رضى الله عنه وقوله « عمر » بالرفع عطف بيان لابي حفص جئ به لا يوضح المراد من ابي حفص والا يوضح المذكور قد يحصل من التابع وقد يحصل من مجموعى التابع والمتبوع فحيث لا يلزم ان يكون التابع او ضمح من المتبوع « فمجموع ما ذكرنا من العمولات » اى من المعمول بالاصالة ومن المعمول بالتبعية « ثلثون » والفاء فيه فذلكة وهو اجمال بعد التفصيل « الباب الثالث » اى من الابواب الثلاثة التى هى اجزاء الرسالة « فى الاعراب » اصله مصدر من اعراب يعرب ومعناه الايضاح يقال اعربته اى او ضححته وهمزته للتعدية او الصيرورة والمعرّب اسم مكان فانه صفة لاسم يوجد فيه

الاعراب فيكون محل ايضاح (وهو) في الاصطلاح (شئ جاء من العامل)
 اى تغير يحصل في آخر الكلمة بسبب ورود معنى في تلك الكلمة او رده العامل
 فقوله جاء من العامل صفة شئ وقوله (يختلف) صفة بعد صفة له والياء
 في قوله (به) سببية متعلق يختلف وقوله (آخر المعرب) فاعل يختلف
 اى يختلف آخر اللفظ المعرب بسبب ذلك الشئ لفظا او تقديرا او محلا والمراد
 من الشئ حركة او حرف او حذف وانما لم يقل جاء بواسطة من العامل مع
 انه المراد اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فان قيل ان قوله جاء من العامل
 يصدق على الواسطة ايضا مع انه ليس باعراب قلنا ان الواسطة وان جاء
 من العامل لكنه لم يحى بواسطة والاعراب جاء بواسطة فحصل الفرق بينهما
 والمراد مما جاء من العامل اعم مما جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب في
 الحركة فان حركة زيد المرفوع بالفاعلية مثلا جاء من العامل مع صفة الفاعلية
 الواردة عليه ومما جاء منه صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان واو المسلمون
 الواقع فاعلا مثلا لم يحى من العامل فانها ثابتة قبل التركيب بل ما جاء من العامل
 صفته التى هى الفاعلية وكذا الحال في التثنية فان الواضع وضع للجمع صيغتين
 احدهما بالواو والثانية بالياء وكذا حال التثنية وملحقتهما وحال الاسماء الستة
 المضافة نحو ابوه فيكون لفظ مسلمون ومسلمين لفظين مترادفين موضوعين
 للجماعة المسلم بشرط ان يستعمل الاول في حالة الرفع والثانى في حالى النصب
 والجر اما بان يكون غير دال على معنى قبل التركيب او دالا على معنى الجمعية
 فقط والمراد باخر المعرب هو الحرف الذى يتلفظ عند اضافة الاسم فان واو
 المسلمون وياه انما يكون آخرا عند اضافته لانه عند الاضافة يسقط نونه
 فيكون الواو والياء آخرا وايضا يكون المراد من الاخر الاخر الحقيقى كدال
 زيد والاخر المجازى كتاء قائمة وياه بصرى وواو مسلمون فان التاء والياء
 النسبية ونون الجمع ليست باخر الكلمة حقيقة بل آخرها مجازا واعلم ان
 الشارح نقل عن المصنف كلاما وهو ان المصنف قال فى الامتحان ان للاعراب
 معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى الخ ومأله ان الاعراب يطلق على
 معنيين احدهما عام وهو الذى اقتضاه عروض المعانى الثلاثة عليه بسبب
 تعلق العامل به ليكون ذلك الاعراب دليلا عليه وهذا الاعراب يوجد
 فى المعرب والمبنى لان المعانى الثلاثة تعرض عليهما وهذا الاعراب بهذا المعنى
 هو المنقسم الى الانواع الثلاثة فانه ان لم يوجد من ظهوره مانع فهو لفظى وان

وجد مانع فهو اما عن عروض حال في آخره او من عروضها في نفسه
فالاول تقديرى والثانى محلى ولا شك في ان وجود الاعراب بهذا المعنى تابع
لمقتضيه فيوجد في الاسم المعرب والمبنى ولا يوجد في غير الاسم من الحرف
والماضى والامر بغير اللام ومعناه الثانى هو خاص وهو ما يوجد في المعرب
الاصطلاحي الذى هو ما ليس بمبنى وما يوجد فيه من الاعراب هو النوعان
الاولان ولا يوجد فيه المحلى هذا ملخص مانقله الشارح من المصنف: ثم قال
فان كان المراد بالاعراب ههنا معناه العام يلزم ان يحتمل المعرب ههنا على معنى
انه ما اشتمل على الرفع والنصب والجر والجزم لا على معنى انه اسم لا يناسب المبنى
الاصلى وان كان المراد به معناه الخاص وهو ما يختلف به آخر المعرب لا آخر المبنى وكان
المراد بالمعرب معناه الاصطلاحي فيخرج المحلى من الحد والمحدود جميعا مع انه ذكر
المحلى في اقسامه والجواب انه اخرج من التعريف وادخله في التقسيم تنبيها
على انحطاط رتبة المحلى لكون المانع منه نفسه وهذا على تقدير الارادة
بالاعراب معناه الخاص وبالمعرب معناه الاصطلاحي واما الجر بالحرف الزائد
وبمثل رب وان المضاف بالاضافة اللفظية وجزم الماضى ونصبه بان وان
الدخلتين عليه بواسطة وقوعه موقع المضارع فخارجة عن الحد والمحدود
لعدم صدق معنى الاعراب بهذا المعنى عليها لعدم مقتضى الاعراب في كل
منها فيكون التعريف للاعراب الاصلى لا الملحق به ولو اريد بالمعرب ما يشملها
وزيد في تفسيره او حل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة و اريد بالمعرب
ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها هذا ملخص ما ذكره
الشارح فان قيل ان قوله يختلف بسببه يصدق على الواسطة فان لها دخلا
في الاختلاف المذكور واجيب بان المتبادر من الباء في به هو السبب القريب
والسبب القريب بالنسبة الى ارجاع الضمير المجرور الى الموصول هو العامل
وان كان بالنسبة الى الخارج هو الواسطة: ولما فرغ من تعريف الاعراب
شرع في تقسيمه فقال ﴿وله تقسيمات﴾ اى للاعراب تقسيمات ﴿اربعة متداخلة﴾
والضمير المجرور ان كان راجعا الى الاعراب مطلقا اى سواء كان بالمعنى العام
الذى يوجد في الاسم المعرب والمبنى او بالمعنى الخاص الذى يوجد في المعرب
فقط يكون الضمير مطابقا للرجوع واما ان كان راجعا الى الاعراب المعرف الخاص
بالمعرب فيكون التقسيم باطلا لذكر بعض الاقسام الغير الداخلة في القسم
فحينئذ يعدل الى طريق الاستخدام بان يراد بالمرجع خاصا وبالراجع عاما وانما

قال متداخلة فان بعض الاقسام يدخل في قسم آخر باعتبار آخر فلا يرد انه لا يوجد
التباين بين الاقسام وانحصار الاقسام في الاربعة حصص استقرأني لانه يوجد
فيه كذلك وان جاز كونه ازيد او انقص بالاحتمال العقلي (التقسيم الاول)
من التقسيمات الاربعة (بحسب الذات) اي تقسيمه بحسب ذات الاعراب
وقوله (والحقيقة) عطف تفسيره وقوله (فنقول) شروع في
التفصيل اي نقول (هو) اي الاعراب بحسب ذلك (اما حركة او حرف
او حذف والحركة ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة) مثال الاعراب بالحركة على
انها ضمة (نحو جاءني زيدو) على انها فتحة نحو (رأيت زيداو) على
انها كسرة نحو (مررت بزيد والحرف اربعة واو والفاء وياء) وقوله
(نحو جاءني ابوه) مثال للواو وقوله (رأيت اباه) مثال للالف (ومررت
بابيه) مثال للياء وقوله (ونون) معطوف على قوله وياء وقوله (نحو
يضربان) وكذا يضربون وتضربين مثال لما اعراب بالنون في حالة الرفع
(والحذف ثلاثة حذف الحركة نحو لم يضرب) فان حذف حركة
الباء اعراب (وحذف الآخر نحو لم يغز) فان حذف الآخر الذي
هو الواو في لم يغز والياء في لم يرم والالف في لم يخش اعراب (وحذف
النون نحو لم يضربا) وكذا لم يضربوا ولم تضربي فان حذف النون فيها
اعراب (فالمجموع) اي مجموع ذات الذي وجد في الاستعمال (عشرة
والتقسيم الثاني) اي من الاقسام الاربعة المتداخلة (بحسب المحل) اي تقسيم
الاعراب بحسب محله الذي وجد فيه من الاسماء والافعال (فهو) اي محل
الاعراب (اما بالحركات المحضة) اي غير مختلط بالحروف او بالحذف
(او بالحروف المحضة) اي يكون اعراب ذلك المحل بالحروف في حالاته
الثلاث (او بالحركة) اي او يكون اعراب ذلك المحل بالحركة (مع الحذف)
اي بعض احواله بالحركة والبعض الآخر بالحذف (او بالحروف مع الحذف)
والاول) اي ما يكون بالحركة المحضة (اماتام الاعراب) اي يكون لكل
حال من احواله اعراب مستقل مبين للآخرين (بالحركات الثلاث بالضمة
رفعا) اي في حال رفعه (والفتحة) اي وبالفتحة (نصبا والكسرة) اي
وبالكسرة (جرا فهو) اي تام الاعراب من النوع الذي يكون بالحركة
المحضة (الاسم المفرد) اي الاسم الذي ليس بمثنى ولا جموعا (والجمع
المكسر) اي الجمع المكسر لا يجمع بالواو والنون او المؤنث الذي

لا يجمع بالالف والتاء وقوله « المنصرفان » صفة المفرد والجمع المكسر
فان المفرد والجمع المكسر اذا كانا غير منصرفين يكون اعرابهما ناقصا كما سيأتى
« نحو جاءنى رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال
او ناقص » اى ما يكون بالحركة المحضة اما تام الاعراب كما عرفت او ناقص
« الاعراب » اى يكون احواله الثلاثة بالحركتين وهو على نوعين الاول ما يكون
مترك من الحركة الكسرة والثانى مترك فيه الفتحة حيث قال فى النوع الاول
« اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو » اى ناقص الاعراب منه بترك
الكسرة « غير المنصرف » اى الاسم المفرد الغير المنصرف او الجمع المكسر
الغير المنصرف « نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحد » وقوله
« واما بالضمة رفعا » اشارة الى النوع الذى ترك فيه الفتحة « والكسرة نصبا
وجرا وهو » اى هذا النوع « جمع المؤنث » وقوله « السالم » بالرفع صفة
جمع « نحو جاءنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى » اى
النوع الثانى الذى يكون بالحروف المحضة « ايضا » اى وهو نوعان كالنوع
الاول « اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة بالواو رفعا والالف نصبا والياء
جرا فهو » اى هذا النوع « الاسماء » اى نوع من الاسماء « الستة » اى
اعدادها ستة ويقال لها الاسماء الستة وقوله « المضافة الى غيرياء المتكلم »
صفة ثانية وقوله « المفردة » صفة ثالثة وقوله « المكبرة » صفة رابعة يعنى ان
ستة اسم من الاسماء يكون اعرابها بثلاثة حروف فى احوالها الثلاثة لكن لا مطلقا بل
بشرط ان تكون مضافة الى غيرياء المتكلم وبشرط ان تكون مفردة لامثنى ولا
مجموعا وبشرط ان تكون مكبرة لا مصغرة فانه اذا لم تكن مضافة يكون اعرابها
بالحركة تقول جاءنى اب ورأيت ابا ومررت باب واذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
يكون اعرابها تقديرية لكونها مبنية على الكسر تقول جاءنى ابى وبشرط ان
تكون مفردة فانها اذا كانت مثناة يكون اعرابها ناقصة واذا كانت مجموعة اما
ان تكون جمعا سالما واما ان تكون مكسرة فيكون اعراب الاول ناقصا
واعراب الثانى بالحركة تقول جاءنى الآباء الخ وبشرط ان تكون مكبرة فانها
ان كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة ايضا تقول جاءنى ابى وقوله الى غيرياء
المتكلم شامل لما اضيف الى ضمير الغائب نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت
بأبيه والى ضمير المخاطب نحو جاءنى ابوك والى الاسم الظاهر نحو جاء ابوعمر
وهذه الاسماء ابوه واخوه وهنوه وجوه وفوه وذو مال وانما جعل اعرابها

بالحروف لأن هذه ستة من الأسماء التي أو آخرها حرف علة بقيت أو آخرها
 في حال الإضافة سماعاً فإن القياس أن يحذف الآخر في أمثالها نحو دم فإن
 أصلها دم وحذفت الواو في آخره نسبياً منسباً في حال الأفراد فانهم لما قسموا
 محل الأعراب أعطوا الأنواع الأسماء من ذات الأعراب الحركة المحضة
 والحروف المحضة وكانت الحركة المحضة تامة وناقصة ولم تكن الحروف
 المحضة كذلك بل كانت ناقصة فقط فارادوا أن يعطوا لبعض الأسماء أعراباً
 تاماً من نوع الحروف المحضة واختاروا ستة لأن أحوال الاسم ثلاثة رفع
 ونصب وجر والأعراب الذي أعطى لها ستة ثلاثة من الحركة أعني الضمة والفتحة
 والكسرة وثلاثة من الحروف وهي الواو والالف والياء وبالنظر إلى هذا
 يكون أحوالها ستة ثم نظروا إلى أفراد الأسماء فارادوا أن يكون ذلك
 ما يكون آخره حرف علة حتى لا يحتاج إلى زيادة حرف ويكون ذلك الآخر
 كافياً في إفادة الأعراب الذي هو زائد على أصل الكلمة وأرادوا أيضاً أن
 لا يزداد حرف للأعراب حتى يكون أخف فلم يحدوا فيها ما يطابق غرضهم
 الأهدى الأسماء ولم يختاروا نحو دم فإنه يحتاج فيه إلى زيادة حرف للأعراب
 فإن لامها محذوفة حذفاً لا يجوز إظهاره ولم يختاروا نحو العصا فإن لامه
 لا لم يحذف منسباً لم يشبه الزائد فكان جزءاً محضاً من الكلمة وهذا مناف
 للأعرابية فإن الأعراب لكونه وصفاً يكون زائداً واشتدوا أن تكون
 مكبرة فإنها إذا كانت مصغرة يلزم إدخال ياء ساكنة فيلزم تحريك آخره
 للاحتراز عن التثنية الساكنين فيكون أعرابها بالحركة البتة (وأما
 ناقص الأعراب) أي هذا النوع أما ناقص الأعراب بأن يكون أحواله
 الثلاثة بالحرفين (أما بالواو رفماً والياء نصباً وجرأ) فترك الألف في هذا
 النوع (فهو) أي الذي يكون كذلك (جمع المذكر السالم) وهو الجمع
 الذي لم يتغير بناء واحده للجمعية واشتد أن يكون من العقلاء وأما نحو سنين
 وأرضين وثنين وقلين فإنها من الشواذ مع تحقق الجمعية وقوله (وأولوا
 وعشرون وإخوانها) معطوف على جمع المذكر فإنها مغايرة للجمعية فإن
 أولوا جمع ذو وهو جمع من غير أفضله وعشرون وإخوانها ليست بجمع
 مفرداتها فإنها لو كانت كذلك لزم أن تكون عشرون هو ثلثون فإن العشرة
 الثلاثة التي هي أقل الجمع موجود فيها وإيضاً يلزم أن يكون ثلثون جمع ثلاثة
 وكذلك أن هذه العقود لو كانت جمعاً لجاز إطلاقه على ما فوقه وليس كذلك

بل هما ملحقان بالجمع في استعمال اولو وعشرون بالواو في حالة الرفع وبالياء في غيرها (نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون) اي رجلا (ورأيت مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعها وبالياء نصبها وجرا) فترك الواو فيه (فهو) اي ناقص الاعراب في هذا (المثنى) اي تثنية الاسماء (واثنان) اي ولفظ اثنان وكذا اثنان وثنتان (وكلا) اي ولفظ كلا وكذا كلتا (مضافا) اي حال كون كلا مضافا (الى مضمير) وانما قيده به لانه لو كان مضافا الى مظهر كان معربا تقديرها (نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليةما ومررت بمسلمين واثنين وكليةما) واعلم ان في الاعراب اصلين احدهما ان يكون بالحركة والآخر ان يكون تاما فعدل في الجمع السالم والتثنية عن الاصلين اما عن الاصل الاول فلو جود علامة الجمع والتثنية الصالحة للاعراب وهي الواو والالف والياء فلا يحتاج الى زيادة حرف للاعراب واما عن الثاني فلانه لو كان اعراب الجمع والتثنية قاهين لالتبس احدهما بالآخر فلدفع هذا الالتباس يدل على علامة الرفع فاعطى الواو الى الجمع والالف الى المثنى فبقى الياء بينهما ففرق بحركة ما قبلهما فانه في الجمع مسكور وفي التثنية مفتوح وانما فرقوا بين علامتي الرفع في الجمع والتثنية ولم يفرقوا بين علامتي النصب والجر حيث وضعوا الياء فيهما لان الرفع عمدة فيكون احق بالامتياز وعينوا الواو للجمع لكونه اخا الضمة وكونه ضمير الجمع في يضربون وضربوا والالف للتثنية لكون التثنية اكثر استعمالا يناسبه الالف الذي هو اخف ولكونه ضمير التثنية في يضربان وضربا وانما الحقوا النون فيهما ليكون عوضا عن التنوين في المفرد فكما ان التنوين يسقط في الاضافة يسقط النون وانما لم يكتفوا بالاعراب كما كان في المفرد فان في آخر المفرد اعرابا مع التنوين لان الالف والواو الياء فيهما ليست لمحض الاعراب كما كانت الحركة في المفرد بل هما للدلالة على معنى التثنية والجمع فلزم زيادة النون جبرا لنقصانهما في تمحض الاعراب وانما اسقطوا النون في الاضافة فقط ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف كما كان في التنوين لان هذا النون قد شبهه بالتنوين من وجه ولم يشبهه من وجه آخر وكان للتنوين ثلث حالات الدلالة على التكثير والحذف عند الوقف في الضم والكسر واتمام الكلمة به فبالنظر الى الاول تحذف عند دخول لام التعريف والى الثاني يحذف في حالتي الرفع

والجر وتقلب الفا في حالة النصب والى الثالث يحذف عند الاضافة الى ما بعده ولما كانت مشابهتها بها كذلك اسقطوا النون عند الاضافة ولم يسقطوها عند دخول اللام وعند الوقف عملا بالشبهين وانما قتحوها في الجمع وكسروها في التثنية لتحصيل الفرق بينهما فان العلامة الاولى قد تزول بالاعلال في نحو مصطفىين وانما الحقوا الاثنين واختيه من ثنتان واثنان بالمشي لانها كالمثنى لفظا ومعنى والحقوا به كلا فانه وان كان مفردا لفظا لكنه مشي معنى ولما وقع في كلا مشابهته بالمشي في المعنى وبالمفرد في اللفظ وكان المفرد اصلا راعوا في الاضافة الى المظهر جانب الافراد لكون الاظهار اصلا وراعوا في الاضافة الى المضمير جانب التثنية فالحقوها به وانما الحقوا باب عشرين بالجمع لكونه كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وانما وجد النون في الاول ولم يوجد في اولو لكون اولو لازم الاضافة (والثالث) وهو النوع الذي يكون اعرابه بالحركة مع الحذف (لا يكون الا تام الاعراب وهو) اي هذا القسم الذي يكون كذا (قسمين) وانما يكون كذلك (لان محذوفه اما حركة) كما في الصحيح (او حرف) كما في معتل اللام (فالاول) اي فالقسم الاول الذي يكون محذوفه حركة (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير) اي ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع والتاء بالحركات الثلاث (وهو) اي والحال ان ذلك الفعل (صحيح) اي ليس في آخره حرف علة وهذا في عرف النحاة فان الصحيح في عرفهم ما ليس في آخره حرف علة بخلاف عرف الصرفيين والمعتل عند النحويين هو الناقص والفيف وعند الصرفيين هو المثال والاجوف ايضا وانما فسرنا الضمير بالمرفوع فان باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وتقول بضمربك ان يضربك لم يضربك (فرفعه) اي رفع ذلك المضارع (بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة نحو يضرِب ولن يضرِب ولم يضرِب) ومما يجب ان يتنبه ان المراد بالضمة والفتحة الواقعين في الفعل بحيث يكونان علامتين للرفع والنصب ليست الضمة والفتحة التي في الاسم كانه عليه الشارح ههنا فان الرفع والنصب في الاسم علامة الناعلية والمفعولية وهذان المعنيان واسطتان في العمل واما واسطة الرفع والنصب في المضارع انما هي للمشابهة التامة كما عرفت فيما سبق فالرفع والنصب في هذا النوع علامتان للمشابهة (والثاني) اي القسم الثاني من القسم الذي يكون محذوفه حرفا

﴿الفعل المضارع المذكور﴾ أى الذى ذكر فى القسم الاول بانه الذى
 لم يتصل بآخره ضمير ﴿ان كان آخره حرف علة﴾ وهذا الشرط هو الفارق
 بين الاول وبين هذا القسم سواء كان واوا او ياء او الفا ﴿فرفعه﴾ أى رفع
 هذا المضارع ﴿بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر نحو يغزو﴾
 وكذا يرمى ويخشى ﴿ولن يغزو﴾ وكذا لن يرمى ولن يخشى ﴿ولم يغزو﴾ وكذا
 لم يرمى ولم يخشى واعراب هذا القسم لا يكون الا تقدير يا فى حالة الرفع لان
 الآخر اما واو او ياء او الف والاو لان لا يقبلان الضمة لاستتقالها والالف
 لا يقبل الحركة اضلا واما نصبه فهو اذا كان الفا تقديرى ايضا واما القسم
 الاول اعنى يضرب ولن يضرب فاعرابهما لفظى فى الوصل وتقديرى فى
 الوقف واما نحو لم يضرب فهو لفظى اذا لم يلتق الساكنان وتقديرى اذا
 التقي تقول لم يضرب القوم بتحريك الآخر بالكسر فيكون حذفه تقديرى
 ﴿والرابع﴾ أى القسم الذى يكون اعرابه بالحرف مع الحذف ﴿لا يكون
 الا ناقص الاعراب وهو﴾ أى ما لا يكون الا ناقص الاعراب ﴿الفعل المضارع
 الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون﴾ أى غير النون التى للجمع
 المؤنث فان آخره مبنى على السكون فلا يكون لفظيا والمراد من الضمير
 المرفوع الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ﴿فرفعه﴾ أى رفع هذا المضارع
 بالنون ونصبه وجزمه بحذفه نحو يضربان ﴿وكذا تضربان ويضربون
 وتضربون وتضربين﴾ ﴿ولن يضربا﴾ وكذا لن تضربا الى آخره ﴿ولم يضربا﴾
 وكذا لم تضربا الى آخره ﴿فالجموع﴾ أى مجموع اقسام الاعراب بحسب
 المحل ﴿تسعة﴾ ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب
 وناقصه المنقسم الى قسمين يعنى ان الاول المفرد والجمع المكسر المنصرفان
 الثانى غير المنصرف والثالث جمع المؤنث السالم والرابع الاسماء الستة
 والخامس جمع المذكر السالم والسادس التثنية واثنان منها بانقسام الثالث
 الى قسمين وهما الفعل المضارع الصحيح والفعل المضارع المعتل وواحد منها
 الرابع وهو الفعل المضارع الذى اتصل به الضمير المرفوع * ولما سبق
 ذكر المنصرف وغير المنصرف وكان للشأنى احكام تخالف الاولى احتاج
 الى بيانها فقال ﴿والمراد بالمنصرف﴾ يعنى انه لما كان لفظ المنصرف فى
 اللغة ما يقبل الصرف ثم نقل النحويون هذا اللفظ الى الاسم الذى لم يقبل
 الجر والتنوين وكان هذا حقيقة اصطلاحية فى هذا المعنى احتاج

الى بيان ما هو المراد ههنا فقال والمراد به (ما) اى اسم (دخله الجر والتنوين)
وانما سمي به لكونه حرفا في الاسمية يعنى انه اسم خالص غير مخلوط بالمشابهة
الى غيره وله تمكين وقرار في الاسمية حتى سمي بالامكن ايضا ولذا يقبل جميع
خواص الاسم ولا يمنع او هو منقول من معنى الرجوع فان الرجوع
لازم للصرف يعنى انه سمي به لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة او من
معنى التغير لانه لازم للصرف ايضا لكونه متغيرا بسبب دخول الجر
والتنوين او معنى الازدياد لانه لازم له ايضا والمراد بالجر هو الجر بالكسر
وانما اهل المصنف هذا القيد مع لزومه اعتمادا على التبادر لان التبادر من الجر
هو ما يكون علامته الكسر لانه الاصل في الدلالة على الجر وانما لم يمنع
الجر والتنوين منه لعدم مشابهته بالفعل (وبغير المنصرف) اى والمراد بغير
المنصرف (اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتنوين) فقوله اسم يخرج به
الفعل والحرف لانه لا يتصور فيهما وقوله معرب بالحركة يخرج به المعرب
بالحروف لانه ليس في شان المعرب بالحروف دخول الجر والتنوين حتى
يتصور فيهما والمراد من التنوين تنوين التمكن وهو ما يدل على قوة الاسمية
في الاسم حتى تدخل عليه عند كونه معرفة مثل تنوين زيد علما وانما اريد به
لان غير المنصرف لما شابه الفعل في تحقق الفرعتين لانه كما ان الفعل يكون
فرما الاسم في الاشتقاق والافادة كذلك الاسم الغير المنصرف يوجد فيه
علتان وكل علة منهما يكون فرما لشيء مثلا العدل يكون فرما للعدول عنه
والوصف يكون فرما للموصوف (وهو) اى غير المنصرف (على نوعين سماعى)
اى النوع الاول منهما ما يتوقف منه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه
قاعدة كلية (نحو احاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح الميم والحاء (وثناء) بضم التاء
(ومثنى) بفتح الميم (وثلاث) بضم التاء (ومثلث ورباع ومربع) وقال الرضى
هذه المذكورات مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر فصلا عشارا والمبرد
والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة وهى خماس وخمس وسداس
وسدس وسباع وسبع وثمان وثمان وتسع وتسع بلا سماع بل المسموع
مع الياء النسبية نحو خماسى الى تساعى هذا وجعل ابن مالك خماس وخمس
مسموعين ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل
تكرر الالف ايضا فاصل جاءنى القوم احاد او جاءنى موحد جاءوا واحدا واحدا
وكذا البواقي (واخر) وهو بضم الهمزة وفتح الخاء اسم تفضيل جمع اخرى

مؤنث آخر مثل نصرى ونصر لان معناه فى الاصل اى فى بقاءه على اسم
التفضيل اشد تأخر اثم نقل الى معنى غيره هو اما معدول من اخر من او من الآخر
وانما كان معدولا لان قياس اسم التفضيل ان يستعمل انا عن او باللام او بالاضافة
فذهب البعض الى انه معدول من اخر من لموافقة المعدول للمعدول عنه فى التذكير
وذهب الآخر الى انه معدول من الآخر لموافقة اللوصوف فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث ولم يذهب احد الى كونه معدولا عن اخر الذى
معه الاضافة لانه لو كان كذلك يقتضى ان يكون اما منونا او مبنيا وليس
فى اخر بعد العدول شئ من ذلك ونقل الشارح عن الفاضل العصام انه قال
ان هذا الوجه ضعيف والوجه الوجيه ان جاءنى الرجل والرجل الآخر
وجاءنى رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر
اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل يتصور بالاولين فروعى المناسبة بين الحال
والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقوله (صفات)
منصوب بالكسرة على انها حال من تلك الالفاظ اى منعت تلك الالفاظ
او مثلت حال كون المذكورات صفات اى ليست اعلاما لانها لو كانت اعلاما
اما ان تكون علما للذكور او تكون علما للاناث فان كان الاول يكون منصرفا
عند الاكثر وان ذهب جماعة الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية
وان كان الثانى فهو غير منصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية فيكون حينئذ
مما سيأتى من التأنيث ولذا قال صفات لان العلمية ضد للصفات وسبب منع الصرف
فى كل من المذكورات العدل التحقيقى والوصف الاصلى فان الوصف العارضى
صار اصليا فى المعدول لا اعتباره فى وضعه (وجمع) اى ونحو جمع (وكتع
وتع وبصع جوعا) اى حال كون المذكورات من جمع الى بصع جوعا
فان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم وهو جمع
جمعاء مثل حجر جمع حراء وسبب منع الصرف فيها العدل التحقيقى والوصف
الاصلى ولا يضره غلبة الاسمية وقيل السبب فيه التعريف مع الوصف ثم
قيل المراد من التعريف تعريف مكتسب من الاضافة الى المعرفة فانه بتقدير
جمعهم وقيل تعريف بلا اداة كما كان تعريف العلمية كذلك ويقال الاول
التعريف الاضافى والثانى التعريف الوضعى ولوقوع هذا الاختلاف فيه
لم يقيدها بالصفات كما قيد فى الاول وانما قيدها بقوله جوعا لانها لو كانت مفردة
بان جعلت اعلاما تكون منصرفا كما سبق (وعمر) اى ونحو عمر (وزف وزحل)

وهو اسم نجم من النجوم السيارة (وقزح) وهو اسم جبل في مزدلفة (اعلاما) اي حال كون المذكورات من عمر الى قزح اعلاما وسبب منع الصرف فيها العلمية والعدل التقديرى وكان اصل عمر عامر واصل زفر زافر واصل زحل زاحل واصل قزح قازح فعدل عنها الى هذا الوزن الذى ليس من الاوزان القياسية ولو نكرت هذه المذكورات تكون منصرفة لانها حينئذ تكون باقية على سبب واحد (وقياسى) اي النوع الثانى من غير المنصرف قياسى يعنى انه لا يتوقف منه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور ولذا اشار اليه بتصدير لفظ كل حيث قال (وهو كل علم) اي القياسى كل علم (على وزن مخصوص بالفعل) يعنى انه يكون على هيئته كانت تلك الهيئة موضوعة للفعل فى اصل وضعها وان كانت فى وضعها الثانى موضوعة للاسم فانه اذا تفحص ذلك الوزن من بين الاوزان لا يوجد فى اوزان الاسماء المنقولة اما من وزن الفعل او منقولا من العجم (كضرب) بوزن المجهول اذا سمي به رجل (وشمر) بفتح الشين وتشديد الميم وسمى به فرس الحاج لسرعة مشيه لان اصل شمر فعل ماض من التثمير بمعنى سرعة المشى وكذا بقم بتشديد القاف منقولا عن العجم (وانقطع واجتمع واستخرج) وغيرها من اوزان الماضى الخماسى والسادسى فان اوزان هذه الافعال معلومة او مجهولة لا توجد فى اوزان الاسماء واذا سمي به شئ يكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لتحقيق الفرعتين فيها احدهما وزنه ليكون هذا الوزن فرعا لوزن الفعل والآخر العلمية التى هى فرع للنكرة وكذا فوعل على وزن المجهول وقوله (اوفى اوله) ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (احدى زوائد المضارع) مبتدأ مؤخر والجملة مجرورة المحل معطوفة على مخصوص اي كل علم يكون على الوزن الذى يقع فى اوله احدى زوائد المضارع التى لها نوع اختصاص به وهى حروف اتين وقوله (غير قابل) بالنصب حال من الضمير المحرور فى قوله فى اوله اي حال كون ذلك الوزن الذى فى اوله ذلك غير قابل (للتاء) وهى تاء التانيث المتحركة التى تلحق باخر الاسم المؤنث فانه لما وجد فى نوع الاسم كلمة تلحق باخرها تلك التاء اخرجته عن كون الاسم من وزن الفعل لان لحوق تلك التاء مختص بالاسم ولو كان ذلك الاسم غير منصرف كان للعلمية والتانيث كما سيجى كعملة وارملة فانه اذا سمي بهما يدخل فى قوله كل علم فيه تاء التانيث

لا وزن الفعل لانعدام شرطه ﴿نحو يزيد ويشكر﴾ فالتأنيدي وزن يكون في اولهما احدي زوائد المضارع وهي الياء وهما غير قابلين للتاء فلا يقال يزيد ويشكره واذا سمي بهما يكونان غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل وكذا احد فان في اوله الهمزة ﴿وكل افعال التفضيل والصفة﴾ اي والقياسي ايضا كل اسم يكون على وزن افعال اما للتفضيل او للصفة فالاول ﴿نحو افضل و﴾ الثاني نحو ﴿ايض﴾ وسبب منع الصرف فيهما الوصف ووزن الفعل ولا حاجة ههنا الى ان يقيد بعدم قبول التاء فانه لا احتمال في كل منهما للقطع بان مؤنث الاول على وزن فعلى ومؤنث الثاني على وزن فعلاء ﴿وكل اسم اعجمي﴾ اي والقياسي ايضا كل اسم غير عربي سواء كان فارسيا او غيره ﴿استعمل﴾ اي لكن ليس على اطلاقه بل بشرط ان يستعمل ﴿في اول نقله الى العرب علما﴾ يعني بشرط ان يستعمل بعد نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم وموضوعه فيه ثم نقل الى العرب لان يكون علما فيه ايضا ولم يكن علما في العجم بل اسم جنس فيه ثم نقل الى العرب علما ولم يستعمل بعد نقله اليه الا علما وانما اشترط ذلك لتبقى العلمية فيه على حال كونه في الاعجمي وليظهر كونه عجمة فانه لو نقل الى العرب غير علم استعمل العرب فيه وتصرف تصرف الاسماء العربية بان ادخل فيه اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون حكايا لفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر في منع صرفه ﴿وهو زائد﴾ اي والحال ان ذلك العجمي زائد ﴿على الثلاثة او متحرك الاوسط﴾ اذا لم يزد عليها ﴿نحو قالون و ابراهيم و شتر﴾ وانما اورد امثلة ثلاثة فانه يحتاج الى ثلاثة امثلة احدها ان يكون مثالا لما كان في العجمة غير علم والثاني لما كان فيه علما وكلاهما زائدتان على الثلاثة والثالث لما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط مثال الاول لفظ قالون فانه في العجم اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه الى العرب تسمية شخص معين به لجودة قرائته وهو امام من رواة نافع ومثال الثاني لفظ ابراهيم فانه استعمل في العجم ايضا علما لخليل الله عليه السلام ومثال الثالث شتر متحرك الاوسط وهو اسم قلعة وكذا سقر اسم لبقعة من جهنم فيكون نوح حين كونه علما منصرفا لعدم الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط علم ههنا ثلاثة مذاهب الاول مذهب الزمخشري وهو ان العجمة كالتأنيدي المعنوي في جواز الوجهين حين سكون الاوسط بدليل اعتبار العجمة في ماء وجور فعلى هذا يجوز في نوح وجهان كما يجوز في هندوزيفوا هذا المذهب بالفرق بين التأنيدي المعنوي وبين العجمة بان الاول امر حقيقي حتى يكون له علامة تظهر في بعض تصرفاته

بخلاف الهجاء فانها امر اضافي وليس لها علامة ظاهرة تدل على كونها هجاء
فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار الهجاء في نحو نوح مع انه لم يسمع
قط منع الصرف في نوح كما سمع في هند واما اعتبار الهجاء في نحو ماء وجور
فليس ليكون سببا مستقلا بل لتقوية السبب المستقل وهو التأنيث المعنوي
والثاني مذهب سيويه وعليه اكثر النحاة وارتضاد الرضى وهو ان تحرك
الاولى لا يعتبر في الهجاء اصلا وانما اعتبر في التأنيث ليقوم تحرك الاوسط مقام
الحرف الرابع القائم مقام التاء فيحصل به التقوية في الجملة وهذا المعنى لا يعقل
في الهجاء لانه لا علامة لها حتى يحتاج الى اقامة حرف زائد على الثلاثة فلا وجه
فيها في اعتبار شيء للتقوية واما اعتبار الزيادة فيها فليكون اكثر كلام الهجاء
على الطول والامتداد على خلاف كلام العرب فانهم يراعون الاوزان الخفيفة
ويكثرونها في الاستعمال واعتبار الزيادة لتقوية الهجاء معقولة واما مجرد اعتبار
تحرك الاوسط فلا يوجب طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب واعتباره غير معقول
فيها الا ترى الى كثرة نحو حجر والثالث مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وهو اعتبار
تحرك الاوسط في الهجاء بدليل نحو سقر وشترورد بانهما غير منصرف لكونهما
اسمين للمؤنث فان سقر اسم بقعة وشتر اسم قلعة ولا يصلحان لثمة الخلاف وانما
يظهر للثمة نحو ملك ان سمي به رجل مع انه منصرف في جميع الاستعمال هذا
ملخص ما فصله الشارح والمصنف رحمه الله تبع ههنا ابن الحاجب واختار
مذهبه «وكل مؤنث» اي غير المنصرف كل مؤنث وقوله «بالالف» ظرف
مستقر على انه صفة مؤنث اي كائنة بالالف لا بالتاء وقوله «مقصورة» حال
من الالف اي حال كون تلك الالف مقصورة «او ممدودة» والمراد بالالف
الممدودة التي هي للتأنيث وهي الهمزة التي هي بعد الالف لانهم قالوا ان الالف
الاولى ليست للتأنيث بل زيدت في آخره الف اخرى فاجتمعت الالفان فقلبت
الثانية همزة فيكون الالف الممدودة هي الهمزة واطلاق الالف عليها مجاز
بعلاقة السكون لانها كانت في الاصل الفا واطلاق الممدودة عليها مجاز ايضا
باطلاق صفة المسبب على السبب كذا في الشرح ملخصا «نحو حبلى وحراء»
وهذا من العلتين اللتين تقومان مقام العلة الواحدة وهما الفا التأنيث وصيغة
منتهى الجموع كاسيأتى وانما تقوم الالفان مقام العلتين ولم تقم التاء مع انها للتأنيث
ايضا لان الالفين لازمتان للكلمة وضعافانه لا يجوز ان يقال حبلى وحراء بحذف
الالفين بخلاف التاء فانها وان لم تزل للكلمة اذا كانت علما لكون لزومها لهما بعارض

وهو العملية ورده المصنف وحاصله انهم ان ارادوا انه لا شئ من التاء بلازم
 للكلمة فهو منقوض بان بعض التاء لازمة لها كما في نحو ظلمة فانه لا يجوز ان يقال
 ظلم وان ارادوا به بان بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض
 الالف ليست بلازمة ايضا كما في نحو ذكرى وضراء فانه يجوز فيهما ان يقال
 ذكر وضروا ان ارادوا ان التاء قد تجيء للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفات
 مطردا فهو منقوض ايضا بان الالفين تحيثان للفرق في الصفات ايضا حيث تجيء
 المقصورة في افعال التفضيل وتجيء الممدودة في افعال الصفة وهذا لا يكون دليلا
 للفرق ايضا الا ان ادعوا ان صيغة المذكر لا تتغير عند دخول التاء وتتغير عند
 دخول الالفين او ادعوا ان دخول التاء كثيرة بخلاف الالفين ويجعلون هذا
 فرقا بينهما وهذا اوجه لكنه ليس بوجه قوى في الفرق الا ان انضموا اليه بان
 التاء تقلب هاء في الوقف وهي حرف خفي كانه معدوم وبهذا تكون مفارقة التاء
 كثيرة ومفارقة الالفين نادرة فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم انتهى رد المصنف
 وجوابه ملخصا (وكل علم) اي غير المنصرف كل علم (فيه تاء التأنيث لفظا)
 ولا يشترط فيه ما اشترط في التقديرى من الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
 لعدم الاحتياج اليه (نحو فاطمة وحزرة) فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا
 والثاني مثال لما كان معناه مذكرا (او تقديرا) اي او ليس فيه تاء التأنيث لفظا
 بل تقديرا بان يكون حروفه زائدة على الثلاثة حتى يكون الحرف الرابع نائبا
 للتاء او يكون متحرك الاوسط حتى يكون ثقله نائبا لها ولذا قال (وهو زائد)
 اي والحال انه زائد (على الثلاثة نحو زينب او متحرك الاوسط نحو قدم اسم امرأة)
 وقوله (ولو سمي به مذكر صرف) بيان للفرق بين زينب وبين قدم فان زينب
 اسم امرأة لكنه لو سمي به مذكر فهو غير منصرف ايضا لوجود الحرف النائب
 بخلاف نحو قدم فانه لو سمي به مذكر انتفى التأنيث لفظا ومعنى والمراد بنحو
 قدم ما كان على ثلاثة احرف متحرك الاوسط واكتسب التأنيث من معناه وانما
 صرف عند تسمية المذكر لغاية ضعف التأنيث حينئذ فانه ليس في لفظه حرف
 زائد على الثلاثة حتى ينوب مناب التأنيث مثل زينب فانه منع صرفه لو كان
 تأنيثه اصليا يعنى مكسوبا من معناه وان لم يكن كذلك بل كان تأنيثه بتأويل
 الجماعة وليس فيه تاء كما كان في كل جمع مكسر بغير تاء مثل كلاب فلم يجعل علما
 لمؤنث منع صرفه واذا سمي به مذكر صرف ايضا لضعف التأنيث (ولو كان
 علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند) اما صرفه

فلضعف التأنيث فيه ولعدم النائب عن التاء واما منعه فلو جود السببين وهما
العلمية والتأنيث وان كان الثاني ضعيفا (وكل علم) اي غير المنصرف ايضا كل
علم (مركب من اسمين ليس احدهما) اي احد الاسمين (عاملا في الآخر) اي
في الاسم الآخر بان يكون الاول مضافا الى الآخر وجار الله مثل عبد الله او يكون
الاول معنى فعل ناصب للثاني نحو ضارب زيدا بتو بين الاول ونصب الثاني
(ولا الثاني) اي وليس الاسم الثاني (صوتا) في الاصل مثل سيبويه (ولا متضمنا)
اي وليس الثاني ايضا متضمنا (لمعنى الحرف) سواء كان ذلك الحرف عاطفا كما كان
في التركيب التعدادي كخمسة عشر او جارا نحو وجاري بيت بيت اي من بيت الى
بيت (نحو بعليك وحضرموت علمين) لبلدتين فان الاول مركب من بعلى وبك وكذا
حضرموت وليس الاول عاملا في الثاني وليس الثاني صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف
بل هما تركيبان مزجيان وانما قال من اسمين احترازا عن المركب من حرف واسم نحو
النجم وبصرى ونحو من زيد وان زيدا اذا كن علما ومن المركب من فعل ومعموله
نحو تأبط شرافان الاولين لكونهما مركبين من حرف غير مستقل لا يعتمد بحزبته
فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر واما البواقي من ان زيدا وغيره فلكون
اعراب الثاني محكي لا يظهر فيها منع الصرف وانما قال ليس احدهما عاملا
في الآخر احترازا عن مثل عبد الله وضارب زيدا فلان منع الصرف لا يؤثر
في الاول لانه غير مركب ولا يؤثر في الثاني لانه مشغول بالجر الذي هو تأثير
الاول وانما قال ولا الثاني صوتا فان الثاني مبنى او محكى بناؤه وانما قال ولا متضمنا
لمعنى الحرف فانه حين تضمنه معنى الحرف يكون مبنيا ايضا والحاصل ان التركيب
انما يؤثر في منع الصرف اذا كان تركيبا مزجيا نحو بعليك فلا يكون التركيب
الاسنادي نحو زيد انسان اذا كان علما ولا التركيب الاضافي نحو عبد الله
ولا التركيب الصوتي نحو سيبويه ولا التركيب التعدادي نحو خمسة عشر
اثر المنع الصرف وعبارته قاصرة عن احاطة الاحترازا فانه لا بد ان يزيد
ولا معر با قبل العلمية حتى يكون احترازا عن التركيب الاسنادي ولو قال بعد
قوله مركبا بدون النسبة او قال مع الامتزاج لكان اخصروا شمل وامنع مع انه
لو قال مركب مزجي لكان اوضح من الكل كذا في الشرح وسبب المنع في
الكل العلمية والتركيب الذي هو فرع المفرد (وكل ما) اي غير المنصرف
ايضا كل اسم (فيه الف ونون زائدتان علما او وصفا) وقوله (لا يدخله التاء)
صفة وصفا مثال العلم (نحو عمران) فانه غير صفة وغير متصرف للعلمية

والالف والنون المزيدين الذي هو فرع المزيد عليه وقوله ﴿وسكران﴾
 مثال للوصف الذي لا يدخل التاء في مؤنثه فلا يقال سكرانة بل سكرى وقوله
 ﴿ورجن﴾ مثال لما لا يكون له مؤنث أصلاً فسكران ورجن غير منصرفين
 للوصفية التي هي فرع للموصوف والالف والنون المزيدين والمراد بزيادتهما
 زيادتهما في الآخر وقوله زائدتان اشتزاز عن اصليتين نحو حنان ومنان
 وسميتا أيضاً بالـف ونون مضارعين لشبههما بالـي التانيث وقيل في وجه الشبه
 انه امتناع دخول التاء فيهما وقيل انه كونهما مزيدين في الآخر ﴿وكل جمع﴾
 أي غير المنصرف كل جمع ﴿على وزن فعال أو فعائل﴾ أي على وزن كان
 أوله مفتوحاً وثالثه الفاء ويكون بعده حرفان متحركان أو يكون بعده ثلاثة
 أحرف أو سطهما ساكن وان كان في الأصل كذلك ثم حذف الحرف الأخير
 بالأعلال فانه غير منصرف أيضاً على الأصح نحو جوار وكذا لو ادغم مثل
 دواب والمراد بالجمع اعم من ان يكون جمعاً في الحال أو كان جمعاً في الأصل ثم
 اضمحل جمعيته نحو حضاجر علماً للضبع واعم ايضاً من ان يكون جمعاً تحقيقاً
 ﴿نحو مساجد ومصاييح﴾ أو جمعاً تقديراً كسرا ويل فانه مفرد على هذا الوزن
 فيقدر بانه جمع سر والة بان يعتبر كل جزء من اجزائه سر والة وكأنه مركب
 من الاجزاء اعتباراً ووجه اشتراط كونهما على الصيغتين دون صيغة سائر
 المجموع لان في بعض هاتين الصيغتين بتكرار الجمعية فيكون تكررها قائماً مقام
 العلتين كالـيب فانه جمع اكالب وهو جمع كلاب وان كان البعض الآخر ليس
 كذلك كمثالي المتن ولذا سمى هاتان الصيغتان صيغة منتهى الجموع وانما لم يقيد
 بدون هاء وياء للاحتراز عن مثل فرازنة ومداثني كما احتراز ابن الحاجب لانه
 لا حاجة اليه لان التبادر شاهد على كونهما بهذه الصيغة وهاتان الصيغتان
 بلا هاء وياء مع ان المختار عند المصنف في مثل فرازنة ان يكون التاء جزءاً
 فلا يحتاج الى الاحتراز ﴿ويحوز صرفه﴾ فسرہ الشارح بقوله لا يمتنع
 اشارة الى ان الامكان امكان خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه
 يعني يحوز جعل غير المنصرف منصرفاً حقيقة بادخال الكسر والتنوين هذا
 اذا عرف غير المنصرف بما لا يدخل الكسر والتنوين كما عرفه المصنف واما على
 من عرفه بما فيه علتان فلا يحوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفاً حقيقة
 فانه لم يعدم فيه علتان حتى يكون منصرفاً حقيقة فيقال حينئذ انه يحوز
 صرف حكمه الى حكم المنصرف وقوله ﴿لضرورة الشعر او للتناسب﴾

متعلق بقوله يجوز وقوله (نحو سلا سلا وقواريرا) مثال لما ينصرف
 للتناسب فان سلاسل جمع على وزن فعالل وكذا قوارير على وزن فعاليل
 وقدنونا في قرآءة نافع والكسائي ليناسب الاول لقوله تعالى * اغلا لا *
 وليناسب الثاني لقوله * قطريرا * بعده واما المثال للضرورة فهو على نوعين
 احدهما ان يخل بالوزن فهو كما في المريثة المنقولة عن فاطمة رضى الله عنها
 حيث قالت حين انتقال النبي عليه السلام * صبت على مصائب لو انها *
 صبت على الايام صرن ليا ليا * وصدره * ماذا على من شم تربه احد *
 ان لا يشم مدى الزمان غواليا * فانه لو لم ينون قولها مصائب لاختل الوزن
 والثاني ان يخل السلاسة فهو كما في قول الشاعر في مدح اما منا الاعظم
 رحمه الله حيث قال * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته
 يتضوع * فان نعمان غير منصرف بالعلمية وبالالف والنون الزيدتين لكنه
 نون وكسر في هذا البيت فانه لو لم ينون كذلك لاختل السلاسة (وكل ما)
 اى كل اسم (لا ينصرف اذا اضيف) اى الى شئ (اودخله لام التعريف
 انصرف) اى حقيقة سواء وجد فيه السببان اولا يعنى انه ينجر بالكسر
 واما دخول التنوين فيجوز ايضا لكنه لا يدخل لما نفع آخر وهو اللام
 والاضافة وقوله (نحو مررت بالاجر) مثال للثاني وقوله (واجرنا)
 اى مررت باجرنا مثال للاول (والتقسيم الثالث) من الاقسام الاربعة
 للاعراب (بحسب النوع وهو) اى الاعراب بحسب النوع (اربعة رفع
 ونصب مشتركان) اى هما مشتركان (بين الاسم والفعل) يعنى ان كلا منهما
 غير مختصين بواحد من الاسم والفعل ولا فرق بينهما في ان يكونا مرفوعين
 ومنصوبين ولكن الفرق بينهما في الواسطة فانها في الاسم الفاعلية والمفعولية
 وفي الفعل المشابهة التامة كما سبق (وجر) اى والثالث جر (مختص
 بالاسم) فانه لا يوجد في غيره وانما اختص به فانه علم الاضافة والاضافة
 من خواص الاسم (وجزم) اى والرابع جزم (مختص بالفعل) فانه لا يوجد
 في الاسم والجزم يشبه الجر في الاختصاص (وعلمة الرفع اربعة) اى من
 ذات الاعراب (ضمة وواو والفتحة ونون) فالضمة في الاسم والفعل والواو
 في الاسماء الستة وفي الجمع المذكر السالم والالف في تثنية الاسماء والنون في
 تثنية الفعل وجعه المذكر وفي الواحدة المخاطبة منه (وعلمة النصب خمسة
 فتحة وكسرة والفتحة وياء وحذف النون) فالفتحة في الاسم والفعل والكسرة

في الجمع المؤنث السالم والالف في الاسماء الستة والياء في تثنية الاسم وجمعه
المذكر السالم وحذف النون في الفعل (وعلمة الجر ثلاثة كسرة وفحة وياء)
فالكسرة في الاسم المنصرف والفحة في غير المنصرف والياء في تثنية الاسم
وفي جمعه المذكر السالم وفي الاسماء الستة (وعلمة الجزم ثلاثة حذف الحركة
وحذف الآخر وحذف النون) فحذف الحركة من آخر المضارع الصحيح الذي
لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع الذي يكون آخره حرف
علة وحذف النون في تثنية الفعل المضارع وجمعه المذكر ومحاطبته المفرد وهو
مشترك بين علامتي النصب والجزم وازدادة العلامة املائية كشجر الاراك
والمعنى علامة هي الرفع او النصب او الجر او الجزم او من قبيل اضافة الدال
الى المدلول اى علامة دالة على ما دل عليه كل منها فالاول عند من جعل
الاعراب عبارة عن الرفع والنصب والثاني عند من جعل الاعراب عبارة
عن الحركة والحرف واما عند من جعل الاعراب عبارة عن الاختلاف
فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف (والتقسيم الرابع)
اى من التقسيمات الاربعة للاعراب (بحسب الصفة فهو) اى الاعراب بحسبها
(ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ) اى في لفظ الكلمة التي لها الاعراب (وتقديرى ومحلى)
فالاول هو الاصل وقوله (فلنذكر) نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز
عند المصنف وان لم يحز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر والنهي بناء على
لزوم اتحاد الامر والمأمور يعنى انى امرت نفسى بان تذكر (الاخيرين) اى
التقديرى والمحلى (حتى يعلم) اى بسبب ذكرهما (ان ماعداهما لفظي) لان
فيه قضية منفصلة مركبة من اجزاء ثلاثة وهى ان الاعراب امل لفظي وامل تقديرى
واما محلى فان استثنى منها بعض الجزئين يتبع الجزء الثالث اذا قلنا ولكنه ليس
بتقديرى ولا محلى فينتج انه لفظي (فالتقديرى ما) اى اعراب (لا يظهر في
اللفظ بل يقدر في آخره لما منع) اى يمنع عن ظهوره في اللفظ وقوله (غير الاعراب)
بالجر صفة مانع اى المانع هو غير الاعراب (الحقيقى) اذ لو كان حقيقيا
يكون محليا كما يحى (ولا يكون) اى لا يوجد التقديرى (الافى المعرب)
اى المعرب الاصطلاحي وقوله (كاللفظي) ظرف مستقر حال من الضمير
المستتر تحت لا يكون اى كما لا يكون اللفظي الافى المعرب لا يكون التقديرى ايضا
الافيه (وذلك) اى التقديرى (في سبعة مواضع الاول مفرد) وقوله
(آخره) مبتدأ وقوله (الف) خبره والجملة صفة مفرد اى الاول من السبعة
اى معرب مفرد اى ليس بتثنية ولا جمع آخر ذلك المفرد الف سواء كان

اسما او فعلا مضارعا قوله (وان حذف) وصلية اى ولو حذف ذلك
الالف (لالتقاء الساكنين) فهو تقديرى ايضا لامتنى حكمه حكم الملفوظ
وانما قيده بقوله لالتقاء الساكنين فانه لو حذف لمجرد الخفة فهو لفظى * ثم انه
لما كان بعض هذا النوع تقديرى فى كل احواله وبعضه تقديرى فى بعض
احواله اراد ان يبين بقوله (فان كان) اى ذلك المفرد (اسما) اى ليس
فعلا (فاعرابه) اى اعراب ذلك الاسم المفرد (فى الاحوال الثلاث تقديرى)
فان الالف سواء كان ملفوظا كما اذا لم يكن محذوفا لالتقاء الساكنين او مقدرا
كما اذا حذف له فهو لا يقبل الحركة واذا لم يقبل الحركة يتعذر وجود الاعراب
الذى هو الحركة فيه (نحو العصا وعصا) اورد مثالين فان الاول مثال
للالف المذكورة والثانى مثال للالف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين من
الالف والتنوين (وان كان) اى ذلك المفرد (فعلا) اى مضارعا (فرفعه
ونصبه تقديرى) لان الالف موجود فيه فى هذين الحالين (وجزمه لفظى)
لكون الالف غير موجود فى الجزم لان اعرابه حينئذ حذف الآخر (نحو
يخشى) وهو مثال لحالة الرفع (ولن يخشى) وهو مثال لحالة النصب
(ولم يخش) وهو مثال لحالة الجزم (والثانى) اى الموضع الثانى (ما) اى اسم
معرب سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او جمعا مؤنثا سالما معربا بالحركة او جمعا
مذكرا سالما معربا بالحرف (اضيف) اى ذلك الاسم (الى باء المتكلم) سواء حذف
الياء لالتقاء الساكنين نحو جاءنى ابو العباس او حذف للاكتفاء بالكسرة وسواء
قلبت الواو تاء نحو يا ابا او يا ابت لكن بشرط ان لا يكون المضاف تثنية
فانها لو كان تثنية كان اعرابه لفظيا فى الاحوال الثلاث تقول مسلمى ورأيت
مسلمى ومررت بمسلمى بتشديد الياء فيهما * ولما كان هذا النوع ايضا محتاجا
الى التفصيل فقال (فان كان) اى ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم)
اى المعرب بالواو والياء (فرفعه تقديرى فقط) اى ليس نصبه وجزه تقديرى
وانما كان كذلك فان علامة الرفع التى هى الواو تقتضى قاعدة الصرف
ان تقلب ياء فانه اذا اجتمع الواو والياء فى كلمة وقد سبقتهما احديهما بالسكون
قلبت الواو ياء وزوال علامة الرفع يكون تقديرى واما حالتى النصب
والجر فلكون العلامة فيهما ياء يكون لفظيا لبقاء الياء فيهما (نحو جاءنى مسلمى
اصله مسلموى) قلبت الواو ياء ثم ادغمت الاولى فى الثانية ثم نقلت حركة
الميم من الضمة الى الكسرة ليصح بناء الياء (وان كان) اى ذلك الاسم

المضاف الى ياء المتكلم (غيره) اى غير جمع المذكر السالم (فالكل) اى كل اعراب ذلك الاسم فى كل احواله (تقديرى نحو غلامى) وكذا ابنى (ورجالى ومسلماتى) فالاول مثال للمفرد من غير الاسماء الستة وابى مثال للاسماء الستة والثانى مثال للجمع المكسر والثالث مثال للجمع المؤنث السالم وانما كان كذلك فان ما قبل الياء اما كسرة لاقتضائه لها نحو غلامى اوسكون كما اذا كانت الفانحو مثواى ومحيى او فتحة نحو ياسقى فيتعذرا دخال حركة الاعراب على كل تقدير اما الاخير ان فظاهر لكونه الفا واما الاول فانه لما حرك بالكسرة قبل دخول الاعراب تعذر دخول حركة الاعراب عليه اما علامتى الرفع والنصب فظاهر لكونهما ضدين للكسرة واما علامة الجر فلان الكسرة دخلت عليه قبل الاعراب فيقتضى ادخال كسرة اخرى للاعراب فيكون تحميل حركة اخرى عليه متعذرا واما اعتبار تلك الكسرة بعد دخول العامل عليه حركة اعرابية كما ذهب اليه البعض قياسا على التثنية والجمع فلا يصح ايضا فانه قياس مع الفارق لان الالف والواو فيهما يتبدلان باختلاف العوامل فيجوز فيهما بعد دخول العوامل اعتبار كونها اعرابا وان كان قبل دخولها مبنيا موضوعا عليها بخلاف هذا فان ما قبل تلك الياء لا يتبدل اصلا واما ما ذهب اليه الجمهور من ان ما اضيف الى ضمير المتكلم مبنى على الكسر او غيره فلا وجه له ايضا لان علة التعذر هى الاضافة الى الضمير وهذا لا يوجب البناء لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون غلامك وعلامه مبنيين ايضا هذا ملخص ما بينه الشارح (والثالث) اى الثالث من السبعة (ما) اى اسم معرب سواء كان مفردا او تثنية او جمعا وقوله (فى آخره) ظرف مستقر صلة لما والضمير راجع اليه وقوله (اعراب محكى) فاعله اى كل اسم يقع فى آخره اعراب محكى سواء كان حركة او كان حرفا وقوله (اما جملة) بالنصب حال عن الضمير المجرور فى آخره اى حال ذلك الاسم الذى فى آخره ذلك فى الاصل جملة (منقولة الى العملية نحو تأبط شرا) فان اصله جملة فعلية لكون تأبط فعلا ماضيا من التأبط وهو اخذ الشئ تحت الابط وشرا بالنصب مفعوله وهو منصوب لفظا لكونه مفعولا ثم جعل ذلك بمجموعه علما للشخص فيكون اعرابه تقديرى لان الاسم الواقع فى آخره هو لفظ شرا وهو مشغول باعراب محكى (او مفردا) اى او حال كون ذلك الاسم مفردا (فى قول الجازى) ولما كان الجازى اسما مفردا لفظا وجمعا معنى قدر موصوفه بلفظ القوم الذى لفظه مفرد ومعناه

جمع يعنى اسم الجمع اى فى مذهب القوم الذى هم المنسوبون الى الجحاز وانما
 قيده به فان بنى تميم لا يرون الحكاية فى المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم
 سيبويه (نحو من زيدا) بالنصب لكونه مذكورا فى كلام السائل بالنصب
 وهو قوله لمن قال اى جوابا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان)
 بالالف جوابا (لمن قال الاث تمرتان) فالاول مرفوع تقديره على انه خبر
 من والثانى مجرور تقديره (وكذا) اى كالذى ذكر من كون الاعراب
 فيه تقديرية لاشتغال آخره باعراب آخر (كل علم مركب) وقوله
 (جزؤه) مبتدأ و (الثانى) صفته وقوله (معمول) خبره والجملة صفة
 مركب اى كل العلم المركب الذى جزؤه الثانى معمول فى الاصل (لما) اى للجزء
 الاول الذى (لا اعراب له) اى للجزء الاول اصلا حتى يعطى له الاعراب
 فيظهر فيه (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) فان الجزء الثانى فى الاول
 فى الاصل معمول لان وهو حرف لا اعراب له وزيد فى الثانى معمول للعامل
 المعنوى لكونه مبتدأ وفى الثالث مجرور بمن الذى هو حرف جر ايضا
 لا اعراب له اصلا فضلا من ان يظهر والكل مشغول باعرابه الاصلى ولو غير
 اعرابه بطل الحكاية (بخلاف نحو عبد الله) اى العلم المركب تركيب بتركيب
 اضافى (ومضروب غلامه) اى العلم المركب من العامل المشابه بالفعل
 ومعموله (فان اعراب الجزء الاول منهما) اى من نحو عبد الله ونحو مضروب
 غلامه وهو العبد فى الاول ومضروب فى الثانى (لفظى) بحسب العامل
 فان كان ماملا رافعا يكون الجزء الاول منهما مرفوعا به لفظا وان كان ناصبا
 يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به لفظا تقول جاءنى
 عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله وتقول فى الثانى جاءنى مضروب
 غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه (والثانى) اى
 واعراب الجزء الثانى وهو لفظة الله فى الاول وغلامه فى الثانى (مشغول
 باعراب الحكاية) وهو الجر بالاضافة فى الاول والرفع بالنائبية فى الثانى
 وقوله (او بناء) معطوف على قوله اعراب محكى اى او ما فى آخره بناء
 (محكى نحو خمسة عشر) اى اذا كان علما فانه مبنى قبل العملية ولما كان علما
 وجد فى آخره بناء محكى وهو بناؤه قبل العملية (على الاشهر) اى كون هذا
 معدودا من التقديرى على المذهب الاشهر واما على مذهب الغير الاشهر فهو
 مبنى كما كان قبل العملية (والرابع) اى الرابع من السبعة (ما) اى معرب
 سواء كان اسما او فعلا (فى آخره) اى يقع فى آخره (ياء مكسور ما قبلها)

وقوله «وان حذف لالتقاء الساكنين» وصلية اشار به الى ان الياء ان
 حذف لالتقاء الساكنين كما في قاض وقاضى البلد فهو كالمفوض فاعرابه
 تقديرى ايضا لكونها منوية واما ان حذف للتخفيف فاعرابه لفظى كما في الاسماء
 المقطوعة اللام نحو يدواب واخ لكونها منسبة «فان كان» اى ذلك المعرب
 «اسما فرفعه وجره تقديرى» فعلم منه ان نصبه لفظى «نحو القاضى» هذا
 مثال للمفوض «وقاضى» وهذا مثال لما حذف لالتقاء الساكنين وانما كان
 كذلك لان علامتى الرفع والجر التى هى الضمة والكسرة يستقلان على الياء
 بخلاف الفتحة ففى نحو القاضى اذا رفع او جر حذفت حركة الياء فبقى ساكنا
 واما فى حالة النصب فلحقة الفتحة عليه ابقى على ما كان وفى نحو قاض لما وقع
 فيه التنوين يلزم اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة فحذف الياء لدفع
 الاجتماع ونقل التنوين الى ما قبلها واما فى نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم
 ذلك فبقى على حاله «وان كان» اى ذلك المعرب «فعلا فرفعه فقط تقديرى»
 واما نصبه وجزمه فلفظيان وقوله «ان لم يلحق بآخره ضمير» شرطية اى
 ان لم يلحق بآخره ضمير يكون كذا والا لم يكن كذلك «نحو يرمى» هذا مثال
 لمفرد الغائب «وترمى» وهذا مثال للمشارك بين الغائبة والمخاطب «وارمى
 وزرمى» وانما كان كذلك فانه فى حالتى الرفع والنصب معرب بالحركة وفى
 حالة الجزم معرب بحذف الآخر فلكون الضمة ثقيلة يحذف فى حالة الرفع
 فيكون تقديرىا وليكون الفتحة خفيفة لم يحذف فى حالة النصب فيكون لفظيا
 وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو امانون جمع المؤنث
 واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فى الاول يكون مبنيا
 نحو يضرين وتضرين وفى الثانى يكون اعرابه بالنون ويحذفها نحو يرميان
 وترميان ويرمون وترمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا فالكل لفظى «والخامس»
 اى من السبعة «فعل آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه فقط ايضا» اى كفعل
 آخره ياء مكسور «تقديرى» دون نصبه وجزمه اما نصبه فلحقة الفتحة
 عليه واما جزمه فلكونه بحذف الآخر كما مر «ان لم يلحق بآخره ضمير»
 اى بهذا الشرط العدمى ايضا «نحو يغزو وتغزو واغزو ونغزو» ووجهه
 وجه ما سبق بعينه وانما ذكر هذا القسم برأسه ولم يلحق بالسابق فان الياء
 المكسورة مشتركة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه لا يوجد فى آخر الاسم
 «والسادس» اى من السبعة «اسم معرب» وقوله «اعرابه» مبتدأ وقوله

(بالحروف) خبره والجملة صفته وقوله (ملاق) مرفوع تقديره على انه
 صفة بعد صفة وقوله (لساكن) متعلق بملاق وقوله (بعده) ظرف
 مستقر صفة ساكن والضمير المجرور راجع الى اسم وقوله (اي كلمة) تفسير
 لساكن وقوله (في اولها) ظرف مستقر صفة كلمة وقوله (همزة وصل) فاعله
 اي هو الاسم المعرب الذي يكون اعرابه بالحروف سواء كان تاما كما في الاسماء
 الستة او ناقصا كما في التثنية وجمع المذكر السالم واتصل آخره الى كلمة في اولها
 همزة وصل (فان كان) اي ذلك الاسم (من الاسماء الستة المذكورة) اي التي
 ذكرت بانها بشرط كونها مفردة مكبرة مضافة الى غير الياء (فاعرابه في الاحوال
 الثلاث التقديرية نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم)
 فان حروف الاعراب محذوفة في كل منها لاجتماع الساكنين من كل منها
 ومن ما بعده من الساكن (وان كان) اي ذلك الاسم (جمع المذكر
 السالم فان كان) اي فينظر حينئذ ان كان (ما قبل حرف الاعراب
 مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين فتحرك الواو) اي حرك الواو في الاول
 (بالضمة) لكونها من جنس الواو (و) حرك (الياء) في الثاني (بالكسرة)
 لكونها من جنس الياء (فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلاث) لان حرف
 الاعراب الذي هو الواو والياء لم يحذف بل هو مذكور وملفوظ فيهما
 (نحو جاءني مصطفو القوم ورأيت مصطفى القوم ومررت بمصطفى القوم) فان
 اصل الاول مصطفيون واستقلبت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفيون
 ولما حذفت النون بالاضافة الى القوم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثاني
 اول الكلمة التي اضيف اليها وحركت الواو بالضمة ولم يحذف لكون ما قبلها
 مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفى القوم اصله مصطفين فقلبت
 الياء الاولى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مصطفين وحذفت النون
 بالاضافة فاجتمع الساكنان وحركت الياء بالكسرة (وان لم يكن) اي ما قبلهما
 (مفتوحا) مضموما او مكسورا (يحذفان) اي الواو والياء لساكنين وانما
 حذفنا ههنا ولم يحركا بالضمة والكسرة فانه اذا حرك في الاول يلزم اجتماع
 الضمتين وفي الثاني يلزم اجتماع الكسرتين (فيكون) اي اعرابه (تقديره
 في الاحوال الثلاث نحو جاءني ضاربوا القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت
 بضاربي القوم وان كان) اي ذلك الاسم (تثنية فرفعه تقديره) لازوم حذف
 الالف الذي هي علامة التثنية في حالة الرفع لاجتماع الساكنين وقوله

(وفي نصبه وجره) متعلق بقوله (يحرك) وهو مضارع مجهول اما مجزوم
 تقديرا معطوف على الجزاء السابق وهو فرفعه او مرفوع على انه استئناف
 و(الياء) نائب فاعله اي وان كان تنبيهية يحرك الياء (بالكسر) في نصبه وجره
 (فيكون) اي اعرابه (لفظيا) لوجود ياء الاعراب وانما حرك الياء بالكسر
 لانه اذا حذف النون بالاضافة يجتمع الساكنان ولدفعه يحرك الياء بالكسر
 لكونه من جنسه ولا يحذف لكونه علامة (نحو جاءني غلاما ابك) بحذف
 الالف (ورأيت غلاما ابك ومررت بنلامي ابك) بكسر الياء فيهما
 (والسابع) اي من المواضع السبعة (الموقوف) اي المعرب الذي وقف
 (عليه بالاسكان) قوله عليه نائب فاعل الموقوف وقوله (مما كان) حال منه
 اي حال كون ذلك المعرب من المعرب الذي كان (اعرابه بالحركة) فانه لو كان
 اعرابه بالحرف يكون لفظيا كسملون ويضربون (فان كان) اي ان كان ذلك
 الاسم الذي وقف عليه (غير منون بتنوين التمكن) وهذا صادق على نوعين
 احدهما ما لم يكن منونا اصلا والاخر ما يكون منونا بتنوين المقابلة (او كان)
 اي او ان كان (في آخره) اي في آخر ذلك الموقوف عليه (باء التانيث فاحواله
 الثالث) اي اعرابه في احواله الثالث (تقديري) لعدم ظهور الاعراب في
 لفظه (نحو احد) فانه لكونه غير منصرف لم يكن في آخره تنوين التمكن اي
 التنوين الذي يوجد في المنصرف لكونه اسما متمكنا غير مشابه للفعل اصلا
 وهذا مثال لما ينون بتنوين التمكن (وضاربة) هذا مثال لما في آخره التاء
 (وضاربات) مثال للنون بغير التمكن (وان كان منونا بغيرها) وهذا يحتمل
 ان يكون ضميرا مؤثرا وان يكون مقصورا لهاء فانه على التقدير الاول يكون
 ضميرا راجعا الى هاء التانيث وعلى الثاني يكون المعنى بلاهاء التانيث
 (فرفعه وجره تقديري) لان الاعراب ساقط في هذين الحالين (دون نصبه)
 فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا (نحو زيد) فانه منون بتنوين التمكن لا ينافي
 تعريف العلم في مثل زيد فانه يقال فيه جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال
 في الوقف عليه في حال الرفع والجر واما في حال النصب يوقف عليه بالالف
 المبدلة من التنوين (واما المحلى) اي واما الاعراب المحلى الذي هو قسم ثالث
 من الاقسام الثلاثة للتقسيم الرابع (الاسم المعرب) اي هو الاسم المعرب فقوله
 المعرب صفة للاسم ومسند الى ضميره المستتر الراجع الى الاسم وقوله (المشتغل)
 صفة ثانية له ايضا لكنه مسند الى متعلق الموصوف وهو قوله (آخره) اي

آخر الاسم المهرب الذي يشتغل آخره (بأعراب غير محكي) فانه لو اشتغل
بالأعراب المحكي يكون أعرابه تقديريا لما عرفت (نحو مررت بزيد فانه) أي
الشان (يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية) لكون آخر زيد مشغولا
بالجر الذي هو مقتضى الباء الجارة * وانما قال على محل زيد ولم يقل على محل الجار
والمجرور ليكون إشارة إلى أن النصب المحلي انما هو في المجرور الذي هو زيد
لا في مجموع الجار والمجرور لأن الجار ليس بمقصود في تعلق الفعل بالمفعول بل
الجار وسيلة في إفضاء معنى العامل إلى المجرور فيكون الجار المقتضى من جملة
العامل لا من جملة المفعول كذا نقله الشارح من الامتحان (وكذا نحو اعجبني ضرب
زيد ومر بزيد) أي وكما يحكم على محل زيد بالمجرور بالنصب على المفعولية يحكم
ايضا في نحو اعجبني ضرب زيد (زيد) أي لفظ زيد الواقع في المثالين (مرفوع المحل)
أي مرفوع محله (على الفاعلية في الأول) أي في المثال الأول يعني قوله ضرب
زيد (والناتية) أي ومرفوع على كونه نائب فاعل (في الثاني) أي في المثال
الثاني يعني قوله مر بزيد فانه على تقدير كون الضرب في ضرب زيد مضافا
إلى فاعله يكون زيد مجرورا لفظا على أنه مضاف إليه ومرفوعا محلا على أنه
فاعل الضرب وايضا لفظ زيد في قوله مر بزيد مجرورا لفظا بالباء الجارة ومرفوع
محلا على أنه نائب فاعل مر (والثاني) أي الموضع الثاني من الموضعين للتقسيم
الرابع (المبني) أي المبني العارض وهذا بان يكون الواقع فيه اسما مهربا يتوارد
عليه المعاني المقتضية لكن لكونه مشابها بالمبنى الأصلي الذي هو جميع انواع
الحرف وجميع انواع الماضي وجميع انواع الامر الحاضر * ثم شرع في تعريف
مطلق المبني ثم قسمه على نوعين فقال (وهو) أي المبني بالمعنى العام الشامل
للأصلي والعارض (ما) أي كلمة (كان حركته وسكونه) أي كان حركة
آخره ان كان متحركا وكان سكون آخره ان كان ساكنا وقوله (لا يعامل) ظرف
مستقر منصوب المحل على أنه خبر كان أي لا يكون بسبب عامل سواء يكون هذا بعدم
دخول العامل عليه أو يكون بدخول العامل عليه لكن لا يؤثر ذلك العامل فيه اما
بأنه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية بعدم صلاحية الكلمة أو بعروض مانع على الكلمة
(بخلاف المهرب) أي المبني ملابس بخلاف المهرب (فهو) أي المهرب (ما) أي
كلمة (كان حركته وسكونه يعامل) أي بسبب عامل ولو لم يوجد عامل لم يوجد
فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد بسببية العامل بمجرد دخوله عليه سواء كان
سببا لوروده معنى مقتض للأعراب كافي الفاعلية ونحوه أو لا يكون كذلك

كما في دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بايراد لفظ العامل بالتكثير * واعلم ان خلاصة ما نقله الشارح عما علقه المصنف على الامتحان وهو ان الجمهور ذهبوا الى ان المانع من الاعراب انما هو كون الكلمة مبنيا فيكون معنى المحلى ان الكلمة تقع في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب ثم اورد عليهم ان الاعراب في مثل زيد في مررت بزيد وفي ضرب زيد شديد وفي عمرو ضارب زيد اعراب محلى وهو عندهم منصوب المحل مع ان زيدا اسم معرب واما نحو تأبط شرا اذا كانت تلك الجملة علما للشخص فالمختار انه معرب تقديري لكون المانع في الآخر فقط وهو اشتغاله باعراب المحكى ومفعولية كلمة شرا قد زالت بالعلمية بخلاف المانع في يازيد وفي مررت برجل ضارب زيدا فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لافي الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال مانعية نفس اللفظ وبقي مانعية الآخر صار الاعراب تقديريا نحو جاءني تأبط شرا على الصحيح هذا تحقيق الجمهور في هذا المقام * واما تحقيق المصنف فهو ان معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعاني المقتضية عليه وتوارد المعاني المقتضية عليه انما هو لدلالة تلك الكلمة على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرا ومررت بزيد وقوله تعالى * واختار موسى قومه * بخلاف مبنى الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل بالمطابقة * ثم قال وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى وحاصل مراده ان المانع من كون الاعراب لفظيا اما حالة في نفس الكلمة وهي عدم الاستحقاق لورود المعاني عليها واما حالة في آخر الكلمة وهي ان الكلمة وان كانت محلا لورود المعاني عليها لكن في آخرها مانع لظهور الاعراب فيه والثاني تقديري والاول على نوعين لان المانع فيه اما كون الكلمة مبنية واما كونها منادى او مضافا اليها او وجود الجار فيه وكل منهما محلى عند المصنف وعلى ظاهر ما حققه الجمهور حيث حصروا المحلى بالمبنى ان المحلى كون الكلمة

مبنية فقط ثم ان هذا التعريف انما يشمل المبنى على الحركة والسكون ولا يشمل
المبنى على الحروف مع انه داخل في الاقسام ولعله قصد به تعريف النوع
الاول فقط ولم يلتفت الى الثانى للاشارة الى الاكتفاء به وايضا انه ترك تعريف
ابن الحاجب وهو ان المعرب هو المركب الذى لم يشبهه مبنى الاصل ووجه
العدول عنه لخفاء ذلك التعريف لاحتياجه الى معرفة مبنى اصله والى تفصيل
علل جميع انواع المبنيات كما ذكره الشارح ههنا فليرجع اليه ((والمبنى) اى
المبنى مطلقا ((على نوعين مبنى الاصل ومبنى العارض)) فاضافة المبنى الى
الاصل والعارض بيانية اى مبنى هو الاصل ومبنى هو العارض ((والاول))
اى مبنى الاصل ((اربعة الحرف والماضى والامر بغير اللام)) وهو الامر
الحاضر ((عند البصريين)) لانه عند الكوفيين معرب على انه مجزوم بلام
مقدرة ((والجملة)) اى الجملة ايضا اذا كانت من حيث هى واما من حيث
جزئها فقد يوجد فيها الاعراب ووجه كون الاربعة مبني اصليا عدم امكان
توارد المعانى المقتضية للاعراب عليها لكون كل منها غير مستقلة بالفهم
اما الحرف فظاهر واما الفعل فانه وان كان مستقلا باعتبار دلالاته على الحدث
والزمان لكنه غير مستقل باعتبار دلالاته على الاسناد بفاعل واما كون
المضارع معربا فليس بوجود المعانى المذكورة فيه بل بسبب مشابهته بالاسم
كما مر ((والثانى)) اى النوع الثانى من النوعين وهو المبنى العارض ايضا
((على نوعين لازم وغير لازم واللازم ما لا ينفك)) اى مبنى لا ينفك ذلك المبنى
((عن البناء)) اصلا ((وهو)) اى المبنى اللازم ((المضمرات واسماء الاشارات)) فانهما
لكونهما اسمين وكون المعانى المقتضية متواردة عليهما لا يكونان من مبنى
الاصل بل يكون بناءؤهما لمشابهتهما بمبنى الاصل اما مشابهة المضمرات
اما لاستغنائها عن دلالة الاعراب عليها لانه لما اختلفت نفس اللفظ مادة وصيغة
دلت على المعانى الخفية بنفسها واستغنت عن دلالة الاعراب لحصول الغرض
بها وهذا الوجه هو مختار المصنف كما صرح به فى الامتحان واما لمشابهتهما
بالحرف فى الاحتياج الى الغير واما لكونها مشابهة بحرف الخطاب وبحرف
الفصل واما اسماء الاشارات فلتضمنها الاشارة التى هى معنى حرق لعدم
استقلالها لكن لم يوضع لها حرف مستقل كما فصلها الرضى واما لان وضع
بعضها كوضع الحرف وما عداه محل عليه واما لاحتياجها الى القرينة
الرافعة للايهام تشابه بالحرف والقرينة الرافعة له هى الاشارة الحسية

او الوصف (والموصولات غير اى واية فانهما معربان) وبني ماعداهما
 لمشابهتهما بالحرف في الاحتياج الى الغير وهو الصلة او لو وضع بعضهما وضع الحرف
 وحل البعض الآخر عليه واما كون الاسمين معربين فانه لما لم يحذف فيهما صدر
 صلتهمما التزموا فيهما الاضافة فيرجح جانب الاسمية واما اذا حذف صدر
 الصلة فانهما مبنيان ايضا لتأكد شبهتهما بالحرف من جهة الاحتياج الى
 محذوف منوى ولذا يشابهان بالغايات وبنيا على الضم نحو قوله تعالى * ثم لنزاعن
 من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * فان قيل ان لفظ كم اذا اضيف الى
 ميمه ونحو خمسة عشر ك اذا اضيف يقتضى ان يكونا معربين لوجود
 الاضافة مع انهما مبنيان اجيب بان الفرق بينهما وبين ما نحن فيه ان الاضافة
 لازمة فيما نحن فيه بخلافها فيهما فانها ليست لازمة لهما فان قيل فعلى هذا
 فلم لم يعرب لفظ حيث واذا واذامع لزوم كونها مضافة قلنا ان الاضافة فيهما كلا
 اضافة لما سيجي وانما لم يستثن تثنية الموصولات واسماء الاشارات مع انهما
 معربان وهو المختار عند المصنف للوجه الذى بينه المصنف فى الامتحان وهو
 ان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يحملوا كله على وتيرة
 واحدة من الاعراب ويدل على هذه الارادة اعراب الجزء الاول من اثني
 عشر مع بناءه فى غيره كما سيجي (واسماء الافعال) وانما بنيت لكونها اما بمعنى
 الامر او بمعنى الماضى شابته بهما واما ما كان بمعنى المضارع فلشابهتها به
 فى اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء واعرابه
 عارض بسبب المشابهة التامة فيه دون الامر والماضى (وما كان على فعال)
 اى اسم كان على هذا الوزن (مصدرا) اى حال كونه مصدرا معرفة (كفجار
 او صفة نحو يافساق) وكذا يا خباث بمعنى يافاسقة ويا خبيثة (او علما للمؤنث
 نحو حذام) اسم امرأة قوله (عند اهل الحجاز) قيد للاخير اى كون هذا
 الوزن مبنيًا عند كونه مصدرا او صفة اتفاقى وكونه مبنيًا عند كونه علما للمؤنث
 انما هو عند اهل الحجاز سواء كان فى آخره راء او لا واما عند بنى تميم فان كان فى
 آخره راء فهو عند اكثرهم مبني ايضا وان لم يكن فيه راء فهو معرب عندهم
 وانما يوافقون اهل الحجاز فى ذوات الرء لانهم احرص الاملالة فاذا وجدوا
 فى آخره راء وهى من اسباب الاملالة اغتموها وينوننها على الكسرة لان
 الكسرة صحيحة للاملالة والتزموها ليبقى الاملالة بخلافه اذا كان معربا فانه
 حينئذ يرفع تارة وينصب اخرى وقيل فى وجهه ان الرء لكون التكرار

في مخرجه يكون كالمكرر فاستعمل ذلك واختير فيه البناء لتحصيل الخفة لان
 في البناء سلوكا الى طريقة واحدة وهي اخف من الاعراب الذي فيه سلوك
 الى طرق مختلفة وقال المصنف وفي هذا التوجيه نظر فانه على هذا يقتضى
 ان يكون الراء مبنيًا على الفتح لخفته مع ان فيه ايضا انه يقتضى ان يوجد سبب
 آخر للبناء وينقض انحصار السبب في المناسبة لمبنى الاصل فانه لو صح هذا
 لكان لهم ان يقال ان مبنى العارض مناسب مبنى الاصل او وزن فعال الرائي
 اللهم الا ان يقال ان انحصارهم على ذلك انحصار الاصل وانضمام هذا الى
 الاصل لا ينقض الحصر ثم انهم اختلفوا في وجه بناء هذه الثلاثة فقال بعضهم
 ان هذه الثلاثة لكونها مشابهة في الوزن بفعال بمعنى الامر كدراك بمعنى ادرك
 بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا مشابه لفعال بمعنى افعل وفعال بمعنى افعل
 مشابه بمعنى الذي هو افعل ورد المصنف هذا الدليل بان قياس المساواة
 لا ينتج في هذا فانه لا يجوز ان يقال ان فعال بمعنى المصدر مشابه بالامر فان جهة
 المشابهة في القضيتين مختلفة لان جهة المشابهة في الاولى هو الوزن وفي
 الثانية هو كونه بمعنى الامر بخلاف ذلك القياس في بناء المنادى المعرفة فانه
 ينتج في ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيدا في يازيد مشابه بكاف ادعوك وكاف
 ادعوك مشابه بكاف ذلك فينتج ان يازيد مشابه بكاف ذلك وبعضهم اعتبر فيه
 العدل بان يقول ان فعال بمعنى المصدر مثلا معدول عن فعال بمعنى الامر وفعال
 بمعنى الامر معدول عن الامر فينتج ان فعال بمعنى المصدر معدول عن الامر
 فان قياس قولنا المعدول عن شئ معدول عن الشئ معدول عن ذلك الشئ
 صادق * ورد هذا بان الشيخ الرضى لم يرض بذلك لان كون فعال بمعنى الامر
 معدولا عن الامر ممنوع فان الاصل في العدل ان لا يخرج المعدول عن نوع
 المعدول عنه وههنا ليس كذلك لان المعدول من نوع الاسم والمعدول عنه من نوع
 الفعل واورد الفاضل العصام عليه بان خروج فعال من الاسمية اليه مثل خروج
 ثلث ومثلث من المركب الذي هو ثلاثة ثلاثة اليه واجيب عنه بانه قياس مع الفارق
 فانه خروج ثلث من المركب انما هو عدل تقديري اعتبر للضرورة واداع له وما نحن
 فيه ليس كذلك فانه ليس له داع على ذلك التقدير واما ادعاء العدل التحقيق فيما نحن فيه
 فلا دليل عليه فان مجرد ثبوت اصل الكلمة لا يقتضى كونها معدولة عنه فلا يلزم
 من كون اصل فعال امرا ان يكون معدولا عنه لجواز كونه من قبيل
 الالفاظ المترادفة هذا ملخص ما ذكره الشارح والله اعلم (والاصوات)

وهي ايضا من النوع الثاني الذي هو المبنى اللازم (وهو) اي الصوت الذي هو مفرد الاصوات (كل لفظ حكى به صوت) اي لفظ غير موضوع للمعنى وانما اختار اللفظ بالنسبة ليدل على التعميم اي سواء كان ذلك اللفظ لفظا حكى به صوت الحيوانات او صوت الجمادات (كغاق) وقوله (او صوت) لتقسيم المحدود وصوت بضم الصاد وسكون الواو المشددة المكسورة فعمل مجهول من التصويت وكأنه قال الاصوات على قسمين احدهما لفظ حكى به صوت والاخر لفظ صوت (به للبهائم كنخ) وهو اما بفتح النون وكسر الخاء المعجمة واما بفتحها مع تشديد الخاء واما بسكون الخاء مع التخفيف وعلى كل ذلك هو صوت يصوت للبعير وقت اناخته وقوله كغاق وكنخ او اخ حكاية صوت الغراب وهو اما حكاية بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما حكاية بمشابه المحكي عنه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او تقول انا قلت غاق تقصده به اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وقد حكى الشارح عن المصنف حيث قال في الامتحان ان بعض النحاة قال هذا القسم يعنى ماصوت به للبهائم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى ثم قال بعد الحكاية وارى انه الحق لدخوله في حدها وهو كل لفظ يفهم منه معنى ثم قال الشارح فلا وجه لعددهم هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكر صاحب الامتحان ههنا اقتداء لهم لانه مختاره وقال في الامتحان ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كنج بالباء والحاء عند الاعجاب ووى للمندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى وقيل مثلاً قال زيد آه دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل ولو قيل توجيه كلامه ان ذكر البهائم لبيان علة التصويت على سبيل التمثيل قيل عليه انه تكلف لا يرتكب في مقام التعريف ثم ان الشارح حكى اعتراض المصنف على الهندي الشارح للجاهي فقال وتخصيص الحكاية اي تخصيص الهندي الحكاية باخر القسم الثاني وهم لها اي وانما كان وهما لان الحكاية شاملة لكل معنى وحكماي فضلا عن هذا القسم والغرض الاصلى اي لان الغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول يعنى ان

اخراج الاصوات التي وقعت في التعريف وادخال قيد البهايم الذي لم يدخل
 في التعريف حيث ذكر للتمثيل غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات
 فيما ذكر ثم قال والتعليل اى وتعليل الهندي بانه حينئذ اسم لاصوت بعد
 تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا
 الاعتبار اى باعتبار الحكاية عد من اقسام الاسم وغير الكلمة اى بان الصوت
 غير الكلمة وهو ماصوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل
 اسماء الاصوات يعنى انه عد باعتبار ولم يعد باعتبار آخر واختلاف
 الاعتبارين يرتفع التناقض والتعليل يعنى وتعليل الهندي ايضا بانه حينئذ
 يصير القسمان قسما واحدا سهوا اذ الثانى نفس ماصوت والداخل فى الاول
 حكايته ثم حكى الشارح اعتراض المصنف على الجامى وغيره فقال ثم قالوا
 فى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو اى السبب له هو انتفاء التركيب وفيه
 اى فى كون الانتفاء سببا نظرا لانه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري
 اى كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز الساكنين فى نحو زيد
 اذا لم يكن مركبا مع عامله مع امتناعه فى نحو اين وفى المحكية كونها حكاية
 عنها وقال المصنف بعدما بين اعتراضه وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي
 عندى انه لما تسعرا وتعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة
 فنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك آخر فاق فى التركيب بالكسر لامتناع
 الساكنين فاعرابها حينئذ تقديرى ذكره فى الامتحان ثم قال الشارح فعدهم
 هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغي (وبعض المركبات) وانما قال بعض
 المركبات فان البعض الآخر منها ليست من المبنيات كما سيجى (وهو) اى
 ذلك البعض (كل كلمتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى) وهذا احتراز
 عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اذا كانت كل
 منها اعلاما فان الجزء الاول فى كل منها كان عاملا فى الجزء الثانى فى الاصل
 وبعد ما صار علما كان اعراب الجزء الثانى تقديرى لكونه اعرابا محكيا كما مر
 وقوله (جعلنا اسما واحدا) صفة بعد صفة لكلمتين اى المركب الذى
 عد من المبنيات هو ما تركب من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة فى الاخرى
 وجعلنا اسما واحدا وهذا بان جعل مجعولهما علما دال على معنى واحد
 (فان كان الثانى صوتا بنيا) هذا تفصيل لما اجل من ان الاسمين اللذين
 جعلنا اسما واحدا اما ان يكون الثانى صوتا اوليا وان كان الثانى صوتا بنيا

الجزءان اما بناء الجزء الاول فلعدم كونه محلا للاعراب فانه كان جزءاً حقيقياً من الاسم فلم يتخرج الى سبب البناء واما بناء الثاني فلكونه صوتاً في الاصل يكون مبنياً في الاصل وهذا من المصنف سلوك الى مذهب الغير فانه حكى الشارح عنه قوله والذي عندي الخ يعني ان الصواب عندي ان الاصوات ليس بمبنى قبل الحكاية واما بعد الحكاية فهو معرب باعراب تقديرى والله اعلم وقوله «وكسر الثاني وقح الاول» عطف على قوله بنياً وتفسيره اى بنى الجزء الثاني على الكسر لانه في الاصل مبنى على السكون وما قبل الآخر ساكن ايضاً ولما اريد وصله اجتمع ساكنان فرك الحرف الثاني بالكسر لان الكسر هو اصل في تحريك الساكن وقح الجزء الاول لهذه العلة ايضاً لكن اختير فيه الفتح ليحصل الخفة «نحو سيبويه» فان الجزء الاول سيب وهو التفاح والجزء الثاني ويه وهو صوت يصوت في كمال الرغبة في شئ * فسمى به امام النخاعة عمرو بن عثمان الشيرازى اما السكمال رغبته في التفاح لطيب رائحته اول كثرة شمه اياه «وان لم يكن» اى ان لم يكن الجزء الثاني «صوتاً» فاما ان يكون آخره حرف صحيح او حرف علة فبين الاول بقوله «بنى الاول على الفتح ان كان آخره حرفاً صحيحاً نحو بعلبك وحضر موت» فبنى الجزء الاول وهو بعل في الاول وحضر في الثاني على الفتح «وعلى السكون ان كان حرف علة نحو معدى كرب» فان آخر جزء الاول وهو معدى حرف علة «واعرب الثاني» اى اعرب الجزء الثاني من هذا النوع «غير منصرف» اى حال كونه من قبيل الغير المنصرف للعلية والتركيب «على الفصيحة» اى كون الاول مبنياً وكون الثاني معرباً كائن على اللغة الفصيحة وفيه تسامح فان المعرب الذى يكون غير منصرف انما هو المجموع لاجزاء الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين في الثاني وكان محل الاعراب للمجموع هو آخر الثاني عبر بالمجموع تجوزاً وبغير وصف الكل بوصف الجزء كذا افاده الشارح: اما بعلبك فهو اسم بلدة بالشام مركب من بعل واريده معنى الزوج او هو اسم صنم مخصوص وبك اسم صاحب تلك البلدة وبانيها وبك في الاصل بمعنى الزحم او من بك عنقها اى دقها وقدم البعل عليه لتعظيم الصنم في زعمه واما حضر موت فهو اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جملاً اسماً واحداً واما على غير الفصيحة فيعرب الاول تشبيهاً بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرب

الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل كعبدالله وقال بعضهم يجوز
 في مثل معدى كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له
 بالمضاف اليه في الصورة ثم اختلفوا في منع صرفه وصرفه فن صرف
 قدر انه اسم للذكر كما قدر ان كرب اسم للحزن وقدر بك في بعليك
 اسما للمكان او صاحب البلد ومن منع صرفه قدر انه اسم للمؤنث كما
 اذا قدر ان كـرب اسم للكربة وبك في بعليك اسم للبقعة يقال هذا
 بعليك ورأيت بعـل بك ومررت بعـليك بالحر كات الثلث في اللام وفتح
 الكاف في الاحوال الثلث وانما حكم بعدم فصاحة هذه اللغة لانها
 مبنية على تشبيه ما ليس بتركيب اضافي لتركيب اضافي في مجرد الصورة
 وايضا هي مبنية على جعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة برأسها باعتبار
 دلالة كل منهما على معنى مستقل في الاصل مع ان التشبيه بخمسة عشر في
 وقوع الثاني عقب الاول غير صالح للسببية للبناء لان المضاف والمضاف
 اليه بايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وايضا ان هذا القياس قياس مع
 الفارق لان قياس المساواة غير منتج فيه فانه اذا قلنا ان التركيب الاضافي
 مشابه بتركيب خمسة عشر وتركيب خمسة عشر مشابه بالحرف لتضمنه
 معنى حرف العطف فلا ينتج ولا يصح ان يقال ان التركيب الاضافي مشابه
 بالحرف كذا في الشرح وقوله (وان لم يجعل) معطوف على قوله ان
 جعلنا اي وان تجعل الكلمتان (اسما واحدا) بان لم تجعل علما (ولكن
 تضمن الثاني حرفا) اي معنى حرف عاطف او جار والفاء في (فان لم يكن)
 للتفصيل اي وان لم يجعل اسما واحدا فاما ان يكون الاولى لفظ اثنين
 او لا فان لم يكن (الاولى لفظ اثنين بنيا على الفتح ان كان آخرهما) اي
 آخر كل من الجزئين (حرفا صحيحا وعلى السكون) اي وبنيا على السكون
 (ان كان) اي آخرهما (حرف علة نحو احد عشر) هذا مثال لما كان آخر
 كل من الجزئين حرفا صحيحا (واحد عشر) وهذا مثال لما كان آخر الجزء
 الاول حرف علة (وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادي عشر وحادية عشر
 الى تسع عشرة وتسعة عشر) وقوله الى تسع عشرة يريد به ان هذا الحكم
 في الاعداد التي هي مادون العشرين فوق العشرة ثم اعلم ان الاعداد على
 قسمين احد هما ان يراد به مجموع ما يدل عليه المركب من الوحدات
 والاخر ان يراد به واحد منها فيقال في الاول اعطيته احد عشر دينارا

يعني انه اعطيت مجموعها وفي الثاني اعطيته حادي عشر من الدينار يعني
 انه اعطيته ديناراً واحداً منها فبنى الجزء الاول ان القسم الاول لعدم كونه
 آخر كلمة اذ الاعراب يكون في الآخر وبنى الثاني منه لتضمنه معنى الحرف
 وانما قال بنياً بصيغة التثنية اشارة الى ان بناء كل منهما سبب مستقل
 لا بسبب واحد نشأ منهما وهذا مذهب الجمهور واعتض عليه المصنفان
 كل واحد من الجزئين كلمتان مستقلتان ولم يجعلهما كلمة واحدة وانما البناء
 حاصل من المجموع فعلة البناء تضمن كل من الجزئين معنى الحرف لا تضمن
 الثاني فقط كذا في الشرح واما في القسم الثاني فوجهه ان اصله حادي
 وعشر فان العشر معطوف في الصورة على الحادي وفي الحقيقة على الواحد
 الذي اشتق منه الحادي فترك العطف لذلك فكانه تضمن حرف العطف
 فبنى الثاني لذلك (ونحو هو جاري بيت بيت) فقوله هو مبتدأ راجع الى
 الغائب وجاري مرفوع تقديره خبره وبيت بيت مركب من جزئين ليس
 احدهما تاملاً في الآخر ولم يجعل اسماً واحداً فبنياً على الفتح وهو منصوب
 محلاً على انه حال من خبر المبتدأ يعني هو جاري حال كون ذلك الجار
 ملاصقاً ببيتي وبيته او بيت منه منه الى بيت منى او ملصق ببيت منى يعني
 انه جار قريب (وهو) اى ونحو هو (بين بين) فقوله هو مبتدأ وبين
 بين مرفوع المحل على انه خبره يعني ان ذلك الشيء بين هذا وبين ذلك
 اى بين الجيد والردى ومنه الامالة بين بين اى بين الفتح والامالة واورد
 هذين المثالين للاشارة الى ان هذا التركيب ليس بمختص بالعدد وقوله (وان
 كان) معطوف على قوله وان لم يكن اى وان كان الجزء (الاول) من العدد
 (لفظاً ثانياً بنى الثاني) اى الجزء الثاني فقط لتضمنه معنى الحرف (واعرب الاول)
 اى اعرب لفظ الاثنين لكونه ملحقاً بالتثنية (وحذف نونه) يعني ان اصله اثنان
 واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف العاطف كان على صورت
 المضاف فحذف النون فاعرب كما في سائر التثنية ورد هذا بانه منقوض بمثل
 خمسة عشر فانه حذف منه العاطف مع انه لم يعرب وقال بعضهم انه اطرادي
 فانه لما حذف النون في باب التثنية اجرى هذا مجراه اطرادا للباب وهم الذين
 ذهبوا الى ان تثنية اسماء الاشارات والموصولات معرفة بالالف او الياء وقد حكى
 الشارح عن الفاضل العصام ان الحذف لكون الجزء الثاني منزلاً منزلة نون
 اثنان فكما انه لا يبنى مع النون حين ذكره مفرداً لا يبنى ايضاً مع ما هو بمنزلة

النون ويدل عليه عدم جواز اثني عشر و جواز ثلاثة عشر كانه لا يجوز
 اضافة الاول الى الكاف لكونه بمنزلة الثانية مع النون بخلاف الثاني فانه
 ليس كذلك فيجوز اضافته ﴿نجو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر
 رجلا و سررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات﴾ وهي جمع الكناية
 وهو في اللغة ان يسر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض
 كترس ابهامه على السامعين والمراد ههنا لفظ يكنى به ولكون المراد به
 هو المعنى اللغوي ترك المصنف تسميته وانما قال بعض الكنايات فان البعض
 الآخر منها ليس من هذا الباب كضمير الغائب وبعضها الآخر معرب كفلان
 وفلانة (وهو) اي ذلك البعض (كم) اي لفظ كم وهو مبني على السكون
 وهو مشترك بين الاستفهامية والخبرية ومشارك ايضا في استلزام التميز ولكن
 لما وقع الفرق في اعراب تمييز النوعين اورده المصنف بقوله (يكون) اي
 يكون ذلك اللفظ (للاستفهام) اي عن العدد (فينصب) اي فينشد ينصب
 (ما بعده على التمييز) وانما نصب تمييزه جلا على ميز العدد الوسط وهو نوع احد
 عشر وانما حل عليه ولم يحمل على طرفيه لكون خيرا لامور اوسطها
 ولو حل على احد طرفيه لم يوجد له وجه فيكون تحكما (نحو كم رجلا)
 وهو سؤال عن عدد الرجل وجوابه انه ثلاثة مثلا (والخبرية) اي
 ويكون للخبرية عن العدد ايضا (بمعنى التكثير) اي للخبر عن كثرة
 عدد التميز وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها خبر تميزا بينهما فلا
 يضر له كونها لانشاء التكثير (فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل) وكذا كم
 رجال فان ميز العدد المضاف الى تمييزه بعضه مفرد كما ثمة رجل وبعضه
 مجموع كثلثة رجال فحمل تمييزها على النوعين دفعا للتحكم وانما اختار
 الجر لكونه نقيض رب او مثله فانه ان حل على رب بمعنى التقليل يكون حل
 النقيض على النقيض وان حل على رب بمعنى التكثير يكون حل النقيض على
 النقيض وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام وحلت الخبرية
 عليها (وكذا) اي وبعض الكنايات لفظ كذا (للعدد ينصب ما بعده على
 التمييز نحو عندي كذا درهما) وقد يحكى الغير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم الجمعة مثلا وانما بنى لان اصله اذا دخل عليها كاف التشبيه فصار
 المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى ذا على اصل بنائها (وكيت وذيت للحديث)

اي لكناية عن الحديث فيقال قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف وانما بنيا لكونهما عبارتين عن الجملة والجملة
من مبنى الاصل (والكلمات المتضمنة بمعنى ان) اي الشرطية كالكلمات المجازاة
نحو من وما (او الاستفهام) اي او بمعنى الاستفهام نحو اين وكيف (غير اي)
بتشديد الياء (واية) فانهما معربان فقوله غير بالنصب استثناء من الضمير المستتر
تحت قوله المتضمنة (وبعض الظروف) والمراد من الظروف ما يدل على زمان
او مكان لكن المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكيميا حتى يشمل نحو كيف المستعمل
في السئوال عن الحال والصفة وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليس
بمبنى (نحو امس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف فانه عبارة عن يوم
مخصوص وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم ويستعمل نكرة نحو كل غد صار
امسا ومضافا نحو مضي امسا ومعرفا باللام ونحو ذهب الامس المبارك وكل
من هذه الثلاثة معرب بالاتفاق واما اذا استعمل معرفة مع عدم حرف التعريف
فهو ظرف مبنى على الكسر كما هو فيما نحن فيه (وقط) اي ونحو قط بفتح القاف
وضم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته للوقت الماضي المنفي فعلة مثل مارايت
قط اي ابدأ وفيه خمس لغات وهو بتخفيف الطاء المضمومة وبضم القاف والطاء
وبفتح القاف وسكون الطاء وبفتح القاف وضم الطاء المخففة وانما بنى
المخففة منها لكون وضعها وضع الحرف فانه على حرفين وبني المشدد
منها جلا على المخفف وقيل في وجه بناءه انه تضمن معنى الحرف لان معناها
الى هذا الآن وقيل انه مشابه بالحرف وهو لفظ لما في كونهما لاستغراق
المنفي (وعوض) بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد
وكسرهما وهو للزمان المستقبل المنفي فعلة نحو لا اراه عوض اي ابدأ وبناؤه
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مثل قبل وبعد واستدل عليه بانه
اذا اضيف يكون معربا كقبل نحو عوض العائضين بمعنى دهر الداهرين اي
زمان الباقيين على الارض (ومذ ومنذ) وهذان ظرفان ايضا لكنهما لما شابهتا
بالحرفين في الصورة بنيا وانما بنى الاول على السكون لان السكون هو الاصل
في البناء وانما بنى الثاني على الحركة لانه لما كان على ثلاثة احرف مع سكون
الوسط لو اسكن الآخر ايضا لاجتمع الساكنان فبنى على الحركة لدفع التقاء
الساكنين وانما بنى على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وقال
بعضهم انه اذا لقي مذ لساكن بعده بنى على الضم وتقول مذ اليوم وهذا

دليل على ان صله منذ ويدل عليه ايضا انه لو سمي به يصغر على منيد ويجمع على
 امناذ وقيل ان بناء مذ لكونه على حرفين يكون وضعه وضع الحرف ومنذ
 محمول عليه ورده الفاضل العصام بانه لو ثبت هذا لثبت ان منذ ليس اصلا له
 فانه ان ثبت اصلية يرد عليه انه كيف يكون اصلا في البناء فانه لو كان اصلا
 لزم كونه سابقا عليه وايضا ان مذ غالب في الاسم ومنذ غالب في الحرف على
 ما حكاه الزجاج عن النحاة بدليل ان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد في
 ذلك كما لا يخفى على من له استعداد (واذا واذا ولما ومتى واني واياك وكيف
 وحيث ولدي) واما اذا فبني للزوم الاضافة الى الجملة لكنها لما لم تكن مضافة
 الى نفس الجملة في الحقيقة بل كان مضافا الى مضمونها ومضمون الجملة غير مذكور
 صريحا كان المضاف اليه محذوفا فللهذا شابه بالغايات التي حذف المضاف اليه
 وانما لم يبين على الضم لكون آخره الفا والالف لا يحتمل الضم واما اذا فانه بني
 لمشابهته بمقطوع الاضافة كاذا ولكون وضعه وضع الحرف وهو كونه على
 الحرفين وانما بني على السكون لغلبة مشابهته بالحرف واما لما فتعداده من الظروف
 مبني على ما ذهب اليه ابن مالك واستحسنه ابن هشام ومال اليه المصنف وهو
 ان لما لكونه مختصا بالماضي وكونه مضافا الى الجملة يكون كاذ وقوى القول
 بالظرفية وقال الفاضل العصام في شرح التلخيص ان لما لوقوع امر لوقوع
 غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى
 فيلزم من ذلك اتحاد زمانيهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
 الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين وردهم ابن خروف بانه لو كان
 كذا لما صح ان يقول لما اسلم دخل الجنة فانه لا يصح ان يقال حين اسلم دخل
 الجنة وهو مخالف للواقع واجيب عنه بانه مبني على المبالغة وقال سيدييه انه
 يكون مثل لو وهذا يحتمل انه مثله في كونه للمضي اوفي عدم كونه عاملا اوفي
 عدم كونه ظرفا واما متى فسواء كان للاستفهام او للشرط فهو للزمان واما
 اني فهو للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط وكلاهما مبنيان ووجه البناء
 فيهما تضمنهما معنى همزة الاستفهام او معنى ان الشرطية واما ايان فهو للاستفهام
 عن الزمان واما كيف فهو للاستفهام عن الحال ووجه بناء هذين تضمنهما
 معنى الاستفهام وان كان بعد كيف اسم فهو خبر نحو كيف انت وان وقع فعل
 من غير نواسخ المبتدأ يكون كيف حالا من فاعله نحو كيف جئت واما حيث
 فهو للمكان المبهم وهو يضاف الى الجملة في الاكثر فلذا بني كاذ ولدي بالالف

مقصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون اما لدى فقال
الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وعند معرب بالاتفاق ثم قال يعامل
في الفه معاملة الف على والى بحيث يثبت مع الفاهر وينقلب ياء مع الضهير
غالبا ويقال لديك ولديهم كما يقال عليك وعليهم وحكى سيبويه عن بعض
قوم لداك وعلاك والاك واما لدن فقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء
فيدفع التقاء الساكنين بكسر النون وباسكان الميم للتخفيف كما في عضد
فيتولد منه لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون وقد يدفع الالتقاء
بفتحه او كسره او كسر النون او حذفه وربما يتصرف فيه بحذف النون من
غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال وفيه ثمان لغات لدى لدن
لدن لدن لدن لد لد وعبارة المصنف تحتملها قال الفاضل العصام ولا يخفى
ان الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
والمعتبرة في البناء حال الآخر دون الوسط وان اجيب عنه بان الآخر فيه
منسى والمعتبر هو الدال فرد بان المحذوف لعله لا يكون منسيا نعم يصح ذلك
في لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح
لانظيره لكن جراهم على ذلك حذف النون في ادبلا علة انتهى * وقيل
بنيت هذه الثمانية لو وضع بعضها وضع الحروف وجل الباقي عليه ورده
الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في
التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف والوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون
وجهها للبناء يعني ان فيه لزوم دور لتوقف وضع الحروف على بناءه ولوقوف
البناء عليه ايضا لزم الدور ورده الفاضل العصام ايضا بانه لا يجوز تفريع
بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجود التصريف بعد بناءه
كما هو الظاهر وقال الرضي وجه بناءها استلزامه الابتداء الذي هو معنى وقال
الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من
عليها تأكيدا فعلى هذا الحاجة الى تقدير من وقوله (والكاف) بالرفع معطوف
على ما قبله من بعض الظروف اى وبعض الظروف والكاف (وعلى وعن)
وقوله (الاسمية) بالرفع صفة الثلاثة واما الكاف فهو الذي بمعنى مثل نحو
* يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب لطافتها واما
على فهو ما كان بمعنى فوق نحو من عليه اى من فوقه واما عن فهو ما كان
بمعنى الجانب نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى والقرينة على اسمية كل

منها دخول حرف الجر عليها فان حروف الجر تدخل على اسم او على ما
 بمعناه فيمتنع دخولها على حرف مثلها ولما فرغ من النوع الاول من المبني
 وهو المبني اللازم شرع في النوع الثاني فقال (وغير اللازم) اي المبني الغير
 اللازم اربعة اقسام الاول (ما) اي اسم (قطع عن الاضافة) وقوله
 (منويا) حال من ضمير قطع وقوله (فيه) متعلق بقطع وقوله (المضاف اليه)
 بالرفع نائب فاعل منويا اي متعلق الاسم الذي حذف منه المضاف اليه
 حال كونه باقيا في النية من غير قيام عوض عنه فان المضاف اليه ان كان
 مذكورا او محذوفا نسبيا منسيا او حذف باقامة عوض عنه يعرب ذلك
 بحسب العواقل نحو من قبل ان ياتي ونحورب بعد كان خيرا من قبل وحذفه
 باقامة العوض قليل في الظرف نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
 وكثير في غيره نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وحكى الشارح عن
 بعضهم ان المبني منه ما حذف المضاف اليه منويا والمعرب ما حذف منسيا ولم
 يرتضه الرضى فقال الحق هو الاول (نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدم
 وامام وخلف ووراء) وكذا اسفل ودون ومن على بضم العين اي من على
 بيت ومن علو اي ومن علو اي ومن علوه ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو
 يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء في الجميع مشابعتها
 بالحرف في الاحتياج الى المحذوف فانه لامعنى في قولنا جاني زيد لا غير وفي
 قولنا جاني زيد حسب الا ان يقال لا غيره وحسبه ووجه بناؤها على الضم
 انه لما حذف منه اسم مستقل وهو المضاف اليه يلزم ان يعوض عنه عوضا
 قويا جبرا لذلك التقصان فعوض عنه باقوى الحركات وهي الضمة وقوله
 (والآن) معطوف على قوله ما قطع يعنى ان غير اللازم ما قطع عن
 الاضافة ولفظ الآن فانه مبني على النقص عند دخول الالف واللام
 عليه اما لشبهه بالحرف في عدم التصرف فيه بنزع اللام ولا يتصرف ايضا
 بالثنية والجمع والتصغير واما لتضمنه معنى اسم الإشارة فانه بمعنى هذا الآن
 او لتضمنه حرف التعريف ليكون حرف التعريف الذي قيد زائدة وانما
 عده من غير اللازم فانه قد يعرب في رأى البعض استدلالا بقوله كأنهما
 ملآن بكسر الميم وسكون اللام وكسر النون بان يكون اصله مركبا من
 من من الجارة والآن اي من الآن حيث حذف نون من وكسر نون الآن
 لكونه مجرورا بمن ورد هذا الرأى بانه ليس بقوى لانه يحتمل ان يكون

كسرة النون كسرة بناءة لا كسرة اعرابية مع ان فتح النون اشهر واكثر
وقال الدماميني ان في هذا الرد نظرا بناء على ان هذا الاحتمال انما يعتمد به
لو ثبت الكسر عند عدم حرف الجر فيه وليس هذا ثابت فقوى هذا
بالدوران فانه مكسور عند وجود حرف الجر وغير مكسور عند عدمه
« والمنادى » اى القسم الثانى من الاربعة الاسم المنادى فانه يعرب تارة
ويبنى تارة والذي يكون مبنيا هو الاسم « المفرد المعرفة فانه » اى فان
هذا المنادى « مبنى على ما » اى على ذات الاعراب الذى « يرفع به »
يعنى انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا عند غير صورة النداء
والمراد بالمفرد هو المفرد المقابل للمضاف يعنى مالىس بمضاف ولا مشابهه
بالمضاف فيشمل نحو زيد وزيدان وزيدون فان الاول مبنى على الضم والثانى
على الالف والثالث على الواو فانها عند كونها مرفوعة تكون مرفوعة
بها والمراد بالمعرفة اعم من كونه معرفة قبل النداء نحو يا زيد او بعد النداء
نحو يا رجل فان الاول معرفة بالعلمية وهى حاصلة قبله والثانى ليس بمعرفة
قبله بل كان معرفة عند قصد التكلم به نداء رجل معين ولو لم يقصد يكون
نكرة فيكون منصوبا « ان لم يلحق باخره الف الاستغناء او النسبة » يعنى
هذا المنادى الموصوف يكون مبنيا بشرط لاشئ وهو عدم لحوق الف
الاستغناء او الف النسبة باخره « ولا باوله » اى وان لم يلحق باوله
« لام نحو يا زيد ويا مسلمان ويا مسلمون » فالاول مثال لما يكون مبنيا على
الضم الذى يكون عليه عند كونه معربا ولما كان معرفة قبل النداء مع انه
لم يلحق باخره الف ولا باوله لام والثانى مثال لما يكون مبنيا على الالف
الذى يكون معربا به وكان معرفة بعد النداء والثالث مثال لما يكون مبنيا
على الواو الذى هو معرب به عند اعرابه ومعرفة بعد النداء ايضا ولم يلحق
بهما الف ولا لام والمراد باللام اعم من ان يكون للاستغناء او التعجب
او التهديد وانما اشترط عدم ذلك فانه لو لحق به الف يكون مبنيا على الفتح
واو لحق باوله لام يكون مجرورا به كما سيجئ وانما بنى المنادى عند كونه
موصوفا بهذا لانه حينئذ وقع موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية
فان يا زيد بمعنى ادعو زيدا وهو بمعنى ادعوك وهو مشابه بكاف ذلك
ومشابهته بكاف ادعوك اما فى كونه مفردا واما فى كونه معرفة واستبعده
بعض الكمل بانه ليس بين الكاف الاسمية والحرفية مشابهة تامة فانها ليست

الحرفية معرفة والافراد لا يكفي في المشابهة فانه لو كان كذلك يلزم مشابهة النكرة به ايضا ثم قال ذلك السكمل والاشبهه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتحال واجب واما عدم بناءه عند الاضافة فليكون اضافة معارضة لسبب البناء فانها من خواص الاسم فرجح فيه الاعراب لرجحان جانب الاسم وانما حل شبه المضاف على المضاف ولم يحل المقول لغير المعين لانه ليس بمشابه بلام الامر لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضى وقال الشارح وهذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع وقوله « وان كان » معطوف على الجملة الشرطية السابقة اي ان كان المنادى مفردا معرفة فهو مبني وان لم يكن كذلك بل كان « مضافا او مشابها به او نكرة ينصب بفعل مقدر نحو يا عبدالله » هذا مثال للمضاف فان اصله ادعو عبدالله وهو باق على ما كان عليه من النصب لفظا كما في المثال المذكور وانما كان هذا النوع منصوبا معربا لانه هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي اليه وهو المشابهة بالكاف الاسمية في الافراد والتعريف وليكون الاضافة من خواص الاسم وهي ترجح جانب الاسمية ولما فسر بقوله اي يبقى لم يرد عليه ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قيل كونه منادى وهو منصوب ايضا ولا يرد ايضا انه اريد النصب لفظا او تقديرا يشكل بمثل يايوم لا ينفع مال ولا بنون ولا بمثل يامثل ما ينفعني وياغير ما يضرنى مما يكون مبتدأ حين الاضافة وهو لفظي يوم ومثل وغير فان هذه المذكورات مبتدأ على الفتح ومنصوبة محلا على انه مفعول افعل مقدر وكونه منصوبا بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فان اصل يا عبد الله اما ادعو عبد الله واما انادى عبد الله حذف فعله انشاء حذفوا اجبالا يلبس الانشاء بالجملة الخبرية ثم انيب عند حرف النداء ليبدل عليه فيتأكد الوجوب لان جمع النائب والمنوب متمنع وقال بعضهم ان حذف فعله لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فادته وقوله « وياخيرا من زيد » مثال لشبه المضاف والمراد به ان كل اسم لا يتم معناه الا بمفعوله او نعت له من جملة او ظرف او معطوف عليه بشرط ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد وهذا المثال مثال لما كان تمامه معمولا له واما مثاله لما تم بنعت جملة فنحو يا حليما لا يجهل وبنعت ظرف نحو يا فخرية من ذات حرق

بـخلاف يـزيد الظريف فانه ليس من تمامه ومثال ما تم بمعطوف على ان يكونا اسماء شئ واحد نحو ياتلثة وثلثين عددا او يكون علما بخلاف يـزيد وعـمر و قوله «ويا رجلا» مثال لما كان مفردا غير معرفة فان المراد به ليس رجلا معينا بل واحد من جنسه اى من يأتى به اى رجل كان وقوله «وان لحق» معطوف على قوله ان لم يلحق اى وان لحق «باخره» اى باخر المنادى المفرد المعرفة «الف» اى الف المذكور «بنى على الفتح» لان الالف يقتضى ذلك «نحو يـزيداه» وقوله «وان اتصل» معطوف على قوله ان لحق اى وان اتصل «باوله لام» اى لام الاستغاثة «بجـب جـره» لانها لام الجر ومعناه التخصيص لانه يدل على ان النداء مخصوص بـزيد و زيد ممتاز بالنداء له من بين امثاله وانما فتحت هذه اللام لكونها محمولة على لام لك واما لو عطف عليه بغير نحو يـالـكـهـولة وللشباب تكسر في المعطوف وايضا لا يستعمل في الاستغاثة من حروف النداء الا يـالـكـونـها اشهر وانما اعرب المنادى مع لام الاستغاثة لكون حرف الجر من خواص الاسم فقوى جانب الاسمية وضعف جانب مشابهته بالحرف ولما كان هذا مشتركا بين الاستغاثة والتعجب والتهديد اورد مثالا مستعدا لكل وهو قوله «نحو يـالـزيد» ولكن ان اريد به الاستغاثة يذكـر معه المستغاث له وانما اورد المثال باهماله لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه واعلم ان اشتراط المنادى المفرد المعرفة بعدم الحاق الف الاستغاثة انما يفيد في الواحد اذا لالف مادام الفا مناف لضم ما قبله دون المشى والجمع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف او لا نحو يـزيد اناه ويـزيد وناه لانه لو جود الفصل بينهما بالنون ليس فيه منافاة حينئذ ولذا اقتصر المصنف على قوله وان لحق باخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دون التثنية والجمع ولذا خص المثال هناك به ولو غير حقوق الالف بناءهما ايضا بان يقول وان لحق بناءهما على ما يرفع به لبيان حكمهما ايضا ويجوز لك ان تريد بالآخر ما اراد به في تعريف الاعراب حينئذ لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرها على هذا المعنى * ولما فرغ من حكم المنادى نفسه شرع في حكم توابعه وحكم ما لم يكن مطردا بل كان بعضها في حكم المنادى في البناء والاعراب وبعضها في حكم سائر التوابع في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه اراد ان يبين الاول وان يحال غيره الى احكام سائر التوابع فقال «والبدل والمعطوف» اى الاسم الذى يكون بدلا من المنادى المبني ومعطوفا على ذلك المبني لكن المعطوف ليس بمطلق بل المعطوف «الحالى عن اللام»

اى عن الالف واللام (حكمته) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) اى
 حكم المنادى الذى يستقل ويدخل عليه حرف النداء يعنى ان كان كل منهما مفردا
 معرفة يكون مبنيا على ما يرفع به مثال البدل (نحو يارجل وزيد) ومثال المعطوف
 نحو (يازيد وعمر) وان كان كل منهما مضافا يكون منصوبا مثال البدل نحو
 يازيد اخا عمرو ويازيد طالعا جبلا ومثال المعطوف يازيد واخا عمرو ويازيد
 وطالعا جبلا واما حكم غيرهما من التوابع وهو التأكيذ والصفة وعطف
 البيان والمعطوف المعرف باللام فيجوز في كل منها ان يكون مرفوعا جلا على
 لفظ المبني ومنصوبا سجلا على محله كذا قالوا وقال الشارح وقولهم رفع جلا
 على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب
 المتبوع مع انه لا بد منه يعنى ان اعراب المتبوع ههنا نصب لا غير ولفظ ليس
 بمعرب بل حركته حركة بناءة ولا معنى في ان يقول ترفع جلا على لفظه
 لان المحمول هو الاعراب والمحمول عليه هو البناء فان قيل لم لا يجوز ان يكون
 المراد بالاعراب اعم من ان يكون حقيقة او مجازا قلنا وهذا باطل لانه جمع بين
 الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ثم قال والاشبه ان يقول ان الرفع في العاقل في مثل
 قولنا يازيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل هو كالجر الجوارى صرح به
 في الامتحان كذا ذكره الشارح وهذا ملخصه ثم قال فلا وجه لتخصيص هذا
 البيان في المنادى كما لا يخفى على الذكى (وحروف النداء يا ويا وهيا وى والهمزة)
 اى مجموع هذه الخمسة (ووا) وهو اى وا (مختص بالندبة) اى لا يستعمل
 في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها اما يا فهو للبعيد سواء كان بعيدا في الحقيقة
 كقولك يازيد او للبعيد حكما كقول الداعى يا الله ويارب فان الله تعالى وان كان
 اقرب الى كل شخص من حبل الوريد لكن الداعى يستعمله كذلك استقصارا
 لنفسه واستعبادا لها من المدعو جل وعلا كذا قاله الزنجشبرى وقال ابن المنير
 ان هذا دليل اقناعى لا برهانى فان الداعى لو استعمله كذلك للاستقصار يكون
 قوله يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب اليه من حبل الوريد فإين من الانتصاب
 منصب البعيد كذا في التسهيل وشرح الدمامينى فظهر ان لا اختصاص له
 للبعيد واما يا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وى قيل انه للقريب وقيل انه للمتوسط
 وايضا ان يستعمل في النداء والاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد بخلاف
 غيره فانه لا يستعمل الا في النداء (واسم لا) اى الثالث من الاقسام الاربعة التى
 المبني غير اللازم اسم لا التى موضوعه (لنى الجنس) فانه مبني (اذا كان مفردا)

اي غير مضاف ولا شبه مضاف فانه لو كان كذلك لم يكن مبنيًا بل يكون معربا منصوبا فانه عند كونه مضافا يرجح جانب الاسمية فيكون معربا وقوله (نكرة) صفة مفرد وقوله (متصلة بلا) صفة بعد الصفة وقوله (غير مكررة) بالنصب حال من لا (نحو لا رجل) اي في الدار وكذا لارجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات فيها فان كلامها مبني على ما ينصب به وانما قال نكرة فانه لو كان معرفة او نكرة مفصولة عن لا او مكررة يكون مرفوعا على الابتداء وجوبا ووجه كونه مبنيًا انه تضمن معنى من الاستغراقية لانه جواب لقوله هل من رجل مثلا واجيب عنه بلا رجل اي لا رجل من الرجال وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة كما في المفرد او حرف كما في التثنية والجمع السالم وعلى الكسرة بلا تنوين عند الجمهور في نحو مسلمات استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضى وقال الشارح هذا التوجيه مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق فانه قال فيه للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركتي المبني واي فرق يحصل في قحمة مثلا في كونها حركة بناءة او اعرابية بكونها حركة بناءة او اعرابية فلا بد من بيانه ولعل وجه بناءه انه لما كان لا عاملا ضعيفا قد ينزل عنه جعل حركة معموله المبني موافقا لعمله المحلى وهو النصب ليكون اماراة ومذكرا له وان لا يظن انه معزول عنه واما عامل المنادى فانه لقوته لا ينزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير (والمضارع) القسم الرابع من المبني الغير اللازم المضارع (المتصل به نون جمع المؤنث) فانه مبني على السكون حين اتصالها به لكون الاخر الذي هو محل الاعراب بمنزلة الوسط وانما بنى على السكون للحمل على الماضي الذي يتصل به تلك النون نحو ضربن (او نون التأکید) اي او المضارع الذي يتصل به نون التأکید سواء كانت خفيفة او ثقيلة فان آخر المضارع عند دخولها مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما وانما بنى لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة لكونها كلمة اخرى في الحقيقة وبنى في الجمع على الضم ليدل على الواو المحذوفة وفي المخاطبة على الضم ليدل على الكسرة المحذوفة (نحو يضربن وتضربن) هذان مثالان للمضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث الاول للغائبة والثاني للمخاطبة (ونحو هل يضربن) هذا مثال لما يتصل به نون التأکید ومحتمل لارباع مثال لان نونه اما ثقيلة واما خفيفة وعلى

التقديرين ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع وان فتح يكون مثالا للفرد الغائب
وقوله « وهل تضربن » يحتمل ستة امثلة فانه ان ضم باؤه يكون مثالا للجمع
المذكر المخاطب وان فتح يكون المفرد المذكر للمخاطب وان كسر يكون للحاضرة
والنون فيها خفيفة او ثقيلة وقال بعض الكمل ان المضارع يكون مبنيا على
الفتح مع نون التأكيد ان لم يقع بينهما مرفوع بارز وهو واو الجمع وياء
المخاطبة واما اذا وقع وحذف ذلك البارز لدفع التقاء الساكنين فالمضارع
حينئذ معرب تقديره لانه لو وقع الفصل بينهما يخرج عن كونها بمنزلة الجزء
ثم قال الشارح ونظر التحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر
كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل استدلالا بسكون
الآخر في مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا انتهى « وهذه الالفاظ »
اي الالفاظ التي عدت من المبنى الغير اللازم يعني انها مبنية في حالة ومعربة
في حالة اخرى وهي من نحو قبل الى هنا « يجب بناؤها » ولا يجوز اعرابها
عند وجود شرائط البناء ولا يضر لكونها غير لازم لان البناء منتف عند عدم
احد الشروط « واما جائز البناء » اي واما الالفاظ التي يجوز بناؤها واعرابها
في حالة واحدة « فالظروف » اي فهي الظروف « المضافة الى الجملة واذ »
اي والى لفظ اذ « فانها » اي فان الظروف المذكورة « يجوز بناؤها » اي
ويجوز اعرابها على حسب العوامل « نحو قوله تعالى هذا يوم ينفخ المصادقين
صدقهم » هذا مثال للظرف المضاف الى الجملة وقرئ بالرفع لكونه معربا
مرفوعا على انه خبر المبتدأ ومفتوحا على انه اكتسب البناء من المضاف اليه
فيكون مرفوعا محلا « وحينئذ ويومئذ » وكذا ليلئذ فان لفظ حين ويوم
مضافان الى اذ وهو مضاف الى الجملة فعني حينئذ ويومئذ حين اذ كان كذا ويومئذ
كان كذا حذف الجملة المضافة اليها وعوض عنه التنوين فيهما وجاز في كل منهما
اعرابه وبنائه على الفتح كما قرئ في قوله تعالى من عذاب يومئذ يجر الميم على
انه مضاف اليه عذاب وفتحها على انه مبنى على الفتح ومجرور محلا « وكذلك »
اي مثل حين ويوم في جواز البناء على الفتح لاكتساب البناء من المضاف اليه
« مثل » اي لفظ مثل « وغير » اي ولفظ غير « مع ما » اي مع لفظ ما « وان »
بفتح الهمزة وتخفيف النون « وان » اي ومع ان بفتح الهمزة مع تشديد النون
وكان كل من هذه الحروف الثلاثة مصدريه بان يكون لفظ مثل وغيره مضافين
الى احد هذه الثلاثة نحو قيامي مثل ما قام زيد او مثل ان يقوم زيد او مثل انك

تقوم ومنه قوله تعالى انه خلق مثل ما انكم تنطقون وقد قرئ برفع اللام
 وفتحها ونحو اقول غير ما تقول او غير ان تقول او غير انك تقول فان مثل
 وغير يجوز ان يكونا معربين على حسب المواضع بناء على اصلهما الذي هو
 الاسمية وان يكونا مبهينين على الفتح قوله (واسم لا) بالرفع معطوف على
 قوله واما الظروف وقوله (المكررة) بالجر صفة لا انت باعتبار الكلمة
 وقوله (المتصل) صفة الاسم وقوله (بها) راجع الى لا وقوله (المفرد)
 صفة ثانية الاسم وقوله (النكرة) صفة ثالثة للاسم يعنى ان ما يجوز بناؤه
 واعرابه اسم لا انفى الجنس بشرط ان تكون لا مكررة وبشرط ان يتصل
 بتلك الالاسم مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة الا بالله) اى لا حول
 عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته وهذا
 مثال لما وقع فيه لا مكررة يتصل بها نكرة مفردة قوله (فانه) تفصيل له اى
 ان الشأن (يجوز بناؤه) اى بناء النكرتين الواقعتين مع لا المكررة (على
 الفتح) بان يكون كل منهما جلتين مستقلتين بتقدير الخبر فى الاول اى لا حول
 موجود فيكون لا قوة معطوفا على لا حول بطريق عطف الجملة على الجملة
 او عطف المفرد على المفرد بتقدير الخبر فى الثانى فقط وبنيىا على الفتح على
 الاصل المذكور (ورفعهما) اى ويجوز ايضا رفع كل منهما بان يكون مبتدأ
 وانما رفع ليطابق السئوال لانه جواب لقولنا ابغى الله حول وقوة (وفتح
 الاول) اى ويجوز فتح الاول اى على الاصل المذكور (مع نصب الثانى)
 منونا بان يكون معطوفا على لفظ الاول فيطابق اعرابه حركة بناءية فى المعطوف
 عليه او معطوفا على محله القريب (ورفعه) اى مع رفع الثانى بان يكون
 معطوفا على محله البعيد ويكون لازائفة فيهما (ورفع الاول) بان يكون
 بمعنى ليس او بان يلغى عمله بالتكرير (مع فتح الثانى) وهو على الاصل المذكور
 (وهذه) اى الوجوه المذكورة (خمس) اوجه تجوز فى امثاله (اى فى
 اسماء امثال هذا التركيب مما يكون لا مكررة متصلا بها اسما ومفردا نكرة مثل
 لا رجل ولا امرأة فيها ومنه قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلاق فيه فيها
 بفتحهما ورفعهما وقوله (وصفة اسم لا) معطوف على قوله واما الظروف
 اى واما صفة لا وقوله (المبنى) مجرور على انه صفة اسم وقوله
 (المفردة) بالرفع صفة للصفة لها وقوله (المتصلة) بالرفع ايضا صفة بعد
 صفة لها وقوله (به) راجع الى الاسم (فانه يجوز بناءؤها) اى
 بناء الصفة المذكورة (على الفتح) جلا على الموصوف للاتحاد الواقع

بينهما ولا اتصال الصفة بموصوفها بلا فصل و لتوجه النفي اليها حقيقة فكان
 لا باسرها ودخل عليها (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (واعرابها) اي ويجوز اعرابها
 (رفعا) بان يكون محمولا على محله البعيد (ونصبا) بان يكون محمولا على لفظ
 المتبوع او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) برفع ظريف وبتنوينه
 (وظريفا) بالنصب وبالتنوين واما حكم المعطوف النكرة بلا تكرير فلا يرفع
 حملا على محله البعيد وانما هو ينصب فقط حملا على لفظه او على محله القريب
 ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه في جائز
 البيان ولم يتعرض ايضا لحكم سائر التوابع لانه لانه لانص عنهم فيها الا مانقل عن
 الاندلسي بان ما عداهما كتوابع المنادى * قد تم تسويد هذا الشرح * بعون
 من كلم موسى فنادى * وكان هذا مسمى * بفوايح الاذكار * في
 حل نتائج الافكار * عن يد من اعترف العجز والافتقار * الى الله
 الملك الستار * الحاج عبد الله بن صالح بن اسماعيل * الامام
 بالجامع المنير * المنسوب الى حضرت ابي ايوب
 الانصاري * رضى الله عنه وعن سائر
 الاصحاب الاخيار * في سنة سبع
 واربعين ومائتين * بعد
 الالف في هجرة
 من له العز
 والشرف *

قد وقع الختام من طبع هذا الشرح الموسوم بفوائح الاذكار * في المطبعة
العثمانية باحسن التصحيح بتلاحق الافكار * في زمان حامي الملة والدين * ناصر بلاد
المسلمين * السلطان ابن السلطان ابن السلطان الغازي رحمته الله عبد الحميد رحمته الله
خلد الله خلافته الى اخر الدوران * وكان ختام ذلك في اواخر ذي الحجة
الشريفة لسنة خمس وثلاثمائة والف * واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين *
والصلاة والسلام على سيد المرسلين * وعلى آله وصحبه اجمعين *

بايزيد جامع شريفى درس عام	اياصوفيه كبير درس عام لرندن ومجلس
مجير لرندن اسلامبولى	عليه اعضا سندن خلوصى زاده
السيد حافظ محمد	اسلامبولى السيد عبد القادر راشد
اسعد المصحح	رئيس المصححين
في المطبعة العثمانية	في المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درس عام مجير لرندن	فاتح جامع شريفى درس عام مجير لرندن
اسلامبولى مصطفى	اسلامبولى محمد امين
كذا	كذا

فاتح درس عام لرندن اسلامبولى	نور عثمانيه امام اولى
محمد توفيق	حافظ احمد
كذا	كذا

مكتب نواب منتخب لرندن چهارشنبهلى	حفيد نافذ پاشا السيد شكر الله
السيد عبد الله روحى	عصمت
كذا	كذا



(طبع في المطبعة العثمانية في ٢٨ ذى الحجة لسنة خمس وثلاثمائة والف)